

سلسلة الأعمال الكاملة
للإمام الحسن اليوسي في الفكر الإسلامي

3

البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه

للإمام الفقيه الأصولي النظار
أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي
المتوفى سنة 1102 هـ

الجزء الأول



تقديم وفهرسة وتحقيق: حميد حماني اليوسي

دكتور الدولة في العلوم الإسلامية والحديث

مجاز في العلوم القانونية

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثاني عين الشق

1423 هـ / 2002 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة عبد السلام النوراني

للطباعة والنشر

LIBRAIRIE MANAT DE TRIPOLI

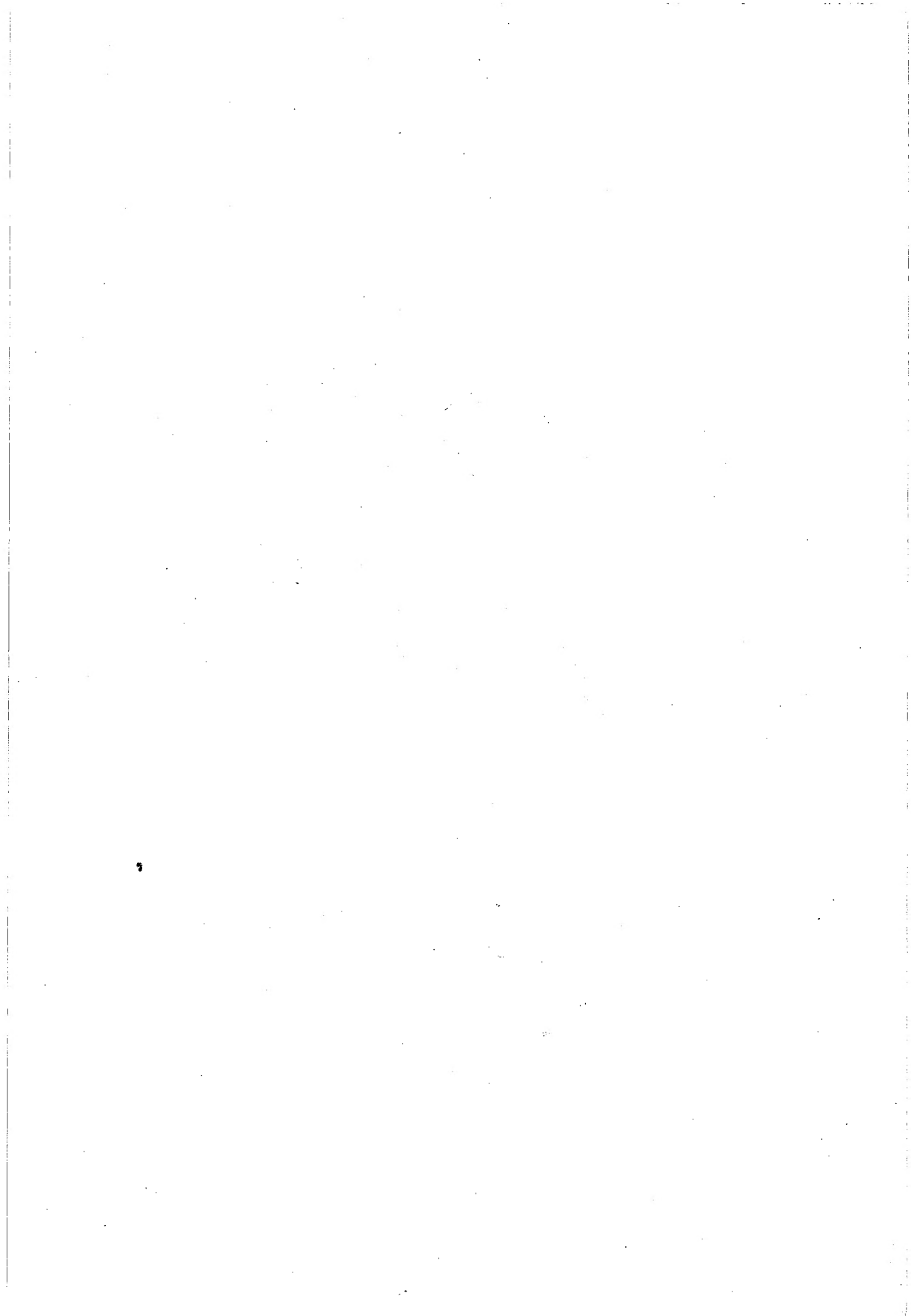
IMPRESSION - DIFFUSION

Rue Monseur N° 15 Tripoli

Tel & Fax : 037 . 73 . 33 . 28

البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع

عنوان الكتاب : البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع
المؤلف : أبو المواهب الحسن بن مسعود اليوسي
المحقق : حميد حماني
الطباعة والسحب : مطبعة دار الفرقان للنشر الحديث الدار البيضاء
الطبعة : الأولى
الجزء : الأول
تاريخ النشر : شتنبر 2002
رقم الإيداع القانوني : 20021468 بتاريخ 31 يوليوز 2002.
ردمك : I.S.B.N 9981-1982-3-4
الحقوق : جميع الحقوق محفوظة للمحقق.



الإهداء

لما كان الإحسان يشكر والصنائع تذكر، فإنه يطيب لي أن أقدم هذا

العمل هدية بين يدي لمن طوقوا عنقي بجميلهم،

فصرت بذلك أسير إحسانهم وهم:

جلدنا الأكبر الإمام الحسن اليوسي برورا بوصيته

لأولاده وأحفاده بالعناية بترائه الأثيل.

والذي رحمه الله، ووالدي أطال الله عمرها، اللذان بهما

-بعد فضل الله سبحانه- انتظم أمري تربية وتوجيها وتعلما.

أم عماد الدين وسلمي -أصلحهما الله وأمتع بهما-

على ما أسهمت به من جهد موصول في طبع

وإخراج هذا الكتاب وغيره من السلسلة.

الأستاذ الأصيل السيد حسن مهليل اليوسي أعطاه الله

من خير الدنيا والآخرة ما هو قاصد،

وزاده من فضله كل توفيق وعافية إنه الكريم الماجد.

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ
خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

البقرة: 269.

﴿... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَاتَّهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

الحشر: 7.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله المنعم على عباده، ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾¹
والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد خير أنبيائه وأصفياه، المبعوث بالدين
الأقوم وبيان الأحكام والحكم، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم
لقائه.

أما بعد، فإن من أسباب سعادتي الغامرة، أن أخرج من خبايا الخمود كتاب
"الدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" للإمام الحسن اليوسي رحمته الله، في علم أصول
الفقه الإسلامي، الذي نبغ فيها علماؤنا الأعلام، وتفتقت عنه عبقريتهم الفذة،
فانفردت به أمتنا الإسلامية بين الأمم، فكان بحق مفخرة حضارتها وعنوان مجادتها
وآية إبداعها.

كيف لا ودوره في مجال التشريع والأحكام دور رائد، باعتباره جماع القواعد
والمبادئ التي تعتمد في التخريج والاستنباط وتوليد الأحكام، وعمدة الضوابط التي
تحكم آلية الفقيه والمجتهد في تلمس المصالح والمقاصد التي تغيها الشارع الحكيم.

فكان بذلك مشربا كرعت منه كل الأجيال من خلال جهود العلماء الأعلام
في بيان أحكام الشريعة الغراء، مواكبة لكل جديد على مدى الأعصار، فعدا حقيقا
أن يكون «من أعظم العلوم الشرعية وأجلها قدرا وأكثرها فائدة»¹.

¹ - المقدمة: 456.

ولما كان علم أصول الفقه بهذه المثابة من القيمة والاعتبار، فقد استأثر بعناية ذوي الهمم العالية من العلماء، منذ أن قيض الله الإمام الشافعي واطر رسالته الأصولية الخالدة، التي رفعتة إلى مصاف عابرة هذه الأمة المجيدة، بشهادة الرازي الذي قال فيه: «اعلم أن نسبة الشافعي إلى الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض»¹.

فكانت رسالة الشافعي فتحة في علم أصول الفقه، ونسيجا فريدا في باها، ودعوة مفتوحة للعلماء في السير على سنن صاحبها، فجاء عطاؤهم ثرا غير منقوص، وفق الطرق الثلاثة التي سلكها العلماء في إثراء مباحثه وهي: طريقة المتكلمين أو الشافعية، وطريقة الفقهاء أو الحنفية، وطريقة المتأخرين التي جمعت في صعيد واحد بين الطريقتين السابقتين.

هذا وإن من أعظم الكتب المصنفة على مقتضى منهج المتأخرين كتاب "جمع الجوامع" للإمام ابن السبكي الذي أظفره الله بغاية مطلوبه، فأجل كتابه المذكور مكانة قل نظيرها لدى علماء الأصول، منذ أن أخرجه مصنفه إلى حيز الوجود، فصار قطب دائرة اهتمامهم بما وضعوا عليه من الشروح والخواشي والتعليقات والمختصرات المنظومة والمأثورة.

وقد كان حظ العلماء المغاربة في هذا العطاء الفكري حظا وافرا، كما يتضح للدارس المهتم بالإنتاج المغربي في علم الأصول وغيره من العلوم، فهو رغم منعرجاته وتشعباته يتيح له الخروج بصورة واضحة «تبرز ميزات هذه البحوث، التي تسم وجهات النظر المغربية بطابع خاص، يبرز كثيرا مما ألحقه علماء المغرب

¹ - مناقب الشافعي: 56.

بالتراث الإسلامي، من تعاليق وحواش وتقييدات وشروح لا تقل في بعض الأحيان قيمة وعمقا وتركيزا عن صلب البحث»¹.

والذي يؤيد هذه الدعوى، ما تطالعنا به اليوم الحركة الفكرية المباركة في ميدان التحقيق والتأليف، برصين الأعمال لذوي الاهتمام الثقافي والفكري بربوع المغرب المعطاء، المعتزين بمقوماته الدينية والثقافية والحضارية، وخصوصية شخصيته المتميزة، المنبثقة من الشعور العميق بالانتماء إلى أمة الإسلام، وهي جهود مشكورة طيبة، تشمل مختلف العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وفقه وأصول... أملا في إخراج المخزون التراثي برمته عبر مراحل، من رفوف المكتبات العامة والخاصة، حيث لا يزال ينتظر من الباحثين البررة، بذل مزيد من الجهد، واستفراغ ما يمكن من الوسع، لإزاحة عنه غبار الإهمال، وبعث الروح في فعاليته المتناسية، بالتركيز على خدمته وإحيائه، تحقيقا ونشرا، وقراءة ونقدا، وصيانة وحفظا.

وهذا الصنيع، فضلا عن كونه يواكب ما تعرفه أقطار أمة الإسلام، من دراسات تنصب على الجوانب الفكرية والثقافية المختلفة، في نطاق تحديد المعالم الذاتية لشخصياتها الحضارية، فإنه يؤرخ لعلمائنا ورموز فكرنا الإسلامي رحمهم الله، اعترافا -بعد الله سبحانه وتعالى- بفضلهم، وتذكيرا بمآثرهم العظيمة، ومواقفهم المشهوددة، عملا بالأثر القائل «من ورخ مؤمنا فكأنما أحياه»، ومن أحياه في نظري فكأنما أحيى علمه وسيرته.

قال الإمام النووي: «من المطلوبات المهمات والنفائس الجليلات، التي ينبغي للفقهاء والمتفقه معرفتها، ويقبح به جهالتها، معرفة شيوخه في العلم، الذين هم آباؤه في الدين، ووصلة بينه وبين رب العالمين». بل يذهب الإمام اليوسي إلى اعتبار هذا

¹ - معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى: 7.

الأمر داخلا في دائرة العلوم الشرعية المهمة، حين يقول «...كل ما يحتاج إليه من ذلك من أمر شرعي، كتاريخ سكة معلومة، أو مكيال أو ميزان، أو مسجد عتيق، أو التقاء فلان من الرواة بفلان، أو إمكان التقائه به، أو كون فلان من المتقدمين أو المتأخرين، أو من الصحابة أو لا، أو غير ذلك، فهو داخل في العلوم الشرعية المهمة».

ومن هنا غدا من حق الأسلاف علينا، أن نقف على حقائق تراثهم، في مجال الفكر الإسلامي عموما والفقه وأصوله خصوصا، واستكناه جوهره بالدراسة والتحقيق، وبكل ما من شأنه أن يجلو أصالته ويبرز خصوصياته، اقتناعا منا بأهميته التي لا يمارى فيها، في إغناء الصرح التشريعي والعمل القضائي في المجالات التي لا زالت تحكمها قواعد الفقه الإسلامي ببلادنا.

ولعل هذا العمل المتواضع، المتمثل في إخراج كتاب "الدور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، من زوايا الإهمال، يكون حلقة في سلسلة الدراسات الأصولية والفقهية، التي يجب أن تحظى باهتمام الباحثين، وبخاصة ذوي الاتجاه الشرعي والحقوقى بالمغرب المعطاء.

فلطالما راود النفس حلم القيام بهذا الواجب نحو الشغوفين بكتب الفقه والأصول التراثية من أبناء أمتنا، خصوصا ومكتباتنا الوطنية والخاصة غاصة بهذا النوع من الكتب القيمة التي ديجتها الأيادي الحانية لعلماء السلف، كما هو حال العالم محمد المرابط الدلائي المتوفى سنة 1089هـ - شيخ اليوسي وصاحب الشرح المسمى "المعارج المرتقاة إلى معاني الورقات"¹، وعبد الرحمن الفاسي المتوفى سنة

¹ - مخطوط الخزنة العامة رقم: 276ك.

1096هـ - عصري اليوسي صاحب "المنظومة في أصول الفقه وشرحها"¹ في 58 بيتا نظمها سنة 1063هـ، و"شرح القطف المدلول في علم الأصول"، و"نظم جمع الجوامع" لابن السبكي، وأحمد بن يعقوب الولايلي تلميذ اليوسي المتوفى سنة 1128هـ الذي وضع "حاشية على شرح المحلى على جمع الجوامع"، وأبو عبد الله محمد بن زكور الفاسي المتوفى سنة 1120هـ تلميذ اليوسي أيضا، وصاحب "معراج الوصول في سماء الأصول" وهو نظم لورقات إمام الحرمين، وغير هؤلاء من الأعلام الذين أثروا الحركة الأصولية على مدى القرنين الحادي والثاني عشر الهجريين.

ومن هنا تبدت الحاجة، إلى صرف الجهد في إخراج كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" محققا، كنموذج للتراث الأصولي المغربي المغمور في غالبية العظمى، وذلك في إطار سلسلة أعمال اليوسي الكاملة في الفكر الإسلامي، بعد الكتاب الموسوعة: "القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم"، الصادر سنة 1998م وكتاب "مشرب العلم والخاص من كلمة الإخلاص" في جزئين صدرا على التوالي سنتي 2000، و2001م.

وكان الحامل على ذلك جملة أمور منها:

- 1- تقصير الباحثين في الاعتناء بجانب الدراسات الفقهية والأصولية عموما في الفكر الأصولي المغربي، وانصراف جهودهم حسبما يلاحظ إلى التركيز على كل ما هو مشرقى، وكأني بالعلامة العربي الفاسي يعرض بهم فيخطبهم في نظمهم:
- مَا شَأْنَهَا شَيْءٌ سِوَى أَنْ لَمْ تَكُنْ ❖ مِمَّنْ تَقَدَّمَ عَصْرُهُ أَوْ مَشْرِقِيَّ

¹ - مخطوطة خزانة الأسرة الفاسية.

2- إضافة لبنة أخرى في البناء الفكري لعلامتنا اليوسي، كحلقة أعتبرها لا زالت مفقودة في هذه السلسلة من الدراسات، لما ميزها من طابع تجريبي، وذلك بالاختصار في المرحلة الأولية على تدارك الموجود من تراثه بالتحقيق العلمي قبل أن يصيبه التلف، وتبويب وتنسيق فقراته، على أن يكون لهذه المرحلة ما بعدها من مراحل الدراسة الواعية له، إن شاء الله تعالى.

3- الإقرار بفضل علمائنا الأعلام -بعد الله سبحانه وتعالى- والاعتراف لهم بالجميل عملا بالأثر السابق الذكر، وخصوصا أن الذي يربطنا بالإمام اليوسي علاقة لها أكثر من سبب، فعلاوة على كونه الجد الأكبر الذي نعز بالانتساب إليه، فقد كان مسقط رأسي بزاويته، بين الحقول الخضراء وبساتين الكروم وأشجار الزيتون، والفجاج الواسعة، والطبيعة الساحرة.

فكان اسم هذا العلم أول ما طرق سمعي من أعلام المغرب على زمن الصبا، وأنا أتللمس طريقي في دروب الحياة المتشعبة، ومما زاد تلك الآصرة قوة ومتانة ترددي على مسجده الذي بناه ولده محمد العياشي سنة 1122هـ، وبقيت الأجيال على مرور الزمن وتعاقب السنين، تتلقى فيه دروس العلم وحلقات الذكر، وحفظ كتاب الله الكريم، وأحاديث رسوله ﷺ، ومهمات المتون، قبل أن تجمع أمرها لتلتحق بجامعة القرويين بفاس.

وكان للدروس التي تلقيناها، ونحن نتدرج في أسلاك التعليم عن سيرة الإمام اليوسي ومكانته العلمية الماثورة، ومواقفه الوطنية المشهودة، ومآثره العظيمة، من خلال المناسبات التي كانت تجمعنا بدافع الفضول وبراء الطفولة بأفواج طلبة القرويين من أبناء بلدنا في أعقاب انتهاء المواسم الدراسية، وهم يتجاذبون أطراف الحديث أمامنا في السيرة الجيدة لأعلام المغرب، وسيرة اليوسي إما في المسجد الجامع أو في رحاب ضريحه.

أقول كان لهذا كله أطيّب الأثر وأبلغه في نفوسنا، مما ولد لدينا شعورا بالاعتزاز بالشيخ اليوسي، الذي «يعتبر أحد أعلام المعرفة الكبار، الذي يعتز ويفتخر به الفكر المغربي الأصيل، لشمولية علمه، ورحابة معرفته، وتفتح ذهنه، وحدة نباهته، وتمسكه بالمبادئ الإسلامية والوطنية، وإخلاصه لرسالته العلمية المثلى، التي نبهت إلى مدرسة ذات طابع متميز في التفكير والمنهج، وهي ظاهرة من الطاقة المتجددة، حركت الفكر المغربي، ووثبت به إلى مناخ نشيط مبتغى».

هذا، ولا يفوتني، وأنا أقدم لجمهور المتعطشين لعيون تراث أعلام الفكر المغربي الأصيل كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، أن أسجل كلمة تحية أخوية صادقة من قلب يفيض حبا واعتزازا، بابن عمنا السيد حسن مهليل بن محمد بن الغازي اليوسي، الذي كان خير سند وأخلص معين في تذليل كثير من الصعاب، مما يسر بعون الله أولا وآخرا، إخراج هذا الكتاب في ثوب جديد.

فما إن عرضت عليه ما تطلعت إليه همتي -بعد مشيئة الله السابقة- من إبداء كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" للوجود، وغيره من تراث اليوسي المخطوط، ونشره بين الناس لتعم به المنفعة إن شاء الله، حتى سارع من منطلق القناعة الراسخة بجدوى هذا العمل، ومن منظور السعي في خدمة بلاده متمثلا في ذلك قول الشاعر:

وَمَا عَرَفَ الْأَرْجَاءَ إِلَّا رِجَالُهَا ❖ وَإِلَّا فَلَا فَضْلَ لِرُبِّ عَلَى تُرْبِ

إشارة من الشاعر إلى أن الله تعالى -كما يقول اليوسي رحمه الله- لم يزل يخرج أئمة العلم من القرى الشاذة، والأمكنة المجهولة، حيث تستنير بهم وتشرف ويحدث لها مجد لم يكن.

فأسهم الأخ حسن مشكوراً بذلك، في نكران ذات وسمو أخلاق على عادته، في تحقيق هذه الأمنية الفكرية، التي كانت ولا زالت من أعز الأمانى لدينا جميعاً، كم كنا نتحرق شوقاً إلى تحقيقها ونحن طلاب جامعة، خلال السبعينات بكل من كليتي الحقوق بالرباط والدار البيضاء، فأضحت اليوم بعون الله وتوفيقه، في حكم الممكن بعد أن كانت عزيزة المنال.

وإذا كان لنا من فضل، فيما نقدمه نجوى بين الأيدي هدية لروح جدنا جميعاً الإمام الحسن اليوسي، والتي تحفظ أثرها الكريم في نفوسنا نورا وهدى ومحبة ومثلاً عالياً، فإنما هو فضل السبق، ثم العمل على إقرار وترسيخ سنة حميدة، نرجو الله تعالى أن يثينا عليها، متمثلة في تعريف الأجيال بمفاخر المغرب، وحملها على الاعتزاز بهويته الثقافية وتاريخ أعلامه الأكابر، الذين سطروا الصفحات المشرقات من إشعاعه وحضارته.

والله المستول أن يديم علينا جميعاً نعمة التوفيق والعافية، ويسر أسباب إنجاز هذه السلسلة الطويلة، من تراث الإمام اليوسي في الفكر الإسلامي كاملة. والتي نقدر أن تصل من حيث عدد أجزاء كتبها المخطوطة إلى ما يناهز 25 جزءاً.

هذا، وفيما يلي الفصول المعقودة، لتقديم كتاب البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع، الكفيلة بالتعريف به تعريفاً شاملاً:

الفصل الأول: التعريف بتاج الدين السبكي وكتابه جمع الجوامع.

الفصل الثاني: التعريف بالحسن اليوسي.

الفصل الثالث: التعريف بكتاب البدور اللوامع.

الفصل الرابع: عملنا في التحقيق.

الفصل الأول

التعريف بتاج الدين السبكي وكتابه جمع الجوامع

قد يكون من المفيد والمناسب، أن نورد كلمة تعريفية بالإمام عبد الوهاب بن علي السبكي، ومصنفه "جمع الجوامع" في إيجاز غير محل.

على أن نركز في هذه الكلمة على شخصية تاج الدين السبكي، متوخين من ذلك إبراز مكانته الشماء بين أعلام عصره.

كما نهدف من ذلك إلى إعطاء فكرة واضحة المعالم عن كتاب "جمع الجوامع" في أصول الفقه، تدلل على مكانته المتميزة بين سواه من المصنفات الأصولية.

والمرام الذي نريد بلوغه من خلال هذا العرض السريع للملامح شخصية السبكي ومؤلفه، يتمثل بالمآل في إبراز القيمة العلمية التي يتميز بها كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع".

ولأجل هذا نرى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن السبكي.

المبحث الثاني: التعريف بجمع الجوامع.

المبحث الأول: التعريف بتاج الدين السبكي

يستلزم التعريف بتاج الدين السبكي تناوله من خلال النقاط التالية:

أولاً: اسمه ومولده

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ابن تمام السبكي. ولد تاج الدين السبكي بالقاهرة سنة سبع وعشرين وسبعمائة (727هـ). وكان يكنى بأبي نصر تاج الدين، نسبته إلى سبك، من أعمال المنوفية بمصر.

ثانياً: نشأته وتلقيه العلم

كانت نشأته في بيت علم ودين، في كنف والده الشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة 756هـ من كبار علماء عصره، وصاحب التصانيف الكثيرة في مختلف مجالات العلوم الشرعية. وإخوته بهاء الدين أحمد بن علي وجمال الدين الحسين اللذين بلغا شأواً كبيراً في العلم.

تلقى تاج الدين السبكي العلم في بداية أمره بمصر على يد عدد كبير من العلماء من أمثال ابن الشحنة ويونس الدبوسي، وسمع على يحيى بن المصري وعبد المحسن الصابوني وابن سيد الناس، وصالح بن المختار وعبد القادر بن الملوك وغيرهم.

وفي غضون سنة 739هـ رحل عبد الوهاب السبكي مع والده إلى دمشق واستقر بها، وازداد فيها طلبه للعلم، فدرس في غالب مدارسها، وسمع كثيراً من علمائها كزنب بنت الكمال وابن أبي اليسر، وتقي الدين ابن رافع وغيرهم.

كما تتلمذ على يد مشاهير عصره، بحيث قرأ بنفسه على المزي، ولازم الحافظ شمس الدين الذهبي، واخذ عن الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير.

ولما نهل من العلم منهلا وفيرا، وبلغ فيه مترا رفيعا، أخذ يحتك بواقع الحياة العملية، فتولى العديد من المناصب العلمية التي شغلها تحت رعاية والده، فقد ناب عنه في شؤون الحكم والقضاء، ثم استقل به باختيار أبيه، وولى دار الحديث الأشرفية بتعيين أبيه، كما ولي خطابة الجامع، ثم انتهت إليه -بعد ذلك- رئاسة القضاء والمناصب بالشام.

لولا أن هذه الحياة الكريمة شاب صفاءها بعض الكدر، حين تعصب عليه بعض الحساد من شيوخ عصره، فرموه عن قوس واحدة بتهمة الكفر واستحلال شرب الخمر، فحمل مقيدا مغلولاً من الشام إلى مصر، ثم أفرج عنه بعد ظهور براءته فعاد إلى دمشق.

ونفسن الحن عاشها بسبب القضاء، حتى قتال فيه ابن كثير: «جری علیه من الحن والشدائد ما لم یجر علی قاض قبله».

وكانت وفاته رحمه الله تعالى في سابع ذي الحجة سنة 771 هـ.

ثالثاً: مكانته العلمية

يعد الإمام تاج الدين السبكي أحد أبرز الأعلام العظماء في القرن الثامن الهجري. فقد درس -كما سبقت الإشارة إليه- على يد عدد هام كبير من مشاهير علماء عصره، وفي طليعتهم الحافظان الجليلان شمس الدين الذهبي والعماد أبو الفداء إسماعيل بن كثير.

ظهرت عليه مخايل النجابة والذكاء زمن اليفاع فشذا في العلوم، فأذن له الشيخ شمس الدين بن النقيب بالإفتاء والتدريس، فدرس في جميع مدارس دمشق وهو لما لم يكمل العشرين ربيعاً من عمره.

أثنى عليه الحافظ ابن حجر بقوله: «وكان ذا بلاغة وطلاوة لسان، وذا إجادة في الخط والنظم والنثر، عارفاً بالأمور، جيد البديهة».

وقال فيه الحافظ ابن كثير: «حصل له من المناصب والرياسة ما لم يحصل لأحد قبله، وانتهت إليه الرياسة بالشام، وأبان أيام محنته عن شجاعته وقوته على المناظرة حتى أفحم خصومه مع كثرتهم، ثم لما عاد عفا وصفح عمن قام عليه، وكان كريماً مهيباً».

رابعاً: مؤلفات ابن السبكي

صنف ابن السبكي التصانيف الكثيرة وهو صغير السن، وزرق فيه القبول والاستحسان، فقرأت عليه وطارت شهرتها في حياته ومماته. ودونك طائفة من أهم هذه المؤلفات:

- طبقات الشافعية الكبرى¹ والوسطى² والصغرى³.
- الأشباه والنظائر في الفقه⁴.
- ترشيح التوشيح وترجيح الصحيح⁵ في فقه الشافعية.

¹ - سبق طبعه بتحقيق عبد الفتاح الحلوي.

² - شذرات الذهب/6: 222، الدرر الكامنة/2: 426.

³ - نفسه/6: 222.

⁴ - مطبوع بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض.

⁵ - هدية العارفين: 639.

- توشيح التصحيح¹ في أصول الفقه.
- معيد النعم ومبيد النقم².
- شرح مختصر ابن الحاجب³ في أصول الفقه.
- الإبهام في شرح المنهاج⁴ للبيضاوي في أصول الفقه.
- جمع الجوامع في أصول الفقه⁵، ووضع عليه شرحا سماه منع الموانع⁶.

* * *

المبحث الثاني: التحريف بجمع الجوامع

يعتبر كتاب جمع الجوامع لمؤلفه تاج الدين السبكي من أهم الكتب المؤلفة في علم أصول الفقه.

وهو أمر حصل بشأنه الاتفاق بين علماء الأصول ومن بينهم الإمام اليوسي الذي أثنى عليه بقوله: «وأشار المصنف السبكي إلى تسمية كتابه هذا "بجمع الجوامع" لأنه قد جمع الكتب الجامعة في هذا الفن، واحتوى على ما فيها، لأنه لم يتعرض لكثير من الاستدلالات، وتسمية أرباب الأقوال، إلا شيئا من ذلك ذكره لأمر اقتضاه».

¹- يوجد مخطوطا في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم: 3764. هدية العارفين: 639.

²- طبع طبعين إحداها قديمة والثانية بتحقيق عبد الستار أبو غدة.

³- حققه دياب عبد الجواد عطا وأحمد مختار محمود وأحمد بن عبد العزيز السيد في إطار رسائل جامعية نوقشت بالأزهر الشريف.

⁴- بدأ بشرحه والده ووصل فيه إلى مقدمة الواجب، ثم أتمه ابنه تاج الدين حققه د. شعبان محمد إسماعيل.

⁵- وهو موضوع شرح اليوسي وسيأتي الكلام عنه لاحقا.

⁶- طبع قديما في مصر عام 1322هـ.

أولاً: مضمون جمع الجوامع

هو مختصر أصولي نال شهرة واسعة. استهله صاحبه بقوله: «نحمدك اللهم على نعم يؤذن الحمد بازديادها...» وذكر أنه محيط بالأصلين: أصول الفقه وأصول الدين، وجمعه من زهاء مائة مصنف، وهو يشتمل على خلاصة ما ذكره في شرحه على مختصر ابن الحاجب ومنهاج البيضاوين مع الزيادة عليهما.

والكتاب ياجال مرتب على الكلام في المقدمات وسبعة كتب وهي:

الكتاب الأول: في الكتاب ومباحث الأقوال. الكتاب الثاني: في السنة. الكتاب الثالث: في الإجماع. الكتاب الرابع: في القياس. الكتاب الخامس: في الاستدلال. الكتاب السادس: في التعادل والتراجع. الكتاب السابع: في الاجتهاد.

ثانياً: منهج ابن السبكي في كتابه

تحدث تاج الدين السبكي بلسان المقال عن منهجه في كتابه فقال: «ولو أن الفطن تأمل صنيعي في هذا المجموع الصغير الذي سميت "جمع الجوامع"، وجعلت اسمه عنواناً على معناه، وترتيب الأقوال وقائليها، والمسائل وفروعها، والقائلين وتعدددهم. واطلع على مغزاي في ذلك لقضى العجب العجائب، وعلم كيف أمطنا القشر عن اللباب.

واعلم أي لم أقصر في هذا الكتاب على الموجود من كتب الأصول، بل ضمنت إليه شيئاً كثيراً من كتب المتكلمين، وكثيراً من كتب المحدثين، وكثيراً من كتب الخلافين، وكثيراً من كتب الفقهاء، وكثيراً من كتب المفسرين، وشيئاً

متجاوز الحد مما يسمح به الفكر، واستخراجه الفطن، ووضعت الفهم موضعه مما لم أسبق إليه»¹.

ثالثاً: قيمة جمع الجوامع وأثره العلمي

يتمتع كتاب جمع الجوامع بمكانة علمية عظيمة ومترلة متميزة بين الكتب الإسلامية الخالدة. فهو كتاب عظيم الفائدة جم المعرفة، احتوى على فوائد جلية ومعارف نافعة. فكان له بذلك التأثير العجيب في الكتب الأصولية التي ألفت في مراحل تالية له.

فلقد خصه العلماء بالعناية والاهتمام البالغين، بين شارح ومحش ومعلق وناظم كما يظهر من هذا المسرد:

شروع كتاب جمع الجوامع:

1- "البدور الطالع في جمع الجوامع". شرح العلامة جلال الدين محمد ابن أحمد المحلي الشافعي المتوفى سنة 864هـ. قال فيه حاجي خليفة: «هو شرح مفيد مزوج في غاية التحرير والتنقيح»².

2- "الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع"³ للعلامة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المعروف بأبي زرعة ولي الدين المتوفى سنة 826هـ، وقد اختصر فيه تشيف المسامع للإمام الزركشي.

¹- منع الموانع: 145.

²- انظر كشف الظنون/1: 595.

³- وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم: 3205. وقد سبق وحقق بعناية كل من محمود فرج السيد سليمان وشهاب الدين فارس وكعبة لنيل الدكتوراه من الأزهر.

3- "تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع" لشمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الغزي الأسدي الشافعي المتوفى سنة 808هـ. قال فيه حاجي خليفة: «وله على المتن مناقشات أرسل بها إلى مؤلفه في حلب ولايته سماها البروق اللوامع فيما ورد على جمع الجوامع» فلما رآها أثنى عليها، وأجابه عنها في مؤلف سماه: "منع الموانع عن جمع الجوامع"¹.

4- "النجم اللمع شرح جمع الجوامع" للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بابن جماعة الكنايني الشافعي المتوفى سنة 819هـ. قال حاجي خليفة «وله نكت عليه»².

5- "لمع اللوامع في توضيح جمع الجوامع" شرح شهاب الدين أحمد بن الحسين بن رسلان الرملي المقدسي الشافعي³ المتوفى سنة 844هـ.

6- "شرح جمع الجوامع" لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي المقدسي⁴ المتوفى سنة 850هـ.

7- "البحر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع"⁵ لأبي العباس أحمد بن خلف بن موسى القروي المالكي الشهير بالشيخ حلولو المتوفى سنة 895هـ.

¹ - كشف الظنون/1: 596.

² - كشف الظنون/1: 596. توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم: 120 أصول التيمورية بخط المؤلف، وتشتمل على جزئين الأول والثالث والثاني مفقود.

³ - انظر كشف الظنون/1: 596. منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم: 2315.

⁴ - نفسه/1: 596.

⁵ - توجد منه نسخة خطية بالمكتبة الملكية بالرباط تحت رقم: 5347.

- 8- "الضياء اللامع شرح جمع الجوامع" لأبي العباس أحمد بن خلف بن حلولو¹ المتوفى سنة 895هـ.
- 9- "شرح جمع الجوامع" للشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراي² الشافعي المتوفى سنة 973هـ.
- 10- "شرح جمع الجوامع" للشيخ برهان الدين بن عمر البقاعي الشافعي³ المتوفى سنة 885هـ.
- 11- "شرح جمع الجوامع" الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الله الغزي الشافعي⁴ المتوفى سنة 822هـ.
- 12- "الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع" وهو شرح ممزوج لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني القاهري الرومي⁵ المتوفى سنة 893هـ.
- 13- "شرح جمع الجوامع" للشيخ عبد البر بن محمد ابن الشحنة الحلبي الخنفي⁶ المتوفى سنة 921هـ.
- 14- "الترياق النافع في إيضاح وتكميل مسائل جمع الجوامع" للشيخ أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين العلوي الحسيني الشافعي⁷.

¹ - وقد سبق وحقق بعناية الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد التملة المدرس بكلية الشريعة بالرياض قسم أصول الفقه. وصدر الجزء الأول منه سنة 1994م.

² - كشف الظنون/1: 596.

³ - نفسه/1: 596.

⁴ - نفسه/1: 596.

⁵ - نفسه/1: 596. وله نسخة خطية بالمكتبة السلিমانيّة باستنبول تحت رقم: 414.

⁶ - نفسه/1: 596.

⁷ - طبع هذا الكتاب في مجلدين بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بمحيدر آباد الهند سنة 1317هـ.

- 15- "تفهيم السامع جمع الجوامع" لشهاب الدين أحمد بن محمد الحلبي¹.
- 16- "البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع" لإبراهيم اللقاني المصري² المتوفى سنة 1041هـ.
- 17- "الثمار الیوانع على أصول جمع الجوامع"³ لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى الجرجاوى.
- 18- "لجج الأصول" وهو مختصر لجمع الجوامع ثم شرح المختصر المذكور بكتاب "غاية الوصول"⁴ وكلاهما للشيخ زكريا الأنصارى المتوفى سنة 925هـ.
- 19- "الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع"⁵ للكمال ابن أبي شريف المقدسى المتوفى سنة 903هـ.
- 20- "النكت اللوامع على المختصر والمنهاج وجمع الجوامع"⁶ للجلال السيوطى الشافعى المتوفى سنة 911هـ.
- 21- "البدور الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع"⁷ للشيخ عبد الرحمن الشربى عمل فيه على تبين الغامض منه، كما له تقارير على جمع الجوامع⁸.

¹- توجد منه نسخة خطية بمكتبة الأزهر تحت رقم: 1786، ويقع في مجلد في 155 ورقة. انظر فهرس المكتبة الأزهرية/2: 19.

²- انظر إيضاح المكنون/1: 171.

³- له نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم: 222.

⁴- سبق وطبع المختصر وشرحه سنة 1360هـ بمطبعة البابى الحلبي.

⁵- كشف الظنون/1: 595، يوجد مخطوطا بخزانة الراوية الناصرية تحت رقم: 1475.

⁶- انظر كشف الظنون/2: 1977.

⁷- توجد نسخة منه بجامعة الملك سعود تحت رقم: 1/1893.

⁸- وقد طبعت تقاريره على هامش حاشية العطار على شرح الخلي.

- 22- "منع الموانع عن جمع الجوامع"¹ للإمام عبد الوهاب بن عبد الكافي تاج الدين ابن السبكي مؤلف جمع الجوامع، ألفه في أعقاب أسئلة وردت عليه بشأنه.
- 23- "الإيجاز الاعم على جمع الجوامع"² لعلي ابن يوسف بن أحمد الغدولي المصري الشافعي المتوفى سنة 860هـ.
- 24- "شرح جمع الجوامع"³ ل محمد بن أبي اللطف الحصفكي المقدسي الشافعي المتوفى سنة 960هـ.
- 25- "البحر الساطع على جمع الجوامع"⁴ ل محمد بن حيت الطيعي المتوفى 1354هـ.
- 26- "تشنيف المسامع بجمع الجوامع"⁵ للإمام الزركشي المتوفى سنة 794هـ.
- 27- "البرق الاعم في ضبط ألفاظ جمع الجوامع"⁶ ل محمد بن علي بن أحمد المحلي، المصري الشافعي المتوفى سنة 855هـ.
- 28- "تعليق على جمع الجوامع"⁷ ل محمد بن ظهيرة المخزومي الشافعي.
- 29- "شرح لمقيدة جمع الجوامع"⁸ ل محمد بن محمد الغزي المتوفى سنة 935هـ.

¹ - توجد منه نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية تحت رقم: 1451.

² - انظر إيضاح المكنون/1: 152.

³ - نفسه/1: 366.

⁴ - طبع بمصر ضمن مجموع مطبعة التمدن سنة 1322هـ.

⁵ - طبع قديما بمصر، وحقق الدكتور موسى فقيهي منه طرفا انتهى فيه إلى كتاب القياس لنيل الدكتوراه من كلية الشريعة بالرياض. وقام الأستاذان سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع بدراسته وتحقيقه ونشر في أربعة أجزاء في طبعته الثالثة سنة 1999م.

⁶ - انظر إيضاح المكنون/1: 176.

⁷ - ذكره الجلال السيوطي في نظم العقيان: 167.

⁸ - انظر شذرات الذهب/8: 210.

30- "تقرير على جمع الجوامع"¹ للشيخ محمد بن محمد بن حسين الأمباري شيخ الأزهر سابقا.

31- "بروق اللوامع فيما أورد على جمع الجوامع"² محمد بن محمد العيرزي الغزي المتوفى سنة 935هـ.

32- "مختصر جمع الجوامع"³ محمد بن هبة الله النصيبي الحلبي الشافعي.

33- "الفصول البديعة في أصول الشريعة ملخص لجمع الجوامع"⁴ محمود أفندي عمر الباجوري.

شروع جمع الجوامع المنظومة

1- "نظم جمع الجوامع"⁵ للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الطوخي الشافعي المتوفى سنة 893هـ.

2- "الدرر اللوامع نظم جمع الجوامع"⁶ لرضي الدين محمد بن محمد الغزي الشافعي المتوفى سنة 935هـ. وقد وضع عليه شرحا ولده بدر الدين محمد الغزي الدمشقي المتوفى سنة 984هـ.

¹ - توجد منه نسخة خطية بالملكية الأزهرية تحت رقم: 1787.

² - توجد منه نسخة خطية بمكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم: 2181.

³ - شذرات الذهب/8: 75.

⁴ - طبع بمصر سنة 1312هـ.

⁵ - انظر كشف الظنون/1: 596.

⁶ - نفسه/1: 596. شذرات الذهب/8: 210

- 3- "الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع"¹ لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ، وقد وضع له شرحاً².
- 4- "الجواهر اللوامع في نظم جمع الجوامع"³ للمولى عبد الحفيظ العلوي سلطان المغرب (1908-1912م).
- 5- "البحر الأملح في نظم جمع الجوامع"⁴ للعلامة سيد علي الأشموني.

حواشي على شروح جمع الجوامع

- 1- "الآيات البيّنات على اندفاع ما أورد عليه وعلى شرح المحقق المحلي على جمع الجوامع من الاعتراضات"⁵ حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة 994هـ.
- 2- "حاشية الشيخ حسن العطار على شرح جمع الجوامع" للمحلي⁶.
- 3- "حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي"⁷ للعلامة عبد الرحمن بن جاد الله البناي المتوفى سنة 1198هـ.
- 4- "حاشية الصبان على مقدمة جمع الجوامع" للعلامة أبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي من علماء القرن الثالث عشر الهجري.

¹ - كشف الظنون/1: 597.

² - وقد حقق في إطار رسالتين جامعتين بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة.

³ - طبع طبعة حجرية بفاس سنة 1327هـ.

⁴ - انظر شذرات الذهب/8: 165. طبع بمصر سنة 1333هـ.

⁵ - انظر كشف الظنون/1: 596. طبع في أربعة أجزاء بمطبعة بولاق سنة 1323هـ.

⁶ - طبع مع شرح اخلي على جمع الجوامع بمطبعة دار الكتاب العربي.

⁷ - طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

- 5- حاشية محمد بن داود البازلي الحموي¹ المتوفى سنة 952هـ.
- 6- حاشية الشيخ ناصر الدين أبي عبد الله محمد المالكي اللقاني² المتوفى سنة 954هـ.
- 7- حاشية الشيخ بدر الدين محمد بن محمد بن خطيب الفخرية المتوفى سنة 893هـ تلميذ الشارح المحلي. ضمنها ردودا كثيرة عما انتقده الكمال محمد بن محمد بن أبي شريف المتوفى سنة 903هـ في حاشيته على جمع الجوامع. واستمد فيها من شرح الكوراني وتبعه في تعسفه غالبا كما ذكر ذلك السخاوي في الضوء اللامع³.
- 8- حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي⁴ المتوفى سنة 926هـ.
- 9- حاشية العلامة قطب الدين محيى بن محمد الصفوي الأيجي⁵ المتوفى سنة 925هـ.

¹ - انظر كشف الظنون/1: 596.

² - نفسه/1: 596. سبق وطبع.

³ - نفسه/1: 596.

⁴ - نفسه/1: 596.

⁵ - نفسه/1: 596.

الفصل الثاني

التحريف بالحسن اليوسي

حياة الإمام اليوسي الشخصية، أخذت منا اهتماما خاصا، فأفردناها بما يلزم من التفصيل في تقديمنا لكتابه القانون في العلوم الإسلامية المحقق بعنايتنا، وحتى لا نسقط في حائل التكرار، فإني سأضغط الكلام عليها هنا، بقدر ما أسعف به البحث فيها من جديد، محيلا بشأن التفصيل على الكتاب المذكور، ففيه الغنية وغاية المنية إن شاء الله. وكل ذلك بغاية الحفاظ على الرونق العام للكتاب، في انسجام تام مع الخطة التي اعتمدناها في إنجاز تحقيق كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، والتقديم له وفهرسة مادته. وهكذا يرتسم أمامنا منهاج تحرير هذا الفصل من خلال اسم اليوسي وكنيته، موطنه ونشأته بين أحضان أسرته الصغيرة في إطار قبلي، ثم مراحل تعلمه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ومكانته العلمية وأبناؤه، وفاته، وكل ذلك في مباحث.

المبحث الأول : اسم اليوسي وكنيته. المبحث الرابع: تلاميذه.

المبحث الثاني: موطنه ونشأته. المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث الثالث: مراحل تعلمه وشيوخه. المبحث السادس: مكانته العلمية.

المبحث السابع: أبناء اليوسي. المبحث الثامن: وفاة اليوسي.

المبحث الأول: اسم اليوسي وكنيته

اعتمادا على ما كتبه اليوسي في هذا الجانب، وما ورد من تنف في المصادر التي ترجمت له نسلط الضوء على اسمه وكنيته فنقول:

عرف اليوسي بنفسه في كتابه المحاضرات بقوله: «أنا الحسن بن مسعود بن محمد، بن علي بن يوسف، بن أحمد بن إبراهيم، بن محمد، بن أحمد، بن علي، بن عمرو، بن يحيى، بن يوسف، وهو أبو القبيلة، بن داود، بن يدراسن، بن ينتو، فهذا ما بعد من النسب، إلى أن دخل بلد "فركلة"، في قرية منه تسمى حارة أقلال¹، وهي معروفة الآن»².

كنى اليوسي: أبو علي، وأبو المواهب، وأبو السعود، وأبو محمد، وأما كنيته بأبي علي فهي كنية الحسن، وقد كناه بها شيخه الإمام وأستاذه الهمام أبو عبد الله سيدي محمد بن ناصر الدرعي رحمته الله، حين قدومه عليه طالبا للعلم سنة 1060هـ، مادحا له بقصيدة جاء في مطلعها:

خليلي مرا بي على الدور والنهر ❖ لعلني من ليلي أمر على خبر³

فكان من آثارها في نفس الشيخ انبساطه إلى اليوسي التلميذ فكتب إليه:

أبا علي جزيت الخير والنعم ❖ وتلت كل المنى من ربنا قسما

¹ - تعني باللسان البربري: حارة الشرفاء.

² - المحاضرات/1: 30.

³ - وهي قصيدة مفقودة ولا يتضمنها ديوانه المطبوع طبعة حجرية.

ومن كناه بهذه الكنية ولد عمه الفاضل أبو سعيد عثمان بن علي اليوسي رحمه الله من أبيات:

نفسى عشية قيل مر أبو علي ❖❖ مثل الرياح إذا تمر بأثاب

ولم يزل شيخه يكنيه بهذه الكنية في رسائله ومكاتباته إلى أن توفي رحمه الله. وأما البواقي من الكنى المتقدمة، فكانه بها فضلاء من الإخوان في رسائلهم¹.

المبحث الثاني: موطن اليوسي ونشأته

ذكر اليوسي اسم البلدة التي ينتمي إليها، وهي بلد "فركلة" في قرية منه تسمى "حارة أقلال"، التي ورد ذكرها أيضا عند الحسن الوزان حين وصفها بقوله: «دائرة أخرى مأهولة، على فمر صغير يكثُر فيها كذلك التمر وغيره من الفواكه، لكن الحبوب لا تنبت فيها إلا قدر قليل جدا، وهناك ثلاثة قصور وخمس قرى بعيدة بنحو مائة ميل عن الأطلس، وستين ميلا عن سجلماسة، وسكانها خاضعون للأعراب»².

فهى إذن من بلاد الصحراء، زاد الأستاذ حجي موقعها بيانا بقوله «فركلة اسم لأحد روافد فمر "غريس"، يسقي واحة "أسرير" الواقعة على بعد نحو عشرين كيلومترا غربي كلميمة»³.

¹ - راجع البحوث الممتعة التي عقدها اليوسي للاسم والكنية واللقب والنسب وغيرها في المحاضرات/1: 30 وما بعدها.

² - وصف إفريقيا/2: 130.

³ - الحركة الفكرية/2: 527.

وهو ما ذهب إليه أيضا صاحب الموسوعة المغربية، حين بحثه في أصول قبيلة آيت يوسي، التي تنحدر في -رأيه- من تافيلالت بالصحراء «وقد استقر منهم منها في ناحية صفرو بجوز فاس، وإليهم ينتمي العلم أبو الحسن اليوسي»¹.

فقد كان مسقط رأس اليوسي إذن بهذه الربوع، وعلى وجه التحديد بإحدى القرى بجبل ملوية، والممتدة على طول وادي "وُزْن"²، ومنها قرية "تسجدلت"³ وكذا قرية "تعندلت"⁴، حيث تنتشر مزارات وقبور أهل الله، على امتداد الوادي المذكور، و«أولهم الشيخ يحيى بن يوسف»⁵، وهو قديم لا يعرف له تاريخ، واقتدى الناس في زيارته بذوي البصائر، مع ظهور البركات بزيارته»⁶، وهذا الشيخ هو الجد الأكبر الذي ينحدر منه اليوسي، والذي ذكره في عمود نسبه، ونعته بكونه "أبو القبيلة".

¹ - الموسوعة المغربية، معلمة المدن والقبائل، ملحق: 2. ص: 2.

² - أحد روافد نهر أم الربيع، يسمى حاليا بوادي تهندر، نسبة إلى قرية تقع على ضفته الغربية، ويخترق القرية التي يوجد بها ضريح سيدي يحيى أويوسف في الجنوب الغربي لمركز تونفيت. هامش رقم: 324 من كتاب "مباحث الأنوار" للولاي. دراسة وتحقيق عبد العزيز بو عصاب.

³ - تكتب "تسجدلت" أو "تاسكدلت" وهي قرية في أعالي ملوية جنوب ميدلت بالقرب من مركز تونفيت حيث ضريح يحيى بن يوسف في قبيلة آيت يحيى. هامش رقم: 319 نفسه.

⁴ - قرية توجد في الأطلس المتوسط، وفي أعلى ملوية جنوب ميدلت، وجنوب مركز تونفيت على وادي تهندر من قبيلة آيت يحيى. هامش رقم: 321 من نفس المرجع.

⁵ - مازال مشهد يحيى بن يوسف مزاراة الزوار من المنطقة وخارجها، ويقع جنوب غرب ميدلت، تربطه طريق غير معبدة بمركز تونفيت، ويجتمع حوله كثير من الأضرحة، غير معروف تاريخ أصحابها. هامش رقم: 320.

⁶ - مباحث الأنوار: 233.

وقد ورث صفات الأخلاق الإسلامية الرفيعة، عن أبيه المسعود بن محمد بن علي اليوسي، الذي كان رجلا صالحا وإن مع أميته، يجمع إلى إيمان الرجل العامي الساذج، يقينا يبعثه على الرجاء في الدعوات الصالحة والمراثي الطيبة، بشهادة ابنه فيه بقوله: «فاعلم أن أبي مع كونه رجلا أميا، كان رجلا متدينا مخالطا لأهل الخير، محبا للصالحين زوارا لهم، وكان أعطي الرؤية الصالحة، وأعطي عبارتها، فيرى الرؤيا، ويعبرها لنفسه، فتجيء كفلق الصبح»¹.

وفي أوساط العشيرة التي كانت تأخذ أقوال والد اليوسي مأخذ الجد رالاعتبار الأدبي، لمكانته الاجتماعية بينهم كما يستفاد، ازداد اليوسي سنة 1040هـ من أم تنتمي حسب الروايات الشفوية إلى "آيت بوحدو"، على عكس ما ذهب إليه الكتاني² نقلا عن فهرسة أبي التوفيق الدمناقي من كون كل من والد اليوسي، ووالدته من أصل بوحدوي، والصواب أن "آيت بوحدو" هؤلاء أخوال لليوسي، والمعتبر في النسب طبعا وشرعا أصل الأب لا أصل الأم.

وقد بلغت الحالة النفسية لليوسي ذروتها في الحزن والانقباض، حين توفيت والدته، وحرّم من عاطفة الأمومة، وهو لا يزال صيبا، وكان وقع الصدمة في نفسه ذا أثر فعال، حتى إن نظرتة للأرض التي ولد فيها تغيرت، والأهل الذين عاش بين ظهرانيهم، استحكمت عوامل النفور بينه وبينهم جميعا، فعبر عن ذلك الإحساس نظما:

فما الناس بالناس الذين عهدتهم ❖❖❖ ولا الدار بالدار التي كنت تعرف³

¹ - المحاضرات/1: 84.

² - فهرس الفهارس/2: 1154.

³ - الفهرست: 45.

ويذهب اليوسي في تفسير هذا المصاب الجلل، الذي ألم به تفسيراً عقدياً يتضمن حكمة الله تعالى في شؤون خلقه، وتصرفه فيه حسب مشيئته، ولطفه بعباده، وضرب لذلك مثلاً بسيدنا محمد ﷺ في فقدته لوالديه قائلاً: «قالوا إن الحكمة في ذلك، أن لا يبقى عليه حق لمخلوق، قلت وفي اليتيم انقطاع العلائق، وصحة التجرد للخالق»¹.

غير أن هذه الفاجعة التي داهمته لم تكن سلبية في كل أبعادها، بل فتحت عينيه على كثير من الحقائق، وأعادت إليه رشده، وخاصة ميله إلى العلم، والرغبة الشديدة فيه، فجعل يطلب من أبيه أن يغربه إلى الأمصار للقراءة، فغربه كما طلب لناحية القبلة، بعد أن قرأ حزبين من القرآن، وكان لوحه في سورة ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾.



المبحث الثالث: مراحل تعلمه وشيوخه

أتحدث هنا عن رحلات اليوسي العلمية، منذ أن توجهت عنايته للطلب والتحصيل، حتى دخوله الزاوية الدلائية، وأرى من المفيد أن أقرن في ذلك بين الرحلات العلمية، وذكر العلوم والشيوخ الذين أخذ عنهم، باعتبار اعتناء الشيوخ بالطالب أكثر، هو من فوائد الرحلة، لأن «للغريب، والقاصد، والراجل، من أرض إلى أرض مزيد حق، لما يتصدى له من قطع المسافات، ومقاساة الجوع والعطش، والحر والبرد، والغربة والهوان»².

¹ - الفهرست: 45.

² - القانون: 408.

المرحلة الأولى: خروج اليوسج إلى بلاد القبلة سجلماسة وكلميمة

من المفارقات العجيبة، الملفتة للنظر، مغادرة اليوسي لأهله وبلده، وهو يومئذ فتي حديث السن، لأن من كان في لوجه «والمرسلات عرفاً» يكون عادة في سن السادسة أو السابعة، قاصداً سجلماسة بدافع تحصيل العلم، دون أن يصرفه عن مرافقه حدثاته سنه، ولا قلة ذات يده، ولا انعدام الأمن بين المراكز العلمية.

وصنيعه في ذلك مخالف لما عرف من سير العلماء، إذ الرحلات العلمية كتقاليد مصطفىة عندهم، لا تحمل على السفر إلا بعد أن يحفظ الشاب القرآن الكريم، ويحصل جملة من العلوم، أو مبادئها على الأقل، ثم يرحل للاستزادة والإكثار من الشيوخ.

والمقصود بناحية القبلة، في عرف المغاربة، التخوم الصحراوية، بما فيها سجلماسة حاضرة العلم، وعاصمة ملك محمد بن الشريف، إلى حيث قصد اليوسي زمن الصبا، صحبة شيخ كتاب قريته المسمى "بأبي إسحاق"، وهناك اتصل بطائفة من الأشراف وهم:

❖ الشيخ أبي بكر بن الحسن التطايفي العالم الزاهد السجلماسي¹ الذي يقول عنه «قرأت عليه ختمة، وحضرت عنده جملة من الرسالة، وجملة من مختصر خليل، وجملة من جمع الجوامع، والخلاصة»².

❖ الأستاذ الصالح أبي العباس أحمد الدراوي صاحب الكرامات، وإمام الفريضة بجامع القصبة السجلماسية³، الذي ختم عليه القرآن.

¹ - نشر الثاني/2: 404.

² - الفهرست: 39

³ - الفهرست: 52.

❖ الفقيه أبو عبد الله بن السيد الحسيني¹ فدرس عليه الفقه من رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وشيئا من التوحيد من صغرى السنوسي (أم البراهين).

❖ الشيخ أبو فارس عبد العزيز الفيلاي، فقيه ومحتسب مدينة فاس² المتوفى سنة 1096هـ. لازمه في دراسة علم القواعد اعتمادا على ألفية ابن مالك ولامية الأفعال وغيرهما، والذي أشاد بطريقته بقوله «وكان له تحصيل في مهمات العربية وله طريقة في التدريس، وتدرّج المبتدئين سهلة حسنة، فانتفع به الناس كثيرا»³.

والملاحظ أن نفسية اليوسي كانت تعرف نشاطا متدفقا، في مرحلة الصبا والطلب بسجلماسة، يظهر ذلك جليا من انكبابه الكلي على العلم والتفرغ له طوال اليوم في جدية وإقبال، دون كلل كما صور ذلك بلسان المقال «وكانا هناك -يعني سجلماسة- حتى إن أكثر الأيام لا ندوق طعاما إلا من الاسفرار لانشغالنا بطلب العلم، وتقلبنا في المجالس طول النهار»⁴.

أما بلد كلميمة، كمركز علمي تكاثرت فيه العلماء خلال القرن الحادي عشر الهجري، نتيجة لانتشار الحركة الثقافية بالبادية، فقد درس اليوسي على شيخين من شيوخها المشاهير هما:

❖ أحمد بن محمد التجموعي السجلماسي المتوفى سنة 1080هـ⁵ الذي قرأ عليه «جملة من مورد الظمان وجملة من مختصر خليل، ومن القرآن».

¹ - المحاضرات/2: 673.

² - نشر الثاني/2: 330.

³ - الفهرست: 53.

⁴ - رسائل اليوسي/1: 146.

⁵ - التقاط الدرر: 200.

❖ محمد بن محمد التجموعي السجلماسي¹ المتوفى سنة 1088هـ، الذي يقول عنه «قرأت عليه معظم ألفيه بن مالك والقرآن»².

ولم يفت اليوسي وهو يدون لمرحلة الصبا، أن يثني خيرا على شيخه أبي إسحاق، ضمن شيوخه الذين أخذ عنهم بمسقط رأسه، إذ قال فيه: «كان رحمه الله تاليا لكتاب الله متعقفا عن محارمه محافظا على دينه... ومن أحسن ما استفدت على يده أنه كان عنده مجموع فيه "المورد العذب" لابن الجوزي و"بجر الدموع" له، فكنت آخذه أنظر فيه، فأطالع حكايات من فيه من الصالحين، فانتقشت تلك المآثر في عقلي ووقعت حلاوتها في قلبي، فكان ذلك بدرا لما أنعم الله تعالى به من الإيمان بالطريقة، ومحبة أهلها والتسليم لهم»³.

وبذلك يكون ميسم هذا الشيخ هو المعطى الأول في شفافية روح اليوسي، وقاعدة البناء الصوفي لديه طول حياته، وعليها سيعتمد ابن ناصر في تطوير ذلك الجانب من شخصيته الغنية، يوم يشد الرحال إليه بزوايته بدرعة.

المرحلة الثانية: سفر اليوسي إلى السوس الأقصى مرورا بمراكش

استغرقت مدة هذه الرحلة العلمية سنين طويلة، بلغت معها أحوال أسرته النفسية إلى حد اليأس من عودته، وخاصة والده الذي كان هاجس غيابه يؤرقه، فيعيش أحلاما مزعجة وكوابيس مخيفة⁴. وفي طريقه إلى السوس الأقصى، توقف

¹ - النقاط الدرر: 200.

² - الفهرست: 53.

³ - نفسه: 45.

⁴ - المحاضرات/1: 85.

اليوسي بمراكش للأخذ عن شيوخها، وفي ذلك يقول: «كنت أيام طلب العلم في بلاد القبلة، حتى أخذت بطرف من العربية، فحدث لي انتقال إلى ناحية مراكش، وذلك في دولة السلطان محمد الشيخ¹، فأخذت من فنون أخرى كالأصول، والمنطق، والكلام، وتركت العربية»².

وعمدته في هذه العلوم:

❖ العلامة أبو عبد الله محمد المزوار المراكشي قاضي مراكش الماهر في فنون العلم³ المتوفى سنة 1065هـ. قرأ عليه جملة من مختصر السنوسي في المنطق.

❖ وقاضي مراكش العلامة أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني، صاحب الحاشية على صغرى السنوسي⁴، المتوفى سنة 1062هـ. أخذ عنه جملة من محصل المقاصد لابن زكري، وجملة من المختصر المنطقي.

❖ وقاضي مراكش لمدة يسيرة الفقيه العلامة محمد بن إبراهيم الهشوكي⁵، المتوفى سنة 1098هـ، الذي قرأ عليه تنقيح القرافي في الأصول.

ويتابع اليوسي مسيرته قاصدا بلاد السوس، ويدخل "إيليغ" عاصمة الإمارة الشمالية، وقبله أنظار السوسيين وغيرهم من الطلبة، وهنا يلتقي بشيوخ عدة منهم:

¹ - هو ابن زيدان بن النصور السعدي، الذي حكم من سنة 1045هـ إلى سنة 1064هـ.

² - المحاضرات/1: 391.

³ - الإعلام/2: 292.

⁴ - التقاط الدرر: 131.

⁵ - الفهرسة: 38.

❖ عبد العزيز الرسموكي عالم سوس وقاضي "إيلغ"¹، المتوفى غرقاً سنة 1065هـ، الذي كان يأخذ طلبته بحفظ المتون للاستدلال بها عند الاقتضاء، وخاصة ألفية ابن مالك، مما حرك همّة اليوسي لحفظها مجدداً، فجمع الطلبة لمراجعتها باعتماد شرح المرادي.

ويظهر أن نبوغ اليوسي المبكر، وزعامته في المجال العلمي، يعقده مجالس الإقراء، وتصدره للتدريس، كان من الأسباب التي دفعت بأبي حسون السملالي لتعيينه أستاذاً لمادة التفسير بقصبة تارودانت، حيث كان شيخه السكتاني يعقد جلساته العلمية المكتظة... قبل أن تعصف به رياح السياسة، فيخرج منها جلسة ناجياً بنفسه في اتجاه مراكش.

المرحلة الثالثة: التحاق اليوسي بالزاوية الناصرية (تمكروت)

كانت الرحلة إلى الزاوية الناصرية بدرعة سنة 1060هـ، ويذكر اليوسي أن أول هدية قدمها لشيخه نجوى بن يديه، قصيدة شعرية مدحه فيها، ومطلعها:

خليلي مرا بي على الدور والنهر ❖ لعلي من ليلي أمر على خبر²

فكان لها أطيب الأثر في نفس الشيخ، الذي أقبل عليه وتولاه بالحدب والرعاية، فدرس عليه في البداية كتاب التسهيل لابن مالك، وجملة من مختصر خليل، ومادة التفسير، والمدخل لابن الحاج، والإحياء للغزالي، وجزءاً من الشفا

¹ - المعسول/5: 20.

² - تأليف العدلوني: 9، والقصيدة طويلة وقد أشار العدلوني المذكور إلى أنه ذكرها في موضع آخر من التأليف، ويظهر أنها ضاعت بضائع الجزء المتور من المخطوط.

عرضاً عليه، وطبقات الشيخ عبد الوهاب الشعراي، وغير ذلك، وأخذ عليه عهد الشاذلية تبركاً¹.

المرحلة الرابعة: رحيل اليوسفي إلى الزاوية الدلائية

تعتبر الزاوية الدلائية الخطوة الأخيرة التي سيلقي بها اليوسفي عصا التسيار، وقد التحق بها وهو في عنفوان الشباب، كغيره من الطلبة الذين كانت تزخر بهم حلقاتها العلمية، على يد فرسان علوم اللغة خاصة، وباقي العلوم عامة، لما كان يطرق أسماعهم من تكريمها للعلم والعلماء والطلبة على السواء.

وتنقسم هذه المرحلة في مسيرة اليوسفي العلمية إلى شقين: شق التلمذة وشق المشيخة والنووغ الفكري، في علاقة وثيقة بما سيحمله المستقبل من مفاجآت، يكون في مقدمتها حادث إخلاء الزاوية الدلائية.

وتعتبر هذه المرحلة بما لها وما عليها، أخصب مرحلة وأهنتها في حياة اليوسفي، تربع خلالها على كرسي التدريس بزاوية أهل الدلاء، فساهم في إعداد جيل من العلماء، وتزوج فرزقه الله البنين والبنات، وأصبح لحياته طعم آخر، بعد حرمان طال أمده، مما هياً له أسباب التأليف، فترك لنا مؤلفات رصينة تشهد على ثقافته الواسعة.

وقد درس اليوسفي على شيوخ كثيرين بهذه الزاوية، أذكر منهم:

¹ - الفهرست: 54.

❖ محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي المعروف بالمرباط¹، الذي رحل إلى المشرق حاجا سنة 1069هـ، وأخذ عن المشاركة، اشتهر بتبحره في علوم العربية وآدابها، فذاغت شهرته بالمشرق والمغرب وتوفي سنة 1089هـ.

لقد محمد الرباط الدلائي هذا لليوسي تلخيص المفتاح بمختصر سعد الدين التفتازاني، ومواضع من الخلاصة، وصدرنا من تفسير القرآن بتفسير الجلالين، وأجازه، في فنون العلم كلها.

❖ أبو العباس سيدي أحمد بن علي بن عمران الفاسي² العلامة المحدث الحافظ الأديب البليغ، مفتي فاس والمدرس بجامع القرويين، المتوفى سنة 1065هـ. أخذ عليه علم التوحيد، ولاسيما كبرى السنوسي.

❖ الشيخ محمد بن سعيد المرغيثي السوسي³، المفتي الحيسوي أستاذ كرسي بجامع "المواسين" بمراكش، ثم أستاذ بالزاوية الدلائية، حيث التقى به اليوسي وأخذ عليه بعض العلوم، وخصه بإجازة عامة. توفي رحمه الله سنة 1089هـ.

هذه لمحة موجزة عن شيوخ اليوسي، قصدت منها إبراز مستواهم العلمي، وأنواع الفنون التي بلغوا فيها غاية الإتقان، وما قرأه اليوسي عليهم، فكان له أثره الإيجابي في نفسه.

وأنصرف فيما يلي إلى استعراض تلاميذ اليوسي، لأقف على إخلاص اليوسي وتفانيه، في أداء رسالة العالم الواعي بدوره ومسئوليته.

¹ - التقاط الدرر: 207.

² - الزاوية الدلائية: 90.

³ - التقاط الدرر: 206.

المبحث الرابع: تلاميذ اليوسفي

ظل اليوسي مقيما بالزاوية الدلائية ما يربو على خمسة عشر عاما، استفاد خلالها العلم تلميذا، واستوى على السوق العلمية ليؤتي أكله أستاذا، فساهم في إعداد رجيل من العلماء الأجلاء، حملوا راية العرفان من بعده، كامتداد طبيعي للمدرسة الإسلامية في ربوع المغرب المعطاء.

تلاميذ اليوسفي بالزاوية الدلائية¹: ونذكر منهم:

❖ أبو يعقوب أحمد الولايلي المتوفى سنة 1128هـ، الذي ذكر العلوم التي أخذه عن شيخ اليوسي بقوله: «... ومع ذلك فهو يشاركنا في أخذ العلوم الآلية عن الشيخ ابن مسعود مثل: البيان والمنطق وأصول الفقه وغيرها كالفقه وأصول الدين»².

وهي نفس العلوم التي درسها وألف فيها: حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع³ في أصول الفقه، وأشرف المقاصد في شرح المقاصد⁴ لسعد الدين التفتازاني في علم الكلام، وقصيدة في علم التوحيد⁵، شرح مختصر السنوسي في المنطق، يعني السلم⁶.

¹ - تراجع تراجمهم ومصادرها ومؤلفاتهم في مقدمة كتاب القانون بتحقيقنا: 60 وما بعدها.

² - مباحث الأنوار: 152.

³ - ذكره صاحب مؤرخو الشرفاء.

⁴ - مخطوط الخزانة الملكية رقم 2594. وقد طبع الجزء الأول منه على الحجر بمصر.

⁵ - الإكليل والتاج: 27.

⁶ - توجد منه نسخة خطية بالخزانة العامة تحت رقم: 341د.

❖ أبو العباس أحمد الهشوكي الذي قال في إنصاف معترفا بفضل اليوسي عليه: «لازمته ما ينيف على العشرين عاما، ومنه استفدت وفتح الله علي على يديه بركة الشيخ القطب ابن ناصر، الذي وجهني إليه»¹. له شرح السلم المروتن للأخضري في المنطق، وفتح الملك العلام في شرح قواعد الإسلام لسيخه اليوسي، وهداية الملك العلام إلى بيت الله الحرام²، وأرجوزة النقاط اللؤلؤ والمرجان في تحريم الدخان، وجواهر المعاني فيما يتعلق بأحكام الروح النوراني.

تلاميذ اليوسي بمدينة فاس³:

قدم اليوسي إلى فاس ضمن القادمين إليها من العلماء، في ركاب حاشية المولى الرشيد، وذلك سنة 1079هـ، إثر قضائه على إمارة الدلائين، وظل اليوسي مقيما بفاس حتى سنة 1083هـ، ولم يسبق له أن زار قط هذه المدينة، ولا كان له علم بحالها، ولا بطباع سكانها، فاعتبر غريبا عنها بحكم أصوله البدوية. فجر عليه ذلك محنة وابتلاء، الشيء الذي أكده المولى إسماعيل في معرض الإشادة باليوسي قائلا: «... إذ ما تفتخر فاس على سائر المدن والأقاليم والأقطار إلا بالعلم، حتى أن لو جاءهم عالم براني لم يرضوا بعلمه ولم يبالوا به، وقد حزنا السيد الحسن اليوسي على سكنى فاس واشتغاله بالقراءة فيها، فاشتكى من إذاية أهلها، وذلك لا يكون في الإنسان إلا أن يعلم أن الله تعالى أعطاه من العلم ما كفاه عن الغير، وقد

¹ - الدرر المرصعة: 25.

² - مخطوط الخزانة العامة رقم 190ق.

³ - نفسه: 63 وما بعدها.

قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 76] ومنتهى العلم إلى الله العظيم¹.

إلا أنه رغم المعاناة القاسية، فقد استطاع اليوسي -خلال مدة الخمس سنين التي قضاها بفاس-، أن يفرض نفسه، ويبرهن باللموس على تضلعه في العلوم النقلية والعقلية، فأسس مدرسة تخرج منها جيل من العلماء، أخلصوا له الحب والتقدير من الفاسيين أنفسهم، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: 19].

ومن أعلام المدرسة اليوسية بفاس:

❖ محمد المسناوي الدلائي المتوفى سنة 1136هـ، صاحب نصره القبض والرد على من أنكر مشروعيته في الصلاة نفل والفرض، وصرف الهمة إلى تحقيق معنى الذمة²، وجواب عن سؤال من فاته صلوات في عمره ولا يحصيها³، جواب على سؤال عن معنى قول القائل الله في كل مكان⁴، شرح نظم المراصد في العقائد لأبي حامد العربي الفاسي.

❖ عبد السلام بن الطيب القادري الحسني المتوفى سنة 1110هـ، أخذ العلم عن شيوخ عدة منهم اليوسي الذي قرأ عليه: « تلخيص المفتاح للقرويني مرة، وشرحه للسعد مرة، وجمع الجوامع لابن السبكي مرة، ومختصر السنوسي في

¹ - مجلة تطوان عدد خاص بالمولى إسماعيل: 38.

² - مخطوط الخزانة العامة رقم: 2438 ضمن مجموع.

³ - مخطوط الخزانة العامة رقم: 2438 ضمن مجموع.

⁴ - مخطوط الخزانة العامة ضمن نفس المجموع.

المنطق مرتين، وكبرى الشيخ السنوسي وغير ذلك، مع ختمه لمختصر الشيخ خليل...¹، له نظم على مختصر السنوسي في المنطق².

❖ محمد بن عبد السلام البناني المتوفى سنة 1163هـ، الذي قال عند تعداده لمشايخه «الخامس: شيخنا الإمام الماهر المهام العلامة الباهر الخقق المتقن، ذو التأليف العجيبة الجليلة المتقنة الحفيلة، الزاهد الورع التقي النقي الخاشع الخاضع الصالح، سيدنا ومولانا أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي، حضرت مجلسه الحفيل في جميع صحيح البخاري من أوله إلى آخره، و حضرت مجلس درسه لحاشيته على المختصر المنطقي، وشرحه على دالته، ولقني الذكر وأضافني بالأسودين التمر والماء وأجازني»³.

❖ ومحمد بن زاكور المتوفى سنة 1120هـ، صاحب كتاب معراج الوصول في سماوات الأصول وهو نظم الورقات لإمام الحرمين. وما قاله فيه أستاذه اليوسي:

لله در ابن زاكور وشيمته ❖❖❖ وما أعد لجمع العلم من عدد
تراه في كل ما وجه وان سفرا ❖❖❖ بجيه أهبة الكتاب أو بيد⁴

❖ والحاج علي بركة التطواني المتوفى سنة 1120هـ، الذي قال في معرض العلوم التي أخذها عن شيخه اليوسي ما نصه: «... فأخذت عنه رحمته الله وكان له وبلغه في خير الدارين أمله في الفقه مختصر الشيخ خليل، وفي الأصول "جمع

¹ - النقاط الدرر: 277.

² - مخطوط الخزانة العامة رقم: 310د.

³ - مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص طبعة حجرية: 417.

⁴ - يتامى الدرر: 108.

الجوامع". وله من الآثار: جواب مع جماعة من علماء فاس بإبطال ما استظهر به يهودها من عهد منسوب إلى الرسول ﷺ، ومناسك الحج¹، والأجوبة².

❖ والحسن بن رحال المعداني المتوفى سنة 1140هـ، الذي كانت له مشاركة وبالصوص في الفقه، فوضع شرحا على مختصر خليل في ستة أسفار³، وحاشية على شرح ميارة على التحفة⁴، وفتح الفتاح على المختصر⁵، وحاشية على شرح الخرشي على مختصر خليل في أربعة مجلدات.

تلاميذ اليوسفي بمدينة مراكش⁶:

إقامة اليوسفي بمراكش جاءت في أعقاب ترحيله إليها مرتين: في سنة 1085هـ، وذلك بعد أن كان خرج من فاس بسبب الفتنة التي شهدتها سنة 1083هـ، عند قتل زيدان وحصار المدينة، وأنشأ زاوية في موضع يسمى "تقليت"، حيث أصهاره⁷ بخلفون على ضفاف أم الربيع، فانتفض الوشاة والسعاة إلى السلطان، ورحله إلى مراكش، وبقي هذه المرة يدرس بجامع الشرفاء إلى حدود عام 1090هـ، حتى أذن له السلطان إسماعيل بالعودة إلى خلفون، وفي

¹ - مخطوط الخزانة العامة رقم: 2150د.

² - مخطوط الخزانة العامة رقم: 3288ك.

³ - يوجد من الأسفار: 1-3-4-6 بالخزانة العامة تحت الأرقام: 886ك و 24ك.

⁴ - مخطوط الخزانة العامة تحت الأرقام: 1274ج و 852ك.

⁵ - مخطوط الخزانة العامة رقم: 523ق.

⁶ - تراجع تراجمهم مفصلة في مقدمة كتاب القانون بتحقيقنا: 73 وما بعدها.

⁷ - من رسالة اليوسفي إلى المولى محمد العالم ابن السلطان إسماعيل، انفرد بنقلها العدلوني في تأليفه: 29 وما بعدها، مخطوط خاص.

عام 1092هـ - أعاده السلطان إلى مراكش، حيث بقي ثلاثة أعوام. ونذكر من تلاميذه بمراكش:

❖ أحمد بن عاشر الحافي الفقيه العلامة الصوفي الشهير الذي جاء على لسانه في فهرسته: «وقد أخذت عن شيوخ عدة من أهل تلمسان، وفاس، ومراكش، وسجلماسة... والإمام الكبير العلامة الشهير أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي»¹.

المبحث الخامس: مؤلفات اليوسي

إنتاج اليوسي الفكري متنوع وغزير، شارك به صاحبه في معظم حقول المعرفة من أدب وشعر.. وفي العلوم الإسلامية فلسف الفقه، وصار مشهودا له بالمساهمة في فن التوحيد والمجالات الروحية...

وقد جمع الأستاذ عباس الجراري في كتابه "عبقريّة اليوسي" ببليوغرافيا اليوسي، وأحال على أماكن وجود قسم هام منها، مقتفيا أثر من سبقوه إلى ذلك من أمثال الأستاذ "جاك بيرك" في كتابه "اليوسي"، والأستاذ محمد حجي في كتابه "الزاوية الدلائية"، وغير هؤلاء ممن تعرضوا لليوسي في كتاباتهم.

وأورد من جهتي، بعض الأبيات من قصيدة العلامة العدلوني، التي نظم فيها مؤلفات اليوسي، وأفاد بثلاثة كتب جديدة له، لم يسبق على حد علمي لأحد من الباحثين أن أشار إليها ولو إشارة عابرة، فضلا عن نسبتها له، من خلال التراجم التي عقدت له قديما وحديثا.

¹ - فهرسة الحافي السلاوي مخطوطة ضمن مجموع بالخزانة العامة رقم: 1421 ك ص: 257.

قال العدلوني ناظما مؤلفات اليوسي، بعد أبيات من قصيدة بلغت ثمانية

وثلاثين بيتا:

تضلع من كل العلوم فأصبحت ❖❖ لديه رياض خصبها يانع الزهر
تأليفه فيها دليل بأنه حوى ❖❖ الرتبة العليا في شرف القدر
فمنها كتاب في الكلام وجرمه ❖❖ كبير ويتلوه صغير بلا نكر¹
وقانون في جمع العلوم² وشرحه ❖❖ لدالية¹ يزري نظامها بالدر

¹ - انفرد العدلوني بذكر هذين الكتابين ونسبتهما إلى الإمام اليوسي، وقال إنهما يوجدان في مكتبته مع باقي المؤلفات المذكورة في النظم، واستعصت علي لمدة طبيعة موضوعهما حتى اتفق لي وأنا بصدد المراجعة النهائية للكتاب قبل تسليمه للطباعة أن وقفت على مقال بمجلة دعوة الحق: العدد 366 أبريل 2002، ص: 12 وما بعدها، للأستاذ أحمد الأزمي بعنوان: «جوانب من نظام التعليم بالقرويين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال كتاب: جامعة فاس والتعليم العالي الإسلامي»، لمؤلفه: ج. ديلفان G. DELPHIN. الذي كان أستاذ كرسي للغة العربية ب"وهران" وعضو الجمعية الأسبوعية، «وكان اعتماده بالأساس في إنجاز بحثه على مخطوط وضعه بين يديه أحد الطلبة الجزائريين العائدين من جامعة القرويين واسمه محمد الحرشاوي، وذلك ما بين سنتي 1884، و1885. وقد ضمن صاحب هذا المخطوط عمله كل ما يتعلق بالقرويين» من أساتذة ودروس، ومنهاج تعليمي، ومختلف العلوم التي كانت تدرس بهذه الجامعة إلى غير ذلك من المعلومات: وقد أعطى الطالب الحرشاوي لمخطوطه اسم: "كتاب الأكياس في جواب الأسئلة عن كيفية التدريس بفاس". ومن المعلومات القيمة التي تضمنها كتاب الحرشاوي والمتصلة بتراث اليوسي ذكره لإنتاج اليوسي الذي كان يدرس بجامعة القرويين على عهده، ففي علم الكلام «العمدة للقائي وشارحه اليوسي»، والمقصود بالعمدة أي: "عمدة المريد لجوهرة التوحيد" لإبراهيم اللقائي المالكي المصري المتوفى سنة 1041هـ، وله عليها شروح كبير وصغير ووسط، واسم المتوسط "تلخيص التجريد لعمدة المريد" الذي فرغ من تأليفه سنة 1035هـ، فقد يكون أحد هذه الشروح الثلاثة هو ما تناوله اليوسي بالتحشية وهو أيضا ما عناه العدلوني في نظمه، وعسى أن يجود الزمن بالعثور عليه.

² - حقق بعنايتنا في إطار سلسلة أعمال اليوسي، وصدر سنة 1419 هـ/1998م.

وحاشية الكبرى² وأخرى نفيسة ❖❖ لمختصر³ الأسمى السنوسي ذي السر
 وزهر الأكم⁴ والمناهج⁵ معهما ❖❖ محاضرة⁶ يا حسن ما فيها من خبر
 وشرح نظام الفاسي⁷ في المنطق الذي ❖❖ عني به ثم لما يقض الذي يدر
 ومنظومة في الدين مع شرحه⁸ الذي ❖❖ به يعصم الإنسان من خطأ الفكر

=¹ - وضع اليوسي رحمه الله شرحا لهذه الدالية وسماه "نيل الأمانى بشرح التهانى" وطبعت بمصر سنة 1347هـ، كما شرحها علي بن سليمان الدمناني. انظر شرحه بخزانة الزاوية الناصرية الرقم الترتيبي 3912، رقم المخطوط: 3083.

² - انظرها مخطوطة بالخزانات التالية: الخزانة العامة تحت الأرقام: 2645، 1771د، وخزانة القرويين تحت الأرقام: 40، 837، 732. الخزانة الملكية تحت الأرقام: 263، 1006. خزانة الزاوية الناصرية تحت رقم: 1771. دار الكتب المصرية تحت الأرقام: 222، 266، 473، 562، 1117. وغيرها من الخزانات، وفي نيتنا أن نقوم بتحقيقها في إطار هذه السلسلة نرجو الله تعالى أن يحقق رجاءنا.

³ - يوجد مخطوطا بالخزانة العامة تحت الأرقام: 1072د، 2289د، وبالخزانة الملكية تحت الأرقام: 1999، 2758، 2931، 5110، وبالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت الأرقام: 2، 1382، وبالمكتبة الوطنية بباريز تحت رقم: 2400.

⁴ - حقق بعناية الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر، وصدر سنة 1401 هـ/1982م.

⁵ - المقصود به كتاب مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص الذي صدر محققا بعنايتنا في جزئين في سنتي 2000 و2001م. والذي كان يدرس بجامعة القرويين في مادتي العقيدة والتصوف؟؟.

⁶ - صدر محققا ومشروحا من قبل محمد حجي وأحمد الشرقاوي إقبال سنة 1402 هـ/1982م.

⁷ - المقصود به عمر بن عبد الله الفاسي المتوفى عام 1188هـ، له كتاب "إحراز الفضل بتحرير مسائل القول الفصل"، و هو حاشية على كتاب اليوسي في المنطق المعروف ب "لقول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل"، المخطوط بالخزانة الملكية تحت رقم: 1314، وبخزانة العامة تحت رقم: 1072د. وحاشية الفاسي مبتورة الأخير، أنظرها في مؤسسة علال الفاسي تحت رقم: 1211 - ع 158.

⁸ - المنظومة المذكورة في النظم مع شرحها هي عبارة عن قصيدة في أقسام الجهل، وهي مخطوطة بخزانة الزاوية الناصرية تحت الرقم الترتيبي: 2903.

أراد به جمع الجوامع¹ فانتهى ❖❖ لشرح الحروف فاقتفاه مدا العمر
وفهرسة² فيها مشايخ جمة ❖❖ وفيها علوم طيات شذا النشر
قصائده³ والأجوبات⁴ وما حوت ❖❖ رسائله⁵ لا تنتهي لمدى الحصر
وإذا كان العلامة العدلوني قد اكتفى بالإشارة العابرة لهذه الكتب في قصيدته
المنظومة برسم إنتاج اليوسي الفكري الذي اشتملت عليه مكتبته، دون التعريف بها
ولو بإيجاز، أو نقل بعض النصوص منها على سبيل الاستشهاد، فإنه قد خالف هذا
الصنيع فيما يتعلق بالرسائل التي تضمنها كتابه، والتي تبادلها العلامة اليوسي مع
بعض أعلام عصره ومستفتيه، إذ ساق منها عشرين رسالة تميزت على وجه
الخصوص بميزات ثلاث:

- 1- من حيث كونها رسائل فريدة لم يسبق للباحثين والمهتمين أن وقفوا
عليها، بحكم كتاب العدلوني الذي كان في حكم المفقود.
- 2- من الناحية التوثيقية التاريخية أن كل واحدة منها مسبوقة بتقديم، بشكل
يمكن معه للباحث أن يقف على الظروف الذاتية والموضوعية لكتابتها، فضلا عن
الملابسات المحيطة بها .

¹ - المقصود به كتاب البدور "اللوامع في شرح جمع الجوامع" لابن السبكي، موضوع التحقيق.
² - انظرها مخطوطة في الخزانة العامة تحت الأرقام: 1234ك، 1838د، 1301ك. وبالخزانة الملكية تحت
الأرقام: 1183، 5470، 5995.
³ - توجد مخطوطة بخزانة الزاوية الناصرية تحت الرقم الترتيبي: 2210، علاوة على قصائد الديوان
المطبوع طبعة حجرية.
⁴ - مخطوطة بخزانة الزاوية الناصرية تحت الرقم الترتيبي 2590. تقوم إحدى الباحثات حاليا بتحقيقها
في إطار نيل درجة الدكتوراه من دار الحديث الحسنية.
⁵ - سبق تحقيقها من قبل فاطمة خليل القبلي وصدرت سنة 1401هـ/1981م.

3- من حيث كونها تشكل مجموعة رسائل يمكن أن يستدرك بها على رسائل

اليوسي لفاطمة خليل القبلي وهي ستة:

❖ رسالة جوابية للأديب البارع الأمير محمد بن السلطان مولاي إسماعيل، على كتاب بعثه إلى اليوسي باسم أبيه السلطان إسماعيل يخبر فيه اليوسي حيث يريد أن يسكن في أعقاب نفيه من مراکش إلى الزاوية الدلائية، وأن والده أوصاه ببر اليوسي، وهو أمر يخالف ما عرف من توتر في العلاقة التي كانت تربط اليوسي بالسلطان، ولعله إن سنحت الظروف سنعمل على تحليل هذه الرسالة باعتبارها كشفاً جديداً، و تعتبر في حد ذاتها وثيقة تاريخية ذات قيمة كبرى لها ما بعدها من حيث تصحيحها لكثير من الحقائق والمعطيات في علاقة السلطة بالعلماء. (ص: 28-31).

❖ رسالة وهي نص الإجازة العلمية من اليوسي للأمير مولاي محمد المذكور على غرار كبار الشيوخ الذين أجازوه من أمثال "أحمد بن العربي بالحاج، ومحمد المساوي الدلائي، ومحمد بن أحمد الولالي"¹. (31-32).

❖ رسالة جوابية لتلميذه المدعو محمد بن الصغير الغريسي الجوزي بشأن استفتائه في مسألة إيمان عوام المقلدين، وهي واحدة من الرسائل المشار إليها عرضاً في كتاب المحاضرات بقول اليوسي «وكان أهل البلد أتبعوني وأنا في الطريق سؤالا فيما هو حكم الذبائح ونحوها في بطاقة فأجبتهم بما علم من دين الإسلام: أن كل من تشهد شهادة الحق، فإنه تؤكل ذبيحته وتحل مناكحته ويدفن في مقابر المسلمين، ما لم يظهر منه ما يخالف ظاهره، ونحو هذا الكلام»²، والرسالة موجودة في آخر نسخة الحاشية على شرح الكبرى بخزانة الزاوية الناصرية رقم: 1771.

¹ - الحياة الأدبية: 148.

² - المحاضرات/1: 231.

❖ رسالة الفرق بين الحيوانات ذوات النفوس السالبة وبين غيرها (ص: 27-28 من المخطوط).

❖ رسالة الجواب عن مسائل تفهم وتظهر من الجواب (ص: 73).

❖ رسالة جوابية عن الفقيه أبي مهدي عيسى بن أحمد التوزيني حول الوجوه المذكورة في مصحح تعلق القدرة بالممكن وأنه المراد بالحدوث الزماني أو الذاتي، وأنه أي شيء منها يظهر في العدم الطارئ (ص: 76).

فهذه مجموعة الرسائل التي يمكن أن تكون بمثابة "الذيل والتكملة" لرسائل فاطمة خليل القبلي، تضاف لرسائل اليوسي البالغ عددها ثلاث عشرة رسالة في كتاب "نزهة الناظر" لصهره وصديقه الحميم عبد القادر التستائوي، فضلا عن مجموعة رسائل اليوسي لشيخة محمد بن ناصر الدرعي التي وردت الإشارة إليها في طلعة المشتري /1: 261، ورسائله إلى أبي سالم العياشي كما أشير إليها في كتاب "التغر الباسم في جملة كلام أبي سالم"، مخطوط الخزانة العامة رقم: 304ك.

وعلى نفس السنن ذهب العدلوني فيما يتعلق بالقصائد الشعرية التي جادت بها قريحة اليوسي ولم يتضمنها ديوانه الشعري:

❖ قصيدة اليوسي في رثاء العلامة عبد الرحمن ابن القاضي إمام المقرئين في وقته وسلطان المحققين في قراءته وهي في 63 بيتا. (ص: 55-56-57).

❖ قصيدة اليوسي للولي أبي عبد الله سيدي محمد بن عبد الله بن علي بن طاهر الحسيني المعروف بابن علي، كان اليوسي عقد معه عقد المحبة الخاصة، وكتب إليه في شأن ذلك من الزاوية البكرية كتابا، وضمنه القصيدة الواردة في المخطوط. (ص: 51).

❖ مطلع القصيدة التي مدح بها اليوسي شيخه ابن ناصر الدرعي في أول لقاء له به بزايته سنة 1060هـ وهو:

خليلي مرا بي على الدور والنهر ❖❖ لعلي من ليلي أمر على خبر

المبحث السادس: مكانة اليوسي العلمية

لما كان استعراض كل المصادر التي ترجمت لليوسي، ونوهت به وبمكانته العلمية، كقطب من أقطاب الفكر المغربي في عصره أمرا متعذرا لكثرتها، فإنني أكتفي بإيراد بعض الشهادات من رجال الفكر والتصوف على السواء تشيد بمكانته العلمية والسلوكية والإحالة عليها.

قال فيه اليفراي: «وبالجملة فهو آخر العلماء بل خاتمة الفحول من الرجال حتى كان بعض أشياخنا يقول: هو المجدد على رأس هذه المائة، لما اجتمع فيه من العلم والعمل، بحيث صار إمام وقته وعابد زمانه»¹.

وقال فيه أحمد بن محمد اليميني (1113/1040هـ) من رجالات التصوف الكبار، كما حكى العدلوني عنه: «حدثني أخونا سيدي عبد القادر²، قال: كنت جالسا بزايته، فسألني عن الشيخ سيدي الحسن اليوسي، فقلت له بخير، فقال لي:

¹ - الصفوة: 208.

² - توفي العلامة عبد القادر بن عبد الرحمن العدلوني رحمه الله في العشرين من حجة الحرام الذي هو يوم الجمعة من عام تسعة وخمسين ومائة وألف.

قليل من يعرف حق سيدي الحسن ويكررها مرارا، ويمد بها صوته، أو قال: حارت الرجال في معرفة سيدي الحسن»¹.

وحكى القاضي أبو مروان عبد الملك التجموعي أنه «قدم على الشيخ -يعني الحسن اليوسي- في بعض أسفاره فوجده بصنهاجة² الزيتون فزل عنده، وجلس في ناحية ونظر إلى الجبال والشعاب...؟ بالموضع المذكور، والواردون على الشيخ من كل حذب ينسلون، رافعين أصواتهم بالذكر، قد ملئوا السهل والجبل، ما نزلت طائفة إلا وأخرى بأثرها، حتى غشى الليل وهم منحدرون كالسيل، فلما رأى ذلك هاله ما رأى، فقال: لا إله إلا الله، ثم أنشد:

من يطع ربه تطعه الميائي؟ ❖❖❖ وتجنه الوري وهم خدام³

وقال الولايلي حكاية عن الشيخ علي بن عبد الرحمن الدرعي (1018/1090هـ): «لما كنا بالزاوية البكرية، ذهبنا في بعض الأحيان لزيارته، فقال لي الشيخ العلامة أبو علي بن مسعود اليوسي: أبلغ عني السلام للشيخ علي بن عبد الرحمن، واطلب لي منه الدعاء، فلما أبلغته قال لي بديهة: اقرأه السلام، وقل له إنه لن يموت حتى ينتفع به بعض العباد في حال القلوب كما انتفع به بعضهم في العلم الظاهر. وكان الأمر كما أخبر، لم يمض الشيخ ابن مسعود حتى كانت الفقراء وجماهير الناس يتبعونه للانتفاع به كاتباع الغنم لقيمها»⁴.

¹ - تأليف العدلوني: 52.

² - قرية تبعد عن مدينة صفرو بعدة كيلومترات في الطريق الرابطة بينها وبين مدينة بولمان بجبال الأطلس المتوسط.

³ - تأليف العدلوني: 12-13.

⁴ - مباحث الأنوار: 284.

قال فيه العدلوني: «... وكان من أعيان هذه الطائفة السعيدة، وأعلام هذه الجماعة المفيدة، شيخ شيوخنا الإمام، وقطب دائرة فلك مشايخ الإسلام، أشرقت شمسُه على المشرق والمغرب، وانضيت إليه الأُسُمة والغوارب، حجة الله على عباده، وخاتمة المحققين في علومه واجتهاده، لم يلحقه أحد في زمانه، ولا له مثيل في فخره وانفراده، إذا تكلم في طريق القوم أتى بالعجب العجائب، وأذهل بفصاحته عقول أولي الألباب، شهرته تغني عن إقامة البرهان، كالشمس لا تحتاج إلى بيان، ذا الأحوال الباهرة، والكرامات الظاهرة، الكريم التوسي أبا علي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي رحمه الله وقُدس روحه»¹.

وجاء في سلوة الأنفاس للكتاني ما نصه: «... وعد من المجددين على رأس القرن الحادي عشر»².

وقال فيه العباس بن إبراهيم صاحب الإعلام رواية عن "إفادة النبيه، فيمن ادعى الاجتهاد أو ادعى فيه": «ومنهم عالم المغرب ونادرة الدنيا في وقته، الحسن بن مسعود اليوسي رحمته الله، سمعت من يقول من وعاء التاريخ من بلدنا: لو كان له مذهب لاتبع»³.



¹ - تأليف العدلوني في ترجمة ومناقب اليوسي. مخطوط خاص.

² - السلوة/3: 82.

³ - الإعلام/3: 162.

المبحث السابع: أبناء اليوسفي

اتضح لنا من خلال ما ورد في تأليف العدلوني أن الإمام اليوسفي خلف خمسة أولاد، هم على التوالي: محمد، ومحمد (فتح)، وعبد الله، وعبد الكريم، والعربي، وثلاث بنات هن: أم كلثوم، وعائشة، وفاطمة البغدادية، ويحسن أن نتعرض هؤلاء الأبناء استنادا إلى ما جاء فيه.

1- محمد بن الحسن اليوسفي¹: هو أفضل إخوته علما وفضلا ونباهة، قال فيه العدلوني ما نصه: «فأما سيدي محمد بضم الميم، فكان أكبر أولاد الشيخ عليه السلام، ورث عن والده مجمع العلوم، وحاز قصب السبق في ميدان الفهوم، جلس في موضع والده الرفيع، وتكلم بلسانه البديع، وتزيا بسمته، وتحلى بوصفه ونعته، فكان علامة زمانه، ووحيد عصره وأوانه.

ظهرت عليه مخائل الصلاح، وركب نهج الفلاح والنجاح، كانت له يد الطولي في تدريس الحديث والتفسير، والباع المديد فيما سواهما من الفنون، مع ما له في ذلك من حسن الإيضاح والتعبير، إلا أنه كانت في لسانه لكمة، تعقل اللسان عن استيفاء أداء جميع ما حواه الجنان، لكن قلمه كان يترجم عن علمه، ويعبر عن أبلغ فهمه، ففيه ظهرت مخابع صدره، وعنه برزت ربات خدره، فلم تطل مدة حياته بعد والده، إلى أن مرض مرضه الذي توفي منه، بمدينة فاس أدامها الله للإسلام، في شهر ربيع الأول عام ستة ومائة وألف، ودفن بالقرب من ضريح سيدي علي بن حرزهم، نفعنا الله ببركاته، ثم أخرجه شقيقه سيدي محمد العياشي،

¹ - راجع ترجمته مفصلة مع مؤلفاته في كتاب القانون بتحقيقنا: 37.

ودفنه مع والده بتمرازيت، ثم لما نقل والده، نقله معه إلى الضريح الذي أحدثه بعين تمرازيت، ودفنه خلف ظهر والده المذكور.

2- محمد (فتحاً) ابن الحسن اليوسي: هو الابن الثاني لليوسي، وقد حل محل أبيه في تدبير شؤون الزاوية، والسهر على أهل بعد مماته، وكان من الفضلاء ذا علم ومروءة. قال العدلوني في ترجمته: «وأما سيدي محمد العياشي، فكانت له همة سامية، ونعوت عالية، وعطيات نامية، وعلوم هامية، وكرامات فاشية، ومآثر بعد موته باقية، وأذكار جارية، وآداب سالية، ذا عفاف وصيانة، ومروءة وديانة، وعدالة وأمانة، جيد الفهم، مصيب السهم، له كرم وجود، شاع ذكره في الآفاق، وتحديث بآثره الرفاق، كان متولي القراءة بين يدي والده، وصحبه في مصادره وموارده، وذلك عام واحد ومائة وألف¹، ثم حج حجة ثانية عام تسعة وعشرين ومائة وألف، ثم توفي في أواخر جمادى...؟ عام واحد وثلاثين ومائة وألف.

3- محمد الله بن الحسن اليوسي: ومما حلاه به العدلوني قوله فيه: «وأما سيدي عبد الله، فهو الآن في قيد الحياة، له الأخلاق الحسنة، والأوصاف المستحسنة، ماهر في العلوم الفقهية، وسابق في المسائل العلمية، له الباع المديد في التجويد، وله قصب السبق في التسويد».

4- محمد الكريم بن الحسن اليوسي: هو الابن الرابع لليوسي، ظفر بحظ من العلم، وعاش إلى ما بعد سنة 1126هـ، حسبما وجد مكتوباً بخطه في أسفل كتاب "شفاء السائل" لابن خلدون، الذي قدم له المرحوم الأستاذ ابن تاويت «ثم صار إلى

¹ - المعروف أن الذي صحب اليوسي في حجته سنة 1101هـ هو ابنه الأكبر محمد اليوسي، كاتب الرحلة الحجية، السابق الترجمة. فهل وهم العدلوني في الأمر؟

أحوج العباد إلى الله تعالى عبد الكريم بن الحسن اليوسي كان الله له آمين عام ستة وعشرين ومائة وألف»¹.

قال فيه العدلوني: «وأما سيدي عبد الكريم، فهو شقيق سيدي عبد الله المذكور، وهو الآن في قيد الحياة، وهو غائب بأرض الحجاز بقصد الحج، بلغه الله المأمول، ومنه أسنى المسؤول، فقيه نجيب، وماجد لبيب، أخلاقه لطيفة، وحمته منيفة، أقرب الناس شبها بأبيه، وأمسهم به في خلقه وخلقه النبیه، فمن رآه على بعد، قال كأنه هو، لولا أن أباه تقدم، ومن يشابه أباه فما ظلم»².

5- العربي بن الحسن اليوسي: يعرف بأبي محمد العربي، أصغر إخوته جميعا، مات في حياة أبيه في سفرة إلى الصحراء، قصد تعزية أهل الشيخ ابن ناصر المتوفى سنة 1085 هـ، ودفن "بزاوية البركة" للشریف سيدي الغازي السجلماسي³ بنواحي زاكورة.

قال فيه العدلوني: «وأما سيدي العربي وأخته الشقيقة عائشة فأمهما السات زهراء الصميلية، وهي الآن في قيد الحياة، فكان نجيبا بارعا ونصيحا نافعا».

وأقول كلمة أخيرة عن بنات اليوسي الثلاث: أم كلثوم، وعائشة، وفاطمة البغدادية. أما أم كلثوم فقد توفيت قبل سنة 1113 هـ، بينما عمرت عائشة طويلا

¹ - مخطوط الخزانة الملكية. رقم: 3396. ص: 1

² - مخطوط العدلوني: 35.

³ - أبو القاسم بن محمد بن عمر بن أحمد السوسي الأرخني، قبيلة معروفة بسوس (962/901 هـ)، من كناشة الغازي الحاج أحمد بن علي، نقيب الشرفاء الغازيين بسلا.

إلى ما بعد سنة 1151هـ، وهي زوجة الأستاذ الفقيه سيدي سعيد بن محمد اليوسي¹ بقيت الثالثة، أي فاطمة البغدادية، فهي زوجة أحمد بن يعقوب الولايلي².

المبحث الثامن: وفاة اليوسي

قال العدلوني: «توفي الشيخ قدس الله روحه في الجنة، وسقى ضريحه شآبيب المنة، بموضع سكناه بأرض "تمزريت"³ قرب فهر سبو، وقرب ضريح الولي الشهير سيدي بوعلي، نفعا الله ببركاته آمين. وبين ضريحيهما الوادي المعروف بوادي "أزكان" ليلة الاثنين الثالث والعشرين من الحجة الحرام عام اثنين ومائة وألف، ودفن بداره التي توفي فيها، وبقي هنالك أعواما، ثم أخرجه ولده سيدي محمد العياشي، وحمله مع ولده سيدي محمد، إلى الروضة التي أنشأ بناءها بقرب عين رأس تامزازيت، بقرب داره، وبني عليه مقاما رفيعا، أبدع فيه غاية الإبداع، وأنفق

¹ - وهو ابن أخ اليوسي الذي كفله بعد موت أبيه محمد بن مسعود.

² - مباحث الأنوار: 291. الخقق.

³ - تمزريت هذه حيث ضريح اليوسي اليوم قرية قديمة، نزل بها المريسكيون في أعقاب أفول نجم الحضارة الإسلامية بالأندلس، ومن بين الأسماء الأندلسية المشهورة إلى اليوم بها المدعو عبد الرحمن العبادي نسبة لآل المعتمد بن عباد دفن نواحي مراكش. وتعني تمزريت "مكان مدغرة" كما أفاد بذلك المستشرق الفرنسي جاك برك، عن وثيقة للقاضي الصقلي بمدينة فاس. وقد زكى هذا الطرح الأستاذ هاشم العلوي القاسمي أستاذ التاريخ بكلية الآداب بفاس، بمناسبة الندوة العلمية التي نظمها المجلس العلمي لمدينة فاس والجهة في محور شخصية العالم اليوسي بتاريخ 26/4/2002م، وأكد لي أن اليوسي كان يزل بأرض مدغرة - التي هي قريته ومسقط رأسه - كلما ساقته الأقدار إلى منطقة الصحراء.

Nom diversement orthographié : Tamazzazt, Tamzazit, et restitué Tamzirnet, « lieu des Mdâgra », par le Cadi al-Siquillî de Fes, dans une notice inédite.

AL-YOUSI page : 22. renvoi : 47.

فيه مالا جزيلا، وأطعم عليه طعاما كثيرا، ووفدت الوفود للتبرك به من كل جهة، وحضرنا ذلك المشهد العظيم، وتبركنا به وانتفعنا به، وقرأنا عليه ختمات من كتاب الله، وأهدينا ثواب ذلك للشيخ، بلغنا الله وإياه المأمول، وجمعنا معه في جنات الفردوس، بمنه وفضله وجوده وطوله، آمين يا رب العالمين، وهو حسينا ونعم الوكيل»¹.

والمدفن المشار إليه في النص، حيث ووري جنثان اليوسي أول الأمر، قبل نقله منه من لدن ابنه المذكور يسمى اليوم "أجنان مشكة"، حيث لا تزال آثاره شاخصة، وإن كان الزمان قد عفى عن غالبيتها، ببلدة "تمزيت" التي تبعد عن مدينة "صفرو" بحوالي اثنين وعشرين كلم.

أما ضريحه ومسجده، اللذان تم بناؤهما سنة 1122هـ، من قبل ابنه محمد العياشي، فقد جدد بناؤهما سنة 1344هـ على الطراز المعماري الأصيل، من قبل الباشا العموري، الذي امتدت مدة باشويته على مدينة صفرو وأحوازها، من سنة 1912م إلى سنة 1928م، وهو في قبة رفيعة أنيقة، عليه "دربوز" يزار به اليوم، ومما يطالعك مكتوبا على باب الضريح قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ * نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [فصلت: 30-31] صدق الله العظيم.

¹ - تأليف العدلوي: 36.

الفصل الثالث

التعريف بكتاب البدور اللوامع

تعرض الإمام اليوسي في عدة مواضع من مؤلفاته إلى علم أصول الفقه من خلال مباحث خصبة، كما هو الحال في المسألة السابعة¹ وفي فصل العلوم الإسلامية² والحكم التكليفي³ وسد الذرائع⁴ كأصل من أصول المالكية وغيرها من المباحث، ويبقى مع ذلك كتاب البدور اللوامع أهم هذه المؤلفات وأغزرها مادة من حيث إن كل ما كتبه في علم الأصول أدرجه فيه، وللوقوف بالملاموس على مدعانا نقسم الكلام في التعريف بهذا الكتاب القيم إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالكتاب.

المبحث الثاني: مقارنة البدور اللوامع بغيره من شروح جمع الجوامع.

المبحث الثالث: مزايا الكتاب والمآخذ عليه.

¹ - الفهرسة مخطوط الخزانة العامة رقم 1838 د ص: 11.

² - القانون: 217 وما بعدها.

³ - المحاضرات/1: 139.

⁴ - نفسه/2: 401 وما بعدها.

المبحث الأول: التحريف بالكتاب

يعد اليوسي مثالا فذا للنبوغ المغربي في مختلف حقول العلم والمعرفة، كما شهد له بذلك مشايخ علماء عصره، ودلل على ذلك باللموس إنتاجه العلمي الغزير الموسوم بالتنوع والجددة والطرافة. ولعل كتاب "البدور اللوامع" يأتي في طليعة الكتب التي جعلت منه فحلا من فحول الفقه والأصول.

أولاً: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه

إن أول ما يقابل الدارس والمحقق لكتب التراث هو عناوين، التي لا تُخفى أهميتها في إعطاء الصورة الأولية لكتاب من حيث مواضيعه وأبحاثه وفصوله تميزه من بين أصناف العلوم والمعارف المختلفة. والأسماء التي أطلقت على مخطوط اليوسي في الأصول ثلاثة أسماء بحسب استقراء كتب التاريخ والتراجم والمناقب التي ترجمت باليوسي وأتت على ذكر مؤلفاته.

أول هذه العناوين وأكثرها وروداً "الكوكب الساطع في شرح جمع الجوامع"، الوارد عند محمد بن الطيب القادري عند قوله: وله شرح سماه الكوكب الساطع ولم يكمل، بلغ فيه إذا الفجائية¹، كما تابعه على نفس الاسم المستشرق الفرنسي "جاك بيرك"² في كتابه "اليوسي". وابن مخلوف³، ويوسف سركيس⁴،

¹ - النشر/ 3: 43.

² - كتابه اليوسي: مشاكل الثقافة المغربية في القرن السابع عشر، الصادر سنة 1958. ص: 139.

³ - شجرة النور الزكية: 329.

⁴ - معجم المطبوعات العربية والمعرية. المجلد الثاني. ص: 1961.

ناقلا عن اليواقيت الثمينة، وخير الدين الزركلي¹، والدكتور محمد حجي²،
والدكتورة فاطمة خليل القبلي³، والدكتور الجراري⁴، ومصطفى المراغي⁵. وكلهم
ذهبوا إلى أنه لم يكمل.

وثاني أسماء الكتاب هو ما ذكره الدكتور عمر الجيادي رحمه الله، عند حديثه
عن مصنفات الأصوليين المغاربة بقوله: "الكواكب السواطع في شرح جمع
الجوامع"⁶.

وقد جانب هؤلاء الكتاب الصواب جميعا ووقعوا في خلط، إذ المعروف أن
كتاب "الكوكب الساطع" هو نظم للجلال السيوطي المتوفى سنة 911هـ على متن
جمع الجوامع لابن السبكي، وقد قام بشرحه أيضا⁷.

واقصر كل من العدلوني في كتابه السابق الذكر، والفاطمي الصقلي في
تقديمه لكتاب القانون في طبعته الحجرية على تسميته بـ "شرح على جمع
الجوامع".

والذي أصاب شاكلة الرمية هو الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري⁸،
الذي عمل مشكورا على تعميق البحث في تراث اليوسي، فاهتدى إلى نسخة فريدة

¹ - الأعلام/2: 387.

² - الزاوية الدلائية، الطبعة الثانية: 110.

³ - رسائل اليوسي/1: 57.

⁴ - عبقرية اليوسي: 113.

⁵ - الفتح المبين: 18.

⁶ - محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي: 80.

⁷ - حقق كرسالتين علميتين في كلية الشريعة والقانون بالقاهرة. كشف الظنون/1: 597.

⁸ - الفقيه اليوسي: 236، 264.

كانت في حوزة العلامة الحسن الزهراوي المتوفى سنة 1979م رحمه الله، فوقف على الاسم الصحيح للكتاب وهو "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" واقتطف منه بعض النصوص كنماذج، حيث صرح اليوسي في مقدمة كتابه بقوله: «وسميته البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع».

ثانياً: سبب تأليف البدور اللوامع

لا شك أن اليوسي وهو يضع شرحه هذا على جمع الجوامع، كان لديه -على غرار صنيعه في باقي كتبه- من الدوافع القوية والمبررات الوجيهة ما دفعه لذلك، وبخاصة وأن كتاب "جمع الجوامع" عرف إقبالا منقطع النظير من لدن الأصوليين بين شارح ومحش وناظم¹.

وقد عبر اليوسي بلسان المقال عن أسباب تأليفه للكتاب فحصرها في:

- 1- الإفراط في الإكثار وحسن الاختصار: وفي هذا يقول اليوسي «غير أنه -أي ابن السبكي- من فرط الشغف بالإكثار مع حسن الاختصار، لم يلم بالدلائل ولا بين وجوه المسائل، مع أن كثيرا منه صعب المدرك وعسر المسلك».
- وهو أمر تفتن إليه صاحب الكتاب نفسه -يعني ابن السبكي- فقال: «ولو وسع وقتي لكتابة شرح واف بالغرض، منه على ما رمزت إليه على وجه الاستقصاء، لدخل في أسفار كثيرة»².

¹ - راجع قائمتها المطولة في ص: 21 وما بعدها.

² - منع الموانع: 145. رسالة ماجستير.

2- الشروح التي وضعت من قبل السابقين على اليوسي هي على طرفي نقيض، يقول في ذلك: «فافتقر إلى شرح يوضح مشكلاته ويوجه مقفلاته، وقد انتهض إليه جماعة من الفضلاء وعصابة من الأجلاء فشرحوه بشروح منها البالغ في الإيضاح والبيان والإفصاح وقد أغفل كثيرا من الدقائق، ومنها البالغ في الإيجاز إلى درجة الإعجاز فلا يكاد تتخلص منه الحقائق».

3- حماية حقائق المذهب المالكي والانتصار له في غياب شرح يعتد به في هذا الباب، وفي ذلك يقول: «ولم أر لأصحابنا المالكية من شرحه شرحا يعتد به في هذه المطالب، حاميا للحقائق إذا اختلفت المذاهب، فكان ذلك مما حرك عزمي إليه وأوجب الترامي عليه».

4- مسaire العلماء الفحول بوضع هذا الشرح الموفي بقسمي التصوير والاستدلال والمتجاني عن الإخلال والإملا، ومع ذكر فوائد أخرى احتوى عليها الرطاب، والتنبيه على ما يقع في بعض الشروح بما هو فصل الخطاب.

5- أن يكون هذا الكتاب سببا يتقرب به اليوسي إلى الله، ويعم به نفع المسترشدين.

ثالثا: موضوعات البذور اللوامع

يتحدد موضوع كتاب "البذور اللوامع" من خلال اعتبارين اثنين: الأول: من حيث كونه تأليفا أصوليا طريفا، فيكون موضوعه بهذا الاعتبار هو أصول الفقه الإسلامي، العلم الذي نبع فيه اليوسي إلى جانب علم أصول الدين، والذي كتب فيه بحوثا جاءت متناثرة في جل كتبه المخطوطة والمطبوعة كـ "الحاشية على شرح كبرى السنوسي" و"المحاضرات"، و"مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص"

و"نفائس الدرر في حواشي المختصر" و"القانون" في العلوم الإسلامية حيث عرفه فيه بقوله: «هو العلم الباحث في أدلة الفقه من حيث الإجمال»¹، أما موضوعه فهو «الدليل الشرعي الكلي كالكتاب والسنة مثلاً، لأنه فيه يقع بحث الأصولي»².

أما الاعتبار الثاني فيحصر موضوع كتاب "البدور اللوامع" في مضمون متن "جمع الجوامع" الذي جاء فيه على حد تعبير مصنفه ما نصه: «وينحصر في مقدمات وسبعة كتب»³.

ولئن كانت أمنية اليوسي -رحمه الله- أن يساير جماعة الفضلاء الذين «شرحوه بشروح منها البالغ في الإيضاح والبيان والإفصاح، وقد أغفل كثيراً من الدقائق، ومنها المبالغ في الإيجاز إلى درجة الإعجاز، فلا يكاد تتخلص منه الحقائق»، فإن القدر لم يمهله حتى يبلغ مراده، إذ سرعان ما باغته حمام الموت، فحال دون إتمامه، فوصل فيه إلى حروف المعاني من الكتاب الأول، وعلى وجه التحديد "إذا الفجائية"، في قوله: «إذا الفجائية لها أحكام وهي أنها لا تدخل إلا على الجملة الإسمية...»⁴. فيكون اليوسي لهذا السبب القاهر قد تولى بالشرح والتوجيه والتفريع والتنبيه المقدمات وجزءاً من الكتاب الأول يعني القرآن.

¹ - القانون: 217.

² - البدور اللوامع المخطوط.

³ - مجموع مهمات المتون: 124.

⁴ - البدور اللوامع المخطوط.

رابعاً: منهج اليوسي في كتاب البدور اللوامع

أفصح اليوسي عن تبيان منهجه القويم لما يجب أن يكون عليه كتابه "البدور اللوامع"، انسجاما مع فكره المنظم وعقله المرتب، وهي السمة التي طبعت كل كتاباته، فقال: «وإني في هذا الشرح إذا ذكرت ما لغيري نسبته له تصريحاً واحداً أو جماعة، أو تلويحاً بنحو قيل، أو اعترض أو أجيب أو نحو ذلك. وإذا ذكرت ما لنفسي نسبته إلى نفسي تصريحاً بنحو: قلت، أو أقول، أو تلويحاً بنحو قولي: والجواب كذا أو الاعتراض كذا أو نحو ذلك. وربما يقع لي فيه بحث فأنسبه لنفسي، ثم أجده بعد ذلك لغيري، فلا أزيل تلك النسبة، إذ لا يضريني كما قدمت، وربما أجهل عدة أبحاث، بعضها لي وبعضها لغيري اتكالا على تعرف ذلك في الخارج».

ومن خلال كلامه المقتبس من المقدمة، وكذا القراءة المتأنية للكتاب يمكن رسم ملامح منهج اليوسي فيما يلي:

1- انتهج اليوسي في كتابه طريقة «العلماء في الشروح والخواشي على كلام من قبلهم من الأئمة رضي الله عنهم، فإنهم يتكلمون بحثاً وفهماً على مقتضى العبارة من غير أن ينسب في ذلك طعن ولا نقص للمتكلم، بل هو بمعزل عن ذلك، فالكلام إنما هو مع الكلام لا مع المتكلم»¹.

2- نهج اليوسي الأمانة العلمية والتراهة الفكرية تتجسد في نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها، وفي ذلك يقول: «... وأن حقاً على كل مؤلف أن لا يدع قولاً ولا بحثاً ولا فائدة ما صدرت عن غيره، إلا نسب ذلك إلى مبتكره وأضافه إلى

¹ - الرسائل/1: 133.

أبي عذره، فبذلك يتحرى الصدق، وينصف من نفسه لغيره، ويعطي كل ذي حق حقه».

3- شرح اليوسي على "جمع الجوامع" من قبيل «الشرح المزوج» الذي تمتاز فيه عبارة المتن والشرح، فهو يكرر فيه نص المتن ملتزم بشرح عبارة المصنف حرفيا، متدارك لما فاتته في التنبيه المعقود لاستكمال الكلام عن كل مسألة مسألة، بانتهاج مسلك الحوار الدائر بينه وبين مخاطب جرده من نفسه بقوله: «فإن قيل، قلنا»، «فإن قلت، قلت».

4- منهج اليوسي أيضا منهج استنباطي، ذلك أنه لا يكتفي بجمع وحشد الآراء والنقول المختلفة والوقوف عندها لا يتجاوزها، بل يأتي على تحليلها وتفكيك عناصرها، ثم يركب ما تحصل لديه من ذلك ليخلص إلى نتائج وآراء جديدة ومفيدة في أبحاثه. كما دلل على ذلك بقوله: «وهاهنا بحث لم أر من تعرض له بحال وهو عندي من المعوصات».

5- منهج اليوسي يتسم بسمة الاستقلالية في الرأي والتفكير، ذلك أنه يعرض ما حفل به كتابه من الآراء المختلفة والمتباينة في الموضوع الواحد، ويعمل فيها فكره وعقله تحقيقا وتدقيقا، ليختار منها ما يراه في نفسه أكثر صوابا أو أقرب إلى الصواب، كما جاء على حد قوله: «وإنما قررنا هذا المعنى لأننا شاهدنا كثيرا من عوام المتعاطين لهذا العلم من أصحابنا يتوهمون أن العقل لا يستحسن شيئا في هذا الباب ولا يستقبحه رأسا، ويرون أن ذلك تزه عن مذهب الاعتزال في زعمهم، وإنما هو جهود قبيح وجهل صريح» وهو ما تفيده أيضا عباراته مثل: «والأحسن»، «والصواب»، «والتحقيق عندي»، «وهذا أقرب إلى التحقيق».. الخ.

6- منهج اليوسي في الكتاب منهج استقرائي يكاد يقرب من الإحاطة والشمولية، الشيء الذي يفسر غزارة مادته، من حيث استيعابه لآراء وأقوال

المتقدمين من العلماء والمتأخرين، فالكتاب طافح بالنقول عن الفخر الرازي، وسيف الدين الآمدي، وإمام الحرمين الجويني، وحجة الإسلام الغزالي، وعضد الدين الإيجي، والشهاب القرافي، وجلال الدين المحلي، والبدر الزركشي، وغيرهم كثير، والنقل عنهم يكون باللفظ أحيانا، ويكون بالمعنى أحيانا أخرى. وهو في نفس الوقت أحرص ما يكون على مناقشة كلامهم والأخذ بما ثبتت عنده صحته ورد ما لا يقوم على ساق منه، كما تفيد عباراته من قبيل قوله: «والرد على الأصبهاني وتوجيه كلامه»، و«الاعتراض على الجلال المحلي»، و«حاصل الاعتراض على المصنف».

7- مع تقييد اليوسي بشرح كتاب جمع الجوامع، فإنه أحيانا تتشعب به المسالك، فيستطرد في فتح آفاق أخرى للبحث الطريف بقوله مثلا «وفي هذا المقام بحث»، و«هاهنا بحث» و«التحقيق عندي» و«تقرير المسألة أن تعلم» إلى غير ذلك من العبارات المشابهة.

8- منهج اليوسي تميز بمستوى عال من الدقة، المتمثلة في العناية البالغة في إيضاح وتحديد الفروق الدقيقة بين المفاهيم والمصطلحات العلمية، وعنايته بهذا الجانب ليست وليدة الصدفة أو الاعتبار والعشوائية، وإنما هي نتيجة رغبة ملحة وحرص أكيد على تقريب أبحاث الكتاب وقضاياها بأيسر السبل، وأوضحها إلى طلاب المعرفة، في اعتداد ظاهر بشرحه كما نص عليه بقوله: «فتأمل هذا البيان فلعلك لا تجده في غير هذا الشرح».

9- تشقيق وتفریع وتوجيه الكلام من خلال التنبیحات الطويلة الذیل التي تميز بها الكتاب، والتي تتراوح ما بين ثلاث تنبيهات كحد أدنى وسبعة عشرة تنبيهات كحد أقصى، ضمن فقرات مرقمة أرقاما تسلسلية، ولا يخفى على ذي لب ما في هذا التحديد الرقمي للأفكار من البيان والإيضاح.

10- منهج اليوسي تميز على غرار كتاباته في الميادين الأخرى بأسلوب الأصولي المخنك والفقيه المتمرس، الخبير بأسرار ودقائق الشريعة، والإلمام بनावية العلوم العقلية والنقلية، واستثمارها جميعا في تقرير ومقاربة المسائل والقضايا الأصولية، وبخاصة علم المنطق الذي اعتمده اليوسي في تقرير كثير من المسائل.

11- تحلى اليوسي بتواضع العلماء الأعلام، كما جاء على حد قوله: «على أني لا أعد في العير ولا في النفير، وإنما أنا كالحادي وليس له بعير، رائم للأباض بلا توتير والإفضال على تقتير، ولكن المرجو فضل الله تعالى الذي لا يتوقف على علة، ومراده الذي لا يكسبه كثرة الإنفاق قلة، إنه ذو الإحسان القديم وذو الفضل العظيم...».

12- أخذ اليوسي نفسه بحماية حقائق المذهب المالكي عند اختلاف المذاهب، وذلك برفع شغب النزاع حولها بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، وربط القواعد بالتطبيقات الجزئية في الفروع، والتعبير في اعتداد نفس عن رأيه فيها، من خلال وقوفه عند الشرح والتحليل لمسائل وقضايا جمع الجوامع، التي تضاربت بشأنها الآراء الفقهية المختلفة من شافعية وحنفية، ومن قبيل عباراته في ذلك قوله: «والمذهب عندنا»، «قلت: وعندنا في الفقه مسألة تشبه هذا» «نحن نفرق في المذهب بين كذا وكذا» «والظاهر على مذهبن» «وفيه نظر لأن مذهبنا».

13- إفصاح اليوسي عن مذهبه الأشعري في العقيدة، الأشاعرة بقوله: «وأصحابنا الأشاعرة» «واحتج أصحابنا» «وأجاب أصحابنا»، كما أنه سلك مسلكهم في التأويل في تقرير كثير من المسائل العقدية الواردة عرضا في كتابه بقوله: «القاعدة في كل ما استحال في جانب الله تعالى مما وصف به أن يراد لازمه»، «ولا بد أن يتأول هنا في الاستحباب في جانب الله تعالى نحو ما تأولنا في الكراهة أن المراد لازمها وهو الزجر والنهي».

14- التزام اليوسي في شرحه بمثن ابن السبكي وإعجابه به لم يمنعه من توجيه كلامه والسد مسده فيما سكت عنه، والاستدراك عليه، وفي نفس الوقت التماس الأعذار له بل والدفاع عنه. ومن قبيل ذلك قوله: «والمصنف كأنه اعتبر ما اعتبره الناس»، «والجواب أن المصنف»، «وقد سكت المصنف أيضا»، «لم يتعرض المصنف لكذا»، «وليس في كلام المصنف تعرض له»، «كان ينبغي للمصنف أن يتعرض لذلك»، «نبه المصنف على كذا ولم يتعرض لكذا»، «المصنف رحمه الله أجحف بالمسألة».

وجملة القول، فإن المنهج الذي سلكه الإمام اليوسي في كتابه منهجا قويمًا محكمًا، زاد من قيمة الكتاب بشهادة القدامى والمعاصرين من أمثال صاحب صفوة من انتشر بقوله: «لو كمل هذا الشرح لأغنى عن جميع الشروح»¹، وقول الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري: «لو أتمه، أو لو وصل إلينا كاملا لعظمت به الفائدة نظرا لاستيعابه وتوسعه في الشرح، وتناوله أقوال من سبقوه بالنقد القائم على إظهار الخاسن والعيوب»².

خامسا: تأريخ تأليف البذور اللوامع

رغم الإمعان في قراءة جل تراث اليوسي على أمل الوقوف على إشارة تفيد في معرفة تاريخ تأليف "البذور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، فإن اليوسي كان ضئيلا بما من شأنه أن يجلو هذه النقطة بشكل صريح. والغالب على الظن أن مادة كتاب "البذور اللوامع" تحصلت للإمام اليوسي خلال سنين طويلة من درسه وتدريسه لهذا المختصر.

¹ - الأعلام/2: 387.

² - الفقيه اليوسي: 264.

فقد وردت إشارة في الكتاب إلى نبوغ اليوسي المبكر في التعامل مع "جمع الجوامع" وهو صبي يتردد على حلقات شيخه التطافي بسجل ماسة في أول سفره له إلى هذا المركز العلمي ذي الإشعاع في مرحلة من مراحل التاريخ العلمي والثقافي للمغرب، فقد تطفن شيخه إلى نباهته وهو بصدد تقرير "مسألة حكم الخارج من المغصوب بعد شغله"، وفي ذلك يقول اليوسي: «وذكرت مثل هذا المعنى في درس شيخنا أبي بكر ابن الحسن التطافي رحمه الله، وأنا إذ ذاك في أول اشتغالي في أيام الصبا، فاستغرب ذلك مني وجعل يشير إلى الحاضرين ويقول: سقط عليه أو اختطفها أو نحو هذا الكلام».

هذا عن نبوغ اليوسي المبكر في علم الأصول، أما عن تدريسه لمادة الأصول من خلال "جمع الجوامع" بجامع الزاوية البكرية حين إقامته بها لمدة خمسة عشر عاماً، فقد وقفت على ما يشهد على إخلاصه في نشر هذا العلم الذي هو اختصاصه بامتياز. يقول تلميذه وصهره على ابنته أبو العباس أحمد الولالي: «...ومع ذلك فهو يشاركنا -يعني صديقه علي العكاري- في أخذ العلوم الآلية عن الشيخ ابن مسعود مثل: البيان والمنطق وأصول الفقه»¹.

وعلى هذا السنن سار في مدينة فاس في حلقاته العلمية المكتظة كما هو واضح من كلام الشيخ علي بركة التطواني: «فأخذت عنه رحمته الله وكان له وبلغه من خير الدارين أمله في الفقه مختصر الشيخ خليل وفي الأصول "جمع الجوامع". وكذا عصره عبد السلام بن الطيب القادري الذي قرأ عليه: «تلخيص المفتاح للقرويني مرة، وشرحه للسعد مرة، وجمع الجوامع لابن السبكي مرة، ومختصر السنوسي في

¹ - مباحث الأنوار: 152.

المنطق مرتين، وكبرى الشيخ السنوسي وغير ذلك، مع ختمة لمختصر الشيخ خليل...»¹.

ورغم ما قيل فإن تأليف الإمام اليوسي لكتابه "البدور اللوامع" جاء في مرحلة متأخرة نسبيا عن كتبه الأخرى "كالحاشية على شرح الكبرى" التي ألفها سنة 1071هـ، و"زهر الأكم في الأمثال والحكم" الذي انتهى منه سنة 1085هـ — و"مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص" الذي انتهى منه أيضا سنة 1091هـ — وذلك راجع في نظري إلى عاملين:

الأول: أن هذا الشرح ناقص توفي اليوسي رحمه الله قبل أن يتمه، والنسختان اللتان استطعنا الحصول على صور منهما تنتهيان عند حروف المعاني وعلى وجه التحديد "إذا" الفجائية.

الثاني: إحالاته المتكررة في "البدور اللوامع" على كتب له في العقائد والمنطق، من ذلك قوله: «قلت: وفيه نظر، لأن مجرد التصور لا يكون باعنا على الامتثال، والتصديق لا يحصل إلا بعد النظر، ولا حاصل على النظر، وقد قررنا هذا البحث في حواشي الكبرى»². وقال في موضع آخر: «...وبقاء النوع لا إشكال فيه، وتكلمنا على هذا البحث في العقائد بما لا حاجة إلى الإطالة»³.

¹ — التقاط الدرر: 277.

² — البدور اللوامع نسخة خزانة الزاوية الناصرية: 13. والكتاب احوال عليه يعني به حاشيته على شرح كبرى السنوسي المخطوطة بعدة خزانات إلى الآن، كما مر معنا في تراثه.

³ — البدور اللوامع نسخة خزانة الزاوية الناصرية: 102.

وقال محيلاً على كتب المنطق: «فإن أردت الشفاء في ذلك فعليك بموضوعات المسمى بالقول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل»¹. وقوله: «...وقد أوضحنا هذا الغرض في القول الفصل فعليك به إن شئت»².

وقال محيلاً على كتاب آخر له في المنطق: «...وقد بسطنا له في حواشي المختصر»³.

وكل هذا يريك رأي العين أن كتاب "البدور اللوامع" إلى جانب كتاب "القانون" الذي حظي بالتحقيق سنة 1998م يأتيان في مرحلة متأخرة من عطاء اليوسي الفكري.

سادساً: موارد اليوسي في البدور اللوامع

اعتمد اليوسي في كتابه "البدور اللوامع" على مجموعة من المصادر الأمهات في علوم الفقه وأصوله وأصول الدين واللغة، كما يتضح ذلك من النقول والاقباسات التي طفق بها الكتاب، والتي عملنا من جهتنا على التدليل على أسمائها ومواقع نقله منها بحسب ما تيسر، ودونكم فيما يلي الكتب المستفاد منها غالباً:

- 1- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي، وولده تاج الدين السبكي.
- 2- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني المتوفى سنة 478هـ.
- 3- التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني المتوفى سنة 403هـ.
- 4- شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين القرافي المتوفى سنة 684هـ.

¹ - البدور اللوامع مخطوطة خزانة الزاوية الناصرية: 151.

² - نفسه: 161.

³ - نفسه: 160. والكتاب المحال عليه هو نفائس الدرر على حواشي المختصر المخطوط بعدة خزانة وطنية وأجنبية. د، كما سبق ونهنا عليها في تراثه المخطوط.

- 5- الحصول في علم الأصول للفخر الرازي المتوفى سنة 606هـ.
- 6- المستصفى من علم الأصول للإمام الغزالي المتوفى سنة 505هـ.
- 7- مختصر المنتهى لجمال الدين ابن الحاجب المتوفى سنة 646هـ..
- 8- منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي المتوفى سنة 685هـ..
- 9- شرح الحصول المسمى نفائس الأصول للقرافي المتوفى سنة 684هـ.
- 10- شرح الحصول المسمى بالكاشف للأصفهاني المتوفى سنة 678هـ.
- 11- المعالم في أصول الدين للإمام الفخر الرازي المتوفى سنة 606هـ.
- 12- المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 793هـ.
- 13- شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة 816هـ.
- 14- المواقف في علم الكلام لعرض الدين الإيجي المتوفى سنة 756هـ..
- 15- شرح الشمسية لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 793هـ.
- 16- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي المتوفى سنة 631هـ.
- 17- شرح المنهاج لعماد الدين الإسنوي المتوفى سنة 764هـ.
- شرح المعالم في أصول الدي لابن التلمساني المتوفى سنة 644هـ.
- 18- شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة 793هـ.
- 19- تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسي المتوفى سنة 672هـ.
- 20- البدر الطالع في حل جمع الجوامع للجلال المحلي المتوفى سنة 864هـ.
- 21- الغيث الهامع بشرح جمع الجوامع لولي الدين العراقي المتوفى سنة 826هـ.
- 22- الدرر اللوامع شرح جمع الجوامع لشهاب الدين الكوراني المتوفى سنة 893هـ.
- 23- البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع لإبراهيم اللقاني المتوفى سنة 1041هـ.
- 24- تشنيف المسامع بجمع الجوامع للبدر الزركشي المتوفى سنة 794هـ.
- 25- الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع لابن أبي شريف المتوفى سنة 903هـ.

المبحث الثاني: مقارنة البذور اللوامع

بغيره من شروح جمع الجوامع

الشرح في اللغة مأخوذ من فعل شرح يشرح وهو الكشف، «يقال: شرح فلان أمره أي أوضحه، وشرح مسألة مشكلة بينها»¹.

أما في الاصطلاح فهو أحد المقاصد التي نص عليها المقرئ بقوله: «إن المقصود بالتأليف سبعة: شيء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شيء ألف ناقصاً فيكمل أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفترق فيجمع، أو متشور فيرتب»².

وهكذا -حسب قول حاجي خليفة- «يشترط في التأليف إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله، من غير زيادة ولا نقص وهجر اللفظ الغريب...واعلم أن كل من وضع كتاباً إنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتجج إلى الشرح لأمر ثلاثة: الأمر الأول كمال مهارة المصنف، فإنه لجودة ذهنه وحسن عبارته يتكلم على معان دقيقة بكلام وجيز كافياً في الدلالة على المطلوب وغيره ليس في مرتبته، فربما عسر عليه فهم بعضها أو تعذر، فيحتاج إلى زيادة بسط في العبارة لتظهر تلك المعاني الخفية، ومن هنا شرح بعض العلماء تصنيفه...وقد يقع في بعض التصانيف ما لا يخلو البشر عنه من السهو والغلط والحذف لبعض المهمات وتكرار الشيء بعينه بغير ضرورة، إلى غير ذلك فيحتاج أن ينبه عليه

¹ - لسان العرب المجلد 2: 392.

² - أزهار الرياض/3: 34.

ثم إن أساليب الشرح على ثلاثة أقسام: الأول الشرح بقال أقول، كشرح المقاصد وشرح الطوابع للأصفهاني وشرح العضد. وأما المتن فقد يكتب في بعض النسخ بتمامه وقد لا يكتب، لكونه مندرجا في الشرح بلا امتياز.

الثاني الشرح بقوله، كشرح البخاري لابن حجر والكرماني ونحوهما، وفي أمثاله لا يلتزم المتن وإنما المقصود ذكر المواضع المشروحة، ومع ذلك قد يكتب بعض النساخ متنه تماما إما في الهامش وإما في المسطر فلا ينكر نفعه.

الثالث الشرح مزجا، ويقال له شرح مزوج، يمزج فيه عبارة المتن والشرح، ثم يمتاز إما بالميم والشين وإما بخط بخط فوق المتن، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط¹.

وانطلاقا من هذا البسط لأساليب الشروح، يمكن تصنيف كتاب البدور اللوامع ضمن الطائفة الثالثة، أي الشرح مزجا بين عبارة الشارح وعبرة المتن، لكن من غير التقيد بالتمييز بينها وبينه بحرف الميم والشين، أو الصاد والشين.

ولنقف على معالم شرح اليوسي نعقد مقارنة موجزة بينه وبين الشروح التي تيسرت أسباب الاطلاع عليها والاستفادة منها في غمرة إنجاز هذا العمل.

أولاً: الفرق بين البدور اللوامع والبدور الطالع للجلال المحلي

المتوفى سنة 864 هـ

1- يتفق الشارحان في كونهما معا تعقبا عبارات متن جمع الجوامع حرفيا بالتقرير الشافي والبيان الكافي، وهذا الأسلوب في الشرح هو ما صادف قبول

¹ - كشف الظنون/1: 35-37.

واستحسان الأصوليين باعتباره الأحسن والأجود، مما جعلهم يفردون كتاب البدر الطالع بطائفة من الحواشي كما أسلفنا.

2- تميز شرح البدر اللوامع بالتوسع في النقول عن أمهات كتب الأصول السابقة عليه، والتدخل فيها، بينما اقتصر البدر الطالع على الضروري واليسير منها.

3- انتهج اليوسي أسلوبين في شرحه: أسلوب تقرير ألفاظ المتن، ثم أسلوب تدليل التقرير بالتبسيطات لمزيد التوسع والاستيعاب، بينما سلك الجلال المحلي الأسلوب الأول، وخلا شرحه من الثاني.

4- يعهد اليوسي للمسائل التي تحتاج إلى تفصيل بمقدمة يبين فيها الأسس والقواعد، ثم ينصرف بعد ذلك إلى المناقشة والتحليل بانبا اللاحق من الكلام على ما أسس وقعد، الشيء الذي افتقر إليه كتاب البدر الطالع.

ثانياً: الفرق بين البدر اللوامع وتشنيف المسامع لبدر الدين

الزركشي المتوفى سنة 794هـ.

1- أكثر اليوسي من النقل عن البدر الزركشي في التشنيف مقارنة بغيره من شروح جمع الجوامع كما يتضح من النص الحق.

2- خالف الزركشي أسلوب اليوسي في تقرير وشرح المتن، فلم يلتزم بالشرح الحرفي لكلام المصنف، بل عمل على نقل النص المتعلق بالمسألة الواحدة، وقد تخطى بعض الكلمات دون الوقوف عندها بالشرح.

3- خالف الزركشي اليوسي في مسألة التمهيد المبني على تعليل اختياراته، بل يدخل في الشرح مباشرة ودون سابق تمهيد أو قبي القارئ.

4- توسع اليوسي بشكل ملحوظ في تقرير المسائل تقريراً لغويًا مقارنة مع الإمام الزركشي.

5- تميز شرح الزركشي عن شرح اليوسي بعزو النقول إلى أصحابها على طول الكتاب، بينما اقتصر اليوسي كثيرًا على إيراد النصوص مكتفياً بالقول مثلاً: «قال بعضهم».

ثالثاً: الفرق بين البذور اللوامع والضياء اللامع للشيخ حلولو
المتوفى سنة 898هـ.

1- خالف الشيخ حلولو طريقة اليوسي في شرح المتن، فهو يعتمد إلى نقل النص الخاص بموضوع واحد، يتضمن جملة من المسائل ثم يشرع في شرحه باختصار، بإثبات حرف "ش" للتمييز بينه وبين متن المصنف المستهل بحرف "ص".

2- زاد الشارح حلولو على اليوسي في إيراد المسائل الفقهية في شرحه في ربطها بالقواعد، وكان دونه نفساً فيما يتعلق بالتوسع والتحليل والاستقصاء لهذه المسائل.

3- أدخل الشيخ حلولو في منهج النقل القاضي بنسبة الأقوال إلى أصحابها، فهو ينسب القول لصاحبه دون ذكر الكتاب أو العكس.

4- تميز شرح اليوسي بغزارة المادة العلمية وتوظيف العلوم العقلية والنقلية، مع خاصية التركيب والاستنتاج، بينما يلاحظ على شرح الشيخ حلولو اختصاره المصحف، دليل ذلك أنه في الوقت الذي تتراوح تنبيهات اليوسي في أعقاب تقرير كل مسألة ما بين ثلاثة وسبعة عشر تنبيهاً نجد تنبيهات الضياء اللامع تتراوح ما بين اثنين وأربعة فقط.

المبحث الثالث: مزايا الكتاب والمآخذ عليه

كشأن أي عمل بشري اتسم كتاب البدور اللوامع بمجموعة من المزايا التي جعلت منه كتابا قيما، في جانب بعض المآخذ البسيطة التي تبدت من خلال قراءته، يمكن التمثيل لها بما يلي:

مزايا كتاب البدور اللوامع:

❖ يمثل البدور اللوامع نموذجا لشرح مستفيض لأحد أعلام المذهب المالكي على كتاب لأحد علماء الشافعية، وذلك في إطار رؤية تنشد الكمال والانفتاح على المذاهب الفقهية السنية تغني الفقه المقارن.

❖ يغطي على لغة اليوسي الطابع العلمي الصرف في مجال الفقه والأصول والعقائد والمنطق، ومن ثم جاء قاموسه اللغوي طافحا بالمصطلحات العلمية الوثيقة الاتصال بهذه المجالات، والتي عمل على بسط القول فيها في تنبيهاته.

❖ تميز الكتاب بجمالية التنظيم وحسن التنسيق من حيث إخضاع فقراته لترتيب فني رائق ومدرّوس وفق خطة محكمة تمثلت في: إيراد كلام المصنف ابن السبكي، تقرير اليوسي لكلامه حرفيا دون أسقط أو تجاوز كلمة، ثم تذييل كل ذلك بعقد تنبيهات لمعاودة التوسع والاستقصاء والاستيعاب.

❖ يعتمد اليوسي عند التعرض للمسائل اللغوية إلى التحري في النقل الصحيح عن أئمة اللغة والبلاغة والنحو كالجوهرى وابن جني وأبي علي القالي، وتعزيز رأيه بما ورد من شواهد في عيون الشعر العربي.

❖ اطلع اليوسي على شروح من سبقوه واستفاد منها كثيرا، وحاول اجتناب النقائص التي شابتها، من أمثال شروح: الجلال المحلي، وولي الدين العراقي،

والبدر الزركشي الذي نقل عنه كثيرا وانتقده أيضا غير مسلم لكلامه على إطلاقه، مع نسبة كلامه تصرّحا أو تلويحا كقوله: قال الشارح.

❖ في تناول اليوسي للمسائل والقضايا المهمة، لا يكفي فيها بالشرح اليسير، بل يعالجها بما فيه الكفاية إما في حينه، أو بالوعد بالتوسع فيها للمناسبة القائمة بينها وبين شبيهاها في موضع آخر، بقوله: «وفيه كلام سيأتي»، «وستريد هذا بحثا إن شاء الله».

المآخذ على الكتاب:

❖ مع ما سطرنا من محاسن البدور اللوامع، فإنه لم يخل من بعض الهنات التي ترجع في غالبيتها إلى عمل النساخ، ونذكر إجمالا فيما يلي:

❖ عدم إفصاح اليوسي أحيانا عن الأعلام المعترض على كلامهم، أو المعترضين على المصنف، مما يحول بين الباحث الوقوف على الأقوال في أصولها على وجه المقارنة، كما يتضح من قوله: «اعترض على المصنف» «وذكر بعضهم».

❖ في نقل اليوسي لكلام غيره بالتصرف أحيانا يختزل النص اختزالا إلى حد التشويش على المعنى.

❖ على قيمة البدور اللوامع التي لا تنكر فإنه ناقص، وهو أمر خارج عن إرادة مؤلفه الذي توفاه الله إليه قبل إتمامه.

❖ التصحيف والتحريف والزيادة والنقصان التي شابت البدور اللوامع في نسخة الزاوية الناصرية.

❖ الجهل بقواعد النحو والإملاء، وكتابة بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على غير وجهها الصحيح في نسخة الزاوية الناصرية.



الفصل الرابع

عملنا في التحقيق

راودتني فكرة تحقيق كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، وأنا طالب برحاب دار الحديث الحسنية في غضون سنوات 1983-1985، فكان أن وجهت عنايتي للبحث عن النسخ الخطية للكتاب؛ فاختلفت إلى عدة خزانات وطنية، وغيرها من المكتبات الخاصة.

وكنت في كل مرة أعود خاوي الوفاض لخلو الخزانات المرتادة من مخطوط "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع"، فاتفق أن طرق سمعي أن لأستاذنا -بدار الحديث الحسنية- سيدي محمد بن حماد الصقلي نسخة من الكتاب المذكور غير أنه بعد مراجعته أخبرني متأسفاً على ضياعها منه في ظرف ما، وأفاد بأن الكتاب كان يدرس بجامعة القرويين خلال الثلاثينات والأربعينات.

وفي سنة 1985 طبعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فهرس مخطوطات خزانة دار الكتب الناصرية بإعداد العلامة سيدي محمد المنوني رحمه الله، فأورد نسخة البدور اللوامع برقم: 2525، مما شجعني على زيارة مكتبة الزاوية الناصرية في غضون شهر يوليوز من عام 1987 مكتفياً بخيبة الأمل ومن الغنيمة بالإياب، بدعوى ضرورة الترخيص من قبل وزارة الداخلية للاستفادة من مخطوطات المكتبة، وهكذا انصرمت ستتان من الزمن بعد القيام بالإجراءات الإدارية الضرورية حسب

الجهات المعنية لأعود مجدداً إلى المكتبة المذكورة وأظفر بنسخة البدور اللوامع وذلك في غضون شهر يونيه من سنة 1989م.

ولم أقدم على الشروع في عملية تحقيق الكتاب، إلا بعد مراجعة الأعمال السابقة في مجال تحقيق التراث، والاستئناس بالكتب الخاصة بمنهجية التحقيق، أملاً في إخراج كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" محققاً تحقيقاً علمياً، أقرب ما يكون إلى النص الذي حررته يراعة الإمام اليوسي رحمه الله، وذلك كما يتضح من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: النسخ المعتمدة في تحقيق كتاب "البدور اللوامع".

المبحث الثاني: الخطوات المنهجية المتبعة في التحقيق.

المبحث الأول: النسخ المخططة في تحقيق

كتاب البدور اللوامع

تتمثل النسخ الخطية لكتاب البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع التي أسعف البحث بالوقوف عليها بالخزانات الوطنية في:

* نسخة مكتبة الأستاذ أحمد بن سودة بفاس رقم : 247.

* نسخة دار الكتب الناصرية بتمكروت رقم: 2525.

وفيما يلي التعريف بالنسختين حسب الأهمية:

نسخة مكتبة الأستاذ أحمد بن سودة:

جاءت هذه النسخة ضمن مجموع رقمه: 247، ويتضمن المخطوطات

التالية:

❖ شرح لطيف يتعلق بقصيدة زهير بانت سعاد.

❖ رسالة "جواب الكتاب" أو الرسالة الكبرى لليوسي إلى المولى إسماعيل.

❖ البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع، ويبدأ من الصفحة 121 التي

استهلها الناسخ بقوله: « بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم تسليما. الحمد لله الذي أحكم أصول الشريعة بكتابه المبين، وشيد

معالمها بسنة نبيه الأمين، وأيد قواعدها بإجماع المؤمنين..» وينتهي عند الصفحة

612، التي جاء في آخرها: كقولك عندي زيد مقيما والاستعمال في نحو مررت فإذا

زيد قائم بخلاف ذلك انتهى.

هذا ما وجد من شرح جمع الجوامع للشيخ الإمام قدوة المحققين وخاتمتهم
العارف بالله أبي المعالي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي سقى الله ثراه ونفع به
المسلمين آمين.

والله أسأل أن ينفع بهذا الشرح جميع من سعى في تحصيله، وأن يمن على
المسلمين من يسعى في تكميله».

❖ مبدأ حاشية يوسف بن مصطفى الصاوي على ألفاظ المحلي.

❖ مبدأ الطرنباطي على خطبة الألفية.

❖ مبدأ اختصار العبادي.

❖ حاشية مبتورة هي ؟

❖ بعض من حاشية الكمال.

❖ منظومة.

بلغ عدد أوراق هذه النسخة 246، أي: 512 لوحة. بمقدار 26 سطرا في
كل لوحة من أول الكتاب إلى منتهاه، وعدد كلمات كل سطر يتراوح ما بين 14
و17 كلمة. كتبت رؤوس المسائل باللونين الأحمر والأزرق، صفحات المخطوطة
متصلة بطريقة التعقيد كما جرت بذلك عادة النساخ في أن يذيلوا آخر الصفحة
المفروغ من كتابتها بأول كلمة في الصفحة الموالية.

خط النسخة مغربي متوسط مقروء، ويبدو أن النسخة كتبت من قبل أكثر
من ناسخ لاختلاف خطوطها بين الغليظ نسبيا والرقيق. ولا تحمل اسم الناسخ ولا
تاريخ النسخ.

وهي خالية من كتابة كل من حرف "ص" في مستهل جزء المتن المشروح،
وحرف "ش" عند نهايته إيذانا بالشروع في إيراد شرح الشارح. والسبب في ذلك
يعود إلى طبيعة شرح الإمام اليوسي كما سبق ورأينا في منهجه.

كما أن الناسخ يترك أحيانا بعض البياض كما تبين لنا في عدة مواضع، ولا يضرها ذلك في شيء ما دامت قليلة الأخطاء، وناسخوها يبدو أنهم على مستوى جيد من اللغة والعلوم، وهي خالية من الطرر والحواشي إلا فيما ندر من الاستدراكات على الكلمات الساقطة.

ولذلك اعتمدناها أصلا ورمزت لها بحرف "أ".

نسخة مكتبة الزاوية الناصرية (تمكروت):

نسخة خزانة دار الكتب الناصرية عبارة عن مخطوط مستقل رقمه الترتيبي: 2801، أوراقه من الحج الكبير، يحمل رقم: 2525، مبتورة الأول بمقدار 17 صفحة أي بما يقابل 34 صفحة من نسخة بنسودة.

بداية المخطوطة من قول اليوسي: «تصورات الأحكام المذكورة لصدق العلم على التصور والتصديق، لأن الفقه إنما هو التصديقات لا التصورات»، أما نهايتها فعند قوله: «كقولك عندي زيد مقيما والاستعمال في نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك. انتهى ما وجد من شرح جمع الجوامع للشيخ العلامة سيدي الحسن بن مسعود اليوسي أسعدنا الله بلقائه يوم القيامة».

بلغت من حيث عدد أوراقها 113 أي: 225 لوحة، بمعدل 33 سطرا في كل لوحة، يتراوح عدد كلمات كل سطر ما بين 17 و22 كلمة.

صفحات المخطوطة متصلة بطريقة التعقيبية كنظيرتها السابقة. وخطها مغربي متوسط، لكن ناسخها فيما يبدو بضاعته في العربية مزجاة لكثرة ما شاب النسخة من تصحيف وتحريف وأخطاء لغوية، جاء في آخرها: «انتهى هذا ما وجد من شرح جمع الجوامع للشيخ العلامة سيدي الحسن بن مسعود اليوسي أسعدنا الله بلقائه يوم

القيامة، وكتب عبيد ربه المذنب الخاطئ الضعيف محمد بن محمد المعين الشريف التلمساني لطف الله به بمجته وكرمه آمين».

والنسخة خالية من كتابة كل من حرف "ص" في مستهل جزء المتن المشروح، وحرف "ش" عند نهايته إيذاناً بالشروع في إيراد شرح الشارح. لا تحمل تمليكاً وعليها طابع الخزانة تتخلل صفحاتها بعض الطور المتعلقة بوضع عناوين أفكار وتقارير اليوسي على متن جمع الجوامع، كما أنها خالية من تاريخ النسخ.

وقد رمزت لها بحرف "ب".

ولجبر هذا النقص الذي اعترى بداية المخطوطة، وتوفير أسباب عقد المقارنة الصحيحة بينها وبين نسخة بنسودة، فإني استعضت عن جزئها المتور بالنموذج الذي اقتبسه الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري من نسخة الحسن الزهراوي التي كانت في حوزته كما يفيد قوله: «...إلا أن النسخة التي بين أيدينا مبتورة الآخر لا تزيد في الشرح على قول الإمام السبكي "والأصح أن المباح ليس بجنس للواجب" وعدد صفحاتها 188. والكتاب نادر لا نعرف له إلا نسخة واحدة وجدناها في بعض الخزائن الخاصة»¹. وقد رمزت لها بحرف "ج".



¹ - الفقيه اليوسي: 236 - 264. وهذه النسخة النادرة كانت في ملك الأستاذ الحسن الزهراوي المراكشي رحمه الله، وهو ما أكدته لي الأستاذ مولاي مصطفى العلوي مدير دار الحديث الحسنية الأسبق بمناسبة اتصالي به بوزارة الأوقاف حين كان مستشاراً بها، في شأن البحث عن نسخ كتاب "البدور اللوامع".

المبحث الثاني: الخطوات المنهجية

المتبعة في التحقيق

لإنجاز مهمة تحقيق الكتاب سلكت الخطوات المنهجية التالية:

- 1- بعد أن حصل الاقتناع بأجود النسختين، يعني نسخة "أ" اعتمدها أصلاً، وعززتها بنسخة "ب" واعتبرتها في المقابلة والمقارنة، في حين اعتمدت نسخة "ج" رافداً في المقابلة والتصحيح في الجزء المتبوع من نسخة "ب".
ثم الساقط من الأصل يعني من نسخة "أ" أضفته من نسخة "ب" ونسخة "ج"، ووضعته بين معقوفتين هكذا [...] . والثابت في الأصل إذا سقط من نسخة "ب"، أو نسخة "ج" جعلته بين حاصرتين هكذا <.....> . والعناوين التي أضفتها لمزيد فهرسة المادة الغنية للكتاب وبيانها من غير أن ترد في المتن، وضعتها بين كماشتين هكذا {.....} .
- 2- قمت بكتابة نسخة مكتبة الأستاذ بن سودة "أ" رقم: 247، وفق ما تمليه قواعد الكتابة، من بيان معالم النص بياناً شافياً، بالنقطة والفاصلة، وتقسيم الفقرات...
- 3- حرصت قدر طاقتي على أن يكون النص خلواً من الأخطاء النحوية واللغوية، مع ضبطه بالشكل التام.
- 4- شرحت بعض الكلمات الغامضة في المتن شرحاً لغوياً.
- 5- سمحت لنفسني بتصحيح بعض الألفاظ التي وردت في النص مخالفة لقواعد اللغة والرسم.
- 6- نقل اليوسي كثيراً من النصوص عن الأئمة الأعلام في الأصلين والفقهاء وغيرها من العلوم، إما بذكر موارد نقوله وإما مكثفياً بإيراد ذلك بالمعنى، أو بالنص

أو مع التصرف فيها، فجهدت نفسي في عزوها إلى أصحابها بذكر الكتب المخطوطة أو المطبوعة والصفحات المنقول منها.

7- قمت بتخريج الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في المتن، مع العمل على تشكيل كلماتها وترقيمها، والدلالة على سورها. كما عمدت إلى تخريج الأحاديث النبوية تخريجاً وافياً، مع ضبط كلماتها بالشكل، سواء في المتن أو في الهوامش.

8- ترجمت للأعلام وعرفت بالفرق المذكورة في النص.

9- نسبت الأشعار التي ساقها المؤلف على سبيل الاستشهاد إلى قائلها، مع الإرشاد إلى بعض المراجع الواردة فيها.

10- وضعت هذه العلامة (/) للدلالة على نهاية اللوحة وبداية أخرى.

11- ميزت بين شرح العلامة اليوسي وبين متن جمع الجوامع بخط مغاير وحصر كلمات المتن بهذه العلامة الفارقة: (".....").

12- ذيلت لكل ذلك بفهارس تمثلت فيما يلي:

1- مسرد أوائل الآيات القرآنية

2- مسرد أوائل الأحاديث النبوية وبعض المأثورات.

3- فهرس الشواهد الشعرية

4- فهرس القواعد الأصولية والفقهية والمنطقية.

5 - فهرس الفرق والملل والمذاهب.

6- فهرس الأعلام

7- فهرس الكتب

8- فهرس المصادر والمراجع

9- فهرس تفصيلي لأبواب الكتاب ومحتوياته.

هذا، والرجاء في الله كبير، وقد يسر بعونه أسباب إنجاز هذا العمل، أن يكون التوفيق قد حالفني فيما جرى به القلم من إخراج كتاب "البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع" في ثوب جديد، ليكون نافعا مفيدا وبالغا الغاية المرجوة والمهدف المنشود، ولينضاف إلى أمثاله من أمهات كتب الأصول والفقه، التي سطرها علماء السلف رحمهم الله، والتي تترخر بها الخزانة الإسلامية، وليبرز بحق أصالة الموروث الفكري لأمتنا.

فإن وفي صنيعي هذا بالمراد وأدى الحق المفترض-فيما رحمة من الملك الوهاب- وإن زاغ القلم، ووقع ما هو محظور من الخطأ والوهم والسيان، فهو جهد المقل، والمظنون بأهل الفضل والعلم المقدرين لمكابدة المشقة والجهد المبذول، أن ينظروا إليه بعين الرضا والتجاوز والاستحسان.

والله أسأل أن يقلل عثراتي ويوفقني لصالح القول والعمل، وأن يجعل عملي هذا في سبيل رضوانه مقبولا بين يدي يوم العرض الأكبر ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَتُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 88-89].

والحمد لله الذي ياذنه تقوم السماوات، وبجزيل نعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء ومبلغ الأنباء، وعلى آله الطيبين، وصحابه المقربين.

وكان الفراغ منه بالدار البيضاء:

يوم الجمعة 21 جمادى الثانية 1423 هـ الموافق 30 غشت 2002م.

وكتبه محقق الكتاب الفقير إلى الله تعالى: حميد بن عبد القادر بن حماني اليوسي غفر الله له ولوالديه آمين.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحقير خافتم العار - والذل لا تحب له نفس الكس
انثني هذا ما وصرنا شئ جمع الخوام للفتنة اطلع نورا

السليمة: أم هانئ وأمه السليمة: أم هانئ

سما القبر الحرام جميع رضى به

حضرت داروغه علی السطری

دستور

2

١١ ١٢ ١٣

الورقة الأولى من نسخة " ب "

البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع

في أصول الفقه

للإمام الفقيه الأصولي النظار

أبي المواهب الحسن بن مسعود اليوسي

(المتوفى سنة 1102هـ—)

الجزء الأول

تقديم وفهرسة وتحقيق: حميد حماني اليوسي

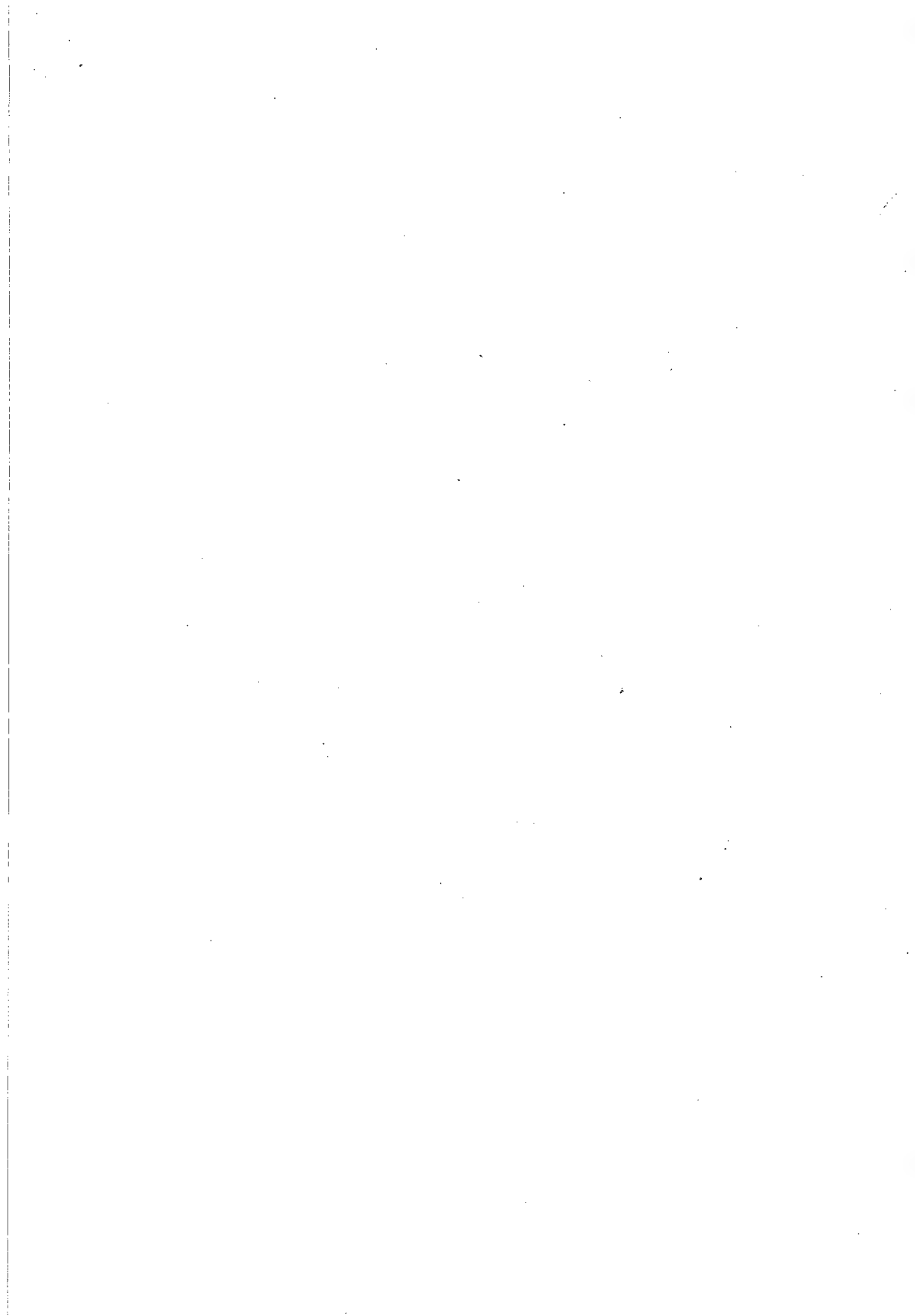
دكتور الدولة في العلوم الإسلامية والحديث

مجاز في العلوم القانونية

أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثاني عين الشق

1423هـ— 2002م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْكَمَ أَصُولَ الشَّرِيعَةِ بِكِتَابِهِ الْمُبِينِ، وَشَدَّ مَعَالِمَهَا بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ الْأَمِينِ، وَأَيَّدَ قَوَاعِدَهَا بِإِجْمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَسَطَ أَكْنَافَهَا بِقِيَاسِ عُلَمَاءِ الدِّينِ، وَاسْتَبَاطَ الْأَثْمَةَ الرَّاسَخِينَ، وَاسْتَدْلَالَ الْأَذْكَاءَ النَّاطِرِينَ، وَتَرَجَّحَ الْمَهْرَةَ الْمُحَقِّقِينَ، وَشَرَعَ بِفَضْلِهِ لِلْمُقَلِّدِينَ الْقَاصِرِينَ، اسْتِفْتَاءً¹ الْفُحُولِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَخْصُوصِ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، الْمَبْعُوثِ إِلَى سَائِرِ² الْأُمَمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ³ الَّذِينَ هُمْ التُّجُومُ⁴ الثَّوَابِ، الْحَازِنِينَ⁵ بِصُحْبَتِهِ وَمُتَابِعَتِهِ أَسْنَى الْمَنَاقِبِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَقَعُ فِيهِ اضْطِرَابٌ، وَلَا يَخْطُرُ ارْتِيَابٌ، أَنَّ الْعِلْمَ أَعْلَى الْمَطَالِبِ، وَأَسْنَى الْمَنَاقِبِ، وَأَنَّهُ مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ، وَعُنْوَانُ الْجَادَةِ، وَأَنَّ أَعْلَاهَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى عِلْمُ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ، وَالتَّفَقُّهُ فِي الْحَنِيفَةِ⁶ الْبَيَّضَاءِ، وَذَلِكَ الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ، الْمُتَكَفَّلُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّجَاةِ الْأَبَدِيَّةِ، وَالسَّعَادَةِ السَّرْمَدِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مُتَعَدِّدَةً، وَعَلَى مُرُورِ الْأَزْمَانِ مُتَجَدِّدَةً، نِيطَتْ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعِلَلٍ يَتَأَثَّرُ بِهَا الْإِضْطِبَاطُ، وَيَسْتَتِرُ⁷ بِهَا الْإِسْتِبْطَاطُ، فَقَيَّضَ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا زُمْرَةً مِنْ فَضْلَاءِ الْأَثْمَةِ، وَعِصَابَةٍ مِنْ أَعْلَامِ الْأُمَّةِ، فَاسْتَثْمَرُوا مِنْ

¹ - وردت في نسخة أ: استفتاء.

² - وردت في نسخة ج: أشرف.

³ - وردت في نسخة أ: أصحابه.

⁴ - وردت في نسخة أ: الأنجم.

⁵ - وردت في نسخة أ: الحائزون.

⁶ - وردت في نسخة ج: الحنفية.

⁷ - وردت في نسخة ج: ويتسنى.

استقراؤها قواعداً¹ جامعة، وكلّيات نافعة، فسمّوها أصول الفقه، فشمّروا إليه² بالتحرير والتبيين، والتصنيف والتدوين، جَراهمُ الله عَنَّا أحسن³ الجزاء، وقَسَمَ لهم في مُستقرِّ رحمته أفضل⁴ الأجزاء.

هَذَا، وَإِنَّ مِنْ أَحْسَنِ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ، وَأَكْثَرِهَا جَمْعاً وَتَحْرِيراً لِلنَّقُولِ، كِتَابُ الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ الْمَاهِرِ الْمُدَقِّقِ أَبِي نَصْرِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ [أَبِي] الْحُسَيْنِ السَّبْكِ⁷ - سَقَى اللَّهُ ثَرَاهِمَا - الْمُسَمَّى بِـ "جَمْعِ الْجَوَامِعِ"، فَلَقَدْ وَاللَّهِ أَجَادَ فِيهِ غَايَةَ الْإِجَادَةِ، وَأَمْتَعَ <فِيهِ>⁸ ذَوِي الْأَلْبَابِ بِالْحُسْنَى وَزِيَادَةِ، وَأَحْسَنَ مَا شَاءَ تَنْمِيقاً وَتَحْجِيراً، وَتَحْقِيقاً وَتَحْرِيراً.

غَيْرَ أَنَّهُ مِنْ [فَرَطٍ]⁹ الشَّغْفِ بِالْإِكْثَارِ، مَعَ حُسْنِ الْاِخْتِصَارِ لَمْ يُلَمَّ بِالِدَّلَالِ، وَلَا بَيِّنَ وَجْهِ الْمَسَائِلِ، مَعَ أَنَّ كَثِيراً مِنْهُ صَعَبَ الْمَدْرَكِ وَغَرَّ الْمَسْلَكِ، فَافْتَقَرَ إِلَى شَرْحٍ يُوَضِّحُ مُشْكَلاتِهِ وَيُوجِّهُ مُقَفَّلَاتِهِ.

¹ - وردت في نسخة ج: فوائد.

² - ورد في نسخة ج: فشدّها الله.

³ - وردت في نسخة ج: أفضل.

⁴ - وردت في نسخة ج: أوفر.

⁵ - انظر التعريف به في التقديم ص: 16 وما بعدها.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

⁷ - عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي أبو الحسن تقي الدين (683هـ - 756هـ) شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين الناظرين، وهو والد المصنف، من تصانيفه: "الدر النظيم في التفسير" لم يكمل، "الابتهاج في شرح المنهاج" و"مختصر طبقات الفقهاء"، وغيرها. الإعلام/5: 116.

⁸ - سقطت من نسخة ج.

⁹ - سقطت من نسخة أ.

وَقَدْ اُنْتَهَضَ اِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُضَلَاءِ، وَعِصَابَةٌ مِنَ الْأَجَلَاءِ، فَشَرَحُوهُ بِشُرُوحٍ¹، مِنْهَا الْبَالِغُ فِي الْإِبْصَاحِ وَالْبَيَانِ وَالْإِفْصَاحِ، وَقَدْ أَغْفَلَ كَثِيرًا مِنَ الدَّقَائِقِ، وَمِنْهَا الْمُبَالِغُ² فِي الْإِيْجَازِ / إِلَى دَرَجَةِ الْإِعْجَازِ، فَلَا يَكَادُ تَنْخَلُصُ مِنْهُ الْحَقَائِقُ.

غَيْرَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ قَدْ أَبْلَى فِي التَّصَحُّحِ وَالتَّفَعُّلِ بَلَاءً حَسَنًا، وَانْتَهَجَ مِنْ مَنَاجِجِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ سَنًّا، جَزَاهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّعِيمِ الْمَقِيمِ مَا يَلِيقُ بِجُودِهِ الْفَائِضِ وَفَضْلِهِ الْعَمِيمِ.

فَحَدَّثَانِي الشُّوقُ إِلَى مُسَايَرَتِهِمْ، وَاسْتِحْلَاءِ مُعَاشَرَتِهِمْ، رَجَاءً لِلِالْتِحَاقِ بِالْعُلَمَاءِ الْأَبْرَارِ، وَالْإِنْخِرَاطِ فِي سِلْكِ الْخِيَارِ، إِلَى وَضْعِ هَذَا التَّقْيِيدِ.

وَأَنَا أَرْجُو مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مُتَجَافِيًا عَنِ الْإِخْلَالِ <وَالِإِمْلَالِ>³، وَأَفِيًّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِقِسْمِي التَّصْوِيرِ⁴ وَالِاسْتِدْلَالِ⁵، مَعَ ذِكْرِ فَوَائِدَ أُخْرَى قَدْ اِحْتَوَى عَلَيْهَا الرِّطَابُ⁶، وَالتَّنْبِيْهُ عَلَى⁷ [بَعْضِ]⁸ مَا يَقَعُ فِي الشُّرُوحِ مِمَّا هُوَ فَصْلُ الْخِطَابِ.

¹ - تراجع قائمة شروحهم في ص: 21 وما بعدها.

² - وردت في نسخة ج: البالغ.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - من التصور وهو إدراك الماهية من غير أن يُحكَمَ عليها بنفي أو إثبات. التعريفات: 59.

⁵ - فعل المُسْتَدِلُّ وهو طلب الشيء من جهة غيره. الفرق في اللغة: 61.

⁶ - وردت في نسخة ج: الوطاب. والوطاب جمع رطبة: ما نضج من البسر قبل أن يصير ثمرًا.

⁷ - وردت في نسخة ج: عن.

⁸ - سقطت من نسخة أ.

[وَلَمْ أَرَ لِأَصْحَابِنَا الْمَالِكِيَّةِ مَنْ شَرَحَهُ شَرْحاً يُعْتَدُّ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَطَالِبِ]¹
حَامِياً لِلْحَقَائِقِ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمَذَاهِبُ. فَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا حَرَكَ غَرَامِي² إِلَيْهِ وَأَوْجَبَ
التَّرَامِي³ عَلَيْهِ.

عَلَى أَنِّي لَا أُعَدُّ فِي الْعَبْرِ وَلَا فِي التَّغْيِيرِ، وَإِنَّمَا أَنَا كَالْحَادِي وَلَيْسَ لَهُ بَعِيرٌ،
رَأَيْتُمُ اللَّابِاضَ⁴ بِلَا تَوْتِيرٍ وَلَا فَضْلٍ⁵ عَلَى تَقْتِيرِ، وَلَكِنَّ الْمَرْجُو فَضْلُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي
لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلَّةٍ⁶، وَمُرَادُهُ الَّذِي لَا يُكْسِبُهُ كَثْرَةُ الْإِنْفَاقِ قِلَّةٌ، إِنَّهُ ذُو الْإِحْسَانِ
الْقَدِيمِ وَذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، [وَسَمِيَتْهُ]⁷ "الْبُدُورُ الْلَوَامِعُ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ".
وَاللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ سَبَباً يُقَرِّبُنِي إِلَيْهِ، وَيُزِيلَنِي لَدَيْهِ، وَيَنْفَعُ بِهِ الْمُسْتَرَشِدِينَ
آمِينَ.

فَائِدَةٌ: { مُعْظَمُ فَوَائِدِ التَّأْلِيفِ شَيْئَانِ }

اعْلَمْ أَنَّ مُعْظَمَ فَوَائِدِ التَّأْلِيفِ شَيْئَانِ، وَهُمَا: تَحْرِيرُ مَا تُقَلُّ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى مَا
أُغْفَلُ، وَأَنَّ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُؤَلِّفٍ أَنْ لَا يَدَّعِ قَوْلًا وَلَا بَحْثًا وَلَا فَائِدَةً مَا صَدَرَتْ عَنْ
غَيْرِهِ، إِلَّا نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى مُبْتَكِرِهِ وَأَضَافَهُ إِلَى أَبِي عُدْرِهِ، فَبِذَلِكَ يَتَحَرَّى الصَّدْقُ،

¹ - ساقط من نسخة أ والزيادة من نسخة ج.

² - وردت في نسخة ج: عزمي.

³ - وردت في نسخة ج: الترامي.

⁴ - من أبض القوس وعن القوس وفي القوس: جذب وترها لترن.

⁵ - وردت في نسخة ج: الإفضال.

⁶ - وردت في نسخة أ: علمه.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

وَيَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ لِغَيْرِهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ()¹
وَالظَّنُّ بِالنَّاسِ مَذْمُومٌ.

{مَنْهَجُ الْمُؤَلَّفِ فِي شَرْحِهِ}

وَأَنِّي فِي هَذَا الشَّرْحِ إِذَا ذَكَرْتُ مَا لِغَيْرِي نَسَبْتُهُ لَهُ تَصْرِيحًا، وَاحِدًا أَوْ
جَمَاعَةً، أَوْ تَلْوِيحًا بِنَحْوِ: قِيلَ كَذَا، أَوْ اعْتَرَضَ، أَوْ أُجِيبَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَإِذَا
ذَكَرْتُ مَا لِنَفْسِي نَسَبْتُهُ إِلَى نَفْسِي تَصْرِيحًا بِنَحْوِ: قُلْتُ أَوْ أَقُولُ. أَوْ تَلْوِيحًا بِنَحْوِ
قَوْلِي: وَالْجَوَابُ كَذَا أَوْ الِاعْتِرَاضُ كَذَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَرُبَّمَا يَقَعُ لِي <فِيهِ>² بَحْثٌ فَأَنْسِبُهُ لِنَفْسِي، ثُمَّ أَجِدُهُ بَعْدَ [ذَلِكَ]³ لِغَيْرِي،
فَلَا أَزِيلُ تِلْكَ النِّسْبَةَ، إِذْ لَا يَضُرُّنِي كَمَا قَدِمْتُ. وَرُبَّمَا أَجْعَلُ عِدَّةَ أَبْحَاثٍ، بَعْضُهَا لِي
وَبَعْضُهَا لِغَيْرِي اتِّكَالًا عَلَى تَعْرِفٍ⁴ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ.
قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

"[تَحْمَدُكَ]⁵"، أَيِ تُشْنِي عَلَيْكَ، وَالْحَمْدُ قِيلَ [هُوَ الْمَدْحُ]⁶ فـ«هُوَ الْوَصْفُ
بِالْجَمِيلِ»⁷، وَلَيْسَ مَقْلُوبًا عَنْهُ لِكَمَالِ التَّصَارِيفِ فِيهِمَا. وَقِيلَ: هُوَ أَخَصُّ مِنْ هَذَا،
فَهُوَ «الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِي عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ»¹.

¹ - بياض في النسختين.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة أ: تعريف.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - ساقط من نسخة أ.

⁷ - كلام منسوب للزمخشري في كتابه الفائق. انظر شرح الخلي على جمع الجوامع/1: 7.

⁸ - وردت في نسخة أ: جهة.

فَخَرَجَ بِقَيْدِ الْجَمِيلِ الْوَصْفِ بِالْقَيْحِ، كَالْجُبْنِ وَالْبَحْلِ فَهُوَ ذَمٌّ.

وَبِالِاخْتِيَارِ الْوَصْفِ بِالْجَمِيلِ غَيْرِ الْاخْتِيَارِ، كَوَصْفِ اللُّوْلُؤَةِ بِالْبَيَاضِ الصَّافِي، وَالْجَارِيَةِ بِرِشَاقَةِ الْقَدِّ مَثَلًا، فَهُوَ مَدْحٌ² لَا حَمْدٌ.

وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ³ [الْأَخِيرَ]⁴ الْوَصْفُ بِذَلِكَ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ بَلْ عَلَى وَجْهِ التَّهْكُمِ⁵، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»⁶. هَكَذَا يَتَدَاوِلُونَ⁷.

وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَا يَنْحَصِرُ الْوَصْفُ بِذَلِكَ فِي الْقِسْمَيْنِ: أَعْنِي التَّعْظِيمُ وَالتَّهْكُمُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ لَغَيْرِ ذَلِكَ كَمُجَرَّدِ الْإِخْبَارِ. وَكَالْتَخْصِيصِ وَتَقْلِيلِ الْإِشْتِرَاكِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. مَثَلًا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: اللَّهُ تَعَالَى عَالَمٌ أَوْ قَادِرٌ تَلْقِينًا لِلْجَاهِلِ، وَإِعْلَامًا بِمَا⁸

=¹ - وهذا حده في اللغة سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل، وهذا التعريف أكثر مناسبة في حق العباد، والتعريف الذي ذكره المؤلف أكثر ملائمة في حق الباري جل وعلا. انظر شرح مختصر الطوفسي/2: 26 شرح الكوكب المنير/1: 23.

أما حده في الاصطلاح: فهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا، أعم من أن يكون فعل اللسان أو الأركان. انظر حاشية الباجوري على متن السلم: 4. والتعريف المذكور ساقه الزركشي في التشنيف/1: 98، وقال: «إنه أحسن الحدود».

² - أي مدح لغوي أما المدح العرفي فهو فعل يدل على مزية في الشيء. كذا ورد في طرة مخطوطة الحسن الزهراوي.

³ - وردت في نسخة أ: بالغير.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - التهكم هو الإتيان بلفظ ظاهره الخير والكرامة، والمراد ضد هذه الأوصاف.

⁶ - الدخان: 49.

⁷ - قارن بما ورد في تشنيف المسامع/1: 98.

⁸ - وردت في نسخة أ: لما.

يَجِبُ أَنْ يَعْتَقَدَ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنَ الْقِسْمَيْنِ. وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَفْلَاطُونٌ¹ مِنَ الْأَطْبَاءِ لَا مِنَ الْمُتَجَمِّينَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَا مِنَ التَّحْوِينِ².

وَظَاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ وَنَحْوُهُ لَيْسَ بِحَمْدٍ، إِذْ لَمْ يُقْصَدِ فِيهِ الثَّنَاءُ. فَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: قَيْدُ التَّعْظِيمِ لِإِخْرَاجِ التَّهْكِيمِ³ وَغَيْرِهِ.

وَالْجَمِيلُ [شَامِلٌ]⁴ لِلْفَضَائِلِ⁵ الدَّاتِيَةِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَالْفَوَاضِلِ الْمُتَعَدِيَةِ كَالْإِعْطَاءِ وَالْإِفْضَالِ.

3 وَاعْتَزَضَ: بِأَنَّ / الْاِخْتِيَارِي يُنَافِي الدَّاتِي، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ بِهِ⁶ لَيْسَ حَمْدًا.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْاِخْتِيَارِي أَعْمُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْحُكْمِيِّ، فَالدَّاتِي اِخْتِيَارِي بِحَسَبِ ثَمَرَتِهِ، كَالْقُدْرَةِ ثَمَرُهَا الْإِعْطَاءُ وَالْإِحْيَاءُ مَثَلًا، وَالْعِلْمُ ثَمَرُهُ التَّعْلِيمُ، وَالشَّجَاعَةُ ثَمَرُهَا الْإِقْدَامُ وَالْحِفَافُ⁷، فَالْحَمْدُ⁸ عَلَيْهَا حَمْدٌ عَلَى هَذِهِ الثَّمَرَةِ.

¹ - أعظم فيلسوف في العصور القديمة (427 ق.م - 347 ق.م)، صار تلميذا لسقراط، من مؤلفاته: "الجمهورية"، "السياسي"، "الخواصات"، "الوليمة"، و"الشرائع" وغيرها. الملل والنحل: 342.

² - وردت في نسخة ج: المتجمين.

³ - جاء في طرة نسخة الحسن الزهراوي رحمه الله: «بل التهكم خارج بقولنا بالجميل نظرا للمعنى المقصود باللفظ».

⁴ - سقطت من أ.

⁵ - وردت في أ: الفضائل.

⁶ - وردت في نسخة أ: له.

⁷ - وردت في نسخة أ: الحفظ.

⁸ - وردت في نسخة أ: المدح.

قُلْتُ: فَلْيُزْمَ التَّجَوُّزُ فِي التَّعْرِيفِ، مَعَ أَنَّ ادِّعَاءَ¹ لُزُومِ مُلَاحَظَةِ هَذِهِ الثَّمَرَاتِ عِنْدَ إِطْلَاقِ الثَّنَاءِ مِمَّا لَا يُسَلَّمُ أَصْلًا. وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ مُرَاعَاةَ² الْوَصْفِ الْاِخْتِيَارِيِّ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا جُعِلَ الْحَمْدُ مُرَادِفًا لِلشُّكْرِ أَوْ أَخْصَصَ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ أَعْمُ³ مِنْ وَجْهِهِ، كَمَا سَنَبِينَهُ لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى الْكَمَالَاتِ كُلِّهَا: فَضَائِلُهَا وَقَوَاضِلُهَا، فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَ الْاِخْتِيَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَأِنْ أُرِيدَ الْاِحْتِرَازُ عَنِ الْجَمَادِ لِكَوْنِهِ يُمدَحُ وَلَا يُحْمَدُ⁴، كَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ⁵، فَالْوَاجِبُ الْإِتْيَانُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى تُفْهَمُ⁶ الْمُرَادُ، كَأَن يُقَالَ: هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ الْقَائِمِ بِالْمُخْتَارِ وَتَحْوِ ذَلِكُ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُخْتَارَ يَقُومُ بِهِ غَيْرُ الْاِخْتِيَارِيِّ.

¹ - في هامش نسخة الحسن الزهراوي: «ادعاء ملاحظة الثمرات هنا لا يسلم».

² - في هامش نفس النسخة: «مراعاة الوصف الاختياري في تعريف الحمد إنما يحسن إن جعل مرادفاً للشكر، والمشهور العموم والخصوص من وجه بينهما».

³ - الشكر لا يكون إلا ثناء ليد أوليتها، والحمد قد يكون شكراً للصنعة، وقد يكون ابتداء للثناء على الرجل، فحمد الله الثناء عليه، ويكون شكراً لنعمه التي شملت الكل، والحمد أعم من الشكر. لسان العرب/1: 317.

⁴ - وردت في نسخة أ: يحمد ولا يمدح.

⁵ - جاء في طرة نسخة الحسن الزهراوي: قد قال غير واحد: احمود به لا يشترط كونه اختياريًا، واهمؤد عليه يشترط فيه ذلك، وعليه اقتصر العلامة عبد السلام في شرح القادرية والمختصر، واقتصر عليه غير واحد من المحققين وعليه العلامة اليازغي قائلا: الحق مع الإمام أي الفخر الرازي أن احمود عليه يشترط فيه كونه اختياريًا، وأن الحمد والمدح متغايران، ولذا يقال: مدحت اللؤلؤة على صفتها ولا يقال: حمدتها. ومن زعم أن الحمد والمدح أخوان يلزمه أن يصح: حمدت اللؤلؤة وهو خلاف الاستعمال. اهـ.

قلت: قد يجاب بأن هذا الاستعمال عرفي حادث مولد كما قيل: والكلام في أصل الوضع اللغوي، وقد صرح أئمة اللغة بالترادف فكيف يتبع الوضع الأصلي بالاستعمال. اهـ.

لكن رد هذا بأن المراد هنا الاستعمال اللغوي العرفي وفيه نظر. اهـ خط ابن الخطيب.

⁶ - وردت في نسخة أ: تعمم.

واعتُرض أيضاً بأنَّ الجميل إذا وُصف به، كأنَّ يُوصفَ الجوادُ مثلاً بكونه جواداً على وجه الحمد، فقد صَارَ المَحمودُ به هُوَ المَحمودُ عليه، فكيف يتحدان والغرض¹ أنَّهما غيران. وأجيب بأنَّ المغايرة الاعتبارية كافية.

قلتُ: بمعنى أنَّ الجودَ مثلاً من حيث إنَّه وَقَعَ الوصفُ به فهو مَحمودٌ به، ومن حيث إنَّ الحمدَ كانَ لأجله وفي مُقابلته فهو مَحمودٌ عليه. والأظهر أنَّ الحمدَ لكذا² مُشعرٌ بالثناء عليه، فلا يكونُ إلا كمالاً كالعلم والجود مثلاً، والحمدُ على كذا مُشعرٌ بالشكر والجُزاء عليه، فلا يكونُ إلا إحساناً وإنعاماً، والأولُ أعمُّ من الثاني، كما عُلِمَ من كَوْنِ الحمدِ أعمُّ من الشكر مُتعلقاً.

ثمَّ إنَّ المصنّف رحمه الله تعالى أتى بِالجُملةِ الفعلية³، لإشعارها بالتجدد بخلاف الاسمية.

واعتبر⁴ المصنّف أنَّ هذا الكتابَ نعمةٌ جديدةٌ، فناسبها ذكرُ ما يُفيدُ تجديدَ الحمدِ <مِنَ المُكَلِّمِ>⁵ [وهذا عُذرُهُ في أنَّ لَمْ يَأْتِ بِنحوِ الجُملةِ القرآنيةِ لأنَّ كَلَامَ

¹ - وردت في نسخة أ: المقصود.

² - وردت في نسخة ج: بكذا.

³ - وهو صنيع الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين حين افتتحه بقوله: أحمد الله أولاً... الخ، والزمخشري في كتابه الفصل الذي استفتحه بالجُملة الفعلية بقوله أيضاً: الله أحمد... الخ. 1/2.

⁴ - وردت في نسخة ج: اعترض.

⁵ - جاء في طرة نسخة الزهراوي: قال في الفتح: الذي يقتضيه جانب البلاغة رعاية الحمود عليه، فإن كان صفة ثابتة كصفة الرؤية في الفاتحة جيء بالجُملة الاسمية، وإن كان أمراً متجدداً حادثاً جيء بها فعلية، كما في قول المصنّف: "نحمدك اللهم" الخ اهـ... وأورد عليه قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ﴾ ونحوه. وأجيب بأنه قصد في ذلك تعليق الحمد بالذات، فإنه تعالى يستحق الحمد لذاته ونعمه، فإن قيل الحمد لله الرزاق مثلاً تارة يغلب جانب الأول فالمناسب الاسمية، وتارة الثاني فالمناسب الفعلية. اهـ من خط ابن الخطاط.

الله تَعَالَى قَدِيمٌ فَنَاسِبُهُ الْاسْمُ الدَّالُّ عَلَى الثُّبُوتِ، وَلِكونِ الْفِعْلِيَّةِ أَصْرَحُ فِي الدَّلَالَةِ
عَلَى صُدُورِ الْحَمْدِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ¹.

وَأَتَى بِالْمُضَارِعِ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّجَدُّدِ² مَعَ الاستمرارِ كَقَوْلِهِ:

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظُ قَبِيلَةٍ ❖ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّسُ
وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْإِخْبَارُ بَلِ الْإِنْشَاءُ، وَإِنْ <كَانَ>³ اللَّفْظُ إِخْبَارِيًّا، وَهَذَا مَعْنَى
قَوْلِ الْمُحَلِّي⁴: «إِيجَادُ الْحَمْدِ»⁵.

وَالْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِ«أَنَّ الْإِيجَادَ فَعَلُ اللهِ [تَعَالَى] سَاقِطٌ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ
يُضَافَ إِلَى الْعَبْدِ كَسْبًا كَمَا يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ»⁶.

وَقَوْلُهُ: «لَا الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ»⁷، رِعايَةُ لِكونِ الْغَالِبِ فِي الْمُضَارِعِ
الاستقبالُ عِنْدَهُ، أَوْ لِكونِ الاستقبالِ أَوْفَى بِالْإِخْبَارِ، إِذْ لَا يَتَأَتَّى الْإِنْشَاءُ إِلَّا فِي
الْحَالِ.

وَالْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمُضَارِعَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ، مَجَازٌ فِي
الاستقبالِ فَلَا إِشْكَالَ، إِذْ لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى الْعَكْسِ، أَوْ هُوَ مُشْتَرَكٌ، فَلَا يَشْكُ

¹ - ساقط من نسخة أ.

² - انظر منع الموانع لابن السبكي: 147.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الخليلي الشافعي (791هـ/864هـ) أصولي ومفسر. من تأليفه:

"تفسير الجلالين"، و"كسر الراغبين" في شرح المنهاج، و"البدر الطالع في حل جمع الجوامع" و"شرح
الورقات" لإمام الحرمين. وغيرها طبقات المفسرين/2: 84. الأعلام/6: 230.

⁵ - انظر شرح الخليلي على جمع الجوامع/1: 7.

⁶ - ساقط من نسخة أ.

⁷ - راجع شرح الخليلي على جمع الجوامع/1: 7.

أَحَدٌ [فِي] ¹ أَنْ الْعَاقِلَ إِذَا قَالَ فِي مَقَامِ الْحَمْدِ: نَحْمَدُكَ لَمْ يُرِدِ الْآنَ لَا أَشْتَغَلُ ² بِحَمْدِكَ وَلَكِنْ سَافَعْلُهُ، مُنْدَفِعٌ.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّ دَعْوَى أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى الْعَكْسِ بَاطِلَةٌ، إِذْ ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ طَاهِرٍ ³، وَهُوَ لَا زَمَ قَوْلِ الرَّجَاجِ ⁴ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا بِالطَّرِيقِ الْأُخْرَى.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى الْاِسْتِقْبَالَ وَلَمْ يَنْفِ الْاِسْتِغَالَ فِي الْحَالِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَلَمُ أَنَّ الْاِسْتِقْبَالَ بِالْإِنْفَاءِ لَا يُتَوَهَّمُ أَوْ لَا يُرَادُ، كَيْفَ وَذَلِكَ قَدْ يَقَعُ صَرِيحًا [فِي] كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ جَرِيرٌ ⁵:

سَأَشْكُرُ إِنْ رَدَّدْتَ عَلَيَّ رِيَشِي ❖ ❖ ❖ وَأَتَّبَتِ الْقَوَادِمُ ⁶ فِي الْجَنَاحِ ⁷

وَنَحْوَهُ كَثِيرٌ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة أ: الاشتغال.

³ - محمد بن طاهر بن علي أبو عبد الله الأنصاري الداني الأندلسي (.../519هـ) عالم بالعربية من أهل دانية، حج سنة 504هـ، رحل إلى بغداد وسكنها ومها توفي. من كتبه: "عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" و"كتاب التحصيل". الأعلام/7: 42.

⁴ - إبراهيم بن سهل أبو إسحاق الزجاج (241هـ/...) عالم بالنحو واللغة، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو والعربية فعلمه المبرد. من كتبه: "معاني القرآن" و"الاشتقاق" و"الأملالي في الأدب واللغة" وغيرها. طبقات المفسرين/1: 9. الأعلام/1: 33.

⁵ - جرير بن الحرقاء ويقال الحرقاء بن طارق بن سفيح بن عليم، والحرقاء أمه، شاعر فحل، وهو ثالث المثلث الأموي: جرير والفرزدق والأخطل. انظر ديوان جرير بشرح مهدي محمد ناصر الدين.

⁶ - القوادم: الريش في مقدمة الجناح، أي: إذا ما أزلت فقري، فإنني حقيق بشكرك وامتداحك. والبيت من قصيدة جرير في مدح عبد الملك بن مروان. روائع الأدب العربي: 188.

⁷ - ساقط من نسخة أ. وورد كلمة الجناح في ديوان جرير منسوبة هكذا: جناحي.

وَأَتَى بِالتُّونِ إِمَّا إِرَادَةَ لُتُونِ الْعِظْمَةِ¹ / لِإِظْهَارِ مَلْزُومِهَا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى
لَهُ بِتَأْهِيلِهِ لِلْعِلْمِ، لِأَنَّهُ نِعْمَةٌ يُتَحَدَّثُ بِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ
فَحَدِّثْ﴾²، عَلَى مَا وَقَعَ عِنْدَ الْمُحَلِّي³.

وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعِظْمَةَ لِأَزْمٍ مِنْ لَوَازِمِ التَّعْظِيمِ وَتَابِعٍ مِنْ ثَوَابِعِهِ، يَنْتَقِلُ مِنْهُ [إِلَيْهِ]⁴
عَلَى طَرِيقِ الْكِنَايَةِ، كَمَا يَنْتَقِلُ مِنْ طُولِ التَّجَادٍ إِلَى طُولِ الْقَامَةِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ
الْأَزْمَ لَا يَقْتَضِي الْمَلْزُومَ بَلِ الْعَكْسُ.

نَعَمْ، لَوْ قَالَ: «لِإِظْهَارِ لَازِمِهَا» كَانَ أَتَيْنَ، إِذِ الْإِزْمُ مَا لَمْ يَكُنْ مَلْزُومًا لَا
يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ.

وَيَرُدُّ أَيْضًا عَلَى هَذَا أَنَّ الْعِظْمَةَ لَا تَصْلُحُ فِي هَذَا الْمَقَامِ⁵، بَلِ التَّنْدِلُ
وَالْحُشُوعُ الْأَنْسَبُ بِحَالِ الْعَبْدِ بَيْنَ يَدَيْ سَيِّدِهِ وَمَوْلَاهُ، لِأَنَّ أَحْوَالَ الْعَبْدِ تَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الْوَارِدَاتِ عَلَيْهِ وَالْمَقَامَاتِ الَّتِي يُقَامُ فِيهَا.

فَقَدْ يُشَاهِدُهُ اللَّهُ تَعَالَى حَالَ نَفْسِهِ الضَّعِيفَةِ الْعَاجِزَةِ أَوْ السَّيِّئَةِ الْمُذْنِبَةِ، فَيَذَلُّ
وَيَخْضَعُ أَوْ يَخَافُ وَيَخْشَعُ⁶.

¹ - وردت في نسخة أ: التعظيم.

² - الضحى: 11.

³ - راجع شرح الخلي على جمع الجوامع/1: 8.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - قال الزركشي في نفس المعنى: «وحيث كان حقه التعبير بالصيغة المتعينة للأفراد، وهي:

«أحمدك» لا «نحمدك»، لأن النون لا تصلح هنا للجماعة، فإن تصنيف الكتاب خاص به، وهي إنما
تكون للمتكلم وحده إذا كان معظما نفسه، وهو غير لائق هنا». تشيف الماسم/1: 99.

⁶ - وردت في نسخة أ: يخشى.

وَقَدْ يُشَاهِدُهُ حَالُ انْتِسَابِهِ إِلَى السُّلْطَانِ الْعَظِيمِ، وَسُبُوغِ فَضْلِهِ الْعَمِيمِ
فَيَنْتَعِشُ وَيَتَقَوَّى وَيَفْخَرُ وَيَطْرُبُ.

5

وَإِمَّا إِرَادَةُ ثُبُونِ الْمُشَارَكَةِ، / كَأَنَّهُ يَرَى لِعِظَمَةِ جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَثْرَةِ نِعَمِهِ،
أَنَّهُ لَا يَقْوَى عَلَى حَمْدِهِ وَحْدَهُ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ الْحَامِدِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْمَلَائِكَةِ
وَالْجِنِّ، وَكُلِّ مَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ الْحَمْدُ، ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾¹.

أَوْ لِأَنَّ كَوْنَهُ فِي جَمَاعَةِ أَوْلَى لِمَا يُرْجَى مِنْ بَرَكَةِ الْجَمْعِ، وَلِأَنَّ عَمَلَهُمْ أَكْثَرَ
ثَوَابًا وَدَعَاءَهُمْ أَرْجَى لِلْقَبُولِ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا يُقَالُ فِي هَذَا.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُ مُجَرَّدِ الاسْتِحْقَاقِ لِشِعْرِهِ بِهِ، بِمَعْنَى أَنَّ حَمْدَ اللَّهِ
تَعَالَى وَالشَّاءَ عَلَيْهِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَوَاطَأَ عَلَيْهِ عِبَادُهُ، وَلَا يَتَخَلَّفُ مِنْهُمْ <عَنهُ>²
أَحَدٌ، إِذْ هُوَ تَعَالَى الْمُسْتَحَقُّ لَذَلِكَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ التَّعْرِيزُ قَسْبًا لِلْسَامِعِينَ وَنَعْيًا عَلَى الْغَافِلِينَ، وَأَتَى بِكَافِ
الْحِطَابِ تِلْكَذَا بِمُنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِعْمَاءً إِلَى أَنَّ الْحَمْدَ وَاقَعَ مِنْهُ عَلَى الْوَجْهِ
الْأَكْمَلِ، وَهُوَ الْإِحْسَانُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ)³.

أَوْ لِأَنَّهُ لَمَّا تَوَجَّهَ إِلَى الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْتَشْعَرَ النِّعَمَ الْعَظِيمَةَ الْعَمِيمَةَ
الْعَاجِلَةَ وَالْآجِلَةَ، الْحَسِيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ، وَرَأَى نَفْسَهُ غَارِقًا فِي بَحَارِ الْمِنَّةِ رَافِلًا فِي حُلُلِ

¹ - الإسراء: 44.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان. وأخرجه مسلم في

كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان.

الْفَضْلِ، لَمْ¹ يَتِمَّاكَ أَنْ أَقْبَلَ بِسْرَهُ²، وَتَوَجَّهَ بِكُلِّيَّتِهِ إِلَى مَنْ هَذِهِ الْمَنَّةُ مِنْهُ، وَهَذَا الصَّنِيعَ الْجَمِيلَ صَنِيعَهُ.

فَقَالَ مُخَاطَباً لَهُ: "تَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ" أَي: يَا اللَّهُ.

وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِيهِ، فَقِيلَ³ الْمِيمُ الْمَشْدُدَةُ عِوَضٌ عَنْ حَرْفِ التَّدَاءِ، فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا شُدُودًا، كَمَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا ❖ أَقُولُ اللَّهُمَّ⁴ يَا لِلَّهِمَا⁵

وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ⁶.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمِيمَ بَقِيَّةُ جُمْلَةٍ أَصْلُهَا «أَمَّا بِخَيْرٍ» مَثَلًا، أَيُّ أَقْصَدْنَا، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ، وَبِهَذَا يُجَوِّزُونَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا⁷ وَبَيْنَ حَرْفِ التَّدَاءِ فِي الْاِخْتِيَارِ.

وَيُرَدُّ هَذَا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هُنَاكَ جُمْلَةٌ لِلْوَحْظَةِ، فَيَقَعُ الْعَطْفُ عَلَيْهَا وَيُسْتَغْنَى بِهَا عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ مَثَلًا، وَكُلُّ ذَلِكَ <غَيْرُ مَوْجُودٍ>⁸. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ

¹ - وردت في نسخة أ: لكي.

² - وردت في نسخة ج: بيسره.

³ - المقصود بهم سيويه ونحاة البصرة. انظر الكتاب لسيويه/2: 196.

⁴ - وردت في نسخة ج: يا لله.

⁵ - وردت في نسخة أ: يا لله.

⁶ - انظر الكتاب لسيويه/2: 196.

⁷ - وردت في نسخة ج: فحذفت الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما...

⁸ - ساقط من نسخة ج.

يُقَالُ: كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ وَتُنَوِّسِي¹. وَهَذَا الْأِسْمُ الشَّرِيفُ هُوَ الْأِسْمُ الْأَعْظَمُ.
وَلِهَذَا اعْتَبِرَهُ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا اعْتَبِرَ فِي جُمْلَةِ الْحَمْدِ لِلَّهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ² إِلَى أَنَّ «الْمِيمَ» لِلصِّفَاتِ وَ«اللَّهُ» لِلذَّاتِ، فَمَنْ ذَكَرَهُ فَقَدْ
ذَكَرَ الذَّاتَ وَجَمِيعَ الصِّفَاتِ. وَحَكُّوا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ³ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ،
مُجْمَعُ الدُّعَاءِ». وَعَنِ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ⁴ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ اللَّهُمَّ فَقَدْ دَعَا اللَّهَ
بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ»، وَعَلَى هَذَا يَحْسُنُ ذِكْرُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ ضَعِيفٌ.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْمِيمُ لِلْمُبَالِغَةِ كَمَا⁵ فِي «زَرْقَمَ» لِشَدِيدِ الزُّرْقَةِ، وَهَذَا أَقْرَبُ
وَإِنْ كَانَا لَا يَسْتَوِيَانِ⁶، وَلَكِنَّ الْمُبَالِغَةَ فِي الْأِسْمِ الْأَعْظَمِ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى التَّعْظِيمِ
فَافْهَمُ. / وَالْأِسْمُ الْأَعْظَمُ جَامِعٌ لِلذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْمِيمِ.

«عَلَى نِعَمٍ» جَمْعُ نِعْمَةٍ. «وَالْتَكْثِيرُ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّعْظِيمِ»⁷ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁸، أَيْ كَثِيرُونَ عُظْمَاءُ.

¹ - انظر المفصل للزمخشري مع شرحه لابن يعيش/2: 16، 17.

² - المقصود ابن ظفر محمد بن عبد الله أبو محمد الصقلي (.../565هـ). الأعلام/6: 230. وقد ورد
كلامه المنقول في أول شرح المقامات.

³ - أبو سعيد بن أبي الحسن يسار البصري (ولد قبل خلافة عمر بستين، وتوفي سنة 110هـ) من
سادات التابعين وكبرائهم. وفيات الأعيان/2: 69.

⁴ - النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي أبو الحسن (122هـ/203هـ) أحد الأعلام
بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة. من كتبه: "المعاني" و"الصفات". الأعلام/8: 357.

⁵ - وردت في نسخة ج: كهي.

⁶ - وردت في نسخة ج: يتساويان.

⁷ - قارن بما ورد عند اخلي على شرح جمع الجوامع/1: 10.

⁸ - فاطر: 4.

وَالنَّعْمَةُ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا <الشَّيْءُ>¹ الْمُنْعَمُ بِهِ، كَالْعِلْمِ وَالذِّينِ وَالتَّوْفِيقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ تَأْلِيفُ الْكِتَابِ وَالْإِلْهَامُ إِلَيْهِ وَالْإِقْدَارُ عَلَيْهِ، وَإِزَالَةُ الْعَوَاقِبِ عَنْهُ، فَيَكُونُ الْحَمْدُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ صُدُورُهَا مِنْهُ تَعَالَى.

وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا الْإِنْعَامُ وَهُوَ الصِّفَةُ الْفَعْلِيَّةُ، فَإِنَّ الْإِنْعَامَ رَاجِعٌ إِلَى <تَعْلُقٍ>² الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ بِإِيجَادِ النِّعْمَةِ، أَوْ تَوْصِيلِهَا تَعْلُقًا تَنْجِيزِيًّا، فَيَكُونُ الْحَمْدُ عَلَيْهَا حَمْدًا عَلَى الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ مُتَعَلِّقُهَا، وَالْأَوَّلُ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى اللَّفْظِ وَأَنْسَبُ لِمَوْقِعِ الشُّكْرِ. وَالثَّانِي هُوَ الْأَصْلُ وَأَنْسَبُ بِمَوْقِعِ الْحَمْدِ.

وَيَبَيِّنُ الْأَمْرَيْنِ³ تِلَازِمَ وَتَضَايِفَ كَمَا قَرَرْنَا، فَإِنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ، هِيَ نَسَبٌ بَيْنَ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ الْأَزَلِيَّةِ، وَيَبَيِّنُ الْآثَارَ الْكَوْنِيَّةَ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ فَلَا إِشْكَالَ، إِذْ فِي كِلَا الْجَانِبَيْنِ يُلَاحِظُ الْآخَرُ.

وَأَعْلَمُ، <أَنَّ الْحَمْدَ>⁴ لَمَّا قُرِنَ [هُنَا]⁵ بِالنِّعْمَةِ صَارَ شُكْرًا، فَالشُّكْرُ هُوَ فِعْلٌ يُبْنَى عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ لِكَوْنِهِ مُنْعَمًا، سَوَاءً كَانَ الْفِعْلُ ثَنَاءً بِاللِّسَانِ، أَوْ مَحَبَّةً وَتَعْظِيمًا بِالْجَنَانِ، أَوْ عَمَلًا مِنْ خِدْمَةٍ أَوْ نَحْوِهَا بِسَائِرِ الْأَرْكَانِ، فَالشُّكْرُ أَعَمُّ مِنَ الْحَمْدِ مِنْ وَجْهِ، لِأَنَّ مُتَعَلَّقَ الشُّكْرِ خَاصٌّ وَهُوَ النِّعْمَةُ، وَمَوْرَدُهُ عَامٌّ وَهُوَ اللَّسَانُ وَغَيْرُهُ.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - وردت في نسخة ج: الأمر.

⁴ - ساقط من نسخة ج.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

وَالْحَمْدُ بِالْعَكْسِ، مُتَعَلِّقَةٌ عَامَّةٌ وَهُوَ الْكَمَالُ مُطْلَقًا، وَمَمْرُودُهُ خَاصٌّ وَهُوَ
اللِّسَانُ، إِذْ لَا يُطْلَقُ الشَّاءُ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا [إِمَّا]¹ بِحَسَبِ الصَّرَاحَةِ وَلِسَانِ الْمَقَالِ،
وَإِمَّا بِحَسَبِ لِسَانِ الْحَالِ، فَلَا غُضَاءَ كُلِّهَا تُشْنِي كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا
يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾²، فَكُلُّ شَاكِرٍ³ حَامِدٌ.

وَقِيلَ: الْحَمْدُ أَعَمُّ مُطْلَقًا⁴، نَظَرًا إِلَى الْمُتَعَلِّقِ، وَقِيلَ مُتَرَادِفَانِ⁵، وَهُوَ تَفْسِيرُ
كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَمَّا الْحَمْدُ فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَبَدًا شُكْرًا، لِأَنَّ
النَّعْمَ مِنْهُ تَعَالَى وَأَصْلُهُ سَابِغَةٌ، لَا يَنْفَكُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِهِ عَنْهَا، وَحَسْبُكَ مِنْهَا نِعْمَتَا
الْإِبْجَادِ وَالْإِمْدَادِ، وَهَذَا سَوَاءٌ جَعَلْنَا مُتَعَلِّقَ الشُّكْرِ هِيَ⁶ النَّعْمَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَى الشَّاكِرِ
نَفْسِهِ أَوْ مُطْلَقًا.

قُلْنَا: هِيَ وَإِنْ كَانَتْ عَامَّةً مَوْجُودَةً، [لَا]⁷ يَجِبُ أَنْ تُلَاحِظَ أَبَدًا عِنْدَ الشَّاءِ،
فَإِنَّ الْحَامِدِينَ لِلَّهِ تَعَالَى يَفْتَرِقُونَ فِرْقَتَيْنِ، مِنْهُنَّ مَنْ يَحْمَدُهُ تَعَالَى لِأَجْلِ مَا أَسَدَى إِلَيْهِ⁸
مِنَ النَّعْمِ، وَفِي ذَلِكَ شَرَفُهُ وَعَلَيْهِ مَحَبَّتُهُ، كَمَا قَالَ ﷺ: (أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمُ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - الإسراء: 44.

³ - وردت في نسخة أ: شكر.

⁴ - انظر التعليق رقم 5 من ص: 100.

⁵ - وهذا المذهب من يرى أنه لا فرق بينهما، والقاتل به هو أبو جعفر الطبري وأبو العباس المبرد،
ونقله ابن منظور في لسان العرب عن نص اللحياني/1: 713.

⁶ - وردت في نسخة ج: هو.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

⁸ - وردت في نسخة أ: عليه.

بِهِ مِنَ النَّعْمِ¹. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْمَدُهُ تَعَالَى، لِأَجْلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ عَظِيمِ الْجَلَالِ، وَمَا
 اتَّصَفَ بِهِ مِنْ نُعُوتِ الْكَمَالِ، وَهَذَا أَرْفَعُ، فَإِنَّ حَمْدَ هَذَا لَا يَتَبَدَّلُ وَمَحَبَّتُهُ لَا
 تَنْقُصُ بِانْتِقَاصِ الْآلَاءِ، وَهُوَ مَرْجِعُ قَوْلِهِ ﷺ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ)².

فَإِنْ قُلْتَ: وَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا أَرْفَعُ وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْحَمْدَ فِي مُقَابِلَةِ النَّعْمَةِ
 وَاجِبٌ، وَقَالُوا: الْحَمْدُ الْمُقَيَّدُ أَبْلَغُ.

قُلْتُ: فِي هَذَا / اخْتِلَافٌ، وَلَا إِشْكَالَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، فَإِنَّا طَلَبْنَا شَرْعاً أَنْ
 نُقَابِلَ نِعَمَ اللَّهِ تَعَالَى بِالشُّكْرِ عُبودِيَّةً وَامْتِنَالاً، ثُمَّ قَدْ يَقِفُ الْعَبْدُ هَاهُنَا، وَقَدْ يَرْتَقِي
 إِلَى الْإِشْتَغَالِ بِالنَّعْمِ عَنِ النَّعْمَةِ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَدْفَعُ³ الْحَقِيقَةَ، وَالْحَقِيقَةُ لَا تُبْطِلُ
 الشَّرِيعَةَ، وَمَا كَانَ وَاجِباً فِي بَابِ الشَّرِيعَةِ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِمَّا كَانَ نَدْباً بِحَسَبِ
 الثَّوَابِ، وَهَذَا نَظَرٌ، وَذَلِكَ⁴ نَظَرٌ.

"يُؤْذِنُ"، أَيْ يَعْلَمُ⁵ "الْحَمْدُ" عَلَيْهَا "بِازْدِيَادِهَا"، أَيْ: اِزْدِيَادُ تِلْكَ النَّعْمِ
 الْمَذْكُورَةِ. وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِنِعْمٍ، وَ"الْإِزْدِيَادُ" بِمَعْنَى الزِّيَادَةِ، وَأَبْلَغُ مِنْهَا يُقَالُ: زَادَ
 زِيَادَةً، وَازْدَادَ اِزْدِيَادًا، وَالذَّلَالُ الْأَوَّلَى مَقْلُوبَةٌ عَنِ التَّاءِ⁶.

¹ - أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب أهل بيت النبي ولفظه: (أَحِبُّوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ
 مِنْ نِعْمِهِ وَأَحِبُّونِي بِحُبِّ اللَّهِ وَأَحِبُّوا أَهْلَ بَيْتِي بِحُبِّي).

² - أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب: ما جاء في تسميت العاطس. وأخرجه ابن ماجه في
 كتاب الدعاء، باب: دعاء رسول الله ﷺ. كما أخرجه غيرهما.

³ - وردت في نسخة ج: ترفع.

⁴ - وردت في نسخة ج: ذلك.

⁵ - يقال: آذنتك بالشئ: أعلمتكه. وفسره الراغب بالعلم الذي يتوصل إليه بالسماع، لا مطلق
 العلم. انظر المفردات في غريب القرآن: 14. ولم يسلمه اليوسي كما ستره في التنبيه الموالي.

⁶ - على اعتبار أن أصله: ازتياد.

وَهَذَا الْكَلَامُ مُحْتَمِلٌ لِمَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنْ يَكُونَ الْحَمْدُ مُشْعِراً بِازْدِيَادِ النِّعَمِ،
أَيُّ بِكُوفِهَا سِتْرَدَادُ، لِأَنَّ الشُّكْرَ يَتَضَمَّنُ الْمَزِيدَ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ شُكْرْتُمْ
لَا زَيْدَتُّكُمْ﴾¹. الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ الْحَمْدُ مُشْعِراً بِازْدِيَادِهَا، أَيُّ بِكُوفِهَا قَدْ اِزْدَادَتْ،
لِأَنَّ الْحَمْدَ عَلَيْهَا نِعْمَةٌ جَلِيلَةٌ، تَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ أَيْضاً، وَهَلُمَّ جِزاً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾²، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا
أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ)³، وَقَالَ الشَّاعِرُ⁴:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللَّهِ نِعْمَةً ❖ عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ
فَكَيْفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ ❖ وَإِنْ طَالَتِ الْأَيَّامُ وَاتَّسَعَ الْعُمْرُ
إِذَا مَسَّ بِالسَّرَّاءِ عَمَّ سُرُورُهَا ❖ وَإِنْ مَسَّ بِالضَّرَّاءِ عَاقِبَهَا الْأَجْرُ
وَعَلَى الْأَوَّلِ، فَاقْتِضَاءُ الْحَمْدِ الْمَزِيدِ شَرْعِي، وَعَلَى الثَّانِي عَقْلِي، لِأَنَّ حُصُولَ
نِعْمَةٍ ثَانِيَةٍ هِيَ الْحَمْدُ اِزْدِيَاداً لِلنِّعْمَةِ قِطْعاً. وَعَلَى كِلَا التَّقْرِيرَيْنِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي
الْحَمْدِ، إِمَّا لِلْعَهْدِ، أَيُّ حَمْدِنَا السَّابِقُ يُؤْذَنُ بِازْدِيَادِهَا عَلَيْنَا. وَإِمَّا لِلْجِنْسِ، أَيُّ عَلَى
نِعْمٍ مِنْ شَأْنِهَا أَنَّ الْحَمْدَ عَلَيْهَا يُؤْذَنُ بِازْدِيَادِهَا عَلَى الْحَامِدِ أَيَّاماً كَانَ، فَافْهَمُ.

تَنْبِيهُ: {الرَّدُّ عَلَى الْأَصْفَهَانِيِّ وَتَوْجِيهِ كَلَامِهِ}

يُقَالُ أَذِنَ بِالشَّيْءِ بِكَسْرِ الدَّالِ، إِذْنًا وَأَذْنًا وَأَذَانَةً، إِذَا عَلِمَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى:
﴿فَاذْكُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾⁵ أَيُّ فَاعْلَمُوا. وَأَذْنَتْهُ بِهِ <أَيُّ>⁶ أَعْلَمْتُهُ.

¹ - إبراهيم: 7.

² - إبراهيم: 34.

³ - أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود. وأخرجه مالك في كتاب
النساء للصلاة، باب: ما جاء في الدعاء. كما أخرجه غيرهما.

⁴ - قيل هو محمد الوراق كما في شرح ميارة على لامية الزقاق.

⁵ - البقرة: 279.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

وَزَعَمَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ، أَنَّ الإِيْذَانَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعِلْمِ، الَّذِي يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ
بِالسَّمْعِ، لَا مُطْلَقَ الْعِلْمِ¹.

8

قُلْتُ: وَكَأَنَّهُ اعْتَبَرَهُ مِنَ الْأُذُنِ بِمَعْنَى / الْجَارِحَةِ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَدِنَ لَهُ وَأَذِنَ إِلَيْهِ
<إِذَا>² اسْتَمَعَ. وَفِي الْخَبَرِ³: (مَا أَدِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ كَأَدْنِهِ لِنَبِيِّيٍّ يَتَغْنَى بِالْقُرْآنِ)⁴،
وَكَأَنَّهُمْ اعْتَبَرُوا فِي قَوْلِهِمْ أَدِنَ إِلَيْهِ <أَنَّهُ>⁵ اسْتَعْمَلَ أُذُنَهُ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى
أَدْنَتْهُ أَلْقَيْتُ ذَلِكَ فِي أُذُنِهِ، فَيَخْتَصُّ بِمَا يَسْمَعُ.

فَإِنْ كَانَ <هَذَا>⁶ مُرَادُهُ فَيُقَالُ لَهُ: مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَصْلُهُ، ثُمَّ
تُوسَّعُ فِيهِ فَأُطْلَقَ فِي كُلِّ عِلْمٍ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ حَصَلَ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي تَفَاسِيرِ
أَهْلِ اللُّغَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

"وَتُصَلِّيْ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ" أَيُّ: تُنْشِئُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِنَا، أَوْ نَدْعُوكَ
وَنُطَلِّبُكَ يَا رَبِّ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَتَسُوِّلِيْ ذَلِكَ. وَفِي الصَّحِيحِ: عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ⁷
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ تُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ تُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ:

¹ - انظر المفردات للراغب الأصفهاني، ص: 14. ط: دار المعرفة بيروت.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - قال أبو عبيد في معناه أنه: ما استمع الله لشيءٍ كاستماعه لنبي يتغنى بالقرآن، أي يتلوه بجهر به
لسان العرب/1: 40.

⁴ - أخرجه بهذا اللفظ مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تحسين الصوت في
القرآن. وأخرجه أيضا بنفس اللفظ أحمد في باقي مسند المكثرين.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

⁷ - كعب بن عجرة بن أمية بن عدي البلوي حليف الأنصار (.../...) صحابي يكنى أبا محمد، شهد
المشاهد كلها، وفيه نزلت الآية: ﴿فَقَدْ نَزَّلَ مِنَ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ البقرة: 196. الأعلام/6: 83.

(قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)¹ انتهى.

وَمَعْنَى صَلَاةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ تَعْظِيمُهُ وَإِكْرَامُهُ، وَمَعْنَى الصَّلَاةِ مِنَّا طَلَبُ ذَلِكَ. وَالتَّعْبِيرُ بِـ "نُصَلِّي" هُوَ كَالْتَّعْبِيرِ بِـ "نُحَمِّدُ" >عَلَى مَا مَرَّ<.²

وَالنَّبِيُّ "إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ، «مُشْتَقٌّ مِنَ النَّبَأِ وَهُوَ الْخَبَرُ»³، فَخَفَفَتِ الِهْمَزَةُ، لِأَنَّهُ يُخْبَرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُخْبِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَهُوَ فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ، أَوْ مِنَ النَّبُوءَةِ وَهِيَ الارتفاعُ، لِأَنَّهُ رَفِيعُ الْمَنْزِلَةِ عَلَيَّ الْمَكَانَةِ، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ بِمَعْنَى الطَّرِيقِ، لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

فَحَقِيقَةُ النَّبُوءَةِ، اخْتِصَاصُ بِسْمَاعٍ >وَحْيٍ<⁴ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِوَاسِطَةِ مَلَكٍ أَوْ دُونِهِ، فَإِنْ أُمِرَ بِالتَّبْلِغِ بِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ، فَهُوَ رَسُولٌ >فَالرَّسُولُ إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ فَكُلُّ رَسُولٍ<⁵ نَبِيٌّ وَلَا عَكْسَ.

وَقِيلَ: الرَّسُولُ مَنْ كَانَ لَهُ كِتَابٌ أَوْ نَسَخٌ لِبَعْضِ شَرَعٍ مِنْ قَبْلِهِ، وَغَيْرُهُ نَبِيٌّ. وَقِيلَ: [هُمَا]⁶ مُتَرَادِفَانِ، وَفِيهِ كَلَامٌ آخَرٌ مَشْهُورٌ لَا حَاجَةَ إِلَى الإِطَالَةِ بِهِ¹.

¹ - أخرجَه بهذا اللفظ البخاري في كتاب الدعوات، باب: الصلاة على النبي ﷺ. وأخرجَه أيضًا بهذا

اللفظ مسلم في كتاب الصلاة، باب: الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد.

² - ساقط من نسخة ج.

³ - التعريف منسوب إلى الخليلي وغيره، وهو أبو عبد الله الحسين بن الحسن (403/338هـ)، من أئمة المتكلمين فيما وراء النهر. من مصنفاته: المنهاج في شعب الإيمان. وفيات الأعيان/2: 137.

⁴ - سقطت من نسخة ج.

⁵ - ساقط من نسخة ج.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

وَأَمَّا عَبْرَ "بِالنَّبِيِّ" دُونَ الرَّسُولِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا، أَوْ لِأَنَّ الرِّسَالَةَ تَفْهَمُ مِنَ الْاسْمِ الْعِلْمِ، أَوْ مِنَ الْوَصْفِ بَعْدَهُ، فَيَكُونُ قَدْ وَصِفَ بِالْوَصْفَيْنِ، أَوْ لِمُلَاحَظَةِ أَفْضَلِيَةِ الثَّبُوتِ عَلَى الرِّسَالَةِ²، عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينِ³، وَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ.

نَعَمْ، لَفْظُ الثَّبُوتِ يُشْعَرُ بِالرَّفْعَةِ أَوْ حُصُولِ الْعِلْمِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، دُونَ لَفْظِ الرِّسَالَةِ. وَقَدْ أَخْلَ الْمُصَنِّفُ بِذِكْرِ التَّسْلِيمِ مَعَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ كَرِهَ إِفْرَادَهَا عَنْهُ، وَلَوْ قَالَ: وَتُصَلِّي وَتُسَلِّمُ الْح.. لَوْفَى.

و"مُحَمَّدٌ" اسْمٌ عَلِمَ عَلَيْهِ ﷺ، ذِكْرُهُ لِيَذْهَبَ اللَّبْسُ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ مَفْعُولِ الْمُضَعَّفِ، الدَّالُّ عَلَى الْمَعْنَى بِطَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ، وَهُوَ أَتْبَعُ مِنْ مَحْمُودٍ، فَالْمُحَمَّدُ⁴ هُوَ الَّذِي يُحَمَّدُ كَثِيرًا. وَفِي الصَّحَاحِ/ أَيْضًا: «الْمُحَمَّدُ هُوَ الَّذِي كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةِ. قَالَ الشَّاعِرُ: إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرَمِ الْجَوَادِ الْمُحَمَّدِ»⁵.

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ ﷺ قَدْ صَحَّ فِيهِ الْإِعْتِبَارَانِ⁶ مَعًا، فَإِنَّهُ مَحْمُودٌ كَثِيرًا وَخِصَالُهُ الْمَحْمُودَةِ كَثِيرَةٌ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ جَدَّهُ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، لَمَّا سَمَاهُ بِهَذَا الْاسْمِ قِيلَ لَهُ: لِمَ

¹ = 1- يراجع تفصيل الكلام في الموضوع في كتاب مشرب العام والخاص لليوسي بتحقيقنا 2: 328. وكذا كتاب المتوسط في أصول الدين لابن العربي مخطوط الخزانة العامة رقم 2963: 88 وما بعدها، وحاشية الباجوري على متن السنوسية: 36، وكتاب تحقيق المقام في كفاية العوام للباجوري: 70.

² - راجع كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام/ 2: 236.

³ - عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم عز الدين أبو محمد السلمي الشافعي (.../660هـ) الملقب بسلطان العلماء وشيخ الإسلام. من مؤلفاته: "تفسير القرآن" و"قواعد الإسلام" و"مختصر مسلم"، و"بداية السؤل في تفضيل الرسول" وغيرها. طبقات المفسرين/ 1: 315.

⁴ - وردت في نسخة ج: فالحمد.

⁵ - نص منقول من كتاب الصحاح في اللغة، والبيت فيه منسوب إلى الشاعر الأعشى/ 1: 400.

⁶ - وردت في نسخة ج: الاعتبار.

سَمِيتَ ابْنَكَ مُحَمَّدًا، وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ آبَائِكَ؟ فَقَالَ: رَجَوْتُ أَنْ يُحْمَدَ فِي السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ¹. وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ، فَإِنَّهُ مَحْمُودٌ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَمُؤْمِنِ الْإِنْسِ
وَالْجِنِّ، وَمَحْمُودٌ بِلِسَانِ الْحَالِ مِنَ الْجَمِيعِ وَمِنْ جَمِيعِ الْأَكْوَانِ. وَقَدْ حَمَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى
أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾²، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ
رَحِيمٌ﴾³ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

"هَادِي الْأُمَّةِ" أَيُّ: دَالِهَا، "الِرْشَادِهَا" أَيُّ: لِمَا فِيهِ رَشَادَهَا مِنَ الدِّينِ الْقَوِيمِ،
وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْهُدَى يُرَادُ⁴ بِهِ مَعْنَانِ: أَحَدُهُمَا: الدَّلَالَةُ وَالْإِرْشَادُ كَمَا قَرَرْنَا،
وَيَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَيَحْرَفُ الْجَرَّ، تَقُولُ هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ > وَهَدَيْتُهُ إِلَى الطَّرِيقِ وَهَدَيْتُهُ
لِلطَّرِيقِ⁵ أَيُّ أَرْشَدْتُهُ. الثَّانِي: التَّوْفِيقُ بِخَلْقِ الْهُدَى فِي الْقَلْبِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا
لِللَّهِ تَعَالَى، ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾⁶. وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَبِهِ يُوصَفُ ﷺ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁷.

¹ - لمزيد التفصيل راجع كتاب مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص لليوسي بتحقيقنا/2: 326
وما بعدها، وسبل الهدى والرشاد/1: 506.

² - القلم: 4.

³ - التوبة: 128.

⁴ - وردت في نسخة أ: مراد.

⁵ - ساقط من نسخة ج.

⁶ - تضمين لآية 7 من سورة فاطر: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ
وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾.

⁷ - الشورى: 52.

وَالْأُمَّةُ" قَدْ يُرَادُ بِهَا أُمَّةُ الْإِجَابَةِ وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ، وَقَدْ يُرَادُ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ وَهُمْ جَمِيعُ النَّاسِ، وَيَصْحَاحُ مَعًا هُنَا، لِأَنَّهُ ﷺ ذَالُ الْجَمِيعِ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَقْبَلَ الْمُوقِفُ فَاهْتَدَى، وَأَدْبَرَ الْمَخْذُولُ فَضَلَّ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَاحَظَ فِي الْوَصْفِ مَعْنَى الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ. وَ"آل" فِي الْأُمَّةِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ¹ أَوْ الْحُضُورِيِّ، أَوْ تَائِبَةِ مَنَابِ الضَّمِيرِ.

وَالرَّشَادُ الْإِهْتِدَاءُ، يُقَالُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا رُشْدًا وَرَشْدًا وَرَشَادًا، وَيُرَادُ بِهِ هُنَا إِمَامًا مَعْنَاهُ، وَلَا مَنَاعَ مِنْهُ، وَإِمَامًا مَا يَكُونُ بِهِ أَوْ فِيهِ مِنَ الدِّينِ كَمَا قَرَرْنَا أَوَّلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَاعَى رَشَادُ كُلِّ قَوْمٍ بِحَسَبِهِمْ، عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ، مِنْ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ إِلَى خَوَاصِّ الْعَارِفِينَ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ هُوَ الْمُتَكَفِّلُ بِإِرْشَادِ الْكُلِّ، وَتَرْقِيَتِهِمْ² ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، كُلٌّ إِلَى مَا قَسَمَ لَهُ. وَقَدْ فَعَلَ ﷺ، فَبَلَغَ وَأَوْضَحَ، وَأَرَشَدَ وَنَصَحَ، فَالْوَصْفُ ثَابِتٌ لَهُ ﷺ، وَلِذَا وَقَعَ نَعْتًا لِلْمَعْرِفَةِ قَبْلَهُ.

وَعَلَى آلِهِ "أَيُّ: آلِ نَبِيِّكَ ﷺ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ مَنْ آمَنَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ مَعْلُومٌ³، وَأَصْلُهُ أَهْلٌ، لِأَنَّ أَهْلَ الرَّجُلِ عَشِيرَتُهُ، قَلِبَتِ الْهَاءُ هَمْزَةً، ثُمَّ قَلِبَتِ الْهَمْزَةُ أَلِفًا.

¹ - العهد الذهني: هو الذي لم يذكر قبله شيء. التعريفات: 159.

² - وردت في نسخة ج وترقيتهم.

³ - قال شمس الدين البجلي: الآل مطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاث معان: أحدها: الجند والأتباع كقوله تعالى: ﴿آل فِرْعَوْنَ﴾ البقرة: 50، أي أجناده وأتباعه. الثاني: النفس، كقوله تعالى: ﴿آل مُوسَى﴾ هَارُونَ ﴿البقرة: 48﴾، بمعنى نفسيهما. الثالث: أهل البيت خاصة، وآله: أتباعه على دينه، وقيل: بنو هاشم وبنو المطلب، وهو اختيار الشافعي رحمه الله، وقيل: آله أهله. المطلع على أبواب المنع: 3. وانظر لمزيد التفصيل والبيان تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن/1: 325.

وَقِيلَ: أَصْلُهُ أَوَّلٌ، ثُمَّ <قُلْتُ>¹ الْوَاوُ أَلْفًا مِنْ آلَ يَوُولُ، بِمَعْنَى رَجَعَ،
لأنهم يرجعون إليه²، وفي إضافته للضمير اختلاف³، وَلَا يُضَافُ / إِلَّا لِذِي شَرَفٍ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَوْ دُنْيَوِيًّا، كَالِ فِرْعَوْنَ، وَمَا سِوَى هَذَا نَادِرٌ.

و"صَحْبِهِ" أَي: صَحْبِ نَبِيِّكَ ﷺ، وَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ بِمَعْنَى الْأَصْحَابِ،
وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّ مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ مُؤْمِنًا، عَلَى مَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي أَثْنَاءِ
الْكِتَابِ⁴، وَبَيْنَ الصَّحْبِ⁵ وَالْآلِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ⁶، فَلِذَا لَمْ يَكْتَفِ بِوَاحِدٍ
مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَفِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ «أَصْحَابٌ وَهُوَ جَمْعُ صَاحِبٍ»⁷. وَيُقَالُ الصَّحَابِيُّ نِسْبَةً
إِلَى الصَّحَابَةِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الصُّحْبَةِ، ثُمَّ تُطْلَقُ عَلَى ذِي⁸ الصُّحْبَةِ
وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا عَلَى الْمَعْنَيْنِ. وَ["مَا"] <فَهِيَ>⁹ ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ¹⁰.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - قال الفخر الرازي في تفسير سورة مريم: «الآل: خاصة الرجل الذين ينول أمرهم إليه، ثم قد
ينول أمرهم إليه للقرابة تارة وللصحبة أخرى، كآل فرعون، وللموافقة في الدين، كآل النبي ﷺ».
انظر مفاتيح الغيب/20: 339.

³ - ومن منع إضافته إلى الضمير الكسائي والنحاس والزبيدي، «قال ابن مالك: وقد ثبتت إضافته إلى
مضمرة». انظر الاقتصاب شرح الكتاب لابن السيد: 6-7.

⁴ - يقصد حيث ذكره ابن السبكي في "مسألة قول الصحابي". انظر مجموع مهمات المتون: 164.

⁵ - وردت في نسخة ج: وصحابته.

⁶ - قال الزركشي في التشنيف/1: 113-114: «لأن التابعي الذي هو من بني هاشم وبني المطلب من
الآل وليس من الصحابة، وسلمان -مثلا- بالعكس، وعلي -مثلا- صحابي وآل».

⁷ - انظر كلام الزركشي في تشنيف المسامع/1: 113.

⁸ - وردت في نسخة أ: ذوي.

⁹ - سقطت من نسخة ج.

¹⁰ - ورد في شرح الخلي على جمع الجوامع/1: 17 مصدريّة ظرفيّة. أي مدة إقامة الطروس.

"قَامَتِ الطُّرُوسُ" جَمْعُ طُرْسٍ بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَيُقَالُ <أَيْضاً>¹ بِاللَّامِ بَدَلَ الرَّاءِ، وَالطُّرْسُ «الصَّحِيفَةُ، أَوْ الَّتِي مُحِيتْ ثُمَّ كُتِبَتْ»²، وَالْجَمْعُ أَطْرَاسٌ وَطُرُوسٌ.

وَالسُّطُورُ "جَمْعُ سَطَرٍ يَفْتَحُ السَّيْنُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَسْطُورِ، قَالَ الرَّاجِزُ³: «إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا»⁴. وَالْجَمْعُ أَسْطَارٌ وَسُطُورٌ وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَسَاطِيرٌ.

وَعَطْفُهُ عَلَى الطُّرُوسِ عَطْفُ جُزْءٍ عَلَى كُلِّ، نَظَرًا إِلَى مَحَلِّ التَّقْشِ، أَوْ عَطْفُ حَالٍ عَلَى مَحَلِّ، نَظَرًا إِلَى التَّقْوِشِ بِأَنْفُسِهَا.

"الْعُيُونُ الْأَلْفَاظُ" أَي: لِلْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ كَالْعُيُونِ، فِي كَوْنِهَا يُهْتَدَى بِهَا.

"مَقَامُ بَيَاضِهَا" أَي: بَيَاضُ الْعُيُونِ، "وَسَوَادِهَا" أَي: سَوَادُ الْعُيُونِ. وَالْمَعْنَى أَنَّهُ جَعَلَ الْأَلْفَاظَ كَالْعُيُونِ الْبَاصِرَةِ. وَكَمَا أَنَّ الْعُيُونَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى سَوَادٍ مَحْفُوفٍ بَيَاضٍ، كَذَلِكَ الْأَلْفَاظُ بِاعْتِبَارِ وُجُودِهَا فِي ثُقُوشِ الْكِتَابَةِ، الْمَوْجُودَةِ فِي الصَّحَائِفِ، وَهِيَ الْأَوْرَاقُ الْمَكْتُوبَةُ، مُشْتَمِلَةٌ عَلَى سَوَادٍ مَحْفُوفٍ بَيَاضٍ، وَكَمَا تَدُومُ الْعُيُونُ الْبَاصِرَةُ بِدَوَامِ بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا، كَذَلِكَ تَدُومُ الْأَلْفَاظُ بِدَوَامِ بَيَاضِ الصَّحَائِفِ وَسَوَادِهَا، وَكَمَا يُهْتَدَى بِالثَّانِيَةِ إِلَى الْمَرَاتِبِ مَا دَامَتْ بَاقِيَةً، كَذَلِكَ يُهْتَدَى بِالْأُولَى إِلَى الْمَعَانِي مَا دَامَتْ بَاقِيَةً، هَذَا أَسْهَلُ التَّفْهِيمَاتِ، وَالتَّشْبِيهُ⁵ فِيهِ وَاضِحٌ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - انظر الصحاح للجوهري/1: 747، مادة طرس.

³ - هو رؤبة في كتاب الصحاح/1: 666.

⁴ - تمامه: لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا. الصحاح/1: 666.

⁵ - وردت في نسخة ج: التنبية.

وَلَمَّا أَنْ نَاءَتْ عَنْكُمْ دِيَارُ ❖❖ وَحَالَ الْبُعْدُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنِي
 كَتَبْتُ لَكُمْ سَوَادًا فِي بَيَاضٍ ❖❖ لِأُبْصِرَكُمْ بِشَيْءٍ مِثْلَ عَيْنِي
 وَوَجْهَهُ الشَّيْءُ مُتَعَدِّدٌ، بَعْضُهُ حَسِّي [وَهُوَ]¹ السَّوَادُ، وَبَعْضُهُ مَعْنَوِي وَهُوَ الْإِ...²

[وَيَصِحُّ]³ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ، اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ عَنْ ذَوِي الْعُيُونِ، وَوَجْهَهُ
 تَشْبِيهِ الْأَلْفَاظِ بِهَا، أَلَيْهَا ذَوَاتُ أَجْزَاءِ بَعْضِهَا أَشْرَفُ مِنْ بَعْضِ كَالْأَلْفَاظِ، وَإِثْبَاتُ
 الْعُيُونِ تَخِيلٌ، لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَذِكْرُ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ تَرْشِيحٌ، وَذِكْرُ
 الطُّرُوسِ وَالسُّطُورِ تَجْرِيدٌ⁴.

وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ بِالْعُيُونِ، إِمَّا فِي الْاهْتِدَاءِ بِهَا إِلَى مَا
 / وَرَائِهَا⁵ مِنَ النَّسَبِ وَالْأَحْكَامِ، أَوْ فِي الشَّرْفِ، فَاسْتِعَارَ لَهَا الْعُيُونِ، وَذِكْرُ
 الْأَلْفَاظِ تَجْرِيدٌ، وَذِكْرُ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ تَرْشِيحٌ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ⁶ بَعُيُونِ الْأَلْفَاظِ خِيَارَهَا. وَعَيْنُ الشَّيْءِ لُغَةً يُطْلَقُ عَلَى خِيَارِهِ.
 وَالْمُرَادُ بِخِيَارِهَا مَا يُنْتَقَى¹ مِنْهَا فَصَاحَةٌ وَجْزَالَةٌ وَسَلَاسَةٌ لِلتَّأْلِيفِ وَالتَّحْرِيرِ. وَضَمِيرُ
 بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا لِلْعُيُونِ بِالْمَعْنَى الْآخَرِ، وَهُوَ الْبَاصِرَةُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - كذا ورد في النسختين.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - التجريد في البلاغة: هو أن ينتزع من أمر موصوف بصفة أمر آخر مثله في تلك الصفة للمبالغة في
 كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع عنه، نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم، فإنه انتزع فيه من
 أمر موصوف بصفة وهو فلان الموصوف بالصدقة أمر آخر، وهو الصديق الذي هو مثل فلان في تلك
 الصفة للمبالغة في كمال الصداقة في فلان، والصديق الحميم هو القريب المشفق، ومن في قولهم: من
 فلان تسمى تجريدية. التعريفات: 52.

⁵ - وردت في نسخة ج: وراءها.

⁶ - وردت في نسخة ج: يراد.

وَيَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ بَعِيُونَ الْأَلْفَاظِ نُقُوشَ الْكِتَابَةِ، وَضَمِيرُ بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا
لِلْأَلْفَاظِ بِحَسَبِ تِلْكَ النُّقُوشِ. وَيُعْتَبَرُ قِيَامُ الْمَحَلِّ بِقِيَامِ الْحَالِ وَفِيهِ تَعَسُّفٌ مَا،
وَجَعَلَ الضَّمِيرَيْنِ لِلطُّرُوسِ وَالسُّطُورِ أَشَدُّ تَعَسُّفًا، «وَفِي الطُّرُوسِ وَالسُّطُورِ جِنَاسُ
الْقَلْبِ»².

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَالْمُرَادُ تَأْيِيدُ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ بِبَقَاءِ الصَّحَائِفِ، وَالْمُرَادُ بَقَاءُ
الْكِتَابِ، وَبَقَاؤُهَا بِبَقَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْآخِذِينَ لَهُ مِنْهَا، وَالْحَافِظِينَ لَهَا، وَقِيَامُهُمْ بَاقٍ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لِقَوْلِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ عليه السلام: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي
ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ)³. قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ»⁴، يَعْنِي
لِأَنَّ أَوَّلَ الْحَدِيثِ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)⁵، فَدَلَّ السِّيَاقُ عَلَى أَهْلِ
الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ.

¹ - وردت في نسخة ج: يبتغي.

² - راجع تشنيف المصنف/1: 114. وجناس القلب هو: أن تأتي كلمتان متفقتان في وجود أحرف معينة، وتختلفان في ترتيب تلك الأحرف، وهو على أنواع: منها: قلب البعض، ومثاله: ما ذكره المصنف وهو السطور والطروس.

³ - أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: قوله عليه السلام: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين... ولفظه: (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ). وأخرجه الترمذي في كتاب الفتن، باب: ما جاء في الشام.

⁴ - أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب: قوله عليه السلام: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق.

⁵ - أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: العلم قبل القول والعمل. وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب: النهي عن المسألة.

﴿قِيلَ: وَالتَّقْيِيدُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْحَادِثَةِ كَقَوْلِهِمْ «مَا غَرَّدَ الْقَمْرِيُّ¹ وَمَا لِلْأَلَّتِ الْعَفْرُ²»، وَكَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ يُفِيدُ الدَّوَامَ غُرْفًا³.

قُلْتُ: وَفِي التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ الْإِشَارَةُ إِلَى بَرَاعَةِ الْاسْتِهْلَالِ، وَهِيَ الْإِشْعَارُ بِمَقْصُودِهِ مِنَ الْإِشْتَغَالِ بِعِلْمِ الْأُصُولِ، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي كَلَامِهِ ثَلَاثَةُ مَحَالٍ تُشِيرُ إِلَيْهَا بِطَرَفٍ خَفِيِّ:

أَحَدُهَا: قَوْلُهُ أَوَّلًا "يُؤْذِنُ الْحَمْدُ بِازْدِيَادِهَا" فَإِنَّ النِّعَمَ مِنْ أَعْظَمِهَا الْإِشْتَغَالِ بِهَذَا الْعِلْمِ وَالتَّاهِيلُ لَهُ، وَهَذِهِ النِّعْمَةُ هِيَ الْقَرِيبَةُ لِأَنَّ⁴ تُرَادُ، لِأَنَّهَا الْحَاضِرَةُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِزْدِيَادَ مُنَاسِبٌ لِهَذَا الْعِلْمِ خُصُوصًا، إِذْ هُوَ عِلْمُ الْجَهْدِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، وَبِذَلِكَ تُرَادُ الْأَحْكَامُ وَتَتَوَلَّدُ عَلَى الدَّوَامِ. وَلَا شَكَّ أَنَّهَا نِعَمٌ مُتَوَالِيَةٌ، فَالْتَّعْبِيرُ بِالْإِزْدِيَادِ فِي نِعَمِ الْعِلْمِ يُشْعِرُ بِعِلْمِ الْجَهْدِ خُصُوصًا، وَهُوَ عِلْمُ الْأُصُولِ⁵ فَافْهَمْ.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ "هَادِي الْأُمَّةَ لِرِشَادِهَا" فَإِنَّ الْهَدَايَةَ الدَّلَالَةَ كَمَا مَرَّ، وَهِيَ فِي هَذَا الْعِلْمِ وَفِي عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ⁶، وَهُمَا مَجْمُوعَانِ مَعًا فِي هَذَا الْكِتَابِ.

الثَّالِثُ: مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنَ التَّأْيِيدِ بِالْكَتَبِ الْمُشْعِرِ بِالْعُلَمَاءِ، وَهُمْ الْقَائِمُونَ بِالْأُصُولِ الْمُسْتَنْبَطُونَ لَهُ، وَذَلِكَ يُشْعِرُ بِهَذَا الْعِلْمِ لِأَنَّهُ آلَةُ الْإِسْتِنْبَاطِ.

¹ - القمرى طائر مشهور حسن الصوت. قال ابن سيده: القمرى طائر صغير من الحمام والأنتى قمرية، وجمعها قمارى وقمر. حياة الحيوان/2: 84.

² - العفر بالكسر والضم كما قاله ابن الأثير في النهاية، هو الجحش والأنتى عفرة وهو ولد الأروية وهي غنم الجبل. حياة الحيوان/1: 25، 468.

³ - ساقط من نسخة ج.

⁴ - وردت في نسخة أ: أن.

⁵ - راجع فصل علم أصول الفقه كعلم مقصود لذاته في قانون اليوسى في العلوم الإسلامية بتحقيقنا.

⁶ - راجع لمزيد التفصيل الفصل الممتع المعقود لهذا العلم في كتاب القانون بتحقيقنا: 217 وما بعدها.

12 / [و"تضرع"]¹ أي: نخضع ونذل، يُقال ضَرَعَ يَفْتَحُ الرِّاءَ، وَقَدْ يُضْمُ أَوْ
يُكْسَرُ ضَرَعًا بِالتَّحْرِيكِ وَضِرَاعَةً، إِذَا خَضَعَ وَذَلَّ، وَأَضْرَعَهُ الْغَيْرُ. وَفِي الْمَثَلِ
الْحَمَى أَضْرَعْتَنِي² إِلَيْكَ، وَتَضَرَّعَ إِلَى اللَّهِ ابْتِهَالًا.

"إِلَيْكَ" يَا اللَّهُ "فِي مَتَعِ الْمَوَانِعِ" أي: نخضع لك وتندلل في سؤلنا لك يَا
رَبَّنَا، أَنْ تَمْنَعَ عَلَيْنَا كُلَّ مَا يَمْنَعُنَا³ "عَنْ إِكْمَالِ" هَذَا الْكِتَابِ "جَمْعُ الْجَوَامِعِ" تَأْلِيفًا
وَتَحْرِيرًا.

وَجُمْلَةٌ "تَضَرَّعَ" عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ "تَحَمَّدُ وَيُصَلِّي"، وَالْكُلُّ إِنِشَاءٌ عَلَى
الرَّاجِحِ، وَيَجُوزُ ضَبْطُ الضَّادِ بِالتَّشْدِيدِ. وَأَصْلُهُ تَضَرَّعَ فَادْغَمَتِ التَّاءُ، وَلَكِنْ
النُّسخَةُ الْأُولَى هِيَ الَّتِي يَخْطُ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا قَالَ الْمُحَلِّي، وَعَدَاهُ ب "فِي"، لِأَنَّ
الْمَعْنَى أَنَّ الضَّرَاعَةَ وَاقِعَةٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَفِي شَأْنِهِ.

و"أَل" فِي "الْمَوَانِعِ" لِلْجِنْسِ أَوْ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ⁴، لِأَنَّ الْعَوَائِقَ عَنِ⁵ الْإِسْتِغَالِ،
وَلَا سِيَّمَا مَا هُوَ خَيْرٌ كِتَابًا هَذَا الْكِتَابُ كَثِيرَةٌ فِي الْوُجُودِ ظَاهِرَةٌ لَا تَخْفَى.
فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُوجَدُ بِوُجُودِ سَبَبِهِ وَشَرْطِهِ، فَلَا يُتَوَقَّعُ الْمَانِعُ حَتَّى
يَتَحَقَّقَ⁶ السَّبَبُ وَالشَّرْطُ، فَهَلَّا اشْتَغَلَ الْمُصَنِّفُ بِطَلَبِ الْأَسْبَابِ مِنَ التَّوْفِيقِ
وَالْإِقْدَارِ، وَتَسْيِيرِ الْآلَاتِ، وَالزَّمَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَبَعْدَ هَذَا يَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَوَانِعِ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - ساق اليوسي هذا المثل في كتابه زهر الأكم في الأمثال والحكم/2: 140 وبسطه قائلا: «الحمى
مرض معروف. يقال: حُمَّ الرجل -بضم الأول- وأحمه الله، فهو محموم، والإضرع الإذلال. يقال:
ضرع إليه -بالفتح- يضرع ضراعة: ذل وخضع، وأضرعه الغير. ويضرب عند الذل للحاجة...».

³ - وردت في نسخة ج: يمنع.

⁴ - العهد الذهني: هو الذي لم يذكر قبله شيء. التعريفات: 159.

⁵ - وردت في نسخة ج: على.

⁶ - وردت في نسخة ج: يتوقع.

فَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا، كَأَنَّهُ¹ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ قَدْ حَصَلَتْ، إِذْ لَوْ
لَمْ تَحْصُلْ لَمَا تَوَجَّهَ إِلَى الْكِتَابِ [أَوَّلًا]² وَلَا افْتَحَهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّحَرُّزُ عَنِ
الْعَوَائِقِ.

الثَّانِي، أَنَّ <يَرَى أَنَّ>³ الاِشْتِغَالَ بِاسْتِدْفَاعِ الْمَوَانِعِ أَهَمُّ لِكُونِهَا أَكْثَرَ، إِذْ شَرُّ
الدُّنْيَا أَكْثَرُ مِنْ خَيْرِهَا، وَأَعْوَانُ الشَّرِّ أَكْثَرُ مِنْ أَعْوَانِ الْخَيْرِ.

الثَّالِثُ، أَنَّ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَاصِلٌ بِهَذَا السُّؤَالِ، فَإِنَّ الْمَوَانِعَ إِذَا صُرِفَتْ
عَلَى الْعُمُومِ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ حُصُولُ الْأَسْبَابِ وَالشَّرَائِطِ، إِذْ عَدَمُهَا مِنْ جُمْلَةِ
الْمَوَانِعِ فَافْهَمْ.

وَالْمَوَانِعُ دَاخِلٌ فِيهَا الْحِسِّيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ، فَإِنْ وُجِدَ فِيهَا ذِكْرُ عَاقِلٍ، فَالْجَمْعُ عَلَى
فَوَاعِلٍ صَحِيحٌ، بِحَسَبِ التَّغْلِيْبِ حِينَئِذٍ، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ لَا بِمَنْعٍ، وَإِنَّمَا
عَدَّاهُ بـ "فِي" لِأَنَّهُ ضَمَنَهُ مَعْنَى عَاقٍ أَوْ أَبْعَدَ.

وَالْجَوَامِعُ "جَمْعُ جَامِعٍ، وَهُوَ وَصْفٌ لِلْكِتَابِ، فَالْجَمْعُ قِيَاسٌ، وَمَا وَقَعَ فِي
بَعْضِ الشُّرُوحِ غَلْطٌ.

وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَسْمِيَةِ كِتَابِهِ هَذَا بـ "جَمْعِ الْجَوَامِعِ"، لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ
الْكَتُبَ الْجَامِعَةَ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَاحْتَوَى عَلَى مَا فِيهَا > مِنْ مَقَاصِدِ الْفَنِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ
لَمْ يَحْتَوِ عَلَى كُلِّ مَا فِيهَا⁴، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَثِيرٍ مِنَ الاسْتِدْلالاتِ، وَتَسْمِيَةُ
أَرْبَابِ الْأَقْوَالِ، إِلَّا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ذَكَرَهُ، لِأَمْرِ اقْتِضَائِهِ كَمَا سَيَبَيِّنُهُ عَلَيْهِ.

1- وردت في نسخة ج: أنه كان.

2- سقطت من نسخة أ.

3- سقطت من نسخة ج.

4- ساقط من نسخة ج.

و"الإكمال" الذي طلبه المصنف، إمّا بحسب التأليف لئلا يبتتر،/ وإمّا بحسب التحرير لئلا يقع فيه خطأ أو حشو، وإمّا من الله تعالى بقبوله، وإقبال الخلق عليه، والانتفاع به علماً وأجرًا وغير ذلك، والظاهر أن <الإكمال>¹ مضاف إلى المصنف في المعنى، بدليل احترازه عن² الموانع، إذ لا تعتبر في جانب الله تعالى.

فإن قلت: وهل يصح أن يضاف إلى الله تعالى، ويكون له وجه؟

قلت: لولا بشاعة إطلاق لفظ الممنوعة في جانب الله تعالى، لكان صحيحاً من ثلاثة أوجه:

أحدها، أن يراد أن المانع من إكماله تعالى <له>³، هو سابق مشيئته، فيرجع إلى معنى عدم إرادة الإكمال، ولا نقص فيه أصلاً، والمصنف يستعيد من ذلك، كما يستعيد من غضبه تعالى وسخطه.

فإن قلت: وكيف يطلب منع هذا المانع وهو محال، فإن المشيئة لا ترد؟

قلت: ذلك بحسب الباطن والحققة، وإمّا بحسب الظاهر والشرعية، فالدعاء مشروع. ألا ترى أننا نطلب السعادة، ونستعيد من الشقاوة، وذلك كله مفروغ منه.

فإن قلت: هذا ظاهر، ولكن تسلط المنع على المشيئة محال، فإن القديم لا يتأثر.

قلت: ذلك بحسب الآثار والتعلقات التجيزية، لا بحسب الصفات.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - وردت في نسخة أ: من.

³ - سقطت من نسخة ج.

الثاني، أَنَّ الْمَانِعَ هُوَ الْمَانِعُ السَّابِقُ بَعَيْنِهِ، حِسِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا، لِأَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَدَّرَ فِي الْأَزَلِ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ مُقْتَضِيًّا لِعَدَمِ فِعْلِ اللَّهِ ذَلِكَ، فَهُوَ صَحِيحٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَشِيئَتِهِ، وَلَا نَقْصَ فِيهِ أَصْلًا، فَإِنَّ الْكُلَّ مِنْهُ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ.

الثالث، أَنَّ يُرَادَ أَنَّ الْمَانِعَ هُوَ مَا يَقُومُ <بِالطَّالِبِ>² مِنْ مُوجِبَاتِ الْحَرَمَانِ أَوْ السَّلْبِ عِيَاذًا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ أَيْضًا، فَطَلَبَ الْمُصَنِّفُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَعِصِمَهُ، مِمَّا يَسُدُّ عَنْهُ بَابَ الْفَضْلِ، وَيَقْطَعُ عَنْهُ الْمَدَدَ.

ثُمَّ وَصَفَ كِتَابَهُ بِالْوَصْفِ الْحَاصِلِ لَهُ، أَوْ الْمَرْجُو أَنْ يَحْصُلَ فَقَالَ: "الْآتِي" أَيُّ الْجَائِي "مِنْ فَنٍ³ الْأُصُولِ" يَفْرَادُ فَنٌ، إِرَادَةً لِلْجَنْسِ الشَّامِلِ لِتَوَعِينِ مِنَ الْأُصُولِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِتَنْتِيهِ تَصْرِيحًا بِالْمُرَادِ، أَيُّ [مِنْ]⁴ فَنٍ أُصُولِ الْفِقْهِ، وَفَنٍ أُصُولِ الدِّينِ.

وَالْفَنُّ لُغَةً: الْحَالُ وَالضَّرْبُ مِنَ الشَّيْءِ، جَمْعُهُ فُنُونٌ وَأَفْنَانٌ⁵، وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَفْنَانِينَ، قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ⁶:

عَلَى هَيْكَلٍ يُعْطِيكَ قَبْلَ سُؤَالِهِ ❖ أَفْنَانِينَ جَرِيٍّ غَيْرِ كَزٍّ وَلَا وَانَ

¹ - وردت في نسخة أ: إذا.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - وردت في نسخة ج: فني وهو المثبت في مجموع مهمات المتنون ص: 124.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - كما أن أفنان جمع فتن ثم أفنان وهي الأغصان، قال الراجز يصف رحي: لَهَا زِمَامٌ مِنْ أَفْنَانِينَ الشُّجَرِ. انظر الصحاح/2: 1592، ولسان العرب/2: 1137.

⁶ - امرؤ القيس بن حجر الكندي (أوائل القرن السادس للمسيح/...) كنيته أبو وهب أو أبو حارث، من فحول شعراء الجاهلية، في شعره رقة اللفظ وجودة السبك وبلاغة المعاني.

أَيَّ ضَرْبًا مِنَ الْجُرْيِ، فَأُطْلِقَ الْفَنُّ عَلَى كُلِّ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُومِ، لِأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنْهَا، فَيُقَالُ لِلْفِقْهِ فَنٌّ، وَلِلنَّحْوِ فَنٌّ، وَلِلْأَصُولِ فَنٌّ.

14

وَالْمُصَنَّفُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَتْنَيْنِ: أَصُولُ الْفِقْهِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ / بِالذَّاتِ، وَلِذَا قَدَّمَهُ وَأَشْبَعَ الْقَوْلَ فِيهِ، وَأَصُولُ الدِّينِ مَعَ مَا يُنَاسِبُهُ مِنَ التَّصَوُّفِ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ فُنُونٌ فِي الْمَعْنَى، وَلَكِنَّ الْأَخِيرَانِ¹ كَأَمَّا مُسْتَطَرِدَانِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَلِذَا تَصَحُّ نُسْخَةُ فَنِّ بِالْأَفْرَادِ إِرَادَةً لِلأَوَّلِ فَقَطْ، وَكُلُّ مِنْهُمَا² سَيَأْتِي تَعْرِيفُهُ وَتَحْقِيقُهُ.

و"مِنْ" وَمَدْخُولُهَا بَيَانٌ لِقَوْلِهِ "بِالْقَوَاعِدِ الْقَوَاطِعِ" أَيُّ: الْآتِي بِالْقَوَاعِدِ <عَلَى الْقَوَاطِعِ>³ مِنْ فَنِّ الْأَصُولِ.

{مَعْنَى الْقَاعِدَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا وَكَيْفِيَّةً اسْتِفَادَةً أَحْكَامِ الْجُزْئِيَّاتِ مِنْهَا}

و"الْقَوَاعِدِ" جَمْعُ قَاعِدَةٍ، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِمَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، فَقَوَاعِدُ الْبَيْتِ أَسَاسُهُ، وَقَوَاعِدُ الْهُودُجِ خَشَبَاتُ أَرْبَعٍ تَحْتَهُ يُرْكَبُ عَلَيْهَا.

وَالْقَاعِدَةُ⁴ فِي اصْطِلَاحِ النُّظَارِ، كُلِّيَّةٌ تَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ، تُعْرَفُ أَحْكَامُهَا مِنْهَا⁵، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ عَلَى التَّشْبِيهِ، لِأَنَّهَا صَارَتْ بِجُزْئِيَّاتِهَا كَالْأَسَاسِ.

¹ - وردت في نسخة ج: الآخِرَانِ.

² - وردت في نسخة أ: منها.

³ - ساقط من نسخة ج.

⁴ - والفرق بينها وبين الضابط: أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروعاً من باب واحد. الأشباه والنظائر لابن نجيم: 166.

⁵ - والفرق بينها وبين الضابط، أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروعاً من باب واحد. انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم: 166.

وَكَيْفِيَّةُ اسْتِفَادَةِ أَحْكَامِ¹ الْجُزْئِيَّاتِ مِنَ الْقَاعِدَةِ²، أَنْ يُنْظَمَ قِيَاسٌ عَلَى كُلِّ جُزْئِيَّةٍ تُطْلَبُ، تَكُونُ تِلْكَ الْجُزْئِيَّةُ صُغْرَاءً، وَالْكُلِّيَّةُ الْمُسْلَمَةُ كُبْرَاءً، وَمَحْمُولُ الصُّغْرَى وَهُوَ الْوَسْطُ هُوَ مَوْضُوعُ الْكُلِّيَّةِ، فَيَنْتِجُ الْمَطْلُوبُ مِنْ حَمْلِ مَحْمُولِ الْكُلِّيَّةِ عَلَى مَوْضُوعِ الْجُزْئِيَّةِ، هَذَا إِذَا اتَّخَذَ اقْتِرَانِيًّا³، فَإِنْ اتَّخَذَ اسْتِثْنَائِيًّا⁴، اتَّخَذَ مِنْ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ، مَوْضُوعُ الْكُلِّيَّةِ نَفْسَهَا فِي مُقَدِّمَتِهَا، وَهُوَ الْمَوْضُوعُ⁵ فِي الْاسْتِثْنَائِيَّةِ، وَمَحْمُولُهَا فِي تَالِيهَا فَيَنْتِجُ الْمَطْلُوبُ.

{مِثَالٌ لِلْقَوَاعِدِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ}

وَمِثَالُهُ فِي هَذَا الْفَنِّ أَنْ نَقُولَ: الْأَمْرُ لِلْجُوبِ حَقِيقَةٌ، أَيُّ كُلِّ أَمْرٍ لِلْجُوبِ، فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ، فَإِذَا حَاوَلْنَا إِثْبَاتَ الْحُكْمِ فِي جُزْئِيَّةٍ، كَأَنْ نَقُولَ مَثَلًا: الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁶، هَلْ هُوَ لِلْجُوبِ، فَتَكُونُ الصَّلَاةُ وَاجِبَةً أَمْ لَا؟.

فَنَقُولُ: عَلَى الْأَوَّلِ: أَقِيمُوا الصَّلَاةَ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ لُغَةً، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ، فَيَنْتِجُ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ لِلْجُوبِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَعَلَى الثَّانِي إِنْ كَانَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ أَمْرًا فَهُوَ لِلْجُوبِ، لَكِنَّهُ أَمْرٌ فَيَنْتِجُ أَنَّهُ لِلْجُوبِ. وَبَيَّانُ الصُّغْرَى فِي الدَّلِيلَيْنِ: اللَّغَةُ

¹ - وردت في نسخة أ: الأحكام.

² - وردت في نسخة ج: القواعد.

³ - القياس الاقتراني: نقيض الاستثنائي، وهو ما لا يكون عين النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، كقولنا: الجسم مؤلف، وكل مؤلف محدث ينتج الجسم محدث، فليس هو ولا نقيضه مذكوراً في القياس بالفعل. التعريفات: 182.

⁴ - القياس الاستثنائي: هو ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل، كقولنا: إن كان هذا جسماً فهو متحيز، لكنه جسم ينتج أنه متحيز، وهو بعينه مذكور في القياس أو لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم، ونقيضه قولنا: إنه جسم مذكور في القياس. التعريفات: 181.

⁵ - وردت في نسخة ج: الموضع.

⁶ - البقرة: 43، النساء: 77، يونس: 78، النور: 56، الروم: 31، الزمل: 20.

وَشَهَادَةُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، بِأَنَّ صِغَةَ أَفْعَلَ أَمْرٌ، وَبَيَانُ الْكِبَرَى مَا تَقَرَّرَ فِي هَذَا الْقَنْ، مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ، فَإِنَّ الْقَنْ إِمَّا وَضَعَ لِبَيَانِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَتَحْوِهَا فَافْهَمْ.

{مِثَالٌ لِلْقَوَاعِدِ فِي أَصُولِ الدِّينِ}

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي أَصُولِ الدِّينِ، أَنَّ نَقُولَ مَثَلًا: إِنَّ صِفَاتَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَكُونُ إِلَّا قَدِيمَةً، أَعْنِي الْقَائِمَةَ بِذَاتِهِ تَعَالَى وَجَلَّ، لِاسْتِحَالَةِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْحَوَادِثِ: فَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ قَدِيمَةٌ، فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ، فَإِذَا حَاوَلْنَا اثْبَاتَ هَذَا الْحُكْمِ فِي جُزْئِيَّةٍ، كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى وَعِلْمِهِ، فَإِنَّا نَقُولُ: الْقُدْرَةُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ قَدِيمَةٌ، فَالْقُدْرَةُ قَدِيمَةٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، أَوْ نَقُولُ: إِنْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ صِفَةً لَهُ تَعَالَى، فَهِيَ قَدِيمَةٌ، لَكِنَّهَا صِفَةٌ فَهِيَ قَدِيمَةٌ.

فَائِدَتَانِ:

15 الأولى: الْقَاعِدَةُ لِأَبَدٍ أَنْ تُؤْخَذَ / مُسَلِّمَةً فِي الدَّلِيلِ، لِكُونِهَا قَدْ ثَبَتَتْ¹ قَبْلَ ذَلِكَ، إِذْ لَا يُسْتَدَلُّ بِمَا لَيْسَ بِمُسَلَّمٍ.

الثَّانِيَةُ: الْقَاعِدَةُ قَدْ تُوصَفُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَيُقَالُ قَاعِدَةُ كُلِّيَّةٍ، فَتَارَةً يُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ الْوَصْفِ الْكَاشِفِ، إِذْ لَا تَكُونُ الْقَاعِدَةُ إِلَّا كُلِّيَّةً، وَتَارَةً يُرَادُ بِهِ الْوَصْفُ الْمُخَصَّصُ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ قَدْ تَكُونُ مُنْطَبِقَةً عَلَى جُزْئِيَّاتٍ <صِرْفَةً> وَقَدْ تَكُونُ مُنْطَبِقَةً عَلَى جُزْئِيَّاتٍ² هِيَ أَيْضًا قَوَاعِدٌ بِاعْتِبَارِ مَا تَحْتَهَا، <كَمَا نَعْتَبِرُ³> فِي الْجِنْسِ السَّافِلِ وَالْعَالِي. وَهَذِهِ الثَّانِيَةُ تُوصَفُ بِالْكُلِّيَّةِ لِمَزِيدِ الشُّمُولِ فِيهَا فَافْهَمْ.

¹ - وردت في نسخة أ: بينت.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - ساقط من نسخة ج.

وَوَصَفُ الْمُصَنَّفِ "الْقَوَاعِدُ بِالْقَوَاطِعِ"، وَهُوَ جَمْعُ قَاطِعَةٍ، إِمَّا بِمَعْنَى فَاعِلٍ عَلَى لَفْظِهَا لِأَنَّهَا تَقْطَعُ الْخَصْمَ، أَوْ الْخَصَامَ أَوْ الشَّكَّ، وَإِمَّا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِكُلِّ عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ¹، بِمَعْنَى مَرْضِيَةٍ، لِأَنَّهَا مَقْطُوعٌ بِهَا <إِمَّا>² بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُتَنِّ، كَأَيَّاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْإِجْمَاعِ الْمُنْقُولِ تَوَاتُرًا، أَوْ الدَّلَالَةِ كَالْتَّصُوصِ³ أَوْ إِلِيهِمَا⁴ مَعًا وَلَا إِشْكَالَ، أَوْ بِحَسَبِ الدَّلِيلِ، أَوْ بِحَسَبِ الْعَمَلِ، فَالْقَوَاعِدُ كُلُّهَا قَطْعِيَّةٌ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا تَجَوُّزٌ وَلَا تَغْلِيْبٌ.

نَعَمْ فِي إِطْلَاقِ الْقَوَاعِدِ تَغْلِيْبٌ، إِذْ فِي الْكِتَابِ مَا لَيْسَ بِقَاعِدَةٍ، وَهَذَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ جَعْلِ "مِنْ" لِّلْيَانِ، وَأَمَّا إِنْ جُعِلَتْ لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ لِلتَّبْعِيضِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا كَمَا لَا يَخْفَى.

"الْبَالِغُ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِالْأَصْلِيِّينَ" أَيُّ: بِأُصُولِ الْفِقْهِ وَأُصُولِ الدِّينِ، وَلَمْ يَقُلْ؟ الْأُصُولَيْنِ لِلْإِخْتِصَارِ، وَهَذَا وَصَفٌ لِلْكِتَابِ، يُرِيدُ أَنَّهُ بَلَغَ مِنَ الْإِشْتِمَالِ عَلَى هَذَيْنِ الْعُلَمَيْنِ، عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ، وَهِيَ أَبْلَغُ "مَبْلَغٌ" أَيُّ بُلُوغٌ "ذَوِي الْجِدِّ" بِكُسْرٍ الْجِيمِ أَيُّ: الْجَهْدُ، وَذَوِي "النَّشْمِيرِ" أَيُّ: الْخِفَّةُ فِي الْعَمَلِ وَالْحِرْصُ [عَلَيْهِ]⁵، يُقَالُ: شَمَّرَ ثِيَابَهُ إِذَا رَفَعَهَا، وَشَمَرَ فِي الْأَمْرِ إِذَا خَفَّ⁶ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ "مِنَ الْإِحَاطَةِ" بَيَانٌ "لِمَبْلَغٍ"، قُدِّمَ عَلَيْهِ، أَيُّ: بُلُوغِهِمْ مِنَ الْإِحَاطَةِ أَوْ مَحَلِّ بُلُوغِهِمْ مِنْهَا.

¹ - تضمين للآية: 21 من سورة الحاقة والآية 7 من سورة القارعة: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - وردت في نسخة ج: كالنصوص.

⁴ - وردت في نسخة أ: بهما.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - وردت في نسخة ج: جد.

"الوارد من زُهاء" أي: قَدَر "مائة مُصَنَّف" أي: كتاب مُؤَلَّف.

"مَنْهَلًا" وَهُوَ مَفْعُول وَارِد، وَالْمَنْهَلُ مَوْضِعُ الشُّرْبِ، وَالْتَهَلُ الشُّرْبُ الْأَوَّلُ
وَبَعْدَهُ الْعَلَلُ، يُقَالُ: نَهَلْتُ الْإِبِلَ بِكَسْرِ الْهَاءِ نَهْلًا وَمَنْهَلًا، وَالْمَنْهَلُ مَوْرِدُهَا. وَيُقَالُ:
وَرَدَ الْمَاءَ وَوَرَدَ الْمَنْهَلُ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ أَوْ أَشْرَفَ عَلَيْهِ، فَشَبَّهَ الْمُصَنِّفُ كِتَابَهُ بِالشَّخْصِ
أَوْ النِّعَمِ الْوَارِدِ، وَشَبَّهَ الْكُتُبَ الَّتِي اسْتَمَدَّ مِنْهَا فِي الْفَنِّ بِالْمَنْهَلِ الْمَوْرُودِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ التَّشْبِيهَ فِي ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى الْكِتَابِ كَمَا قَالَ
عُقَيْلُ بْنُ عُفَّة¹:

قَضَتْ وَطْرًا مِنْ دِيرٍ سَعْدٍ وَطَآلَمَا ❖ عَلَى عَرَضٍ تَطَحَّنَهُ بِالْجَمَاجِمِ

فَأَسْنَدَ قَضَاءَ الْوَطْرِ إِلَى الرُّوَاحِلِ، / وَكَذَلِكَ الْعَرَبُ تَفْعَلُ فِي مِثْلِ هَذَا. 16

و"زُهاء" بِالْمَدِّ وَالْفَهْ [مُنْقَلِبَةً]² عَنْ وَاوٍ، لِأَنَّهُ مِنْ زَهْوَتْ وَهُوَ بَيَانٌ لِمَنْهَلٍ،
أَيَّ مَنْهَلًا مِنْ "زُهاء مائة مُصَنَّفٍ" أَيُّ هُوَ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْإِبْتِدَاءِ وَيُرِيدُ التَّجْرِيدَ أَيُّ: مَنْهَلًا حَاصِلًا³ مِنْ ذَلِكَ.
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقًا بِالْوَارِدِ، كَمَا تَقُولُ وَرَدْتُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنَ الْخَوْضِ،
أَيُّ رَوَيْتُ مِنْهُ أَوْ تَضَلَّعْتُ أَوْ جِئْتُ، وَيَكُونُ "مَنْهَلًا" عَلَى هَذَا إِمَّا حَالًا "مِنْ زُهاء
مائة مُصَنَّفٍ"، أَيُّ: حَالَةَ كَوْنِ ذَلِكَ الْمَوْرُودِ <مِنْهُ>⁴ مَنْهَلًا، وَإِمَّا مِنْ ضَمِيرِ
الْوَارِدِ، أَيُّ: حَالَةَ كَوْنِ الْوَارِدِ مَنْهَلًا.

¹ - يراجع زهر الأكم/2: 278، 3/ 237.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ج: حاملا.

⁴ - سقطت من نسخة ج.

ثُمَّ وَصَفَ الْمَنْهَلَ بِقَوْلِهِ "يُرْوِي" بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْوَاوِ أَيْ: كُلُّ غَطْشَانٍ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ رَوِيَ مِنَ الْمَاءِ بِكَسْرِ الْوَاوِ، وَيُرْوِي وَأُرْوِيهِ أَنَا.

و"يُمِيرُ" يَفْتَحُ الْيَاءَ وَضَمُّهَا أَيْ: كُلُّ جَوْعَانَ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ مَارَ أَهْلَهُ وَأَمَارَهُمْ، إِذَا أَتَاهُمْ بِالطَّعَامِ، وَحَذَفَ الْمَفْعُولِينَ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانَ يُعْطَى وَيَمْنَعُ.

فَعَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ يَكُونُ الْمُصَنَّفُ قَدْ وَصَفَ كِتَابَهُ بِأَنَّهُ وَرَدُ الْمَنْهَلِ، الَّذِي مَنْ وَرَدَهُ رَوِيَ وَشَبِعَ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كِتَابُهُ قَدْ رَوِيَ وَشَبِعَ، وَذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنْ امْتِلَانِهِ [بِالْعِلْمِ]¹، وَإِحَاطَتِهِ بِالْأَصْلَيْنِ كَمَا قَالَ أَوَّلًا.

وَعَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي يَكُونُ قَدْ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ مِنْ نَحْوِ مِائَةِ مُصَنَّفٍ، فَصَارَ مَنَهْلًا يُرْوِي وَيُشَبِعُ، وَذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الْإِحَاطَةِ وَالتَّحْرِيرِ، بِصَدَدِ أَنْ يَكْتَفِيَ >به<² الْمُشْتَغَلُ بِهِ. وَفِي وَصْفِ الْمَنْهَلِ بِمَا ذَكَرَ مُبَالِغَةٌ وَلَطَافَةٌ، إِذِ الْمَنَاهِلُ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالْأَوَّلِ فَقَطْ وَهُوَ الْإِرْوَاءُ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْإِنْتِفَاعُ بِالْعِلْمِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَلِمَ أَثْبَتَ شَيْئَيْنِ فَقَالَ: "يُرْوِي وَيُمِيرُ"؟

قُلْتُ: ذَلِكَ كِنَايَةٌ عَنِ الْاِكْتِفَاءِ التَّامِ وَانْتِفَاءِ الْحَاجَةِ عَلَى الْعُمومِ. فَإِنَّ الْجَائِعَ وَإِنْ رَوِيَ مِنَ الْمَاءِ مُحْتَاجٌ إِلَى الطَّعَامِ، وَالْعَطْشَانُ وَإِنْ شَبِعَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْمَاءِ، فَمَنْ شَبِعَ وَرَوِيَ فَقَدْ اكْتَفَى.

فَإِنْ قُلْتَ: الطَّعَامُ فِي الْعَادَةِ هُوَ السَّابِقُ تَنَاولًا، ثُمَّ الْمَاءُ بَعْدَهُ، فَهَلَّا قَدَّمَ "يُمِيرُ" عَلَى "يُرْوِي"؟

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - سقطت من نسخة ج.

قُلْتُ: لَيْسَ مَعَ الْوَاوِ تَرْتِيبٌ، فَالْمُرَادُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ، وَإِنَّمَا قَدِمَ "يُرْوَى" فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ أُنْسَبَ بِالْمَنْهَلِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَفْعَلُ مَا تَفْعَلُهُ الْمَنْهَلُ وَيَزِيدُ.

فَإِنْ قُلْتُ: الْاِمْتِيَاذُ إِنَّمَا هُوَ جَلْبُ الطَّعَامِ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ الْإِشْبَاعَ الْمَقْصُودَ لِلْمُصَنَّفِ.

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْمِيَارَ¹ فِي الْعَادَةِ قَائِمٌ بِأَهْلِهِ، فَهُوَ فِي مِثْلِهِ أَنْ يَكْفِيهِمْ وَذَلِكَ الْمِرَاءُ.

"الْمُحِيطُ بِزُبْدَةِ" أَيُّ: خُلَاصَةٌ "مَا فِي شَرْحِي" بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ عَلَى التَّشْيِيعِ، أَيُّ "مَا فِي شَرْحِي عَلَى الْمُخْتَصَرِ"² لِابْنِ الْحَاجِبِ³، وَشَرْحِي عَلَى الْمَنَهَاجِ⁴ لِلْبِيضَاوِيِّ⁵، / "مَعَ مَزِيدٍ" عَلَيْهِمَا "كَثِيرٌ"، أَيُّ: مَعَ فَوَائِدٍ مَزِيدَةٍ كَثِيرَةٍ، أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ كَثِيرَةٍ.

¹ - هو جالب الميرة: أي الطعام الذي يدخره الإنسان.

² - معلوم أن التاج السبكي وضع شرحا على مختصر ابن الحاجب في الأصول، وسماه: "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"، وقد حقق في جامعة الأزهر بالقاهرة.

³ - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، الفقيه المالكي (570 هـ/646هـ) من كبار العلماء. من تصانيفه: "الكافية" في النحو، و"الشافية" في الصرف، و"مختصر الفقه" و"منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" في أصول الفقه، و"مختصره"، و"جامع الأمهات" في فقه المالكية وغيرها. الأعلام/4: 374. شجرة النور الزكية: 188.

⁴ - ذلك أن تاج الدين السبكي قد أكمل شرح الكتاب "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، وهو "الإمهاج في شرح المنهاج"، فوالده تقي الدين وصل فيه إلى مقدمة الواجب ثم توفي فأكماله ولده.

⁵ - عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد البيضاوي، (... / 685هـ) قاض مفسر علامة، من تصانيفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، و"رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها"، وغيرها. طبقات المفسرين/1: 248. الأعلام/4: 110.

وَذَكَرَ "الرُّبُودَةَ" كَأَنَّهُ¹ لَمْ يَأْتِ بِكُلِّ مَا فِي الشَّرْحَيْنِ، مِنَ التَّوْجِيهَاتِ
وَالْتَفْرِيعَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمَا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِ الشَّرْحَيْنِ لَهُ هُوَ عَلَى التَّغْلِيبِ، وَإِلَّا فَصَدَرَ شَرْحُ الْمُنْهَاجِ
لِوَالِدِهِ عَلَى مَا قِيلَ، وَكَمَلَهُ الْمُصَنَّفُ.

ثُمَّ مَا ذَكَرَ مِنْ "رُبُودَةٍ" مَا فِي الشَّرْحَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
"مِنْ" مَضْمُونِ "رُهَاةِ مِائَةِ مُصَنَّفٍ". وَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا هُوَ ذَلِكَ بَعِيْنِهِ، فَكَأَنَّهُ
ضَمَّنَ ذَلِكَ شَرْحِيْنَهُ. ثُمَّ نَقَلَ ذَلِكَ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ.

وَالْأَوَّلُ أَتْلُغُ وَأَنْسَبُ بِتَعْدَادِ الْأَوْصَافِ الْوَاقِعِ فِي كَلَامِهِ. وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى
الصَّحَّةِ، إِذْ يَبْعُدُ كَوْنُ مَا فِي شَرْحِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ الْجَامِعَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ، زِيَادَةٌ عَلَى
مِائَةِ مُصَنَّفٍ، كَيْفَ وَلَا يَقْوَمُهُمَا مِنَ الْأُصُولِ إِلَّا قَلِيلٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمُصَنَّفُ أَنَّهُ
لَمْ يَأْتِ بِمَا فِي الْمِائَةِ، بَلْ يَلْتَقِطُ فَوَائِدَ وَقَرَائِدَ وَيُرِيدُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الشَّرْحَيْنِ.

وَعَلَى الْاِعْتِبَارِ الثَّانِي فَفَائِدَةُ ذِكْرِ هَذَا الْوَصْفِ، التَّنْثِيْهُ عَلَى مَطَّانِ الْمُرَاجَعَةِ.
وَيُحْتَمَلُ <أَنْ يَكُونَ الـ "مَزِيدُ" الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ "مَا" مِنْ مِائَةِ مُصَنَّفٍ² > وَيُحْتَمَلُ مَا
جَاءَ بِهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ مِنْ عِنْدِيَاتِهِ.

ثُمَّ الْمِائَةُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ كُتُبِ الْأُصُولِ كُلِّهَا أَوْ مُطْلَقًا، إِذْ صَاحِبُ هَذَا
الْفَنِّ يَسْتَمِدُّ مِنْ فُنُونٍ كَثِيرَةٍ أُخْرَى.

{بَيَانُ مَا يَنْحَصِرُ فِيهِ الْكِتَابُ}

"وَيَنْحَصِرُ" أَيُّ: الْكِتَابِ، وَهُوَ "جَمْعُ الْجَوَامِعِ"، أَوْ مَا فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ
اسْتِقْرَاءً "فِي مُقَدِّمَاتِ" بِكُسْرِ الدَّالِّ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا وَسَنْفُسُهَا.

¹ - وردت في نسخة أ: لأنه.

² - ساقط من نسخة ج.

"وَسَبْعَةُ كُتُبٍ" لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ إِمَّا مَقْصُودٌ بِالذَّاتِ لِنَفْسِهِ، أَوْ لَا بَلْ مَقْصُودٌ لغيره، إِذْ مَا لَا يُقْصَدُ أَصْلًا لَا يُذَكَّرُ لِأَنَّهُ عَبَثٌ.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ الْمُقَدِّمَةُ. وَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَلَمَّا كَانَ الْقَصْدُ فِيهِ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، فَالْبَحْثُ إِمَّا عَنْ نَفْسِ الْاسْتِنْبَاطِ وَهُوَ الاجْتِهَادُ، وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنَ الْاسْتِفْتَاءِ وَالتَّقْلِيدِ.

وَإِمَّا عَنْ مَا تُسْتَنْبَطُ مِنْهُ، وَذَلِكَ إِمَّا بِحَسَبِ أَخَذِ الْحُكْمِ مِنْهُ، وَهُوَ الْكُتُبُ الْخَمْسَةُ: أَعْنِي الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ وَالْاسْتِدْلَالَ.

وَإِمَّا بِحَسَبِ التَّعْدِيلِ فِيهِ عِنْدَ التَّعَارُضِ وَهُوَ الْكِتَابُ السَّادِسُ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْحَصَرَ اسْتِقْرَاءٌ، لِأَنَّ الْحَصَرَ الْقَطْعِيَّ إِنَّمَا هُوَ مَا يَدُورُ بَيْنَ التَّفْهِيمِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ. وَمَعْنَى الْاسْتِقْرَاءِ هَاهُنَا، أَنَّهُ تَتَّبَعُ مَا فِي الْكِتَابِ أَوْ الْعِلْمِ، فَوُجِدَ لَا يَتَعَدَّى مَا ذَكَرَ.

{وَجْهٌ انْحِصَارِ الْكِتَابِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ وَسَبْعَةِ كُتُبٍ}

وَاعْلَمْ أَنَّ انْحِصَارَ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: لِأَنَّهُ إِمَّا فِي أَمْرٍ دَاخِلٍ فِيهِ بَوْجْهٌ، أَوْ فِي أَمْرٍ خَارِجٍ. الثَّانِي كَقَوْلِنَا: انْحَصَرَ زَيْدٌ فِي السَّجْنِ، وَانْحَصَرَ أَمْرُ الْأَمِيرِ فِي إِقْلِيمٍ كَذَا، أَيْ: لَا يَعْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَالْأَوَّلُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، لِأَنَّهُ إِمَّا فِي أَجْزَائِهِ أَوْ فِي / جُزْئِيَّاتِهِ، الْأَوَّلُ: كَانْحِصَارِ السَّرِيرِ فِي الْخَشَبِ وَالْمِسْمَارِ مَثَلًا، وَالثَّانِي فِي الْجِدَارِ وَالسَّقْفِ مَثَلًا. وَالثَّانِي: كَانْحِصَارِ الْكَلِمَةِ فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَصْدُقُ اسْمُهُ إِلَّا عَلَى الْمَجْمُوعِ، وَيُقَالُ لَهُ كُلٌّ، وَالثَّانِي يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ كُلِّي. فَالْأَوَّلُ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ، وَالثَّانِي اسْمٌ لِمَفْهُومٍ وَاحِدٍ، يُوجَدُ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

إِذَا عَلِمْتَ <هَذَا>¹، فَأَعْلَمْ أَنَّ احْتِصَارَ الْكِتَابِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ
وَسَبْعَةِ كُتُبٍ، هُوَ مِنْ احْتِصَارِ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ، إِذْ هُوَ صَادِقٌ بِالْمَجْمُوعِ، وَلَا
يُسَمَّى كِتَابَ مِنْهَا² وَحْدَهُ، «جَمْعُ الْجَوَامِعِ وَلَا عِلْمُ الْأُصُولِ»، بَلْ جُزْءًا مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْإِحْتِصَارُ فِيمَا ذَكَرَ إِنْ <كَانَ>³ الضَّمِيرُ لِلْكِتَابِ ظَاهِرًا، لِأَنَّ مَا ذَكَرَ
مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَخَاتِمَةِ التَّصَوُّفِ، دَاخِلَةٌ فِي ضَمَنِ⁴ الْكِتَابِ السَّابِعِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ
لَمْ يُفْرَدَ لَهَا كِتَابًا وَلَا فَصْلًا. فَقَدْ صَدَقَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ إِلَّا مُقَدِّمَةٌ وَسَبْعَةٌ
كُتُبٌ.

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِمَا فِي الْكِتَابِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا.

وَإِنْ كَانَ لِمَا فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أُصُولُ الْفِقْهِ خُصُوصًا، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى
إِفْرَادٍ فَنَ فَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا، لِأَنَّ الْمَذْكُورَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ وَخَاتِمَةِ التَّصَوُّفِ، إِنَّمَا
ذَكَرَ تَذْيِيلًا أَوْ اسْتَطْرَادًا.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ التَّقْلِيدَ فِي الْفِقْهِ مَعَ الاجْتِهَادِ، اسْتَطَرَدَ التَّقْلِيدَ فِي
الِاعْتِقَادِ فَذَكَرَ مَا يُعْتَقَدُ، وَخَتَمَ بِالتَّصَوُّفِ الْمُنَاسِبَ، وَفِيهِ ذَكَرَ الْكَسْبَ الْمَذْكُورَ
مَعَ التَّوَكُّلِ.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي الْمُقَدِّمَةِ عَلَى هَذَا مِنْ تَعْرِيفِ الْفِقْهِ، وَتَعْرِيفِ الْحَدِّ وَالِدَّلِيلِ،
وَكَحْوَ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُصُولِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى،
فَلَا إِشْكَالَ.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - وردت في نسخة ج: منهما.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - وردت في نسخة ج: ضم.

{تَقْرِيرُ الْكَلَامِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا}

"الْكَلَامُ فِي الْمُقَدِّمَاتِ" جَمْعُ مُقَدِّمَةٍ يَكْسُرُ الدَّالَ الْمَشْدُودَةَ¹، بِمَعْنَى مُتَقَدِّمَةٍ مِنْ قَدَمٍ اللَّازِمِ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾²، وَمِنْ ذَلِكَ مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ لِطَائِفَةِ تَقَدَّمَ أَمَامَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَدَمِ الْمُتَعَدِّي بِمَعْنَاهُ، يُقَالُ: قَدَّمَ الْقَوْمُ يَقْدِمُهُمْ كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَدَّمَهُمْ وَتَقَدَّمَهُمْ بِمَعْنَى، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَقَدَّمَ لِلطَّالِبِ أُمُورًا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْمَقْصُودِ، أَوْ أَنَّهَا تَقَدَّمَهُ بِتَحْصِيلِ مَا فِيهَا، أَوْ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَقْرَانِهِ، أَوْ نَحْوِ هَذَا.

وَيَصِحُّ فَتْحُ الدَّالِ كَمُقَدِّمَةِ الرَّحْلِ. وَرُويَ أَيْضًا فِي مُقَدِّمَةِ الْجَيْشِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا قَدَّمَتْ بَيْنَ يَدَيِ³ الْمَقْصُودِ.

{تَعْرِيفُ الْمُقَدِّمَةِ فِي اصْطِلَاحِ الْحُكَمَاءِ}

وَحَقِيقَتُهَا فِي اصْطِلَاحِ الْحُكَمَاءِ، «الْقَضِيَّةُ الْمَجْعُولَةُ جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ⁴ أَيَّا كَانَتْ». وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ غَيْرِهِمْ⁵، فَ«هِيَ الطَّائِفَةُ مِنَ الْكَلَامِ تَتَقَدَّمُ، أَوْ تَقَدَّمَ بَيْنَ

¹ - راجع لمزيد التفصيل الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: 208.

² - الحجرات: 1.

³ - وردت في نسخة ج: أمام.

⁴ - مثالها: كما لو قلنا: العالم ممكن، وكل ممكن له سبب، فينتج: أن العالم له سبب. فكل واحدة من هذه تسمى مقدمة. فالمقدمة الصغرى هي: «العالم ممكن»، والكبرى هي: «كل ممكن له سبب»، فكل واحدة منهما تسمى جزء دليل. انظر تحرير القواعد المنطقية للرازي: 4. التعريفات للجرجاني: 201. وحاشية الباجوري على متن السلم: 46.

⁵ - يعني في اصطلاح المتكلمين، قال ولي الدين العراقي: وهي في الاصطلاح ما يتوقف عليه حصول أمر آخر». الغيث الهامع/1: 2، التعريفات: 225.

يَدَي¹ الْمَقْصُودِ لِلانْتِفَاعِ بِهَا فِيهِ»، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، هَكَذَا يُعْبَرُونَ، وَكَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَكُونُ مُقَدِّمَةً وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ.

وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ يُقَدِّمُ... الخ، أَوْ مَا يُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَقْصُودِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ.

وَأَيْمًا / قُلْنَا لِلانْتِفَاعِ، لِيَكُونَ التَّعْرِيفُ شَامِلًا لِقِسْمَيِ الْمَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ يُقَسِّمُونَهَا إِلَى قِسْمَيْنِ:

19

الْأَوَّلُ الضَّرُورِيُّ، وَهُوَ مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ عَقْلًا. وَذَلِكَ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا تَصَوُّرُ الْعِلْمِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ بَوَجهِ مَا، الثَّانِي التَّصَدِيقُ بِفَائِدَةِ مَا. الثَّانِي غَيْرُ الضَّرُورِيِّ وَهُوَ مَا سِوَى دِينِكَ، مِنْ كُلِّ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْمَقْصُودِ، وَلِلْمَقْصُودِ ارْتِبَاطٌ بِهِ وَلَا يَنْحَصِرُ فِي حَدٍّ مَعْلُومٍ.

وَأَيْمًا قِيلَ فِي الْأَوَّلِ إِنَّهُ يُتَوَقَّفُ الشَّرُوعُ عَلَيْهِ عَقْلًا، لِأَنَّ <الشَّيْءَ>² إِذَا لَمْ يُتَصَوَّرْ بِوَجْهِهِ أَصْلًا، كَانَ مَجْهُولًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَا يُمَكِّنُ طَلَبَهُ لاسْتِحَالَةِ تَوَجُّهِ النَّفْسِ إِلَى مَا لَا شُعُورَ بِهِ أَصْلًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا: التَّصَوُّرُ بِالْحَدِّ³ أَوْ الرَّسْمِ⁴ عَلَى الْخُصُوصِ، حَتَّى يَلْزَمَ أَنَّ يَكُونَ تَقْدِيمُ تَعْرِيفِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، هَذَا بَاطِلٌ، إِذْ لَا يُتَوَقَّفُ الشُّعُورُ الْمَسْغُوحُ لِلتَّوَجُّهِ عَلَى ذَلِكَ.

¹ - وردت في نسخة ج: أمام.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - الجد قول دال على ماهية الشيء، وهو في اللغة المنع، وفي الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز. التعريفات: 83.

⁴ - الرسم رسمان: تام: وهو ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. وناقص: وهو ما يكون بالخاصة وحدها أو بها أو بالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك أو بالجسم الضاحك... التعريفات: 111.

وَأَمَّا التَّصَدِيقُ بِفَائِدَةِ مَا، فَلَا يُسَلَّمُ كَوْنُهُ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ لَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ.

نَعَمْ، التَّوَجُّهُ بِلَا اعتقاد <فائدة>¹ أصلاً، لَا إجمالِيَّة وَلَا عَيْنِيَّة عَبَث، وَلَا يَمْتَنِعُ وَقْعُهُ.

{التَّفْرِيقُ بَيْنَ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَمُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ}

وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ سَعْدِ الدِّينِ² التَّفْرِيقُ بَيْنَ مُقَدِّمَةِ الْعِلْمِ وَمُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ³، بِأَنَّ مُقَدِّمَةَ الْعِلْمِ هِيَ مَا يُتَوَقَّفُ الشَّرُوعُ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِهِ، وَمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ طَائِفَةٌ مِنْ كَلَامٍ قُدِّمَتْ بَيْنَ يَدَيِ الْمَقْصُودِ، لَا رِتْبَاطَ لَهُ بِهَا وَانْتِفَاعٍ بِهَا فِيهِ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، إِذْ قَدْ يُقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَقْصُودِ فِي الْكِتَابِ مَا يُتَوَقَّفُ الشَّرُوعُ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُقَدِّمَةً لِلْكِتَابِ وَلِلْعِلْمِ، وَقَدْ يُقَدَّمُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ، فَيَكُونُ مُقَدِّمَةً لِلْكِتَابِ لَا لِلْعِلْمِ، وَقَدْ يُؤَخَّرُ مَا يُتَوَقَّفُ الشَّرُوعُ فِي الْعِلْمِ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يُكْتَبُ أصلاً، فَهُوَ مُقَدِّمَةٌ لِلْعِلْمِ دُونَ الْكِتَابِ. وَقَدْ مَثَلَ السَّعْدُ فِي مُطَوَّلِهِ عَلَى التَّلْخِيصِ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ، بِمَعْرِفَةِ حَدِّ الْعِلْمِ وَغَايَتِهِ وَمَوْضُوعِهِ.

فَإِنْ أَرَادَ التَّوَقُّفُ عَقْلاً، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّوَجُّهُ إِلَى الْعِلْمِ وَلَا اسْتِحْصَالَهُ، إِلَّا بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ <مثلاً>⁴ فَلَا يُسَلَّمُ أصلاً، لِإِطْلَاقِهِ بِالْمُشَاهَدَةِ.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - مسعود بن عمر بن عبد الله الفتازاني سعد الدين (712هـ/793هـ)، من أئمة العربية والبيان والمنطق. من كتبه: "حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول" و"المقاصد وشرحه" و"شرح العقائد النسفية" وغيرها كثير. طبقات المفسرين/2: 2. الأعلام/8: 113-114.

³ - انظر حاشية الفتازاني على شرح العضد لمختصر المنتهى/1: 6.

⁴ - سقطت من نسخة ج.

وَقَدْ اعْتَرَفَ هُوَ أَيْضاً بِذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، كَشَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ، وَقَالَ: «إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الطَّالِبِينَ يُحْصَلُ كَثِيرًا مِنَ الْعُلُومِ الْإِلَهِيةِ، كَالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ، مَعَ الذَّهْوِ عَنْ رُسُومِهَا وَغَايَاتِهَا».

وَإِنْ أَرَادَ التَّوَقُّفَ اسْتِحْسَانًا، بِمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ يَنْبَغِي لِكَوْنِهِ يُعَيَّنُ فَصَحِيحٌ.

وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ¹ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ، حَيْثُ قَالَ الْعَصْدُ²: «الْمَرْصَدُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ»³، يُرِيدُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّعْرِيفِ وَالْمَوْضُوعِ وَنَحْوَهُمَا، فَقَالَ السَّيِّدُ: «لَمْ يُرَدْ بِوُجُوبِ التَّقْدِيمِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ عَقْلًا، بَلْ أُرِيدُ الْوُجُوبُ الْعُرْفِي، الَّذِي مَرَّجِعُهُ اعْتِبَارُ الْأَوَّلِ⁴ وَالْآخِرِ⁵ فِي [طُرُقِ] التَّعْلِيمِ»⁷ انْتَهَى.

وَحِينَئِذٍ يَرُدُّ عَلَى السَّعْدِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مُقَدِّمَةِ / الْعِلْمِ وَمُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ، أَنَّ الْأَوَّلَى إِذَا أُرِيدَ بِهَا مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ أَيْضًا، مَعَ الْإِرْتِبَاطِ فَمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ كَذَلِكَ فَلَا فَرْقَ.

¹ - علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف (1413/1339م) متكلم أشعري، له عدة شروح على أهم الكتب في أصول الفقه والفلسفة. منها: "شرح المواقف" لعصد الدين الإيجي. الأعلام/6: 288.

² - عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي (.../...) قاضي القضاة عصد الدين، كان إماماً في العلوم المعقولات، صاحب معرفة ومشاركة. له كتاب "المواقف" في علم الكلام، و"شرح مختصر ابن الحاجب" في الأصول، و"القواعد الغائية" في المعاني والبيان. طبقات الشافعية/6: 108.

³ - انظر المواقف في علم الكلام: 7.

⁴ - وردت في نسخة ج: الأول.

⁵ - وردت في النسخين الخطيين: والأخلاق، والتصحيح من أصل الكتاب.

⁶ - سقطت من النسخين الخطيين والإضافة من أصل الكتاب.

⁷ - نص منقول من كتاب شرح المواقف/1: 38-39.

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُلَاحَظَ فِي الْأُولَى، كَوْنُ مَسَائِلِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهَا مُرْتَبِطَةٌ بِهَا،
مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهَا نَوْعًا مِنَ التَّوَقُّفِ، سَوَاءٌ قُدِّمَتْ عَلَيْهَا أَوْ أُخِّرَتْ، أَوْ كُتِبَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ
يَكُتَبْ.

وَالْمُلَاحَظَ فِي الثَّانِيَةِ، كَوْنُ الْكِتَابِ مُرْتَبِطًا بِهَا، مُتَوَقِّفًا عَلَيْهَا¹ نَوْعًا مِنَ
التَّوَقُّفِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الْعِلْمِ، أَوْ بِحَسَبِ صَنْعَةِ التَّأْلِيفِ، أَوْ
ذِكْرِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، أَوْ أَصْلَ لَهُ أَوْ سَبَبٍ فِيهِ، >أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ
يَدَيِ الْكِتَابِ فَظَهَرَ الْفَرْقُ .. كَذَا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ وَإِنْ² لَمْ تَقُلْ³ بِالتَّوَقُّفِ
الْعَقْلِيِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ. نَعَمْ التَّصَوُّرُ بِوَجْهِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا مَرَّ.

{مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِذِكْرِهِ فِي الْمَقْدِّمَاتِ}

وَأَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِذِكْرِهِ، فِي الْمَقْدِّمَاتِ وَالْمَبَادِي لِلْعُلُومِ⁴ عَشْرَةٌ
>أَشْيَاءَ⁵. وَهِيَ: اسْمُ الْعِلْمِ وَرَسْمُهُ، وَمَوْضُوعُهُ وَوَضْعُهُ، وَغَايَتُهُ وَمَسَائِلُهُ،
وَنَسَبَتُهُ وَفَضِيلَتُهُ، وَحُكْمُهُ وَمَوَادُّهُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْأِسْمِ، إِنَّمَا هِيَ⁶ لِمِغْرَضِ التَّعْبِيرِ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَمْرٌ سَهْلٌ،
وَالْتَحْصِيلُ بِدُونِهِ مُمَكِّنٌ.

¹ - وردت في نسخة ج: عليه.

² - ساقط من نسخة ج.

³ - وردت في نسخة ج: يقل.

⁴ - وردت في نسخة ج: ومبادئ العلوم.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة ج: هو.

وَكَذَا مَعْرِفَةُ الْوَاضِعِ إِنَّمَا هِيَ¹ لِمَزِيدٍ تَبْصُرُ، أَوْ اسْتِفَادَةُ شَرْفٍ مَا، أَوْ وَثَاقَةٌ
مَا يَسْبِيهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَكَمْ مِنْ عِلْمٍ <قَدْ>² حَصَلَ وَلَمْ يُعْرَفْ وَاضِعُهُ الْأَوَّلُ، أَوْ
لَمْ يَتَحَقَّقْ كَمَا فِي الْمَوْضُوعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ.

وَذَكَرَ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ خَلِّكَانَ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ³ رَحِمَهُ اللَّهُ، هُوَ أَوَّلُ مَنْ
تَكَلَّمَ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا نَسَبُهُ مِنَ الْعُلُومِ فِي اللَّهِ كُلِّي أَوْ جُزْئِي، لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ وَهُوَ
رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْضُوعِ، لِأَنَّ كُلِّيَّةَ الْعِلْمِ إِنَّمَا هِيَ بِحَسَبِ مَوْضُوعِهِ، فَأَيُّ عِلْمٍ كَانَ
مَوْضُوعُهُ أَعْمُ أَوْ أَخْصَصُ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْعُلُومُ فِي نَفْسِهَا مُتَبَايِنَةٌ.

وَكَذَا حُكْمُهُ وَإِنْ كَانَ مُتَأَكِّدًا، إِذْ لَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى أَمْرٍ
حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ⁴.

غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْجُمْلَةِ مَعْلُومٌ، إِذِ الْعُلُومُ الْإِسْلَامِيَّةُ كُلُّهَا مَشْرُوعَةٌ، أَيُّ⁵ مَطْلُوبَةٌ
وَإِنْ تَفَاوَتْ فِي التَّأَكُّيدِ.

¹ - وردت في نسخة ج: هو.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الهاشمي القرشي أبو عبد الله (204/150هـ) أحد الأئمة
الأربعة عند أهل السنة. قال فيه الإمام أحمد: «ما أحد من بيده محبرة أو ورق إلا والشافعي في رقبته
منه». من تصانيفه: "الأم" و"الرسالة". طبقات الشافعية/1: 100 - الأعلام/6: 249-250.

⁴ - تضمين لحديث طويل أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على
البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها.

⁵ - وردت في نسخة أ: أو.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ¹ فِي الْمَحْصُولِ: «أَنَّ تَحْصِيلَ هَذَا الْعِلْمِ فَرَضُ كِفَايَةٍ»² وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَكَذَا فَضِيلَتُهُ فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لِغَايَتِهِ، فَإِنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ بِشَرَفِ غَايَتِهِ الْمَقْصُودَةِ مِنْهُ. وَقَدْ يَكُونُ لَهُ بِحَسَبِ الْمَوْضُوعِ أَيْضاً شَرَفٌ مَا، فَالْمُتَأَكَّدُ حِينَئِذٍ مَعْرِفَةُ رَسْمِ الْعِلْمِ وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَتُهُ، وَمَسَائِلُهُ وَمَوَادُّهُ، وَأَوَكَّدَهَا الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ.

وَأَمَّا احْتِيجَ إِلَى رَسْمِ³ الْعِلْمِ أَيْ: حَدِّهِ، وَإِلَى مَوْضُوعِهِ، وَغَايَتِهِ. لِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، تَجْمَعُهَا جِهَةٌ وَاحِدَةٌ بِاعْتِبَارِهَا تَعْدُ⁴ عِلْماً وَاحِداً، وَجِهَةُ الْوَحْدَةِ الَّتِي تَكُونُ لَهَا هِيَ اشْتِرَاكُ جَمِيعِهَا فِي كَوْنِهَا بَاحِثَةً عَنْ أَحْوَالِ شَيْءٍ وَاحِدٍ. 21

وَقَدْ تَشْتَرِكُ فِي أُمُورٍ أُخْرَى تَابِعَةٌ لَهَا، كَكَوْنِ غَايَتِهَا كَذَا، أَوْ كَوْنِهَا آلَةً لَكَذَا أَوْ نَحْوَهُ.

فَاحْتِاجَ الطَّالِبُ أَنْ يَتَصَوَّرَ ذَلِكَ الْعِلْمَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ مَسَائِلِهِ، لِيَكُونَ فِيهِ عَلَى بَصِيرَةٍ بِحَصُولِهِ <لَهُ>⁵ إِجْمَالاً، لِيَعْلَمَ أَيْ⁶ مَسْأَلَةٌ تَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فَائِدَةُ التَّعْرِيفِ.

¹ - الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، التيمي البكري الرازي (544-606هـ) إمام المتكلمين وقدوة المفسرين وكبير الفقهاء الشافعيين، له: "الحصول في علم الأصول"، "البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان"، وغيرها كثير. سر أعلام النبلاء/21: 500. وفيات الأعيان/4: 248.

² - كلام منقول بالمعنى من خاتمة الفصل العاشر الموسوم بضبط أبواب أصول الفقه، راجع الحصول/1: 227، 229.

³ - وردت في نسخة أ: اسم.

⁴ - وردت في نسخة ج: ما يعد.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة ج: أن.

غَيْرَ أَنَّ تَعْرِيفَهُ مِنَ الْجِهَةِ الْأُولَى يُسَمَّى حَدًّا، بَأَن يُقَالَ [مَثَلًا]¹ هُوَ الْعِلْمُ
الْبَاحِثُ عَنْ كَذَا، وَتَعْرِيفُهُ مِنَ الْجِهَاتِ الْأُخْرَى يُسَمَّى رَسْمًا، بَأَن يُقَالَ مَثَلًا: هُوَ
عِلْمٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى كَذَا، أَوْ يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَذَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَاحْتِاجُ أَنْ يُعْرَفَ ذَلِكَ الشَّيْءُ، الَّذِي تَشْتَرِكُ الْمَسَائِلُ فِي الْبَحْثِ عَنْ
أَحْوَالِهِ، وَهُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِالْمَوْضُوعِ، إِذْ بِهِ يَتَمَيَّزُ الْعِلْمُ، فَإِنَّ الْعُلُومَ لَا تَتَمَايَزُ إِلَّا
بِحَسَبِ مَوْضُوعَاتِهَا، إِذْ لَا مَعْنَى لِكَوْنِ هَذَا عِلْمًا وَذَلِكَ عِلْمًا آخَرَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا
الْبَحْثَ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ شَيْءٍ، وَذَلِكَ يُبَحِّثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ شَيْءٍ آخَرَ، سَوَاءً كَانَ
التَّغَايُرُ حَقِيقِيًّا، كَمَوْضُوعِ الْحِسَابِ² وَهُوَ الْعَدَدُ، وَمَوْضُوعِ الْهَنْدَسَةِ³ وَهُوَ الْمِقْدَارُ،
وَمَوْضُوعِ الطَّبِّ⁴ وَهُوَ بَدَنُ الْإِنْسَانِ، أَوْ اعْتِبَارِيًّا كَمَوْضُوعِ عِلْمِ التَّفْسِيرِ⁵ وَعِلْمِ
الْأَدَاءِ⁶ وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ.

وَاحْتِاجُ إِلَى أَنْ يُعْرَفَ غَايَتُهُ أَيُّ: الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ، لِئَلَّا يَكُونَ سَعْيُهُ عَبَثًا
وَضَلَالًا، وَبِمَعْرِفَةِ الْغَايَةِ يُعْرَفُ شَرَفُهُ وَفَضْلُهُ فَيَزْدَادُ جَدًّا وَنَشَاطًا.

فَعِلْمُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْعِلْمِ هُوَ مَا يُفِيدُ نُصُورَهُ بِحَقِيقَتِهِ، أَوِ الشُّعُورَ بِهِ وَتَمَيُّزَهُ عَنْ
غَيْرِهِ، وَالْأَوَّلُ حَدٌّ وَالثَّانِي رَسْمٌ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ قَبْلُ، وَقَدْ يُسَمَّى الْجَمِيعُ حَدًّا فِي
هَذَا الْعِلْمِ، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - راجع لمزيد التفصيل علم الحساب في قانون اليوسي في العلوم الإسلامية بتحقيقنا ص: 262.

³ - راجع لمزيد تفصيله نفس الكتاب: 151.

⁴ - نفسه: 232.

⁵ - نفسه: 205.

⁶ - نفسه: 278.

وَأَمَّا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ فَهُوَ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، مَا يُبَحِّثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِهِ وَعَوَارِضِهِ،
وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ ذَاتِيَّةً، وَيَعْنُونَ بِالذَّاتِيَّةِ ثَلَاثَةً أَشْيَاءَ وَهِيَ: مَا يَلْحَقُ الشَّيْءَ لِذَاتِهِ،
كَإِدْرَاكِ الْأُمُورِ الْقَرِيبَةِ لِلْإِنْسَانِ لِكَوْنِهِ إِنْسَانًا، أَوْ لِأَمْرِ مُسَاوٍ ¹ **<لَهُ>** كَالْتَعَجُّبِ
اللَّاحِقِ لِلْإِنْسَانِ، بِوَاسِطَةِ إِدْرَاكِهِ لِلْأُمُورِ الْغَرِيبَةِ، أَوْ لِأَمْرِ **<أَعَمَّ>** ² دَاخِلٍ فِيهِ
كَالْحَرَكَةِ لِلْإِنْسَانِ، بِوَاسِطَةِ كَوْنِهِ حَيَوَانًا.

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ ذَاتِيَّةً لِأَنَّ مَنَشَأَهَا الذَّاتُ، إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِجُزْئِهَا أَوْ مُسَاوِيهَا،
وَاحْتَرَزُوا بِالذَّاتِيَّاتِ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْعَرَضِيَّاتِ، وَهِيَ أَيْضًا ثَلَاثَةٌ: وَتُسَمَّى الْأَعْرَاضُ
الْغَرِيبَةُ وَهِيَ: مَا يَلْحَقُ الشَّيْءَ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهُ أَعَمَّ، كَالْحَرَكَةِ لِلنَّاطِقِ بِوَاسِطَةِ
الْحَيَوَانِيَّةِ، أَوْ أَحْصَ كَالنُّطْقِ لِلْحَيَوَانِ بِوَاسِطَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، أَوْ مُبَايِنِ كَالْخَرَارَةِ لِلْمَاءِ
بِوَاسِطَةِ النَّارِ الْمُجَاوِرَةِ.

{مَوْضُوعُ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ}

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ مَوْضُوعَ هَذَا الْعِلْمِ، هُوَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ الْكُلِّيُّ،
22 / كَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَثَلًا، لِأَنَّهُ فِيهِ يَقَعُ بَحْثُ الْأُصُولِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْكِتَابَ مَوْضُوعُ لِعِلْمِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ، فَكَيْفَ يَكُونُ
الْإِمْتِيَازُ؟

قُلْتُ: لِمَا مَرَّ مِنَ الْإِعْتِبَارِ، فَهُوَ لِعِلْمِ التَّفْسِيرِ مِنْ حَيْثُ فَهْمُ مَعَانِيهِ فَقَطْ،
وَلِلْأُصُولِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ.
فَإِنْ قُلْتَ: وَحِينَئِذٍ يَخْتَلِطُ بِعِلْمِ الْفِقْهِ.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - سقطت من نسخة ج.

قُلْتُ: نَظَرُ الْفِقْهِ اسْتِبْطَاطُ الْأَحْكَامِ بِالْفِعْلِ وَعَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ. وَنَظَرُ الْأُصُولِ مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ اسْتِبْطَاطِ وَعَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ. فَهُوَ لِلأُصُولِ مِنْ حَيْثُ الْكُلِّيَّةِ، وَلِذَا كَانَ قَوَاعِدٌ. وَلِلْفِقْهِ مِنْ حَيْثُ الْجُزْئِيَّةِ فَافْتَرَقَا.

{ غَايَةُ عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ }

وَأَمَّا غَايَةُ هَذَا الْعِلْمِ، فَالْعِلْمُ بِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَاهِيكَ بِشَرَفِ ذَلِكَ، وَتُسَمَّى الْعَايَةُ فَائِدَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حَاصِلَةٌ عَنِ الشَّيْءِ، وَتُسَمَّى أَيْضًا غَرَضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَطْلُوبَةٌ مِنْهُ، فَهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَتَعَدُّدُ الْأَسْمَاءِ بِالْإِعْتِبَارِ.

{ مَسَائِلُ عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ }

وَأَمَّا مَسَائِلُ [هَذَا] ¹ الْعِلْمِ، فَهِيَ الْقَضَايَا النَّظَرِيَّةُ الَّتِي تُذَكَّرُ فِيهِ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى أَحْوَالِ ² الْمَوْضُوعِ الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: النَّظَرِيَّةُ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ لِيَعْلَمَ، فَالْبَدِيهِي لَا يَكُونُ مِنَ الْمَسَائِلِ. وَلِذَا يُقَالُ أَيْضًا: «هِيَ الْقَضَايَا الْمُبْرَهَنُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ». وَقَدْ يُذَكَّرُ الْبَدِيهِي لِيَبَانَ بَدِيهَتُهُ، فَهُوَ نَظَرِي مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ، هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ لَهُمْ.

قُلْتُ: وَهَذَا ³ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا اعْتُبِرَتْ مَوْضُوعَاتُ الْمَسَائِلِ مُبَيَّنَةً فِي عِلْمٍ آخَرَ، جُزْءًا ⁴، لِكُونِهَا جُزْئِيَّاتِ الْمَوْضُوعِ الْمُبَيَّنِ فِي عِلْمٍ بآخَرَ، وَمَحْمُولَاتُهَا ⁵ كَذَلِكَ مُبَيَّنَاتٍ فِي عِلْمٍ آخَرَ لِكُونِهَا هِيَ الْمَبَادِي.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ج: حوار.

³ - وردت في نسخة ج: وهو.

⁴ - وردت في نسخة ج: جزء ما.

⁵ - وردت في نسخة ج: مجموعاتها.

وَأَمَّا إِذَا جُوزَ أَنْ تُبَيَّنَ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ نَفْسَهُ وَهُوَ الْجَارِي الْيَوْمَ، فَالصَّنَاعَةُ
تَكُونُ مَشْحُونَةً بِالتَّصَوُّرَاتِ، وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَائِلِ، فَلَا تَخْتَصُ الْمَسَائِلَ بِالْقَضَايَا،
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: تُذَكَّرُ تَوَاطُئُ¹ لِلتَّصَدِيقِ الْمَقْصُودِ، وَذَلِكَ <تَعَسُفٌ>² لَا³ حَاجَةَ
إِلَيْهِ.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَمَسَائِلُ هَذَا الْعِلْمِ، هِيَ كَذَلِكَ الْأُمُورُ الْمُبَيَّنَّةُ فِيهِ، كَقَوْلِنَا:
«الْأَمْرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لِلْوُجُوبِ»، وَ«النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ»، وَ«قَوْلُ الصَّاحِبِ لَيْسَ
بِحُجَّةٍ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

{اِسْتِمْدَادَاتُ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ}

وَأَمَّا مَوَادُّ الْعِلْمِ وَيُقَالُ لَهَا الْمَبَادِي وَالْاِسْتِمْدَادَاتُ، <فَهِيَ>⁴ أُمُورٌ يَجِبُ أَنْ
تُعْرَفَ <أَوَّلًا>⁵ لِتَوْقُفِ مَسَائِلِهِ عَلَيْهَا وَهِيَ: إِمَّا تَصَوُّرَاتٌ وَإِمَّا تَصَدِيقَاتٌ، إِمَّا
مُبَيَّنَّةٌ⁶ فِي نَفْسِهَا وَتُسَمَّى الْقَضَايَا الْمُتَعَارِفَةُ، وَإِمَّا مُسَلِّمَةٌ فِيهِ مُبَيَّنَّةٌ فِي عِلْمٍ آخَرَ.
وَلَا بُدَّ أَنْ يُعْرَفَ ذَلِكَ، لِيَرْجَعَ إِلَيْهِ عِنْدَ إِرَادَةِ تَحْقِيقِهَا.

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا، فَهَذَا الْعِلْمُ يُسْتَمَدُّ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَمِنَ الْكَلَامِ وَمِنَ الْأَحْكَامِ.

¹ - ورد في نسخة ج: توطيدا.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - وردت في نسخة ج: كل.

⁴ - سقطت من نسخة ج.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة ج: حسية.

23 قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِي¹ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ الْإِحْكَامَ: «قَدْ عُرِفَ أَنَّ اسْتِمْدَادَ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْكَلَامِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، / فَمَبَادِئُهُ غَيْرُ خَارِجَةٍ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ»² اُنْتَهَى. وَعَلَيْهِ <نَسَجَ>³ ابْنُ الْحَاجِبِ⁴.

أَمَّا اسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْكَلَامِ، فَلَأَنَّ⁵ الْمُرَادَ مِنْهُ ذِكْرُ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتُبُوْثُهَا مَوْقُوفٌ عَلَى <صِدْقِ>⁶ النَّبِيِّ، الْمَوْقُوفُ عَلَى دِلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ، الْمَوْقُوفَةُ عَلَى مَعْرِفَةِ وُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى، بِمَا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُصَحَّحَةِ لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ هَذَا كُلُّهُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ.

{بَحْثٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ}

وَفِي هَذَا الْمَقَامِ بَحْثٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ أُريدَ بِالْمَوْقُوفِ عَلَى الصِّدْقِ تَبُوْثُ الْأَدَلَّةِ فِي نَفْسِهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ مَبَاحِثِ الْأُصُولِ وَلَا مِنْ وَظِيفَةِ الْأُصُولِيِّ⁷. وَإِنْ أُريدَ تَبُوْثُ إِفَادَتِهَا الْأَحْكَامَ، كَمَا يُعْبَرُ بِهِ كَثِيرًا⁸، فَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ اللُّغَةِ.

¹ - علي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن (631/551هـ) أصولي باحث، انتقل من بغداد والشام إلى القاهرة، فتعصب عليه فقهاؤها ورموه بفساد العقيدة. له نحو من عشرين مصنفًا، منها: "الإحكام في أصول الأحكام" و"مختصره"، و"أبكار الأفكار" في علم الكلام. الأعلام/5: 153.

² - نص منقول بأمانة من كتاب الإحكام في أصول الأحكام / 1: 8.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - انظر المختصر وشرحه حيث قال: «وأما استمداده: فمن الكلام والعربية والأحكام» / 1: 32.

⁵ - وردت في نسخة ج: فإن.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

⁷ - وردت في نسخة ج: الأصول.

⁸ - وردت في نسخة أ: كثير.

أَلَا تَرَى أَنَّ كَوْنَ الْأَمْرِ مَثَلًا مُفِيدًا لِلْوُجُوبِ، يُعْرِفُ مِنَ اللَّغَةِ عَلَى الْأَصَحِّ
سِوَاءَ ثَبَتِ الشَّرْعُ أَمْ¹ لَا. فَأَيُّ مَدْخَلٍ² لِلْكَلامِ هَاهُنَا؟

نَعَمْ، الْفَقِيهَ مُحْتَاجٌ عِنْدَ اسْتِبْطَاطِ الْأَحْكَامِ بِالْفِعْلِ إِلَى ثُبُوتِ الدَّلِيلِ بِثُبُوتِ
الشَّرْعِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ-الاسْتِمْدَادَ الْمَذْكُورَ، إِنَّمَا هُوَ فِي كَوْنِ الدَّلِيلِ الْكُلِّي حُجَّةً لَا
غَيْرَ، لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ يُثَبِّتُهَا الْأُصُولِيُّ، وَمِنْهُ يَأْخُذُ الْفَقِيهَ جُزْئِيَّاتُهَا.

وَأَمَّا مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، فَلَأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ عَرَبِيَّانِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا فِيهِمَا مِنْ
الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ، كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ مِنْ فُنُونِ
الْعَرَبِيَّةِ.

وَأَمَّا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، كَالْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ مَثَلًا، فَلَأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْفَعْلِ
إثْبَاتُهَا كَقَوْلِنَا، الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلنَّدْبِ، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلْكَرَاهَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ
تَصَوُّرِهَا أَوَّلًا، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالشَّيْءِ فَرَعٌ تَصَوُّرُهُ.

فَقَدْ بَانَ لَكَ مِنْ هَذَا، أَنَّ مَسَائِلَ الْعِلْمِ إِنَّمَا هِيَ أَجْزَاءُ الْمَبَادِئِ أَوْ جُزْئِيَّاتُهَا،
تُحْمَلُ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَوْضُوعِ أَوْ جُزْئِيَّاتِهِ كَقَوْلِنَا هُنَا: «الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ»، فَإِنَّ
الْوُجُوبَ مِنَ الْمَبَادِئِ الَّتِي هِيَ الْأَحْكَامُ، وَالْأَمْرُ مِنَ الْمَوْضُوعِ الَّذِي هُوَ الْكِتَابُ
وَالسُّنَّةُ، فَلِهَذَا احْتِيجَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَوْضُوعِ وَالْمَبَادِئِ أَوَّلًا، لِأَنَّ التَّسْبِيَةَ إِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ
حُصُولِ الطَّرْفَيْنِ، وَمَا خَرَجَ عَنْ هَذَا الْمَنْحَى³ مِنَ الْمَسَائِلِ فَهُوَ دَخِيلٌ⁴ فِي الْعِلْمِ.

¹ - وردت في نسخة ج: أو.

² - وردت في نسخة ج: فائدة.

³ - وردت في نسخة ج: المعنى.

⁴ - وردت في نسخة ج: داخل.

{حَدِّ عِلْمُ أَصُولِ الْفِقْهِ}

وَأَمَّا حَدُّ هَذَا الْعِلْمِ، فَأَعْلَمُ¹ أَنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ مُرَكَّبٌ مِنْ مُفْرَدَيْنِ: أَحَدُهُمَا «الأصول» وَالْآخَرُ «الفقه»، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مُفْرَدَاتِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ مَعْرِفَةِ الْمُرَكَّبِ، ثُمَّ مَعْرِفَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَى مَاذَا وَضِعَ.

أَمَّا الْمُفْرَدَاتُ فَهِيَ «الأصول والفقه» كَمَا ذَكَرْنَا، وَ«جُزْءٌ ثَالِثٌ صُورِي» بِهِ حَصَلَ التَّرْكِيبُ. فَأَمَّا الْفِقْهُ فَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

{تَعْرِيفُ الْأَصُولِ بِاعْتِبَارِهِ مُرَكَّبًا إِضَافِيًّا}

وَأَمَّا الْأَصُولُ فَجَمْعُ أَصْلٍ، وَالْأَصْلُ فِي اللُّغَةِ أَسْفَلُ الشَّيْءِ، كَأَصْلِ الْجِدَارِ 24 مَثَلًا، وَلِلنَّاسِ فِيهِ عِبَارَاتٌ ذَكَرَهَا الْإِسْنَوِيُّ² / فِي شَرْحِ الْمَنَهَاجِ، فَقِيلَ: «الأصلُ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ»³، وَقِيلَ: «المُحْتَاجُ إِلَيْهِ»⁴، وَهِيَ عِبَارَةُ الْإِمَامِ فِي الْمَحْصُولِ. وَقِيلَ: «مَا يَسْتَنْدُ تَحْقِيقُ الشَّيْءِ إِلَيْهِ»⁵ وَهُوَ لَفْظُ الْآمِدِيِّ. وَقِيلَ: «مَا مِنْهُ الشَّيْءُ»⁶ وَهُوَ لَفْظُ الْأَرْمَوِيِّ⁷، وَقِيلَ: «مَنْشَأُ الشَّيْءِ»¹، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «الأصلُ مَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ

¹ - وردت في نسخة ج: فعلى.

² - محمد بن الحسن بن علي بن عمر الإسنوي أو الإسناوي عماد الدين (695/764هـ)، فاضل من الشافعية. تفقه بإسناو وبالقاهرة والشام، ناب بالكم في القاهرة ومنون. من كتبه الكثيرة: "شرح المنهاج" للبيضاوي لم يتمه، و"المعتبر في علم النظر". الأعلام/6: 319.

³ - راجع المعتمد/1: 5. شرح العضد على ابن الحاجب/1: 25. إرشاد الفحول: 3.

⁴ - راجع الفصل الأول المعقود لتفسير أصول الفقه في المحصول/1: 91. التحصيل/1: 167.

⁵ - انظر الإحكام/1: 7 حيث وردت كلمة تحقيق بدل تحقق. المصباح المنير/1: 21.

⁶ - انظر الحاصل/1: 20، شرح تنقيح الفصول: 15.

⁷ - محمود بن أبي بكر بن أحمد، أبو الشاء سراج الدين الأرموي (594/682هـ)، عالم بالمنطق والأصول، شافعي المذهب. له تصانيف منها: "مطالع الأنوار" في المنطق شرحه كثيرون، و"التحصيل من المحصول" في الأصول، و"شرح الوجيز" للغزالي، و"لطائف الحكمة". الأعلام/8: 41. =

غَيْرَهُ»². وَعَلَى هَذِهِ الْعِبَارَاتِ مُنَاقَشَاتٌ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّطْوِيلِ بِهَا مَعَ وَضُوحِ الْمَقْصِدِ.

{الْأَصْلُ فِي اصْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ}

وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فَقَالُوا: يُطْلَقُ عَلَى:

* الرَّاجِحُ: تَقُولُ الْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ³.

* وَلِلْمُسْتَصْحَبِ تَقُولُ: تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ⁴.

* وَلِلْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ، يُقَالُ: لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَصْلٌ أَيْ قَاعِدَةٌ كَذَا⁵.

* وَلِلدَّلِيلِ يُقَالُ: أَصْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ⁶ مَثَلًا.

* وَلِلصُّورَةِ الْمَقِيسِ عَلَيْهَا كَمَا سَيَأْتِي⁷، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ.

فَإِنْ أَرَادُوا ذِكْرَ مَا يَقَعُ مِنَ الْإِطْلَاقِ فِي الْقَنْ، كَأَنَّا⁸ مَا كَانَ فَظَاهِرًا⁹. وَإِنْ

أَرَادُوا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَانِي اصْطِلَاحًا فَلَا يُسَلِّمُ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، لِصِحَّةِ أَنَّ يُرَادَ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ فِيهَا حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا.

¹ = نهاية السؤل/1: 14، البحر المحيط/1: 15.

² - وهو للإمام السبكي في الإيهام/1: 20.

³ - والأحسن أن يقال: الأصل في الكلام الحقيقة أي: الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز.

⁴ - ورد في شرح العضد على المختصر/1: 25: الطارئ بدل الظاهر. يقال لمن كان متيقنا من الطهارة

وداخله شك في الحدث: الأصل الطهارة حتى يثبت نقيضها.

⁵ - كقاعدة لا ضرر ولا ضرار أصل من أصول الشريعة.

⁶ - مثاله قول الفقهاء: الأصل في وجوب الصلاة قوله تعالى: «أقيموا الصلاة» أي أدلة الفقه، وهو

الذي اختاره كثير من أهل الأصول: كإمام الحرمين في البرهان/1: 58، والآمدي في الإحكام/1: 7،

وأبي إسحاق الشيرازي في شرح المع/1: 163، والغزالي في المستصفى/1: 5، وغيرهم.

⁷ - مثل قولهم: الخمر أصل للنبيذ، فالنبيذ فرع في مقابلة أصله وهو الخمر.

⁸ - وردت في نسخة ج: كأننا.

⁹ - وردت في نسخة ج: نضاهي.

ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْفِقْهِ هُوَ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا الْجُزْءُ الصُّورِي فَهُوَ
الإِضَافَةُ، أَيْ نِسْبَةُ الْأُصُولِ إِلَى الْفِقْهِ الْمُفِيدَةِ لِلِاخْتِصَاصِ.

قَالَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ: «وَأَمَّا أُصُولُ الْفِقْهِ، فَأَعْلَمُ أَنَّ إِضَافَةَ اسْمٍ لِمَعْنَى
تُقَيِّدُ اخْتِصَاصَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، الَّذِي عَيَّنَتْ لَهُ لَفْظَةُ الْمُضَافِ، تَقُولُ
هَذَا مَكْتُوبُ زَيْدٍ، وَالْمَفْهُومُ مَا ذَكَرْنَا»¹ انْتَهَى.

أَيُّ: فَلِأُصُولُ بِسَبَبِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ مُخْتَصَّةٌ بِكَوْنِهَا لِلْفِقْهِ لَا بغيرِهِ كَالْتَحْوِ
وَنَحْوِهِ.

{جَعَلَ الْأُصُولُ عِلْمًا عَلَى الْفَنِّ}

ثُمَّ نُقِلَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِبَارِ فَجُعِلَ عِلْمًا عَلَى هَذَا الْفَنِّ، وَهُوَ مُشْعَرٌ بِالنَّظَرِ إِلَى
مُلاحِظَةِ أَصْلِهِ بِإِبْنَاءِ الْفِقْهِ عَلَيْهِ. وَتَاهِيكَ بِهِذِهِ الْخِصْلَةُ الْمَوْجِبَةُ لِغَايَةِ الْفَضِيلَةِ
وَالْمَدْحِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِعْتِبَارَيْنِ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ مُرَكَّبٌ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى
جُزْءٍ مَعْنَاهُ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ.

{تَعْرِيفُ أُصُولِ الْفِقْهِ بِمَعْنَاهُ اللَّقْبِيِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ}

وَأَقْتَصَرَ الْمُؤَلِّفُ عَلَى تَعْرِيفِهِ بِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي²، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ، فَقَالَ:

"أُصُولُ الْفِقْهِ" مِنْ حَيْثُ مَدْلُولُهُ هُوَ: "دَلَالِيلُ الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيَّةُ" بِالرَّفْعِ نَعَتْ
لِلدَّلَائِلِ، وَالْقِيَاسُ أَدَلَّةٌ. وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ دَلَالِيَّةً، لِأَنَّ الْفِقْهَ فِي الْأَوَّلِ خِلَافُهُ فِي الثَّانِي،
فَإِنَّ الْأَوَّلَ إِنَّمَا هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْعِلْمِ، وَالثَّانِي هُوَ الْعِلْمُ الْمَعْرُوفُ.

¹ - نص منقول من المحصول/1: 94.

² - أي باعتبار أصول الفقه لقبا وعلمًا له.

وَالْمُرَادُ بِ"الْإِجْمَالِيَّةِ" غَيْرِ الْمُفَصَّلَةِ، كَقَوْلِنَا: «الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ»، فَإِنَّهُ كُلِّي يَتَنَاوَلُ الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ وَالْأَمْرَ بِالزَّكَاةِ وَهَكَذَا. وَقَوْلِنَا: «الْتَّهْيِي لِلتَّحْرِيمِ»، فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْتَّهْيِي عَنِ السَّرْقَةِ وَالْتَّهْيِي عَنِ الزَّوْنَا وَهَكَذَا. وَكَذَا قَوْلِنَا: «الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ»، وَ«الْقِيَاسُ حُجَّةٌ»، وَ«الاسْتِصْحَابُ حُجَّةٌ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا إِجْمَالِيَّةٌ.

فَ"الدَّلَائِلُ" جِنْسٌ فِي التَّعْرِيفِ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى "الْفَقْهِ" يُخْرِجُ دَلَائِلَ غَيْرِهِ، مِنْ النَّحْوِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِهِمَا.

وَالْإِجْمَالِيَّةُ" مُخْرِجٌ لِلدَّلَائِلِ التَّفْصِيلِيَّةِ لِلْفَقْهِ، نَحْوُ «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»¹ فَإِنَّهُ 25 أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، / «وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوْنَى»² فَإِنَّهُ نَهْيٌ عَنِ الزَّوْنَا عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، وَغَيْرُ هَذَا مِنَ الْأَدَلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ لِلْأَحْكَامِ.

{وَضِيفَةُ الْأُصُولِي وَوَضِيفَةُ الْفَقِيهِ}

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَلَّةَ يَنْظُرُ فِيهَا الْأُصُولِي أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أُخْرَى، وَهِيَ الْإِجْمَالُ الْمَذْكُورُ، مَثَلًا «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»، يَنْظُرُ فِيهِ³ الْأُصُولِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَمْرٌ وَيَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَيَنْظُرُ فِيهِ الْفَقِيهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ وَيَدُلُّ عَلَى وُجُوبِهَا، مُسْتَمِدًّا ذَلِكَ مِنَ الْأُصُولِي.

فَإِنْ قُلْتَ حِينَئِذٍ: يَجِبُ أَنْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ: «دَلَائِلُ الْفَقْهِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالِ»، إِذْ لَيْسَ ثَمَّ دَلِيلَانِ بَلْ دَلِيلٌ لَهُ حَيْثِيَّتَانِ.

¹ - البقرة: 43، النساء: 77، يونس: 78، النور: 56، الروم: 31، المزمل: 20.

² - الإسراء: 32.

³ - وردت في نسخة ج: إنها.

قُلْتُ: إِنَّ شَيْئًا اعْتَبَرْنَا¹ <ذَلِكَ>²، وَإِنْ شَيْئًا اعْتَبَرْنَا دَلِيلِينَ، فَإِنَّ الْأُصُولِي
يَنْظُرُ فِي «الْأَمْرِ مَثَلًا مِنْ حَيْثُ هُوَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالصَّلَاةِ وَلَا غَيْرِهَا»، وَهُوَ مَعْنَى
الْقَاعِدَةِ.

نَعَمْ، الْقَاعِدَةُ إِنَّمَا اسْتَشْبَهَتْ لَهُ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي يَسْتَقَرُّهَا كَمَا مَرَّ. غَيْرَ أَنَّهُ
يَأْخُذُ مَعَانِيهَا الْكُلِّيَّةَ. وَالْفَقِيهَ يَلُودُ بِصُورِهَا³ الْجُزْئِيَّةَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ الدَّلِيلُ دَلِيلِينَ
بِالْإِجْتِمَاعِ⁴، لِأَنَّهُ مُفَصَّلًا غَيْرُهُ مُجْمَلًا فَافْهَم.

"وَقِيلَ"⁵ أَصُولُ الْفَقْهِ "مَعْرِفَتُهَا"، أَيْ: مَعْرِفَةُ "الدَّلَائِلِ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ"،
فَالْمَعْرِفَةُ جِنْسٌ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الدَّلَائِلِ مُخْرِجٌ لِمَعْرِفَةِ غَيْرِهَا، كَمَعْرِفَةِ⁶ الْأَحْكَامِ
الْفَقْهِيَّةِ بِنَفْسِهَا وَتَحْوِ ذَلِكِ، وَبَاقِي التَّعْرِيفِ قَدْ مَضَى.

وَتَصْدِيرُ الْمُصَنَّفِ بِالْأَوَّلِ كَأَنَّهُ لِكُونِهِ أَوْفَقُ⁷ عِنْدَهُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ تَصْدِيرَ الْحَدِّ
بِالدَّلَائِلِ⁸ مُنَاسِبٌ لِّلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ قَبْلُ، مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الدَّلِيلُ⁹، كَمَا عَرَّفَ
"الْفَقْهَ بِالْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ"، لِكُونِ الْفَقْهِ لُغَةً الْفَهْمِ وَالْعِلْمِ، فَنَاسِبُهُ.

¹ - وردت في نسخة ج: اعتبرناه.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - وردت في نسخة ج: بصورة.

⁴ - وردت في نسخة ج: باعتبارين.

⁵ - المقصود به الإمام البيضاوي في كتابه منهاج الوصول: 4، حيث قال ما نصه: «معرفة دلالات الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد».

⁶ - وردت في نسخة ج: لمعرفة.

⁷ - وردت في نسخة ج: أولى.

⁸ - وردت في نسخة ج: بالأول.

⁹ - قال الإمام الزركشي: «أعني أن الأصول نفس الأدلة لا معرفتها، لأن الأدلة إذا لم تعلم لا تخرج عن كونها أصولاً، وهو الذي ذكره الخدّاق: كالقاضي أبي بكر، وإمام الحرمين، والرازي، والآمدي وغيرهم، واختاره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد». تشنيف المسامح: 1: 121-122.

{تَحْقِيقُ الْيُوسِي فِي التَّعْرِيفَيْنِ الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِمَا فِي عِلْمِ الْأُصُولِ}

وَالْبَحْثُ أَنَّ التَّعْرِيفَيْنِ نَاشِئَانِ عَنْ اعْتِبَارَيْنِ وَهُمَا: إِطْلَاقُ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوَاعِدِ
وَالْمَسَائِلِ، أَوْ عَلَى الْمَلَكَةِ.

وَإِنْ أَرَدْتَ تَحْصِيلَ ذَلِكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا أَقُولُ وَهُوَ: أَنَا <إِذَا>¹ قُلْنَا مَثَلًا: عِلْمٌ
كَذَا، كَعِلْمِ التَّحْوِ، فَإِنَّا نُطْلِقُهُ عَلَى الْأُصُولِ الْمُقَرَّرَةِ وَالْقَوَاعِدِ الْمُحَرَّرَةِ.

ثُمَّ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اشْتَغَلَ بِتِلْكَ الْقَوَاعِدِ وَالْأُصُولِ، وَتَتَبَعَ جُزْئِيَّاهُمَا تَعَلُّمًا
وَتَفَهُُّمًا، حَتَّى أَحَاطَ بِمُعْظَمِهَا، وَعَلِمَ مِنْهَا الْمُتَشَارِكَ وَالْمُتَفَارِقَ، وَاطَّلَعَ عَلَى مَا لَهَا
مِنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَإِنَّهُ تَنَكَّشَ لَهُ تِلْكَ الْقَوَاعِدُ، وَتَحَصَّلَ
<لَهُ>² مِنْ طُولِ الْمَارَسَةِ مَلَكَةٌ فِي نَفْسِهِ، يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى اسْتِحْضَارِهَا عِنْدَ
الْإِنْفِاتِحِ إِلَيْهَا، وَإِدْرَاكِ مَا عَرَضَ لَهُ مِنْهَا، وَمَعْرِفَةِ مَا لَمْ يَعْرِفْ مِمَّا عَرَفَ.

وَتُسَمَّى هَذِهِ الْمَلَكَةُ عِلْمًا أَيْضًا، حَتَّى إِنَّا إِذَا قُلْنَا: قُلَانٌ نَحْوِي أَوْ عَالِمٌ
بِالتَّحْوِ، فَلَسْنَا نُرِيدُ أَنَّ جَمِيعَ مَسَائِلِهِ حَاضِرَةٌ عِنْدَهُ، بَلْ نُرِيدُ أَنَّ لَهُ هَذِهِ الْمَلَكَةَ فِي
التَّحْوِ، بِحَيْثُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى الْاسْتِحْضَارِ وَالْاسْتِحْصَالِ عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ
الْبَشَرِيَّةِ.

ثُمَّ إِذَا أَطْلَقْنَا عِلْمَ التَّحْوِ، صَحَّ أَنْ نُرِيدَ بِهِ نَفْسَ الْقَوَاعِدِ الْمُقَرَّرَةِ، فَنَقُولُ: هُوَ
عِلْمٌ / بَاحِثٌ عَنْ كَذَا، <أَوْ يُعْرِفُ>³ بِهِ كَذَا. 26

وَصَحَّ أَنْ نُرِيدَ بِهِ الْمَلَكَةَ فَنَقُولُ: هُوَ الْعِلْمُ بِكَذَا. وَلَا غِنَى لِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ
عَنِ الْآخِرِ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَطَالِبِ، الَّذِي هُوَ فَائِدَةُ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ لَوْلَا الْقَوَاعِدُ مَا

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - ساقط من نسخة ج.

حَصَلَتِ الْفَوَائِدُ، وَلَوْلَا الْمَلَكَةُ¹ لَمْ تَسْتَقِلَّ الْقَوَاعِدُ بِالِاتِّهَاضِ إِلَى ذَلِكَ، وَهَذَا كَمَا تُفْهَمُ فِي السَّيْفِ الْقَاطِعِ، وَالْيَدِ الَّتِي تَضْرِبُ <بِهِ>² فَافْهَمُ.

نَعَمْ، السَّيْفُ سَيْفٌ سِوَا ضَرْبٍ <بِهِ>³ أَمْ لَا، وَلَكِنَّ فَائِدَتَهُ الَّتِي هِيَ الْقَطْعُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالضَّرْبِ. وَكَذَا <الْعِلْمُ>⁴ هُوَ عِلْمٌ سِوَا نُظَرٍ فِيهِ أَمْ لَمْ يُنْظَرْ، وَلَكِنَّ الْفَائِدَةَ إِنَّمَا تَصِحُّ عِنْدَ النَّظَرِ.

فَصَحَّ حِينَئِذٍ أَنْ نَقُولَ: الْعِلْمُ هُوَ الدَّلَائِلُ، وَأَنْ نَقُولَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِهَا، أَيْ الْمَلَكَةُ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَلَكِنْ شَرُفُ الْأَوَّلِ بِالذَّاتِ، فَقَدْ شَرُفَ الثَّانِي <بِالْفِعْلِ>. وَإِنْ شَرُفَ الْأَوَّلُ بِمُنَاسَبَتِهِ لِلُّغَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ دَلَائِلُ، فَقَدْ شَرُفَ الثَّانِي⁵ بِمُنَاسَبَتِهِ لِلْمَعْرِفَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا⁶ عِلْمٌ.

{أَبْحَاثُ أَوْرَدَهَا الْأُصُولِيُّونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْرِيفِ}

وَهَاهُنَا أَبْحَاثُ أَوْرَدَهَا الْأُصُولِيُّونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْرِيفِ:

مِنْهَا، أَنَّهُ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أُصُولُ الْفِقْهِ، هُوَ مَعْرِفَةُ مَا ذَكَرَ، وَهُوَ شَيْءٌ ثَابِتٌ فِي نَفْسِهِ سِوَا وَجِدِ الْعَارِفِ بِهِ أَمْ لَا؟. وَجَوَابُهُ: مَا مَرَّ آتِئًا، وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرَاتِ، لِأَنَّ الْخَصْمَ لَا يُسَلِّمُ أَنَّ ذَلِكَ الْحَاصِلَ فِي نَفْسِهِ هُوَ الْعِلْمُ بَلِ الْمَعْرِفَةُ.

¹ - وردت في نسخة ج: المد.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - سقطت من نسخة ج.

⁵ - ساقط من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة أ: إنه.

وَمِنْهَا، أَنَّ الْعِلْمَ بِأَصُولِ الْفِقْهِ ثَابِتٌ لِلَّهِ تَعَالَى، إِذْ هُوَ تَعَالَى عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ،
وَمِنْهُ هَذَا الْعِلْمُ الْخَاصُّ، فَوَجِبَ إِدْخَالُهُ فِي الْحَدِّ، لَكُنْهُ خَارِجٌ عَنْهُ حَيْثُ صُدِّرَ
بِالْمَعْرِفَةِ، إِذْ لَا يُطْلَقُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، فَكَانَ الْحَدُّ فَاسِدًا عَكْسًا.

وَجَوَابُهُ: بَعْدَ تَسْلِيمِ امْتِنَاعِ الْمَعْرِفَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، أَنَّهُ تَحْدِيدٌ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ
الْعُرْفِ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمَوْجِبُ لِلْعَارِفِ بِهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَصُولِيٌّ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ
تَعَالَى، وَلِذَلِكَ أَخْرَجُوهُ فِي حَدِّ الْفِقْهِ فَقَيَّدُوهُ¹ "بِالْمُكْتَسَبِ"، لِيُخْرَجَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى
كَمَا سَيَأْتِي، إِذْ لَا يُطْلَقُ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى الْفِقْهُ وَلَا عَلَيْهِ فَقِيهٌ.

وَأَيْضًا الْمُرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ الْمَلَكََةُ لَا نَفْسُ الْإِدْرَاكِ، وَالْمَلَكََةُ كَيْفِيَّةٌ رَاسِخَةٌ فِي
النَّفْسِ، وَلَا تَكُونُ الْكَيْفِيَّةُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، بَلِ الْعِلْمُ الْمُحِيطُ الْقَدِيمُ، فَمِنْشَأُ هَذَا
السُّؤَالِ أَيْضًا الْغَلْطُ فِي تَفْسِيرِ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ، الْمُصْدَرُ بِهِمَا تَعَارِيفُ الْقُنُونِ.
وَمِنْهَا، أَنَّ الْحَدَّ فَاسِدُ الطَّرْدِ، لِذُخُولِ تَصَوُّرِ الْأَدْلَةِ، فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ وَالْعِلْمَ يَشْمَلُ
التَّصْدِيقَ وَالتَّصَوُّرَ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِالْإِجْمَالِ، يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ الْكُلِّيَّاتِ، وَهِيَ الْقَضَايَا كَمَا
مَرَّ لَا التَّصَوُّرَاتِ، عَلَى أَنَّ لَوْ سَلَّمْنَا دُخُولَهَا لَمْ يَضُرَّ كَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْعُلُومَ
مَشْحُونَةٌ بِالتَّصَوُّرَاتِ.

وَمِنْهَا، أَنَّ قَوْلَهُ: "أَصُولُ الْفِقْهِ دَلَالِيلُ الْفِقْهِ"، إِنَّمَا يَلِيْقُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفًا
لِلْإِضَافِيِّ / لَا اللَّقْبِيِّ، فَإِنَّ اللَّقْبِيَّ قُصِدَ فِيهِ إِلَى جَعَلِ³ اللَّفْظِ عِلْمًا عَلَى الْعِلْمِ مِنْ
حَيْثُ هُوَ، وَلَمْ تُقْصَدَ فِيهِ الْأَدْلَةُ، فَكَيْفَ يُقَالُ هُوَ الْأَدْلَةُ⁴.

27

¹ - وردت في نسخة ج: فقيده.

² - وردت في نسخة ج: تقيد.

³ - وردت في نسخة ج: فعل.

⁴ - راجع تشنيف الماسم/1: 123.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ يُقَالُ إِلَى عِلْمٍ هُوَ أَدْلَةٌ كَذَا، فَتِلْكَ الْأَدْلَةُ بِنَفْسِهَا هِيَ الْعِلْمُ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُقْصَدَ مَا كَانَ أَوَّلًا مِنَ الْإِضَافَةِ وَلَا التَّرْكِيبِ، كَمَا عُرِّفَ فِي سَائِرِ الْمُتَضَائِفَاتِ وَالْأَجْنَاسِ، إِذَا صَارَتْ أَعْلَامًا بِالْوَضْعِ أَوْ¹ بِالْغَلْبَةِ.

نَعَمْ، هَاهُنَا بَحْثٌ أَوْرَدَهُ شَرَّاحُ الْمِنْهَاجِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَدْلَةَ الْكُلِّيَّةَ هِيَ مَوْضُوعُ هَذَا الْعِلْمِ، فَكَيْفَ يُعْرَفُ بِهَا؟ فَإِنَّ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ خَارِجٌ عَنْهُ وَهُوَ سُؤَالٌ قَوِيٌّ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَدْلَةَ لَهَا اعْتِبَارَانِ: أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَهِيَ أَنَّهَا أَدْلَةُ الْفِقْهِ. وَالثَّانِي التَّجْرِيدُ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِالذَّاتِ مُضَافَةً، وَبِالاعْتِبَارِ الثَّانِي كَانَتْ مَوْضُوعًا.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَصُولَ هُوَ الْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنِ الْأَدْلَةِ، أَوْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْبَحْثُ بِأَنَّهُ² لَوْ كَانَ الْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ لَزِمَ إِذَا³ قِيلَ: فَلَانَ يَعْلَمُ الْأَصُولَ [لَزِمَ]⁴ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْمَعْرِفَةَ، وَلَا مَعْنَى لَهُ فَعَلَطٌ فَاحِشٌ، لِأَنَّ الْعِلْمَ كَمَا مَرَّ يُطْلَقُ عَلَى الْمَلَكَةِ وَعَلَى الْمَسَائِلِ.

فَإِذَا قِيلَ: يَعْلَمُ الْأَصُولَ أَوْ التَّخَوُّ أَوْ الْفِقْهَ، فَاَلْمُرَادُ الثَّانِي <لَا⁵ الْأَوَّلَ⁶ وَلَا إِشْكَالٌ.

¹ - وردت في نسخة ج: و.

² - وردت في نسخة ج: لأنه.

³ - وردت في نسخة ج: إذ.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة ج: كالأول.

{بَحْثُ طَرِيفٍ: الْجَزْئِيَّاتُ لَا تُحَدُّ وَلَا يُبْرَهُنَّ عَلَيْهَا}

وَهَاهُنَا بَحْثٌ لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ بِحَالٍ، وَهُوَ عِنْدِي مِنَ الْمَوْصُوفَاتِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْكِتَابِ وَلَا بِهَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ أَنَّهُ مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الْحِكْمَةِ¹، أَنَّ الْجَزْئِيَّاتِ لَا تُحَدُّ وَلَا يُبْرَهُنَّ عَلَيْهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَصُولَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْفُنُونِ جَزْئِيَّاتٌ، لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ عَلَى فُنُونٍ بَعِيْنَهَا، فَكَيْفَ اسْتِقَامَ تَحْدِيدُهَا؟.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْفُنُونَ أَنْوَاعٌ² عَنْ مُطْلَقِ الْعِلْمِ، كَالْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَقَدْ حُدَّتْ.

قُلْنَا: الْإِنْسَانُ وَنَحْوُهُ اسْمٌ جِنْسٌ مَوْضُوعٌ لِمَفْهُومٍ كَلِّيٍّ³، فَهُوَ صَادِقٌ عَلَى الْأَشْخَاصِ الدَّاخِلَةِ فِيهِ صِدْقُ الْكَلِّيِّ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْفَنُ كَذَلِكَ⁴ لَصَدَقَ عَلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ <فَيَصْدُقُ عَلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ⁵ مِنَ الْأَصُولِ مَثَلًا⁶، أَنَّهَا أَصُولُ الْفِقْهِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنْ لَمْ يَصْدُقْ صِدْقُ الْكَلِّيِّ، فَلْيَصْدُقْ صِدْقُ الْكُلِّ عَلَى أَجْزَائِهِ، كَالْبَدَنِ عَلَى أَعْضَائِهِ، وَالْبَدَنِ مَثَلًا يُحَدُّ.

¹ - وردت في نسخة ج: الحكم.

² - وردت في نسخة ج: من.

³ - الكلي: هو اللفظ الذي لا يمنع صدقه على أكثر من واحد، لأنه يشترك في معناه أفرادا كثيرا، لوجوده صفة مشتركة أو أكثر في هؤلاء الأفراد، بحيث يصح جملة على كل فرد منهم.

⁴ - وردت في نسخة ج: كذا.

⁵ - ساقط من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة ج: مثلها.

قُلْتُ: نَعَمْ، لَوْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ، لَكُنْهُ عِلْمٌ وَالْعِلْمُ لَا يُحَدُّ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يُؤْخَذُ فِيهِ أَعْمُ كَالْجِنْسِ¹ وَأَخْصُ كَالْفَصْلِ²، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْمَفْهُومَاتِ الْكُلِّيَّةِ، وَالْأَعْلَامِ إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَى صُورٍ شَخْصِيَّةٍ، خَارِجاً أَوْ ذِهْناً، لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ عُمُومٌ، فَلَا يَتَأْتِي تَعْرِيفُهَا، إِذْ لَوْ عُرِّفَتْ لَكَانَ مَضمُونٌ³ التَّعْرِيفِ غَيْرَهَا، إِذِ الْجُزْئِي⁴ خِلَافُ الْكُلِّيِّ، وَالْخَارِجِي خِلَافُ الذِّهْنِيِّ. وَالشَّيْءُ لَا يُعَرَّفُ مَا يُبَيِّنُهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ الْجُزْئِيَّ / قَدْ يُعَرَّفُ بِرِسْمٍ تُدَكِّرُ فِيهِ خَوَاصَّهُ، كَمَا إِذَا قِيلَ: جَبْرِيلُ هُوَ مَلَكٌ يَنْزِلُ بِالْوَحْيِ، وَحَاتِمٌ رَجُلٌ جَوَادٌ مِنْ طِيٍّ.

قُلْتُ: <ذَلِكَ>⁵ لَوْ لَمْ يَقُولُوا إِنَّ تَعْرِيفَ الْعِلْمِ يَكُونُ حَدّاً حَقِيقِيّاً، إِذْ <لَوْ>⁶ أَخَذْتَ فِيهِ أَحْوَالُ الْمَوْضُوعِ، عَلَى أَنَّ تَعْرِيفَ الْجُزْئِيِّ لَا مَعْنَى لَهُ مُطْلَقاً وَلَوْ كَانَ رَسْماً، وَلَكِنْ قَدْ يُسْمَعُ لَفْظُ الْجُزْئِيِّ فَلَا يُدْرَى مَدْلُولُهُ أَصْلاً، وَهُوَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ لَيْسَ جُزْئِيّاً عِنْدَ السَّامِعِ وَلَا كُلِّيّاً، فَيُسْأَلُ عَنْهُ طَلِباً لِمَفْهُومٍ⁷ اللَّفْظِ، كَمَا إِذَا سُمِعَ لَفْظُ جَبْرِيلَ وَلَمْ يُدْرَ مَا هُوَ فَيَقَالُ: هُوَ مَلَكٌ أَيْ الْمُسَمَّى بِهَذَا اللَّفْظِ، هُوَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْكُلِّيِّ، لَوْ عُرِفَ كَوْنُهُ شَخْصاً، كَانَ مَا يُدَكِّرُ مِنْ قَبِيلِ الْأَوْصَافِ لَا التَّعْرِيفَاتِ.

¹ - الجنس: هو الذي ينطبق على أنواع مختلفة تشترك فيما بينها في صفة واحدة أو عدة صفات، ويعرفه أرسطو بقوله: «هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو». التعريفات: 78.

² - الفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحساس. التعريفات: 167.

³ - وردت في نسخة ج: مصنوع.

⁴ - الجزئي: هو الذي يشير إلى شيء واحد معين غير قابل للانقسام.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

⁷ - وردت في نسخة أ: المفهوم.

وَقَدْ عَلِمْنَا إِذَا قُلْنَا الْإِنْسَانَ هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، فَلَيْسَ الثَّانِي وَصفاً لِلأَوَّلِ
إِذَا كَانَ تَعْرِيفاً.

فَإِنْ قُلْتُ: تَلْتَزِمُ كَوْنُ الْفَنِّ¹ جِنْساً وَتَمْنَعُ كَوْنَهُ جُزئياً، وَسَنَدُ الْمَنْعِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
جُزئياً مُرَاداً بِهِ شَيْءٌ بَعِيْنُهُ، لَمَّا صَدَقَ عَلَى مَا عَسَى أَنْ يُتَوَلَّدَ مِنَ الْمَسَائِلِ عَلَى
الدَّوَامِ، إِذَا الْجُزْئِي لَا يَقْبَلُ التَّعَدُّدَ وَهَذَا يَتَعَدَّدُ.

قُلْتُ: هَذِهِ² شُبْهَةٌ تَتَخَيَّلُ لَكَ، وَجَوَابُهَا أَنَّ اسْمَ الْعِلْمِ³ مَوْضُوعٌ لِمَسَائِلِ
وَقَوَاعِدِ فُصِّلَتْ أَوَّلًا، وَعَيِّنَتْ فَوْضِعَ الْأَسْمِ بِإِزَائِهَا، وَمَا تَجَدَّدُ⁴ غَيْرَ خَارِجٍ عَنْهَا فَلَا
يَقْدَحُ فِي التَّعْيِينِ، كَمَا يَتَجَدَّدُ⁵ عَلَى ذَاتِ الطِّفْلِ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ مِنْ شَعْرِ وَظْفَرٍ
وَكَلَامٍ وَلَحْمٍ وَعَظْمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ جَعَلَ وَالِدُ الْمُصَنِّفِ أُصُولَ الْفِقْهِ اسْمَ جِنْسٍ لَا عِلْمًا، غَيْرَ أَنَّهُ عَلَّلَ ذَلِكَ
بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِلْمًا لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ "أَل"، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ "أَل" تَكُونُ مَعْرِفَةً
وَزَائِدَةً فِي الْأَعْلَامِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ فِي هَذَا، لَقُلْنَا: إِنَّ الْعِلْمَ هُوَ أُصُولُ
الْفِقْهِ بِالْإِضَافَةِ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ ["أَل"]⁷.

¹ - وردت في نسخة أ: العين.

² - وردت في نسخة أ: هذا.

³ - وردت في نسخة ج: العلوم.

⁴ - وردت في نسخة أ: تجرد.

⁵ - وردت في نسخة أ: يتجرد.

⁶ - انظر الإجماع في شرح النهاج/1: 20.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

{تَعْرِيفُ الْأُصُولِ}

"وَالْأُصُولُ" أَي: الشَّخْصُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْأُصُولِ، أَي: الْمُتَّصِفُ بِذَلِكَ
"الْعَارِفُ بِهَا" أَي: بِدَلَالِ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ، "وَيَطْرُقُ اسْتِفَادَتُهَا" أَي: الطَّرُقُ الَّتِي
تُسْتَفَادُ بِهَا الدَّلَائِلُ الْمَذْكُورَةُ، أَي: تُعْرَفُ مَعْرِفَةً يَتَأَثَّرُ بِسَبَبِهَا أَخْذُ الْأَحْكَامِ مِنْهَا.
وَهَذِهِ الطَّرُقُ هِيَ:

<طُرُقٌ>¹ التَّعْدِيلُ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ الْأَدَلَّةِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا، الْمَذْكُورَةُ فِي الْكِتَابِ
الْسَّادِسِ.

"وَيَطْرُقُ مُسْتَفِيدُهَا" أَي: مُسْتَفِيدُ تِلْكَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي هُوَ الْمُجْتَهِدُ. وَطَرُقُهُ هِيَ
صِفَاتُ الْمُجْتَهِدِ الْمَذْكُورَةُ² فِي الْكِتَابِ السَّابِعِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأُصُولِي هُوَ الْعَارِفُ بِأَدَلَّةِ الْفَقْهِ، مَعَ الْمَعْرِفَةِ بِتَعْدِيلِهَا، وَتَرْجِيحِ
مَا يُرْجَحُ مِنْهَا، وَإِسْقَاطِ مَا يُسْقَطُ عِنْدَ تَعَارُضِهَا، وَمَعْرِفَةِ صِفَاتِ الْمُجْتَهِدِ الَّتِي
يُسْتَفِيدُ مِنْهَا الْأَحْكَامُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ "مُسْتَفِيدُ" عَطْفًا عَلَى "طُرُقٍ"، أَيِ الْعَارِفِ بِمُسْتَفِيدِهَا.
فَالْمُصَنِّفُ جَعَلَ أَصُولَ الْفَقْهِ هُوَ: «الْأَدَلَّةُ الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْأَبْوَابِ
الْخَمْسَةِ»³.

وَجَعَلَ مَا يُذَكَّرُ فِي الْكِتَابِ السَّادِسِ مِنْ / التَّعَادُلِ وَالتَّرْجِيحِ. وَمَا يُذَكَّرُ فِي
الْكِتَابِ السَّابِعِ مِنْ صِفَاتِ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقْتِي لَيْسَ مِنَ الْأُصُولِ. وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ ذَلِكَ
فِي كُتُبِهِ لِتَوْقُفِ مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ عَلَيْهِ.

29

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - وردت في نسخة ج: التي تذكر.

³ - يعني الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستدلال.

وَجَعَلَ "الأصولي" هُوَ الْعَارِفُ بِالأُصُولِ، مَعَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الأُصُولُ مِمَّا ذَكَرَ فِي الكِتَابَيْنِ الْآخِرَيْنِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا مَضَرَّةَ فِي أَنْ يُزَادَ فِي تَعْرِيفِ الأُصُولِي، قَيْدَ زَائِدٍ عَلَى مَا هُوَ الأُصُولُ كَمَا زَادُوهُ فِي الفِقْهِ¹، فَإِنَّ الفِقْهَ هُوَ العِلْمُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

ثُمَّ قَالُوا: الفَقِيهَ هُوَ الْمُجْتَهِدُ، وَهُوَ ذُو الدَّرَجَةِ الوُسْطَى لُغَةً وَعَرَبِيَّةً وَأُصُولاً، <إِلَى آخِرِهِ>² وَلَمْ يَقُولُوا: الفَقِيهَ هُوَ الْعَالِمُ بِالأَحْكَامِ، بَلْ اعْتَبَرُوا لَهُ الاجْتِهَادَ³ وَشَرَائِطَهُ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ بِدُونِهَا الْعِلْمَ بِالأَحْكَامِ الَّذِي هُوَ الفِقْهَ، فَقَدْ اشْتَرَطُوا فِي الفَقِيهِ مَا لَيْسَ مُعْتَبَرًا⁴ فِي الفِقْهِ، فَكُنَّا نَشْتَرِطُ فِي الأُصُولِي مَا لَيْسَ مُعْتَبَرًا فِي الأُصُولِ⁵.

وَاعْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ، بِأَنَّ مَا وَقَعَ فِي الكِتَابَيْنِ الْآخِرَيْنِ، مِنْ طُرُقِ الاسْتِفَادَةِ، وَطُرُقِ المُسْتَفِيدِ، لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَيْهِ الأُصُولُ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الأدْلَةِ الإِجْمَالِيَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ <أَصْلًا>⁶، وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ اسْتِفَادَةُ الأَحْكَامِ مِنْهَا، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُفَصَّلَةٌ، وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الفِقْهِ.

¹ - وردت في نسخة أ: الفقيه .

² - ساقط من نسخة ج.

³ - من شروط المجتهد المطلق: الفقه والعلم بالأدلة السمعية على وجه التفصيل، والعلم بالناسخ والمنسوخ، والعلم بصحة الحديث وضعفه، والعلم بالنحو واللغة، والعلم بالجمع عليه من الأحكام، والعلم بأسباب النزول، والعلم بمعرفة الله تعالى. راجع شروط المجتهد في رسالة الإمام الشافعي: 221. والمستصفي للغزالي/2: 350. والحصول للإمام الرازي/2: 496. والإبهاج لابن السبكي/3: 272.

⁴ - وردت في نسخة أ: بمعتبر.

⁵ - قارن بما ورد عند اخلي في شرح جمع الجوامع/1: 39، والزرکشي في تشنيف المسامع/1: 128.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

عَلَى أَنَّ صِفَاتِ الْمُجْتَهِدِ إِنَّمَا تَوَقَّفَتْ فِي الاسْتِفَادَةِ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِهَا لَا عَلَى مَعْرِفَتِهَا، فَإِنَّ الْمُتَّصِفَ بِهَا هُوَ الْمُجْتَهِدُ لَا الْعَارِفُ >بِهَا<¹ فَقَطْ، وَبَيَّنَ الْحُصُولَ الْإِتِّصَافِيَّ وَالْحُصُولَ التَّصَوُّرِيَّ عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ.

وَبِأَنَّ «مَا انفَصَلَ² >بِهِ<³ عَنِ السُّؤَالِ مِنْ اشْتِرَاطِهِمْ فِي الْفَقِيهِ مَا لَيْسَ فَقْهًا بَاطِلًا، لِأَنَّهُمْ حَيْثُ قَالُوا: «الْفَقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ، الْمَكْتَسَبُ مِنْ أَدَلَّتْهَا التَّفْصِيلِيَّةِ»، فَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي اعْتِبَارِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَقْهِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ الْمَكْتَسَبَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالِاسْتِنْبَاطِ، وَذَلِكَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِمْ: «الْفَقِيهُ هُوَ الْمُجْتَهِدُ، >فَلَمْ يَشْتَرُطُوا فِي الْفَقِيهِ مَا لَيْسَ شَرْطًا فِي الْفَقْهِ<⁴، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ الْفَقِيهُ هُوَ الْمُجْتَهِدُ<⁵ إِنَّمَا هُوَ بَيَانُ الْمَاصِدَقِ⁶، أَيْ: [أَنَّ] >مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا، هُوَ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا، لَا بَيَانُ الْمَفْهُومِ بِأَنَّ هَذَا هُوَ هَذَا<⁸.

وَبِأَنَّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُمْ: «فَمَا قَالُوا الْفَقِيهِ: هُوَ الْعَالِمُ بِالْأَحْكَامِ مَمْنُوعٌ، فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي⁹ فِي كِتَابِهِ الْحُدُودَ وَالْحَقَائِقَ: «الْفَقِيهُ مَنْ لَهُ الْفَقْهُ،

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - يعني المصنف ابن السبكي.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - قارن بما ورد في تشنيف المصنف/1: 128، 129.

⁵ - ساقط من نسخة ج.

⁶ - وردت في نسخة ج: الصادق.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

⁸ - قارن بما ورد في شرح الجلال الخلي على جمع الجوامع/1: 41.

⁹ - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق (476/393هـ)، العلامة المناظر، كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في زمنه. من تصانيفه الكثيرة: "اللمع وشرحه"، و"التبصرة" و"التبصرة" في أصول الفقه، و"المهذب" في الفقه. شذرات الذهب/3: 349. طبقات الشافعية/3: 88.

فَكُلُّ مَنْ لَهُ فِقْهٌ فَهُوَ فَقِيهٌ، وَمَنْ لَا فِقْهَ لَهُ فَلَيْسَ بِفَقِيهٍ. وَقِيلَ: الْفَقِيهُ هُوَ: الْعَالِمُ بِأَحْكَامِ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ الَّتِي يَسُوغُ فِيهَا الْجَهْدُ¹ أَنْتَهَى.

قُلْتُ: وَحَاصِلُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُصَنَّفِ شَيْئَانِ: <أَحَدُهُمَا>²، إِسْقَاطُ مَا ذَكَرَ مِنْ طُرُقِ الْإِسْتِفَادَةِ وَالْمُسْتَفِيدِ مِنْ تَعْرِيفِ الْأُصُولِ. وَالثَّانِي، زِيَادَةُ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِ الْأُصُولِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَمَبْنِي عَلَى مَا اشتهَرَ مِنْ إِدْخَالِ الْأَمْرَيْنِ فِي تَعْرِيفِ الْأُصُولِ.

قَالَ الْإِمَامُ فِي "الْمَحْصُولِ": «أُصُولُ الْفِقْهِ [عِبَارَةٌ عَنْ] مَجْمُوعِ طُرُقِ الْفِقْهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَكَيْفِيَةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا، / وَكَيْفِيَةِ حَالِ الْمُسْتَدِلِّ بِهَا»³ 30 أَنْتَهَى.

وَقَالَ فِي الْمَنْهَاجِ: «أُصُولُ الْفِقْهِ مَعْرِفَةُ دَلَائِلِ الْفِقْهِ إجمالاً، وَكَيْفِيَةِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ» أَنْتَهَى. وَهُوَ تَعْرِيفُ الْقَاضِي الْأَرْمُوزِيِّ⁵.

وَوَجْهُ <كَوْنُ>⁶ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أُصُولاً، أَنَّ أُصُولَ الْفِقْهِ إِنَّمَا هُوَ مَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ الْفِقْهُ، وَهُوَ اسْتِخْرَاجُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى الْأَدَلَّةِ تَفْسِيحاً، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِخْرَاجَ بِهَا إِلَّا بِتَعْدِيلِهَا، وَتَقْدِيمِ مَا يُقَدِّمُ مِنْهَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُتَّصِفِ بِصِفَاتِ الْجَهْدِ. فَاحْتِجَ فِي الْأُصُولِ إِلَى ذِكْرِ الْأَدَلَّةِ، وَذِكْرَ مَا يَعْتَرِيهَا

¹ - هذا النص الاعتراضي بطوله، نقله اليوسي عن الزركشي المعترض المشار إليه في المتن، مع التصرف فيه تقديمًا وتأخيرًا وصياغة. انظر تشنيف المسامع/1: 128، 129.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - ما بين المعقوفين ساقط من النسختين الخطيتين والزيادة من أصل كتاب المحصول الخقق.

⁴ - نص منقول بتمامه من كتاب المحصول/1: 94.

⁵ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 19.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

مِنَ التَّعَادُلِ، وَذَكَرَ أَوْصَافَ الْمُجْتَهِدِ، وَأَوْصَافَ الْمُفْتِي، وَهَذَا هُوَ مَجْمُوعُ مَا وَقَعَ فِي الْأَبْوَابِ السَّبْعَةِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأُصُولِ¹، إِلَى أَنَّ الْأُصُولَ إِنَّمَا هُوَ «الْأَدْلَةُ وَكَيْفِيَّةُ الِاسْتِدْلَالِ بِهَا»، وَأَمَّا صِفَاتُ الْمُسْتَدِلِّ² بِهَا فَلَيْسَتْ مِنْ مُسَمَّاهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «إِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا ذُكِرَ مِمَّا سِوَى صِفَاتِ الْمُسْتَدِلِّ، وَجُعِلَتْ هِيَ مِنْ بَابِ التَّوَابِعِ وَالتَّامَّاتِ كَانَ أَحْسَنَ. لَكِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذِكْرِهَا <فِيهِ>³ وَضَعًا، فَأَدْخِلَتْ فِيهِ حَدًّا⁴». قُلْتُ: وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ.

{اِخْتِلَافُ الْأُصُولِيِّينَ فِي مَا هِيَ الْأَدْلَةُ}

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَدْلَةِ أَيْضًا مَا هِيَ؟. فَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ وَالِاسْتِدْلَالُ. وَثَقُلَ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمِيِّ⁵ وَالْغَزَالِيِّ⁶ أَنَّهُمَا قَالَا: هِيَ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى <فَقَط>⁷، غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا هُوَ الْقَطْعِيُّ فَخَرَجَ

¹ - المقصود بهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في اللمع: 4، وابن برهان في كتابه الوصول إلى الأصول/1: 51. وغيرهما.

² - وردت في نسخة ج: المجتهد.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - كلام منسوب للشيخ تقي الدين كما ورد في تشنيف المسامع/1: 129.

⁵ - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين (419/478هـ) أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي. له تصانيف عديدة منها: "البرهان"، و"الورقات" في أصول الفقه، و"نهاية المطلب في دراية المذهب" في فقه الشافعية. طبقات الشافعية/3: 249.

⁶ - محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد (450/505هـ) حجة الإسلام، فيلسوف متصوف. من كتبه العديدة: "المستصفى من علم الأصول"، "إحياء علوم الدين"، "الاقتصاد في الاعتقاد"، "المنقذ من الضلال"، "فضائح الباطنية". وفيات الأعيان/4: 216. الأعلام/7: 47، 248.

⁷ - سقطت من نسخة ج.

القياس، غير أنه اعتذر عن إدخاله فيه، لقيام القاطع على وجوب العمل بالظن¹، فهو قطعي بهذا الاعتبار.

والغزالي بناءه على أن الدليل، إنما هو مقتضي للحكم، والقياس إنما هو طريق إلى استخراج الحكم².

وأما الثاني، فمبني على أن الأصول عند المصنف، ما ذكر من دلائل الفقه، فكيف يمكن أن يكون الأصولي هو العارف بالأصول وشيء آخر.

ولاشك أن هذا بحسب العقل لا يمتنع، إذ ليس بوصف مشتق من معنى حتى يدل عليه، وإنما هو نسبة، والشيء ينسب إلى الشيء بأدنى ملاحظة، ولكن العرف جرى في نحو هذا الخلاف [على]³ ما أراد المصنف.

فإنه إذا قيل: نحوي أو فلسفي أو لغوي، فالمراد أنه العارف بالنحو أو بالفلسفة أو باللغة بلا زيادة.

وكذا الأصولي يجب أن يكون هو صاحب الأصول بلا زيادة، وهذه مؤاخذه للمصنف على رأيه⁴، وإلا فلو كان الأصول هو مجموع ما ذكر الناس، حتى تكون الأدلة جزءاً من الأصول، لصح أن تقول: الأصولي هو العارف بالدلائل الإجمالية، وبطرق استفادتها ومستفيدها.

¹ - انظر البرهان في أصول الفقه/1: 78-79.

² - انظر المستصفى للغزالي/1: 18.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ج: رأي.

فَإِنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: الْأُصُولِي هُوَ الْعَارِفُ بِالْأُصُولِ، وَإِنْ كُنَّا نَسْتَغْنِي عَنْ تَعْرِيفِ الْأُصُولِي بِتَعْرِيفِ الْأُصُولِ، كَمَا <أَنَا>¹ إِذَا عَرَّفْنَا النَّحْوَ اسْتَغْنَيْنَا <بِهِ>² عَنْ تَعْرِيفِ النَّحْوِي. لَكِنْ قَصَدَ الْمُؤَلِّفُ/ بِتَعْرِيفِهِ التَّنْبِيهِ عَلَى التَّكْتَةِ، الَّتِي زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ³ أَحَدٌ إِلَيْهَا مِنْ مُخَالَفَةِ الْأُصُولِيِّينَ⁴، «وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»⁵.

وَلَمَّا عَرَّفَ الْأُصُولُ بـ"دَلَائِلِ الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ"، اشْتَمَلَ هَذَا التَّعْرِيفُ عَلَى لَفْظِ الـ"دَلَائِلِ"، وَهُوَ جَمْعُ دَلِيلٍ، وَقَدْ مَرَّرْنَا بَيَانَهُ، وَسَيُلِمُّ بِهِ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ هَذَا. وَعَلَى لَفْظِ "الْفِقْهِ"، وَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِهِ، إِذْ مَعْرِفَةُ الْمَحْدُودِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِّ، فَبَيَّنَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ:

{فِي تَعْرِيفِ الْفِقْهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا}

"وَالْفِقْهُ" بِكَسْرِ الْفَاءِ وَهُوَ لُغَةُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ وَالْفَهْمُ لَهُ. تَقُولُ فَفْهَهُ⁶ بِكَسْرِ الْقَافِ أَيْ فَهَمَهُ، وَفَقَهُ فَلَانًا بِفَتْحِهَا أَيْ غَلَبَهُ فِي الْفَهْمِ، وَفَقَهُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ صَارَ فَقِيهَاً.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - وفيها قال ما نصه: «وجعل المعرفة بطرق استفادتها جزء من مدلول الأصولي دون الأصول أمر لم يسبقني إليه أحد».

⁴ - راجع كلام الزركشي في تشنيف المصنف/1: 128.

⁵ - البقرة: 213، النور: 46.

⁶ - وردت في نسخة ج: فقه.

وَقَوْلُ الْأَمَدِيِّ: «الْفَهْمُ مُغَايِرٌ لِلْعِلْمِ، فَإِنَّ الْفَهْمَ جَوْدَةُ الذَّهْنِ»¹ وَهُمْ، إِذِ الْفَهْمُ الَّذِي هُوَ رَدِيفُ الْعِلْمِ، هُوَ الْفَهْمُ بِالْفِعْلِ أَيُّ: الْإِدْرَاكِ، وَالْجَوْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الْفَهْمُ بِالْقُوَّةِ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ هُوَ "الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ" أَيُّ: النَّسَبِ التَّامَةِ، "الشَّرْعِيَّةُ" أَيُّ: الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الشَّرْعِ الْمَبْعُوثِ بِهِ النَّبِيِّ ﷺ.

"الْعَمَلِيَّةُ" أَيُّ: الْمُتَعَلِّقَةُ بِكَيْفِيَّةِ عَمَلٍ، إِمَّا بِدَنِيِّ كَالصَّلَاةِ، أَوْ قَلْبِي كَالنِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ وَنَحْوِهِ.

"الْمُكْتَسَبُ" بِالرَّفْعِ نَعْتًا لِلْعِلْمِ، أَيُّ: الْمَكْتَسَبِ ذَلِكَ الْعِلْمِ، "مَنْ أَدْلَتْهَا" أَيُّ: الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. "التَّفْصِيلِيَّةُ" بِالْجَرِّ وَصْفٌ لِلْأَدْلَةِ.

فِ "الْعِلْمِ" جِنْسٌ. وَقَيْدُ "الْأَحْكَامِ" يُخْرِجُ الْعِلْمَ بغيرِهَا مِنَ الدَّوَاتِ، كَالْعِلْمِ بِالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، وَالصِّفَاتِ غَيْرِ النَّسَبِ، كَتَصَوُّرِ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ مَثَلًا.

وَقَيْدُ "الشَّرْعِيَّةِ" يُخْرِجُ الْعِلْمَ بغيرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْعَادِيَّةِ.

وَقَيْدُ "الْعَمَلِيَّةِ" يُخْرِجُ الْإِعْتِقَادِيَّةَ الْمَحْضَةَ، كَالْعِلْمِ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِقُدْرَتِهِ².

وَقَيْدُ "الْمُكْتَسَبِ" يُخْرِجُ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا يَقْدِفُهُ فِي قُلُوبِ مَلَائِكَتِهِ وَأَنْبِيَائِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: "مَنْ أَدْلَتْهَا" يُخْرِجُ عِلْمَ جِبْرِيلَ وَعِلْمَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ الْحَاصِلِ بِالسَّمَاعِ بِلَا اجْتِهَادٍ.

¹ - نص منقول مع بعض التصرف اليسير من الإحكام/1: 6.

² - وردت في نسخة أ: وقد رتته.

وَقَيْدُ "التَّقْصِيلِيَّةِ" يُخْرِجُ عِلْمَ الْمُقَلِّدِ بِذَلِكَ الْمُكَتَسَبِ مِنْ دَلِيلٍ إِجْمَالِيٍّ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مَا أَفْتَانِي بِهِ الْمُفْتِي، وَكُلُّ مَا أَفْتَانِي بِهِ الْمُفْتِي، فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ فِي حَقِّي¹.

{أَبْحَاثُ أَوْرَدَهَا الْيُوسِي عَلَى التَّعْرِيفِ الْإِصْطِلَاحِيِّ لِلْفَقْهِ}

وَيَرِدُ عَلَى التَّعْرِيفِ أَبْحَاثٌ: أَحَدُهَا، أَنْ تُصَدِّقَهُ بِ"الْعِلْمِ" يَقْتَضِي أَنْ أَصُولَ الْفَقْهِ هِيَ: أَدَلَّةُ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ، وَالْفَرَضُ أَنَّهَا² أَدَلَّةُ الْأَحْكَامِ.

وَيُجَابُ بِمَا مَرَّ مِنْ إِطْلَاقِ الْعِلْمِ عَلَى الْمَلَكَةِ وَعَلَى الْمَسَائِلِ، فَحَيْثُ قُلْنَا: أَدَلَّةُ الْفَقْهِ أَرَدْنَا الثَّانِي، وَالتَّعْرِيفُ هُنَا وَقَعَ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، عَلَى أَنَّ الْمَلَكَةَ أَيْضاً مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَدَلَّةِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ إِرَادَتِهَا.

ثَانِيهَا، أَنَّ الْفَقْهَ مَظْنُونٌ كُلُّهُ أَوْ جُلُّهُ، >فَكَيْفَ يُقَالُ هُوَ الْعِلْمُ؟ وَالْعِلْمُ هُوَ الْجَزْمُ الْمُنَاطِقُ عَنْ ضَرُورَةٍ أَوْ بُرْهَانٍ<³، وَهَذَا سُؤَالٌ مَشْهُورٌ أَوْرَدَهُ فِي الْمَحْصُولِ⁴.

وَأَجَابَ بِأَنَّ «الْمُجْتَهِدَ» إِذَا [غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مُشَارَكَةَ صُورَةٍ لَصُورَةٍ فِي مَنَاطِ الْحُكْمِ]⁵، قَطَعَ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ ظَنُّهُ، فَالْحُكْمُ مَعْلُومٌ قَطْعاً، وَالظَّنُّ وَقَعَ فِي طَرِيقِهِ⁶. وَتَبِعَهُ الْبَيضَاوِيُّ فِي مِنْهَاجِهِ⁷ وَغَيْرُهُ.

¹ - راجع المحصول / 1: 10، الإجماع في شرح المنهاج / 1: 38.

² - وردت في نسخة أ: أنه.

³ - ساقط من نسخة ج.

⁴ - راجع المحصول / 1: 92.

⁵ - ما بين معقوفتين ساقط من النسختين الخطيتين، مما أدخل بالمعنى، فعملنا على نقل الزيادة من أصل كتاب المحصول الخقق / 1: 92.

⁶ - راجع المحصول / 1: 92.

⁷ - انظر الإجماع في شرح المنهاج / 1: 38 وما بعدها.

وَتَقْدِيرُهُ: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَقُولُ فِي الْحُكْمِ الَّذِي ظَنَّهُ كَانَتْقَاضِ الْوُضُوءِ بِالنُّوْمِ
مَثَلًا: انْتِقَاضُ الْوُضُوءِ بِالنُّوْمِ مَظْنُونٌ، وَكُلُّ مَظْنُونٍ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، فَيَنْشُجُ: الْعَمَلُ
بِالظَّنِّ مِنَ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْعَقْلِ الدَّالِّ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّاجِحِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحُكْمَ مَقْطُوعًا
بِهَذَا الْإِجْمَاعِ، وَالظَّنِّ إِنَّمَا كَانَ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي النَّتِيجَةِ، وَلَيْسَ هُوَ أَيْضًا فِي
الْمُقَدَّمَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ النَّسَبَةِ، لِأَنَّ النَّسَبَةَ فِي الْأُولَى -وَهِيَ وُجُودُ الظَّنِّ- قَطْعِيَّةٌ،
وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ، وَهِيَ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِالْمَظْنُونِ -قَطْعِيَّةٌ-. وَإِنَّمَا وَقَعَ الظَّنُّ فِي
الْأَطْرَافِ وَهُوَ الْحَدُّ الْوَسْطُ، وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ¹ فِي قَطْعِيَّةِ النَّتِيجَةِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عِنْدَ الْمُصَوِّبَةِ، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ قَطْعٍ عِلْمًا،
وَبِأَنَّ الْقَطْعَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي² الْعَمَلِ. وَالْمَطْلُوبُ [إِنَّمَا]³ هُوَ الْقَطْعُ بِالْحُكْمِ، وَلَا يَلْزَمُ
مِنَ الْقَطْعِ بِالْعَمَلِ بِالْحُكْمِ الْقَطْعُ بِالْحُكْمِ، الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ بِهِ الْوَاقِعُ فِي التَّعْرِيفِ.

وَأَجَابَ غَيْرُهُ، بِأَنَّ الظَّنَّ الْقَوِيَّ الْقَرِيبَ مِنَ الْعِلْمِ كَالْعِلْمِ⁴، فَعَبَّرَ عَنْهُ. وَبَرِدَ
عَلَيْهِ أَنَّهُ مَجَازٌ لَا قَرِينَةَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ يُجَابُ عَنِ السُّؤَالِ، بِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْعِلْمُ اللَّغْوِيُّ، الَّذِي هُوَ وَصُولُ
النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ مُطْلَقًا <الشَّامِلُ>⁵ لِلْيَقِينِ وَغَيْرِهِ فَهُوَ شَامِلٌ.

¹ - وردت في نسخة ج: يقدم.

² - وردت في نسخة ج: من.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - يراجع الكتاب السابع في الاجتهاد في المتن وشروحه. وقارن بما ورد عند الخلي في شرحه/1: 45.

⁵ - سقطت من نسخة ج.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ كَوْنَ الْعِلْمِ فِي اللُّغَةِ كَذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾¹. وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، سَلَّمْنَا ذَلِكَ، وَلَكِنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَا هُوَ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ <إِذْ>² هُوَ الْمَفْهُومُ، وَإِلَّا كَانَ تَعْرِيفًا بِمَجْهُولٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَهْلِ الْإِصْطِلَاحِ.

{تَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْيُوسِي}

هَذَا، وَالتَّحْقِيقُ عِنْدِي، أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ <مِنْ>³ أَصْلِهِ، إِنَّمَا وَرَدَ عَنْ الذُّهُولِ عَنِ التَّحْقِيقِ، فَإِنَّا قَرَرْنَا قَبْلُ أَنَّ الْعِلْمَ كَالْفَقْهِ مَثَلًا، إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ قَوَاعِدُهُ وَمَسَائِلُهُ الْمُدَوَّنَةُ، أَوْ⁴ الْمَلَكَةُ الْحَاصِلَةُ لِلشَّخْصِ فِي ذَلِكَ، الَّتِي هِيَ مَبْدَأُ الْإِدْرَاكَاتِ الْجُزْئِيَّةِ. وَلَيْسَ الْعِلْمُ نَفْسُ الْإِدْرَاكِ.

فَإِنْ تَقَرَّرَ هَذَا، فَالْفَقْهُ هُوَ: «إِمَّا أَصُولٌ وَقَوَاعِدٌ مُقَرَّرَةٌ، وَقَعَ فِيهَا الْبَحْثُ عَنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ الْخُطَابُ⁵ <بِهِ>⁶. وَإِمَّا: «مَلَكَةُ حَاصِلَةٌ لِلنَّفْسِ، تَكُونُ مَبْدَأَ لِدْرَاكَاتِ⁷ تِلْكَ الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ»، وَهَذِهِ الْمَلَكَةُ هِيَ كَيْفِيَّةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ، لَيْسَتْ هِيَ نَفْسُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ بِالْفِعْلِ، حَتَّى يُعْتَبَرَ فِيهَا يَقِينٌ أَوْ ظَنٌّ، وَإِنَّمَا هِيَ⁸ مَبْدَأُ لِلِدْرَاكَاتِ الَّتِي يُعْتَبَرُ فِيهَا ذَلِكَ.

¹ - النساء: 157.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - وردت في نسخة ج: و.

⁵ - راجع تعريف اليوسي الأصل للفقهِ في كتاب القانون بتحقيقنا: 192 وما بعدها.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

⁷ - وردت في نسخة أ: إدراك.

⁸ - وردت في نسخة ج: هو.

33 وَهَذِهِ الْمَلَكَةُ هِيَ الْمَعْنَى بِقَوْلِنَا: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ، إِذْ لَا يُسَمَّى [فِيهَا]¹ فَفِيهَا إِلَّا مَنْ حَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَلَكَةُ، وَلَيْسَ الْفَقِيهَ هُوَ مَنْ يُدْرِكُ مَسْأَلَةً أَوْ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ، وَإِذَا اعْتَبَرْنَا الْمَلَكَةَ / لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا عِلْمٌ وَلَا ظَنٌّْ، وَإِنَّمَا هُوَ قُوَّةٌ يَكُونُ مَعَهَا إِدْرَاكُ الشَّيْءِ عِنْدَ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ، أَعَمٌّ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَقِينٌ أَوْ ظَنٌّْ فَلْيُتَأَمَّلْ.

فَإِنْ قُلْتَ: عَلَى هَذَا يَكُونُ قَيْدُ "الْمُكْتَسَبِ" وَمَا بَعْدَهُ مُسْتَدْرَكًا، إِذْ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، أَيْ: الْمَلَكَةُ بِهَا.

قُلْنَا: لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، إِذِ الْمُرَادُ الْمَلَكَةُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ أَنْ تُدْرِكَ² بِالْإِسْتِدْلَالِ لَا أَنْ تُدْرِكَ إِلْهَامًا، أَوْ ضَرُورَةً أَوْ تَقْلِيدًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ لَفْظَ التَّعْرِيفِ كَأَنَّهُ مَبْنِي عَلَى إِطْلَاقِ الْعِلْمِ عَلَى الْإِدْرَاكِ، إِذْ هُوَ الْمُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مُكْتَسَبًا مِنَ الْأَدَلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ لَا الْمَلَكَةَ، وَفِي ذَلِكَ مَا لَا يَخْفَى عَلَى اللَّيِّبِ الْمُتَأَمِّلِ. وَقَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ بِذَلِكَ، لَوْحِظَ فِيهِ مَا يَنْشَأُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْفِعْلِ، لِأَنَّ الْمَلَكَةَ مَنَشَأٌ لِدَٰلِكَ قَطْعًا.

ثَالِثُهَا، أَنَّ "الْبَاءَ" الْوَاقِعَةَ فِيهِ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْأَحْكَامِ³ مُشْتَرِكٌ بِلَا قَرِينَةٍ، وَجَمِيعُ مَعَانِيهِ لَا تَصْلُحُ هُنَا، إِذْ مِنْهَا السَّبَبِيَّةُ، وَلَوْ أُرِيدَتْ لَكَانَ الْمَعْنَى الْعِلْمُ بِسَبَبِ الْأَحْكَامِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَخْتَصَّ الْحَدُّ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ مِنَ الْفِقْهِ وَهُوَ الْأَسْبَابُ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ <بِهِ>⁴ هُنَا بَيِّنٌ، وَهُوَ مُجَرَّدُ التَّقْوِيَةِ، إِذِ الْمُرَادُ عِلْمُ الْأَحْكَامِ، وَهَذَا سُؤَالٌ رَكِيكٌ جِدًّا يَنْشَأُ عَمَّنْ يُوَلِّعُ بِالْمُنَاقَشَاتِ الْوَاهِيَةِ، وَمَا ذُكِرَ فِي السَّبَبِيَّةِ غَلَطٌ فَاخِشٌ، إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلْسَّبَبِيَّةِ لَمْ يَكُنِ اللَّازِمُ هُوَ الْعِلْمُ بِسَبَبِ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة أ: ندرك.

³ - انظر تفصيل القول فيها في الإجماع في شرح المنهاج/1: 31.

⁴ - سقطت من نسخة ج.

الأحكام، بمعنى أن يكون السبب معلوماً، بل اللازم أن تكون الأحكام سبباً لعلم لم يذكر ولم يعرف، فيكون الكلام لا معنى له.

رابعها، أن "الأحكام" إن أُريدَ جميعها¹، لم يُسمَّ من فاته شيء منها فقيهاً، وهو باطل، لثبوت «لا أدري» عمَّن هو فقيه² بالإجماع، وإن أُريدَ بعضها لزم أن يكون كلُّ من عرف شيئاً منها فقيهاً وهو باطل، إذ أكثر العوام³ لم يخل عن ذلك. وأجيب: بأن المراد الكلُّ، ولا يقدح لا أدري، لأن المراد التهيؤ وهو حاصل⁴.

فاعترض ثانياً، بأن الشيء⁵ البعيد حاصل لكلِّ أحد والقريب لا ضابط له. والبعض كذلك إما أن يُراد به بعض معلوم، كالنصف مثلاً ولا ينضبط، وإما أن يصدق عليه البعض، فمن عرف شيئاً [ما]⁶ فهو فقيه وذلك باطل. وأجيب: بأننا نختار الكلُّ، والمراد التهيؤ القريب.

قولكم: لا ينضبط. قلنا: ممنوع، إذ المراد به الملكة كما مرَّ، وإطلاق العلم على الملكة شائع مشهور، أو نختار البعض من غير تعيين.

¹ - وردت في نسخة ج: جمعها.

² - وهو إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمته الله، الذي قال في ست وثلاثين مسألة من أصل أربعين حين سئل عنها: لا أدري.

³ - وردت في نسخة ج: العلوم.

⁴ - قارن بما ورد في شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 45-46.

⁵ - وردت في نسخة أ: التهيؤ.

⁶ - سقطت من نسخة ج.

قَوْلُكُمْ: فَمَنْ عَرَفَ شَيْئاً مِنْهَا فَهُوَ فَقِيه. قُلْنَا: نَعَمْ، إِذَا كَانَتْ لَهُ تِلْكَ الْمَلَكَةُ وَإِلَّا فَلَا.

خَامِسُهَا، أَنَّ الْحَدَّ فَاسِدُ الطَّرْدِ، لِدُخُولِ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الشَّرَائِعِ الْمَاضِيَةِ / 34 / الْمَنْسُوخَةِ بِشَرْعِنَا، فَإِلَيْهَا أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٍ عِنْدَ أَرْبَابِهَا.

وَجَوَابُهُ: أَنَا نَلْتَزِمُ ذَلِكَ وَنَقُولُ: هِيَ فِقَّةٌ أَيْضاً عِنْدَ أَرْبَابِهَا، وَإِنْ لَمْ نُدْرِكْ¹ ذَلِكَ. قُلْنَا: الْأَلْفُ وَالْأَلَامُ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، أَيْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي شَرِيعَتِنَا.

سَادِسُهَا: أَنَّ "الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ" جَمْعُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الْآتِي الْمَعْرُوفِ: بِ "خِطَابِ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقِ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ"، فَيَكُونُ قَيْدُ الْعَمَلِيَّةِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ.

وَجَوَابُهُ: أَنَا نَمْنَعُ ذَلِكَ وَنَقُولُ: الْمُرَادُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ، أَيْ: الْمَنْسُوبَةَ إِلَى الشَّرْعِ، كَمَا قَرَّرْنَا أَوَّلًا مِنْ أَنَّهَا التَّسَبُّبُ التَّامَّةُ.

سَابِعُهَا: أَنَّ "الْعَمَلِيَّةَ" إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا عَمَلُ الْجَوَارِحِ، فَتَخْرُجُ النَّبِيَّةُ، أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ، فَتَدْخُلُ الْأَعْتِقَادَاتُ كُلُّهَا.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَرْجِعُ إِلَى كَيْفِيَّةِ عَمَلٍ، فَتَخْرُجُ الْأَعْتِقَادَاتُ الْمُحْضَصَةُ² كَمَا مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ، وَتَدْخُلُ النَّيَاتُ لِأَنَّهَا مَنْوُطَةٌ بِالْعَمَلِ.

وَهَذَا يَصَحُّ إِنْ كَانَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ أُصُولِ الدِّينِ³. وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْعِلْمِ، بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ أَوْ الْقِيَاسِ حُجَّةً وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُذَكَّرُ فِي الْأُصُولِ، فَإِنَّهَا أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٍ وَلَيْسَتْ فِقْهًا، وَبِهِ قَرَّرَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ⁴.

¹ - وردت في نسخة أ: يرد.

² - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 36.

³ - كما ذهب إلى ذلك الإمام القرافي في شرح تنقيح الفصول: 17.

⁴ - انظر المحصول/1: 92.

فَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ ثَمَرَةُ الْعَمَلِ، فَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْعَمَلِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ،
فَلَا يَخْرُجُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ تَقِي الدِّينِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ¹ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَكَانَ التَّعْبِيرُ بِ«الْفَرَعِيَّةِ» أَوَّلَى² كَتَبِعِير³ الْأَمْدِيِّ⁴. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ
فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ، أَنَّ الْعِلْمَ يَكُونُ الْإِجْمَاعُ حُجَّةً مَثَلًا يُعَدُّ مِنَ الْفِقْهِ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ
الزَّانَ يُوجِبُ الْحَدَّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذَا الْإِجْمَاعِيُّ خِلَافَ التَّفْصِيلِيِّ.

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ⁵ بِأَنَّ أَصُولَ الدِّينِ لَا مَعْنَى لِإِخْرَاجِهَا مِنْ قَيْدِ «الْعَمَلِيَّةِ»، لِأَنَّ
مِنْهَا مَا يَثْبُتُ بِالْعَقْلِ الْمَحْضِ، كَوُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى وَنَحْوِهِ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ قَيْدِ
«الشَّرْعِيَّةِ»، إِذَا الشَّرْعِيُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الشَّرْعِ.

فَإِذَا كَانَ مَعَهُ كَوْنُهُ قَاصِرًا عَنِ الْبَعْضِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، لَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ خَارِجٌ
مِنْ قَيْدِ «الشَّرْعِيَّةِ»، إِذَا لَا يُسَلِّمُ أَنَّ الشَّرْعِيَّ مَا تَوَقَّفُ⁶ عَلَى الشَّرْعِ، بَلِ الشَّرْعِيُّ
مَا تُلْقَى مِنَ الشَّرْعِ وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَلَّا يُعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا كَالْعَقْلِ،
وَالْعَقَائِدِ كُلِّهَا مَعْلُومَةٌ مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنْ عُلِمَ بَعْضُهَا مِنَ الْعَقْلِ أَيْضًا.

أَوْ نَقُولُ: الشَّرْعِيُّ فِي بَابِ الْأَحْكَامِ مَا نُصِبَ دِينًا يُدَانُ بِهِ، إِذَا الشَّرْعُ هُوَ
ذَلِكَ. وَلَا شَكَّ أَنَّ أَصُولَ الدِّينِ كُلِّهَا شَرْعِيَّةٌ تُتَّبَعُ وَيُدَانُ بِهَا اللَّهُ تَعَالَى كَمَا يُدَانُ
بِالْفُرُوعِ.

¹ - محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق
العيد (703/526) وقيل (706هـ) قاض من أكابر علماء الأصول، اشتغل بمذهب مالك ثم بمذهب
الشافعي. من تأليفه: "إحكام الأحكام في الحديث" و"كتاب أصول الدين". الأعلام/7: 173.

² - وردت في نسخة أ: أولاً.

³ - وردت في نسخة أ: كعبارة.

⁴ - عبر الأمدي ب"الفروعية" في كتابه الإحكام/1: 6.

⁵ - المعارض هو الشيخ الإمام السبكي، انظر كلامه في الإجماع في شرح المنهاج/1: 36.

⁶ - وردت في نسخة ج: يتوقف.

ثَامْنُهَا، أَنَّ قَيْدَ "الْعَمَلِيَّةِ"¹، يَفْسُدُ² بِهِ عَكْسُ التَّعْرِيفِ بِخُرُوجِ شَيْئَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: التَّرُوكُ إِذْ هِيَ قَسِيمُ الْأَعْمَالِ، يُقَالُ: عَمِلَ وَتَرَكَ. الثَّانِي: مَا هُوَ فِعْلٌ كُلُّهُ،
فَإِنَّ الْفِعْلَ خِلَافُ الْعَمَلِ.

إِذِ الْعَمَلُ مَا فِيهِ شَرَفٌ وَتَعْظِيمٌ. قَالَ [اللَّهُ]³ تَعَالَى: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَدِينَا﴾⁴
وَقَالَ: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁵، وَ﴿نَعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾⁶.

35 / وَالْفِعْلُ مَا فِيهِ عِقَابٌ وَاهْتِصَامٌ. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَى كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ
بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾⁷، ﴿أَلَمْ تَرَى كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾⁸ وَلَمْ يَقُلْ عَمِلَ، لِأَنَّهُ عِقَابٌ.

فَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحُدُودِ وَالتَّعْزِيرَاتِ، وَمَا
فِيهِ ذَمٌّ وَعِقَابٌ وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَجَوَابُهُ: أَوَّلًا، أَنَّ التَّرِكَ فِعْلٌ، إِذْ هُوَ الْكَفُّ عَلَى مَا سَيَجِيءُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ،
وِثَانِيًا⁹، أَنَّا لَا نُسَلِّمُ التَّغَايِيرَ الْمَذْكُورَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ
اللَّهُ﴾¹⁰، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾¹.

¹ - وردت في نسخة أ: العلمية.

² - وردت في نسخة ج: يقصد.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - يس: 71.

⁵ - الواقعة: 24.

⁶ - العنكبوت: 58.

⁷ - الفيل: 1.

⁸ - الفجر: 6.

⁹ - وردت في نسخة ج: وثانيها.

¹⁰ - البقرة: 197.

وَقَالَ الشَّاعِرُ: «مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا». وَلَوْ سَلِمَ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ،
فَلَا يُسَلِّمُ فِي الْعُرْفِ أَصْلًا، وَهُوَ مَنَاطُ التَّعْرِيفِ.

تَأْسَعُهَا، أَنَّ التَّعْرِيفَ فَاسِدٌ الْعَكْسُ أَيْضًا، بِدُخُولِ تَصَوُّرَاتِ الْأَحْكَامِ
الْمَذْكُورَةِ لِصَدَقِ الْعِلْمِ عَلَى التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ. لِأَنَّ² الْفِقْهَ إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقَاتُ لَا
التَّصَوُّرَاتِ.

وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْعِلْمَ فِي اصْطِلَاحِ هَؤُلَاءِ، <هُوَ>³ الْإِعْتِقَادُ الْجَازِمُ الْمُبَاطِقُ
لِمَوْجِبٍ فَلَا يَدْخُلُ التَّصَوُّرُ. وَأَقُولُ هَذَا كُلَّهُ سَاقِطٌ مَعَ تَقْرِيرِ الْعِلْمِ بِالْمَلَكَةِ كَمَا
مَرَّ⁴.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْاِكْتِسَابَ عَلَى مَا قَرَرْنَا أَوَّلَ التَّعْرِيفِ، أَرَدْنَا [بِهِ]⁵ مُطْلَقَ حُصُولِ
الْعِلْمِ بِسَبَبٍ مَا، بِأَنْ لَا يَكُونُ ضَرُورِيًّا، وَمَنْ أَرَادَ بِهِ الْاِكْتِسَابَ التَّظْرِي بِالِاسْتِدْلَالِ
[عَلَيْهِ]⁶، <فَإِنَّهُ>⁷ يَخْرُجُ بِهِ عِلْمُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعِلْمُ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ مَا
كَانَ مِنْهُ وَحِيًّا، وَأَمَّا [مَا]⁸ كَانَ مِنْهُ اجْتِهَادِيًّا إِنْ جَوَّزْنَاهُ فِي حَقِّهِ ﷺ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَدْخُلَ فِي الْفِقْهِ كَمَا تَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ. وَعَلَى هَذَا فِ "الْأَدْلَةُ التَّفْصِيلِيَّةُ" قِيْدٌ
وَاحِدٌ، يَخْرُجُ بِهِ عِلْمُ الْمُقَلِّدِ كَمَا مَرَّ.

¹ = - المؤمنون: 4.

² - وردت في نسخة ج: لكن.

³ - سقطت من نسخة ج.

⁴ - ورد في نسخة ب: على ما مر.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - سقطت من نسخة أ.

وَقَدْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ مَا يَحْصُلُ لِلْمُقَلِّدِ لَا يُسَمَّى عِلْمًا¹، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ فِي الْإِصْطِلَاحِ مَا يَكُونُ لِمَوْجِبِ هُوَ الْبُرْهَانُ، وَلِلذَلِكَ قِيلَ: «إِنَّهُ يَخْرُجُ بِهِ عِلْمُ الْخِلَافِ»²، لِأَنَّ صَاحِبَ الْخِلَافِ قَدْ يَقُولُ مَثَلًا: قَدْ ثَبَتَ الْمُقْتَضِي فَيُثَبِّتُ الْحُكْمَ، أَوْ وَجِدَ الْمَانِعُ فَيَنْتَفِي³ الْحُكْمَ. وَهَذَا دَلِيلُ إِجْمَالِي لَا تَفْصِيلِي⁴.

وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّهُ «مَا»⁵ لَمْ يَتَعَيَّنِ الْمُقْتَضِي وَالتَّافِي <لَا يُفِيدُ>⁶، فَإِذَا عُنِيَ أَوْ أُريدَ <بِهِ>⁷ مُقْتَضِي أَوْ تَافٍ مَعْهُودٌ، خَرَجَ عَنِ الْإِجْمَالِ وَصَارَ تَفْصِيلِيًّا، فَإِنْ كَانَ أَهْلًا لِلِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ فَهُوَ فَقِيَّةٌ، وَلِلذَلِكَ قِيلَ: إِنَّ قَيْدَ «التَّفْصِيلِيَّةِ» لَيْسَ لِإِخْرَاجِ شَيْءٍ وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ. إِذْ لَا يَكُونُ الْاِكْتِسَابُ إِلَّا <مِنْهَا>⁸»⁹.

وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَا مَعْنَى لِرِيزَادَةِ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي التَّعَارِيفِ، فَإِنَّ الْحَشَوَ فِيهَا مَحْذُورٌ.

¹ - المعارض هو الإصْفَهَانِي كَمَا وَرَدَ فِي الْكَاشِفِ عَلَى الْاِحْصُولِ: 146، حَيْثُ وَرَدَ مَا نَصَهُ: «الْمُقَلِّدُ لَا عِلْمَ لَهُ بِمَا قُلِدَ فِيهِ، فَإِنْ اعْتَقَدَهُ الْاِحْصَالُ مِنَ التَّقْلِيدِ لَا يُسَمَّى عِلْمًا».

² - عَرَفَ ابْنُ بَدْرَانَ عِلْمَ الْخِلَافِ فَقَالَ: «أَمَّا فَنَ الْخِلَافِ فَهُوَ: عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ كَيْفِيَّةَ إِبْرَادِ الْاِحْجَجِ الشَّرْعِيَّةِ، وَدَفْعِ الشُّبْهِ، وَقَوَادِحِ الْأَدْلَةِ الْاِخْلَافِيَّةِ، بِإِبْرَادِ الْبُرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ، وَهُوَ الْجَدَلُ، الَّذِي هُوَ قِسْمٌ مِنَ أَقْسَامِ الْمَنْطِقِ، إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ بِالْمَقَاصِدِ الدِّينِيَّةِ». انْظُرِ الْمَدْخَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: 231.

³ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: فَيَمْتَنِعُ.

⁴ - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ/1: 134. وَحَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الْعَصْدِ/1: 23.

⁵ - سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ ب.

⁶ - سَاقَطَ مِنْ نَسْخَةِ ج. وَكَذَا مِنْ نَسْخَةِ ب.

⁷ - سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ ب.

⁸ - سَقَطَتْ مِنْ نَسْخَةِ ج.

⁹ - نَصٌ مَنْقُولٌ بِتَصْرِفٍ مِنْ تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ/1: 135.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِإِخْرَاجِ عِلْمِ الْأُصُولِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْكُلِّيَّةِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ يَحْصُلُ مِنْهَا، وَلَكِنْ بِحَسَبِ الْإِجْمَالِ لَا التَّفْصِيلِ.

36 / وَزَادَ فِي الْمَحْصُولِ قِيداً آخَرَ فِي التَّعْرِيفِ، «وَهُوَ: أَنْ لَا تَكُونَ مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ¹ - كَمَا قَالَ -: عَنْ نَحْوِ الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِقْهًا، إِذْ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ كَوْنُهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ»².

واعتُرضَ بِأَنَّ أَكْثَرَ عِلْمِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّمَا حَصَلَ بِالسَّمْعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَكُونُ ضَرُورِيًّا، <وَعَلَيْهِ>³ فَلَا يُسَمَّى فِقْهًا، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُسَمَّوْا فُقَهَاءَ. وَهُوَ⁴ بَاطِلٌ. فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْخِطِّ هَلْ حَصَلَ إِلَّا مِنْ اعْتِبَارِ الْعِلْمِ بِالْفِعْلِ، وَلَوْ فَهِمَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَلَكَةِ لَمْ يَبْقَ إِشْكَالٌ.

فَائِدَةٌ [جَلِيلَةٌ]⁵ {فِي مَعْنَى الْفِقْهِ مُطْلَقًا وَتَطَوُّرِهِ الزَّمَنِيِّ}:

الْفِقْهُ هُوَ الْفَهْمُ مُطْلَقًا⁶ كَمَا مَرَّ، وَاخْتَصَّ بِعِلْمِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ عِلْمٍ كَذَلِكَ لَشَرَفَ عِلْمِ الدِّينِ. وَيُظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْقَامُوسِ أَنَّهُ عَلِمَ عَلَيْهِ بِالْغَلْبَةِ⁷.

¹ - وردت في نسخة ج: به.

² - نص منقول من الحصول بتصريف/1: 93.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: وهذا.

⁵ - سقطت من نسخة أ. وكذا من نسخة ب.

⁶ - وهو اختيار الباجي في الحدود: 36، والآمدني في الإحكام/1: 6، والإسنوي في نهاية

السؤل/1: 8، والشوكاني في الإرشاد: 3، وغيرهم.

⁷ - انظر القاموس الخيط/4: 289.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ، لِأَنَّ فَهْمَ الشَّرِيعَةِ <هُوَ>¹ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى فَهْمًا، كَمَا قِيلَ بِذَلِكَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، أَنَّهُ سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى كَلَامًا.

وَأَعْلَمَ أَنَّ [اسْمَ]² الْفَقْهِ كَانَ أَوَّلًا <اسْمًا>³ وَقَعًا عَلَى الشَّرِيعَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، وَالْفُقَهَاءُ هُمُ الَّذِينَ قَامُوا بِالشَّرِيعَةِ، وَفَهَمُوا عَنْ اللَّهِ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ. وَذَكَرَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ فِي أَوَّلِ شَرْحِ الْمَقَاصِدِ، «أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمَسْئُوبَةَ إِلَى الشَّرْعِ، مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ وَتُسَمَّى فَرْعِيَّةً وَعَمَلِيَّةً، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْتِقَادِ، وَتُسَمَّى أَصْلِيَّةً وَإِعْتِقَادِيَّةً.

—قَالَ:— وَكَانَ الْأَوَائِلُ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِبِرْكَةِ طَلْعَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَقُرْبِ الْعَهْدِ مِنْهُ، وَسُهُولَةِ الْمُرَاجَعَةِ، قَدْ اسْتَعْنَوْا عَنْ تَدْوِينِ الْأَحْكَامِ وَتَبْوِيهِهَا، فَلَمَّا ظَهَرَتِ الْآرَاءُ وَكَثُرَتِ الشُّبُهَاتُ⁴، أَخَذَ أَرَبَابُ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، وَتَحْقِيقِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى تَدْوِينِهَا وَتَمْهِيدِ أُصُولِهَا، وَسَمَّوْا الْعِلْمَ بِهَا فِقْهًا، وَخَصَّوْا الْإِعْتِقَادِيَّاتِ بِاسْمِ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ، —قَالَ— وَالْأَكْثَرُونَ خَصَّوْا الْعَمَلِيَّاتِ بِاسْمِ الْفَقْهِ، وَالْإِعْتِقَادِيَّاتِ بِعِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ. ثُمَّ ثَقُلَ عَنْ <بَعْضِ>⁵ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَالَ: الْفَقْهُ مَعْرِفَةُ النَّفْسِ مَا لَهَا وَمَا عَلَيْهَا، وَأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهَا بِالْإِعْتِقَادِيَّاتِ هُوَ الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ»⁶ انْتَهَى.

¹— سقطت من نسخة ب.

²— سقطت من نسخة أ.

³— سقطت من نسخة ب.

⁴— وردت في نسخة ج: الشيعة.

⁵— سقطت من نسخة ج.

⁶— النص منقول بتصريف كبير من شرح المقاصد/1: 164-165.

{الكلام في المبادئ الفقهية للأصول وهي الأحكام}

ولمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدَّ الْأُصُولِ أَخَذَ فِي مَبَادِيهِ، فَبَدَأَ بِالْمَبَادِي الْفَقْهِيَّةِ وَهِيَ الْأَحْكَامُ، وَجَعَلَهَا فِي خَمْسَةِ مَبَاحِثَ: بَحْثُ الْحُكْمِ، وَبَحْثُ الْحَاكِمِ، وَبَحْثُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَبَحْثُ الْمَحْكُومِ بِهِ، وَبَحْثُ الْمَحْكُومِ فِيهِ، وَرَتَّبَهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، وَإِنْ كَانَ فِي خِلَالِهَا مَبَاحِثُ أُخْرَى.

37 وَقَدْ بَدَأَ ابْنُ الْحَاجِبُ بِالْحَاكِمِ¹، كَمَا فَعَلَ الْآمِدِي / فِي كِتَابِ الْإِحْكَامِ²، لِأَنَّهُ مِنْهُ اسْتِمْدَادُ الْأَحْكَامِ وَوُجُودُهَا.

وَبَدَأَ الْمُصَنِّفُ بِالْحُكْمِ، كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ³، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بِحَسَبِ الْأَشْتِقَاقِ اللَّفْظِيِّ.

{تَعْرِيفُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ}

فَقَالَ: وَ"الْحُكْمُ" الْمَعْرُوفُ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَهُوَ الشَّرْعِي "خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى" أَيُّ: كَلَامِهِ "الْمُتَعَلِّقُ" بِالرَّفْعِ وَصِفٍ لِخِطَابٍ، أَيُّ: الْخِطَابِ "الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلٍ الْمُكَلَّفِ"، أَيُّ: الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا، قَبْلَ وُجُودِهِ، وَتَنْجِيزِيًّا بَعْدَ وُجُودِهِ، <وَوُجُودُ>⁴ الْبِعْتَةِ وَالْخِطَابِ كَمَا سَيَأْتِي كُلُّ ذَلِكَ. "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ" أَيُّ: مُلْزَمٌ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ.

¹ - انظر شرح المختصر/1: 199.

² - انظر الإحكام/1: 79، حيث عقد الأصل الأول للحاكم، لأنه لا حاكم سوى الله تعالى.

³ - راجع المحصول/1: 107 وما بعدها.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

{حَدُّ الْخِطَابِ وَبَيَانُ مُحْتَزَرَاتِهِ}

فَالْخِطَابُ جِنْسٌ، وَهُوَ «مَا وُجِّهَ مِنَ الْكَلَامِ نَحْوَ الْغَيْرِ لِإِفَادَتِهِ»¹، هَكَذَا عَرَّفَهُ بَعْضُهُمْ²، وَيُظْهَرُ مِنَ التَّوْجِيهِ أَنَّ الْخِطَابَ لَا يَكُونُ فِي حَقِّ الْحَاضِرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ. وَيَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِالتَّوْجِيهِ مُطْلَقُ الْإِلْقَاءِ³ فَيُعْمَ.

وَقَالَ الْآمِدِي: «وَالْحَقُّ أَنَّهُ -أَيُّ الْخِطَابِ- اللَّفْظُ الْمُتَوَاضِعُ عَلَيْهِ، الْمَقْصُودُ بِهِ الْإِفْهَامُ مَنْ هُوَ مُتَهَيِّئٌ لِفَهْمِهِ»⁴. وَاحْتَرَزَ -كَمَا قَالَ- بِاللَّفْظِ عَنْ نَحْوِ الْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ، وَبِالْمُتَوَاضِعِ عَلَيْهِ عَنِ الْأَلْفَاظِ الْمُهْمَلَةِ. وَبِالْقَصْدِ⁵ عَنْ كَلَامِ النَّائِمِ وَنَحْوِهِ. وَبِالتَّهْيِئِ عَنْ خِطَابٍ مَنْ لَا يَفْهَمُ، كَالْمُعْمَى عَلَيْهِ.

وَاعْتَرِضَ بِأَنْ <هَذَا>⁶ التَّعْرِيفُ لَا يَصْلُحُ هُنَا، إِذِ الْمُرَادُ هُنَا خِطَابُ اللَّهِ وَهُوَ كَلَامُهُ، وَلَيْسَ بِلَفْظٍ، وَلَوْ غَبَرَ بِالْكَلَامِ الْمَقْصُودُ بِهِ <الْإِفْهَامُ>⁷ لَكَانَ أَوْلَى⁸، إِذِ الْمَقْصُودُ الْحَدَّ الشَّامِلَ لِلْحُكْمِ كُلِّهِ، سِوَاءَ ذَلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ أَوْ لَا.

¹ - انظر الإحكام للآمدي/1: 136، حاشية الجرجاني على شرح العضد/1: 22، والإيهام في شرح المنهاج/1: 44.

² - المقصود به الإمام الزركشي في تشنيف المسامع/1: 136. كما عرفه إضافة إلى من ذكر السيد الجرجاني في حاشيته على شرح العضد/1: 22. والزركشي في البحر الخيط/1: 126.

³ - وردت في نسخة ج: الإلقاء.

⁴ - نص منقول بتمامه من الإحكام/1: 95. وما بين العارضتين هو من كلام اليوسي.

⁵ - ورد في الإحكام/1: 95 ما نصه: «والمقصود به الإفهام: احتراز عما ورد على الحد الأول».

⁶ - سقطت من نسخة ج.

⁷ - سقطت من نسخة ج. وكذا نسخة ب.

⁸ - انظر الإيهام في شرح المنهاج/1: 43، لأن المصنف تابع في هذا للإمام الرازي في الحصول/1: 107، ونفس الصنيع أتاه الإمام البيضاوي في المنهاج، وكذا القراني في التقيح وشرحه: 67.

وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «يُقَالُ خَاطَبَهُ إِذَا وَجَّهَ اللَّفْظَ الْمَفِيدَ إِلَيْهِ، وَهُوَ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ، فَالْخِطَابُ هُوَ التَّوْجِيهُ، وَخِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى تَوْجِيهُهُ مَا أَفَادَ إِلَى الْمُسْتَمِعِ أَوْ مَنْ فِي حُكْمِهِ. لَكِنْ مُرَادُهُمْ هُنَا بِخِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ مَا أَفَادَ، وَهُوَ الْكَلَامُ التَّفْسَانِي لِأَنَّهُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ لَا تَوْجِيهُهُ مَا أَفَادَ، لِأَنَّ التَّوْجِيهَ لَيْسَ بِحُكْمٍ، فَأُطْلِقَ الْمَصْدَرُ وَأُرِيدَ مَا خُوطِبَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ» انْتَهَى. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلًا مِنْ أَنَّهُ مَا وَجَّهَ إلخ.

وَبِالإِضَافَةِ إِلَى "اللَّهِ تَعَالَى" يَخْرُجُ خِطَابٌ غَيْرُهُ.

وَبِ"الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ" يَخْرُجُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: مَا تَعَلَّقَ بِذَاتِهِ تَعَالَى، نَحْوُ «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»¹، وَيَفْعَلُهُ نَحْوُ: «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»²، وَبِذَوَاتِ الْجَمَادَاتِ، نَحْوُ: «وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالِ»³، وَبِذَوَاتِ الْمُكَلَّفِينَ نَحْوُ: «وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ»⁴.

وَبِقَيْدِ "الْحَيَثِّيَّةِ"⁵، يَخْرُجُ مَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ "الْمُكَلَّفِ"، لَا مِنْ حَيْثُ التَّكْلِيفِ، نَحْوُ «وَمَا تَعْمَلُونَ» فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»⁶، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ أَعْمَالَنَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ تَعَالَى، وَلَيْسَ فِيهِ تَكْلِيفٌ بِأَمْرٍ وَلَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ⁷.

¹ - البقرة: 255، آل عمران: 2، النساء: 87، التوبة: 129، طه: 8، النمل: 26، القصص: 70، التغابن: 13.

² - الأنعام: 102، الرعد: 16، الزمر: 62، غافر: 62.

³ - الكهف: 47.

⁴ - الأعراف: 11.

⁵ - يعني قول المصنف: «من حيث إنه مكلف».

⁶ - الصافات: 96.

⁷ - راجع شرح العضد على مختصر ابن الحاجب/1: 222.

{أَبْحَاثُ تَتَعَلَّقُ بِتَعْرِيفِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ}

وَيَتَعَلَّقُ بِالتَّعْرِيفِ أَبْحَاثُ:

أَحَدُهَا، أَنَّهُ لَمْ يُقَيَّدِ الْحُكْمُ الْمَحْدُودُ بِكَوْنِهِ شَرْعِيًّا لَا عَقْلِيًّا وَلَا غَيْرَهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَجَابَ الشَّارِحُ: «بِأَنَّ الْإِشَارَةَ وَقَعَتْ إِلَى الْحُكْمِ الْوَاقِعِ فِي تَعْرِيفِ الْفَقْهِ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ، فَاسْتَغْنَى بِذَلِكَ عَنِ الْقَيْدِ»¹، وَهَذَا عَلَى <مَا>² مَرَّةً مِنْ <مَنْ>³ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ جَمْعُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: فَالْمُصَنَّفُ لَمَّا وَقَعَ <لَهُ>⁴ لَفْظُ الْفَقْهِ فِي تَعْرِيفِ الْأَصُولِ عَرَفَهُ، وَلَمَّا وَقَعَ لَفْظُ الْحُكْمِ فِي تَعْرِيفِ الْفَقْهِ <عَرَفَهُ هُنَا>⁵. ثُمَّ ذَكَرَ الْحَاكِمُ⁶ بِهِ وَهَكَذَا. وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا مَا قَدَّمْنَاهُ، مِنْ أَنَّهُ ذَكَرَ مَبْحَثَ الْحُكْمِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَبَادِي.

وَأَمَّا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي حَدِّ الْفَقْهِ، فَالظَّاهِرُ كَمَا مَرَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا جَمْعَ الْحُكْمِ، الَّذِي هُوَ إِبْتِاثُ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَلِذَلِكَ قَيَّدَهَا بِالشَّرْعِيَّةِ لِيَخْرُجَ غَيْرُهَا كَمَا مَرَّ، وَبِهَذَا الْقَيْدِ يُرَادُ بِهَا مَا ثَبَتَ بِالْخَطَابِ، مِنْ وَجُوبٍ وَحَرْمَةٍ وَنَحْوَهُمَا، لَا نَفْسَ الْخَطَابِ الْمَعْرُوفِ بِهِ الْحُكْمَ آخِرًا، وَفِي هَذَا الْآخِرِ مَزِيدٌ بِحُثٍّ، سَنَقَرُّهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

¹ - راجع تشف الماسع/1: 136.

² - سقطت من نسخة ج.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: الحكم.

ثانيها، أَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ تَعْرِيفُ الْحُكْمِ الْمُتَعَارَفِ، وَهُوَ لَيْسَ نَفْسَ الْخِطَابِ بَلْ مَدْلُولُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾¹، لَيْسَ هُوَ وَجُوبُ الصَّلَاةِ بَلْ دَلِيلُهُ، وَلِذَا نَقُولُ: الْأَمْرُ دَالٌّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَالْدَالُّ خِلَافُ الْمَدْلُولِ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَجُوبَةٍ: أَحَدُهَا، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحُكْمِ، مَا حُكِمَ بِهِ وَكَذَا الْمُرَادُ بِالْخِطَابِ مَا خُوطِبَ بِهِ. الثَّانِي، أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْخِطَابُ، وَإِطْلَاقُ ذَلِكَ عَلَى الْوُجُوبِ مَثَلًا تَسَامُخٌ. الثَّلَاثُ، أَنَّ الْحُكْمَ إِيجَابٌ وَتَحْرِيمٌ مَثَلًا، وَالْوُجُوبُ وَالْحَرَمَةُ أَثَرُهُ، فَالْحُكْمُ الَّذِي هُوَ الْخِطَابُ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْكَلَامِ سُمِّيَ إِيجَابًا، وَإِذَا نُسِبَ إِلَى فِعْلٍ الْمُكْلَفِ سُمِّيَ وَجُوبًا مَثَلًا، فَالْإِيجَابُ وَالْوُجُوبُ مُتَّحِدَانِ بِالذَّاتِ مُتَغَايِرَانِ بِالْإِغْتِبَارِ.

وَعَلَى هَذَا فَمَتَى غُبِرَ بِالْحُكْمِ، فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِيجَابُ وَالتَّحْرِيمُ <مَثَلًا>²، وَمَتَى غُبِرَ بِالْمَحْكُومِ بِهِ فَالْمُرَادُ الْوُجُوبُ وَالْحَرَمَةُ.

ثَالِثُهَا، أَنَّ الْحُكْمَ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَخِطَابُهُ كَلَامُهُ الْقَدِيمُ، فَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ قَدِيمًا ضَرُورَةً، وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

لَا نَأْتِي نَقُولُ: الْوُجُوبُ وَالْحَرَمَةُ وَالْحِلِّيَّةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، صِفَاتٌ مِنْ صِفَاتِ فِعْلِ الْعَبْدِ، وَفِعْلُ الْعَبْدِ حَادِثٌ، فَصِفَتُهُ حَادِثَةٌ.

وَلَا نَأْتِي نَقُولُ: حَلَّتْ فُلَانَةٌ بَعْدَمَا [كَانَتْ]³ حُرْمَتٌ، وَهَذَا شَأْنُ الْحَادِثِ. وَنَقُولُ حَلَّتْ بِالْعَقْدِ وَالْعَقْدُ حَادِثٌ، فَمَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ حَادِثٌ، وَهَذَا بَحْثُ الْإِمَامِ فِي الْمَحْصُولِ⁴.

¹ - هود: 114، الإسراء: 78، طه: 14، العنكبوت: 45، لقمان: 18.

² - سقطت من نسختي: ب و ج.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - راجع الخصول/1: 108.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ هُوَ مِنْ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ. فَالْحَادِثُ هُوَ أَثَرُ الْحُكْمِ لَا الْحُكْمُ نَفْسَهُ،
فَالْإِجَابُ مَثَلًا أَرَلِي وَهُوَ <الْحُكْم>¹، وَالْوَجُوبُ حَادِثٌ وَهُوَ غَيْرُ الْحُكْمِ. وَأَمَّا
تَوَقُّفُ الْحَلِيَّةِ مَثَلًا عَلَى الْعَقْدِ فَلَا يُوجِبُ² حَدُوثًا، لِأَنَّ الْعَقْدَ وَنَحْوَهُ مُعَرَّفٌ لَا مُؤَثَّرٌ،
كَمَا سَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي الْعِلَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

رَابِعُهَا، إِنَّ الْكَلَامَ صِفَةً حَقِيقِيَّةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ مُثَبَّتِهِ، وَالْحُكْمُ
لَيْسَ / مِنَ الصِّفَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ، بَلْ [هُوَ]³ مِنَ الْإِضَافِيَّاتِ، فَامْتَنَعَ⁴ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ
عِبَارَةً عَنِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ، فَبُطِّلَ قَوْلُهُمْ: «الْحُكْمُ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى»، وَهَذَا بَحْثُ
الْأَصْبَهَانِيِّ⁵ عَلَى الْمَحْصُولِ.

وَأُورِدَهُ الْإِسْنَوِيُّ <وَأَقْرَهُ>⁶ وَهُوَ قَوِي، وَالْإِنْفَصَالُ⁷ عَنْهُ يَجْعَلُ الْمَعْنَى نِسْبًا
لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ، وَالصِّفَاتُ عِنْدَنَا مَعَانٍ ذَوَاتٍ نِسْبٌ لَا نِسَبٌ.

¹ - سقطت من نسخة ج.

² - وردت في نسخة ب: يجب.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ج: فأشعر.

⁵ - الأصبهاني وليس الأصبهاني كما ورد في النسختين الخطيتين. وهو محمد بن محمود بن محمد بن
عياد السلماني أبو عبد الله (... / 688هـ) قاض من فقهاء الشافعية بأصبهان. من كتبه: "شرح
المحصول" في أصول الفقه، و"القواعد" في الأصول والدين والجدل. الأعلام/7: 308.

⁶ - سقطت من نسختي: ب و ج.

⁷ - جاء في طرة نسخة أ: كلام هذا الفاضل يقضي بأن إطلاق الحكم بمعنى الكلام ليس بمتعرف عند
الأصوليين، وهو خلاف ما صرح به المصنف فيما تقدم والدسوقي عند قول القزويني أما الحكم أو
كونه عالمًا به.

وَقَدْ وَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْفَخْرِ فِي الْمَعَالِمِ¹، فَأُنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ التَّلْمَسَانِيِّ² غَايَةَ³ الْإِنْكَارِ، وَهُوَ حَقِيقٌ بِالْإِنْكَارِ، فَلَا مُخْلَصَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، إِلَّا بِجَعْلِ الْحُكْمِ هُوَ مُتَعَلِّقُ الْخِطَابِ، أَوْ تَعَلُّقُهُ لَا نَفْسَ الْخِطَابِ، أَوْ يُمْنَعُ كَوْنُ الْحُكْمِ نَسْبِيًّا وَهُوَ بَعِيدٌ.

خَامِسُهَا، إِنَّ إِضَافَةَ الْخِطَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، يُخْرِجُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَحْكَامِ بِالسُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهَا أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ.

وَأُجِيبَ بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ السُّنَّةَ وَنَحْوَهَا مُعَرِّفَاتٌ لَا مُثَبِّتَاتٌ. الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ خِطَابُ اللَّهِ مُبَاشَرَةً أَوْ بِوَسْطَةِ [مَلِكٍ]⁴، فَإِنَّ خِطَابَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا أَبَيَّنَ.

سَادِسُهَا، أَنَّ التَّعْرِيفَ فِيهِ الدَّوْرُ⁵، لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ هُوَ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ حُكْمُ الشَّرْعِ، وَحُكْمُ الشَّرْعِ هُوَ الْخِطَابُ الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ، فَلَا يُعْرَفُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْآخَرِ. وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمُكَلَّفَ هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ فَلَا يَتَوَقَّفُ.

¹ - انظر المعالم في أصول الدين: 58.

² - عبد الله بن محمد بن علي شرف الدين أبو محمد الفهري المعروف بابن التلمساني (ت: 658هـ). كان أصولياً متكهما ديناً خيراً، أخذ عن تقي الدين المقترح. من تصانيفه: "إرشاد السالك إلى أبين المسالك". طبقات الشافعية 5/ 60.

³ - إلى حد هنا تمت المقابلة مع ما ورد في نسخة الأستاذ حسن الزهراوي رحمه الله، التي اعتمدها الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري في التعريف بكتاب البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في كتابه الفقيه الحسن اليوسي.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. والدور الفاسد عند المنطقة هو الخطأ الناشئ عن تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لا يمكن تعريفه. التعريفات: 105.

وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ عِنَايَةٌ فِي الْحَدِّ، وَبَأَنَّ الْمُكَلَّفَ مَنْ قَامَ بِهِ التَّكْلِيفُ وَهُوَ الْإِلْزَامُ¹،
وَبَأَنَّهُ قَدْ يَبْلُغُ وَيَعْقِلُ وَلَا يَكُونُ مُكَلِّفًا لِعَدَمِ وُصُولِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ.

قُلْتُ: وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُكَلَّفِ مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يُكَلَّفَ، أَيْ: مَنْ قَامَتْ بِهِ
الْصِّفَاتُ الْمُنَاسِبَةُ لِلتَّكْلِيفِ مِنَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ، وَلَا يَكُونُ عِنَايَةً إِذَا عَلِمَ غُرْفًا
وَشَرْعًا، وَلَا يُنْقَضُ بِمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، لِأَنَّ شَأْنَهُ أَنْ يُكَلَّفَ.

نَعَمْ، الْخِطَابُ لَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ كَمَا يَأْتِي، مِنْ امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْعَاقِلِ
وَالْمُلْجَأِ وَالْمُكْرَهِ، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ، إِذَا اسْتِغْرَاقَ الْمُكَلَّفَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ
غَرَضٌ فِي التَّعْرِيفِ، إِذْ مَا هِيَ الْحُكْمُ تُعَرَّفُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ فِي الْمَعْنَى
إِلَى كَوْنِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ لَا يُكَلَّفُ > فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِالْأَفْرَادِ عَامَّةً وَلَا يَجِبُ
عُمُومُ الْأَحْوَالِ .

سَابِعُهَا، إِنَّ التَّقْيِيدَ بِ"الْمُكَلَّفِ" يُفْسِدُ عَكْسَ الْحَدِّ بِخُرُوجِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ
بِالصَّبِيَّانِ كَصَلَاةِ الصَّبِيِّ وَصَوْمِهِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ صَحِيحَةٌ يَتَرْتَّبُ الثَّوَابُ عَلَيْهَا،
وَلَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِلَّا ذَلِكَ.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ الْخِطَابَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِمْ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِأَوْلِيَائِهِمْ فَهُمْ الْمَأْمُورُونَ
وَهُمُ الْمَشَابُونَ².

وَقَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: «هَذَا إِنْ قُلْنَا الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ / بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِهِ،
وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ أَمْرٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِيهِ، فَلَا أَقْرَبُ أَنَّ الصَّبِيَّانِ مُكَلَّفُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ
مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، وَإِذَا كَانَ التَّدْبِيرُ أَيْ فِي حَقِّ الْبَالِغِ تَكْلِيفًا مَعَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ

40

¹ - وردت في نسخة ب: الالتزام.

² - قارن بما ورد في نهاية الوصول في دراية الأصول للهندي (1: 8) ب).

تَارَكُهُ عُقُوبَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَأَمَرَهُ¹ الصَّبِيَّانِ بِالصَّلَاةِ أَقْرَبَ إِلَى أَنْ يَكُونَ تَكْلِيفًا، إِذْ يَسْتَحِقُّونَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، هَذَا فِيمَنْ بَلَغَ مِنْهُمْ عَشْرَ سِنِينَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَلْبُغْهَا فَالْأَمْرُ فِي حَقِّهِ كَالْمُنْدُوبِ فِي حَقِّ الْبَالِغِ، وَهُوَ تَكْلِيفٌ عَلَى أَصْلٍ مَا قِيلَ فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ إِجْمَاعٌ عَلَى أَنَّ الْبُلُوغَ شَرَطُ التَّكْلِيفِ» انْتَهَى.

وَعَلَى هَذَا الاسْتِظْهَارِ لَيْسَ لِلتَّكْلِيفِ تَفْسِيرٌ آخَرُ، وَإِلَّا فَسَدَ التَّعْرِيفُ.

ثَامِنُهَا، إِنَّهُ يَخْرُجُ أَيْضًا مَا جَعَلَهُ الشَّرْعُ سَبَبًا لِلضَّمَانِ مِنْ أَفْعَالِ الصَّبِيَّانِ، كَاتِلَافِ الصَّبِيِّ لِلْمَالِ وَنَحْوِهِ، وَكَذَا الْمَجَانِبِينَ إِذْ لَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، فَلَوْ قَالَ: فَعَلَ الْعَبْدُ بَدَلَ فَعَلِ الْمُكَلَّفِ لَسَلِمَ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ أَيْضًا: بِأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ جَعَلَهَا الشَّرْعُ سَبَبًا، لِأَنْ يَجِبَ عَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجُ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْوَلِيِّ مُكَلَّفٌ، وَهَذَا الْبَحْثُ يَرْجِعُ إِلَى الْبَحْثِ فِي الْوَضْعِ².

تَاسِعُهَا، أَوْرَدَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكَلَّفٌ بِهِ»³، وَلَوْ حَذَفَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ.

«فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَوْ زَادَهُ، لَاقْتَضَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يُخَاطَبُ إِلَّا بِمَا هُوَ مُكَلَّفٌ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُوطِبَ بِمَا كَلَّفَتْ بِهِ الْأُمَّةُ، بِمَعْنَى بَتْلَاغِهِمْ، وَكَذَا جَمِيعُ الْمُكَلَّفِينَ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُكَلَّفُ بِهِ بَعْضُهُمْ لَا الْكُلَّ عَلَى الْمُخْتَارِ»⁴.

¹ - وردت في نسخة ب: فأمر.

² - قارن بما ورد في الإجماع في شرح المنهاج/1: 43.

³ - قارن بتشنيف المسامع/1: 138.

⁴ - راجع منع الموانع لابن السبكي: 100.

وَاعْتَرَضَهُ الشَّارِحُ بَائِنًا «لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ كَوْنِ الْمُكْلَفِ لَا يُخَاطَبُ إِلَّا بِمَا كُلفَ بِهِ، فَإِنَّ جَمِيعَ التَّكْلِيفِ كَذَلِكَ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ تَكْلِيفُ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّبْلِيغِ دُونَ الْعَمَلِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُكْلَفْ إِلَّا بِالتَّبْلِيغِ، وَلَا يَضُرُّ تَعَلُّقُ التَّكْلِيفِ بغيرِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَصَدَّقَ قَوْلُنَا: إِنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ إِلَّا بِمَا كُلفَ بِهِ.

-قَالَ:- وَتَنْظِيرُهُ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ عَجِيبٌ، فَإِنَّ كَوْنَ الْجَمِيعِ يُخَاطَبُونَ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُكْلَفَ بَعْضُهُمْ مِمَّا لَا يُمْكِنُ. -قَالَ:- وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: لَوْ قَالَ بِهِ، لَا قُضِيَ أَنَّ الْمُكْلَفَ لَا يُخَاطَبُ إِلَّا بِمَا كُلفَ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُنْدُوبَ وَالْمَكْرُوهَ وَالْمُبَاحَ مُخَاطَبٌ بِهَا مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مُكْلَفٍ بِهَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا سَيَأْتِي، وَلَا تَكْلِيفٌ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا بِالْوَاجِبِ وَالْمَحْظُورِ، فَوَجِبَ حَذْفُ «بِهِ» لِيَتَنَوَّلَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُخَاطَبُ بِهَا مُكْلَفًا بِهِ وَغَيْرُ مُكْلَفٍ بِهِ¹. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَمَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَوَّلًا ظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَا انفصلَ بِهِ آخِرًا / فَهُوَ جَوَابُ بَحْثِ آخِرٍ وَهُوَ: 41

عَاشَرُهَا، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَيْدَ التَّكْلِيفِ وَهُوَ التَّزَامُ مَا فِيهِ كُلفَةٌ، يُخْرِجُ الْإِبَاحَةَ وَكَذَا التَّدْبِ وَالْكَرَاهَةَ، إِذِ الْإِزَامُ فِيهَا مَعَ أَنَّهَا أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ عَلَى الْأَصَحِّ الْآتِي فِي الْإِبَاحَةِ.

وَالْجَوَابُ: مَا مَرَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ وَقَرَّرَهُ الْمَحَلِّيُّ بَائِنًا «لَوْ لَا التَّكْلِيفُ لَمْ نُوجِدْ، قَالَ: أَلَا تَرَى انْتِفَائَهَا قَبْلَ الْبُعْثَةِ كَانْتِفَاءِ التَّكْلِيفِ»². انْتَهَى.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الشَّيْءِ بِحَيْثِيَّةٍ مَا يُشْعِرُ بَعْلِيَّتِهَا، كَمَا تَقُولُ: يُكْرَمُ الْعَالِمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَالِمٌ، أَيْ لِأَجْلِ عِلْمِهِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَعْلُقَ التَّدْبِ وَالْكَرَاهَةِ

¹ - نص منقول من تشييف المسماع/1: 138-139.

² - كلام منقول يتصرف من شرح المحلى على جمع الجوامع/1: 49-50.

وَالِإِبَاحَةَ بِالشَّخْصِ كَانَ لِأَجْلِ أَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، حَتَّى يَصْدُقَ أَنَّهُ تَعَلَّقَتْ بِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ، فَكَيْفَ تَتَاوَلُّهَا الْحَيْثِيَّةُ التَّكْلِيفِيَّةُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهَا غَيْرُ تَكْلِيفِيَّةٍ، وَمُجَرَّدُ التَّقَارُنِ فِي الْوُجُودِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَالْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ لَمَّا عَرَّفَ الْحُكْمَ بِأَنَّهُ «خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ»¹، أَوْرَدَ عَلَيْهِ دُخُولَ نَحْوِ «وَمَا تَعْمَلُونَ»، فَأَجَابَ مَنْ يُنَاضِلُ عَنْهُ كَالْعَضُدِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ ب: «أَنَّ الْحَيْثِيَّاتِ تُرَاعَى فِي الْحُدُودِ»²، فَكَانَ الْمُصَنِّفُ اغْتَنِمَ هَذَا الْجَوَابَ فَصَرَّحَ بِالْحَيْثِيَّةِ لِتُغْنِيَ عَنِ الزِّيَادَةِ، وَالْأَفْضَلُ هُوَ زِيَادَةُ «بِالْإِقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ» كَمَا فَعَلَ النَّاسُ لِأَنَّهُ أَبَيَّنَ وَأَوْضَحَ، وَذَكَرَ "أَوْ" التَّنْوِيْعِيَّةَ فِيهِ لَا يَضُرُّ.

نَعَمْ، قَدْ يُقَالُ: الْحَيْثِيَّةُ صَادِقَةٌ بِالتَّكْلِيفِ إِمَّا ثُبُوتًا أَوْ انْتِفَاءً، وَالْأَشْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ إِنْ لَمْ تَقُلْ بِوُقُوعِ الْحُكْمِ فِيهَا بِالتَّكْلِيفِ، فَقَدْ وَقَعَ الْحُكْمُ فِيهَا بِنَفْيِ التَّكْلِيفِ فِي الْمَعْنَى، حَتَّى إِنْ الْإِبَاحَةُ مَثَلًا رَاجِعَةٌ إِلَى مَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ لَيْسَ مَطْلُوبَ الْفِعْلِ وَلَيْسَ مَطْلُوبَ التَّرْكِ، أَوْ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا حَرَامٍ، وَكَمَا كُلَّفْنَا بِإِعْتِقَادِ ثُبُوتِ الْوُجُوبِ وَالْحَرَمَةِ كُلَّفْنَا بِإِعْتِقَادِ انْتِفَائِهِمَا، فَكَوْنُ الْمُبَاحِ مُكَلَّفًا بِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ظَاهِرٌ.

وَلَيْسَ هُوَ مَذْهَبُ الْكَعْبِيِّ³ كَمَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْ، وَلَيْسَ أَيْضًا مَذْهَبُ الْأُسْتَاذِ⁴ وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، وَتَضَعِيفُ مَذْهَبِ الْأُسْتَاذِ فِيمَا يَأْتِي لَا يَرُدُّ هُنَا، إِذِ الْقَصْدُ هُنَا

¹ - نص منقول من كتاب المستصفى/1: 177.

² - راجع شرح العضد على مختصر ابن الحاجب/1: 222.

³ - عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البليخي العالم المشهور (.../319هـ)، من كبار المتكلمين. تنسب إليه طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبية. وفيات الأعيان/3: 45. الشذرات/2: 281.

⁴ - يعني الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (.../418هـ) أحد أئمة الدين كلاماً وأصولاً وفروعاً. من تصانيفه: "مسائل الدور وتعليقه في أصول الفقه". طبقات الشافعية/3: 111. وفيات الأعيان/1: 28.

كُونَ الْمُبَاحَ مَثَلًا تَعْلُقُ بِهِ التَّكْلِيفَ بِوَجْهِ مَا لَا كَوْنُهُ مُكَلَّفًا بِهِ الذَّاتَ عَلَى مَا هُنَالِكَ فَافْهَم.

خَادِي عَشْرَهَا، أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْحَدِّ مَا تَعْلُقُ بِعَمَلِ الْمُكَلَّفِ لَا بِفِعْلِهِ، كَمَا مَرَّ فِي تَعْرِيفِ الْفَقْهِ.

وَالْجَوَابُ: مَا مَرَّ فِيهِ، وَأَمَّا التَّرْكُ فَدَاخِلٌ لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا الْقَوْلُ، لِأَنَّهُ فِعْلُ اللِّسَانِ، وَكَذَا التَّيَّةُ، لِأَنَّ تَعْلُقَ الْخِطَابِ بِهَا رَاجِعَةٌ إِلَى مَتَوْبِهَا وَهُوَ فِعْلٌ.

وَأَمَّا إِدْخَالُ الْإِعْتِقَادَاتِ هُنَا فَيُخَالَفُ مَا / مَرَّ فِي تَعْرِيفِ الْفَقْهِ، وَإِنْ كَانَ لِذَلِكَ وَجْهٌ، بِإِعْتِبَارِهَا أَفْعَالًا قَلْبِيَّةً لَا كَيْفِيَّاتٍ نَفْسَانِيَّةً، مَعَ أَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ، وَفِي هَذَا مِنَ الْبَحْثِ مَا يُخْرِجُنَا عَنِ الْقَرَضِ، وَمَحَلُّهُ عِلْمُ الْكَلَامِ.

ثَانِي عَشْرَهَا، أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ الْوَضْعُ وَهُوَ: السَّبَبِيَّةُ وَالشَّرْطِيَّةُ وَالْمَانِعِيَّةُ وَالصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ.

وَأُجِيبَ بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي التَّكْلِيفِ بِوَجْهِ لِرَجُوعِ الْأَمْرِ إِلَى الْمُكَلَّفِ، فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِكُونِ الدَّلُوكِ مَثَلًا سَبَبًا لِلظُّهْرِ إِلَّا وَجُوبُ الظُّهْرِ عَلَى الْمُكَلَّفِ عِنْدَهُ، وَلَا مَعْنَى لَصَحَّةِ الْبَيْعِ مَثَلًا إِلَّا إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ، وَلِهَذَا يُقَالُ: «بِالْإِقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ أَوْ الْوَضْعِ».

الثَّانِي، أَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَحْدُودِ فَلَا تُزَادُ فِي الْحَدِّ، فَإِنَّ الْخِطَابَ خِطَابَانِ، خِطَابَ تَكْلِيفٍ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَخِطَابَ الْوَضْعِ وَسَيَأْتِي.

وَأُورِدَ السَّعْدُ فِي الْحَوَاشِي عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّ «مِنْ الْأَسْبَابِ وَالشَّرُوطِ مَا لَيْسَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ، كَزَوَالِ الشَّمْسِ وَطَهَارَةِ الْمَبِيعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْحَدُّ طَرْدًا وَعَكْسًا؟».

فأجاب:- بأنَّ المراد التعلُّق الوَضْعِي أَعْم من أَنْ يُجْعَلَ فِعْلُ الْمُكْلَفِ سَبَباً أَوْ
شَرْطاً لِلشَّيْءِ أَصْلاً، أَوْ يُجْعَلَ شَيْءٌ شَرْطاً أَوْ سَبَباً لَهُ¹ انْتَهَى.

واعتَرَض «بأنَّ الزَّوَالَ مَثَلاً سَبَبٌ لِلوُجُوبِ الْمُتَعَلِّقِ بِفِعْلِ الْمُكْلَفِ، أَيْ مُعَرَّفٌ
لَهُ لَا سَبَبٌ لِفِعْلِ الْمُكْلَفِ».

وَأَجِيبَ «بأنَّه وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالفِعْلِ نَفْسَهُ، قَدْ تَعَلَّقَ بِالوُجُوبِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، فَهُوَ
مُتَعَلِّقٌ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ».

واعتَرَضَ بِأنَّه «بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ ذَلِكَ فِي الزَّوَالِ، لَا يَتِمُّشَى فِي فِعْلِ غَيْرِ
الْمُكْلَفِ، كَاتِّلَافِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ الْمَجْعُولِ سَبَباً لِلضَّمَانِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: بَلْ يَتِمُّشَى فِيهِ كَمَا قَرَّرْنَا أَوَّلًا مِنْ أَنَّ اتِّلَافَ الصَّبِيِّ مَثَلاً جُعِلَ سَبَباً
لِلوُجُوبِ الْإِخْرَاجِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْمُكْلَفِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِتْلَافِ مَثَلاً وَبَيْنَ الزَّوَالِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ عَدَلَ عَنْ عِبَارَةِ الْغَزَالِيِّ «أَفْعَالُ الْمُكْلَفِينَ» إِلَى «فِعْلِ
الْمُكْلَفِ» بِالْإِفْرَادِ لِيَتَأَوَّلَ الْمُكْلَفُ الْوَاحِدَ كَالنَّبِيِّ ﷺ فِي خَصَائِصِهِ، وَالْأَكْثَرَ مِنَ
الْوَاحِدِ، وَهَذَا دَاخِلٌ فِي الْعِبَارَةِ الْأُولَى أَيْضاً، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْجِنْسَ أَوْ الْاسْتِغْرَاقَ.

نَعَمْ، عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ أَخْصَ وَالْإِفْرَادُ أَلْيَقُ بِالتَّعْرِيفِ.

وَقَوْلُهُ: "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُكْلَفٌ" هُوَ بِكَسْرِ "إِنْ"، وَفَتْحُهَا إِنَّمَا يَجُوزُ عَلَى
اعْتِبَارِ إِضَافَةِ حَيْثُ إِلَى الْمَفْرُودِ². كَمَا فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً ❖❖ نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَا مِعَاءَ

¹ - نص منقول من حاشية التفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب/1: 222.

² - وهذا على مذهب الكسائي كما نص على ذلك البدر الزركشي في تشنيف المسامع/1: 139.

وَهَذَا مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَالْكَسَائِي¹ يُمَيِّزُهُ قِيَاسًا.

{الْكَلَامُ فِي مَبْحَثِ الْحَاكِمِ}

43

وَلَمَّا / بَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ الْحُكْمَ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي الْحَاكِمِ. وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ:
"وَمِنْ ثَمَّ"، أَيِّ مِنْ أَجْلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ "الْحُكْمَ خِطَابُ اللَّهِ"، نَقُولُ: "لَا
حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ" أَيُّ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْحَاكِمُ، فَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ كُلُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا حُكْمَ
لِغَيْرِهِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ الْمُحْكَمِينَ لِلْعَقْلِ² كَمَا سَيَأْتِي.

"وَتَمَّ" بِفَتْحِ التَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ اسْمًا لِلإِشَارَةِ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا
رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾³ وَهِيَ ظَرْفٌ، وَمِنْ ثَمَّ أَخْطَأَ مَنْ⁴ أَعْرَبَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ
مَفْعُولًا بِهِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ اسْتَعْمَلَهَا لِلْمَكَانِ الْمَجَازِيِّ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَعْرِيفِ
الْحُكْمِ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهَا "مِنْ" إِمَّا تَعْلِيلِيَّةً كَمَا قَرَرْنَا أَوَّلًا وَإِمَّا ابْتِدَائِيَّةً، بِمَعْنَى أَنَّ
مَعْرِفَتَنَا بِكَوْنِ الْحُكْمِ مَقْصُورًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ثَابِتَةٌ بِسَبَبِ أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ خِطَابُ اللَّهِ
أَوْ نَاشِئَةٌ عَنْ ذَلِكَ. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ كَوْنَ الْحُكْمِ مَقْصُورًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
هُوَ الثَّابِتُ أَوْ النَّاشِئُ عَنْ مَا تَقَدَّمَ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ الثَّابِتَ هُوَ الْقَوْلُ بِهِ أَوَّلًا، أَوْ الْمَعْرِفَةُ عَنْ مَعْرِفَةِ مَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّ
الْحَاصِلَ هُوَ الِاسْتِدْلَالُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي اسْتِنْتِاجِ الْمُصَنِّفِ هَذَا الْحُكْمَ مِنَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ نَظْرًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

¹ - علي بن حمزة أبو الحسن (119هـ/...) نحوي على المذهب الكوفي، تعلم في البصرة على الخليل
بن أحمد الفراهيدي، عهد إليه الرشيد بتأديب ولديه الأمين والمأمون. وفيات الأعيان/2: 244-248.

² - راجع المعتمد للبصري/1: 335.

³ - الإنسان: 20.

⁴ - المقصود به الراغب الإصفهاني. انظر مفردات غريب القرآن: 82. قال الزركشي: «وقوله إنما في

الآية مفعول، مردود، لأنه ظرف لا ينصرف». التشنيف/1: 140.

أحدهما، أن يقال: إن المعتزلة لم يجعلوا الحكم لغير الله تعالى، على معنى أن يُسندوا التكاليف والشريعة إلى العقل، إذ لو ادّعوا ذلك لخرجوا عن الملة رأساً وصاروا كفاراً خلا واحداً، إذ ذلك هو إنكار النبوة والشريعة المنزلة، ولا خلاف في كفر من يعتقد هذا، فالمعتزلة يعتقدون أن الله حاكم وشارع، وأنه هو الذي يعبد ويتبع، ولكن يزعمون أن حكم الله تعالى تابع للعقل، فما حسنه العقل حسنه الشرع، وما قبحه العقل كذلك، ويقولون: إن العقل طريق إلى معرفة الأحكام، والشرع مؤكد لما اقتضاه العقل، وحينئذ فهم يعتقدون أن الحكم خطاب الله على ما تقدم، ومع ذلك يثبتون الحسن والقبح العقليين.

الثاني، أن يقال: إنهم إن ادّعوا أن العقل حاكم لا يحسن الرد عليهم بالتعريف السابق، فإن التعريفات تابعة للتصورات، فكل يعرف بحسب ما اعتقد.

ويجاب عن الأول: بأن معنى قول المصنف "لا حكم إلا لله"، أنه لا يدرك حكم شرعي إلا من الله تعالى، وإلا فلا نزاع بيننا وبينهم أن المكلف لنا والآمر والتأهي هو الله تعالى لا غير، وهو المعبود جل وعز، وإذا كان المراد أنه لا يدرك حكم شرعي ولا يعلم إلا من الله تعالى فالمعتزلة يخالفون في هذا، لأنهم يعتقدون أن الأحكام مدركة بالعقل.

فإن قيل: حينئذ يقال: إذا كان البحث إنما هو في الإدراك، فأى مانع من أن يكون الحكم بالمعنى / السابق يدركه العقل، ومن أي شيء يعلم أنه إذا كان الحكم هو ما تقدم، أنه لا يكون إلا لله ولا يدرك إلا من الشرع.

44

قلنا: إذا كان الحكم هو خطاب الله تعالى، وخطاب الله كلامه، فلا يصل إلينا إلا بالتوقيف على أيدي الرسل، فهذه عادة الله الجارية، فعلم أن الحكم لا يتلقى إلا من الشرع، ولا يثبت بلا بعثة، وأن العقل يقوم بذلك وهذا هو المطلوب.

وأيضاً، المعتزلة يزعمون أَنَّ العقل مُستبَدَّ بِإِدْرَاكِ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ أصلاً، ولذا جعلوه مُؤَكِّداً¹.

وَيُجَابُ عَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الاسْتِنَاجَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْنَا، عَلَى طَرِيقِ الْبَيَانِ وَالتَّوْحِيهِ، الَّذِي تَطْمَئِنُّ بِهِ نَفْسُ الْمَوَافِقِ، لَا بُرْهَانَ قَائِمَ عَلَى الْخَصْمِ.

وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يُضَافُ إِلَى الْعَقْلِ وَفَاقاً، وَالْمُصَنَّفُ قَدْ حَكَّمَ بِأَنَّهُ "لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ" تَعَالَى، أَرَادَ أَنْ يُحَرِّرَ مَحَلَّ التَّنَازُعِ، لِيَتَضَحَّ مَحَطُ الْحَصْرِ الْمَذْكُورِ.

{مَا فَرَعَهُ الْأَيْمَةُ عَنْ مَسْأَلَةِ "لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ"}

وَقَدْ فَرَّعَ الْأَيْمَةُ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ "لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ" تَعَالَى: أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحْسِنُ وَلَا يُقَبِّحُ، وَأَنَّ شُكْرَ الْمُنْعَمِ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، وَأَنَّهُ لَا حُكْمَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الْأَمْدِيِّ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ²، فَذَكَرَهَا الْمُصَنَّفُ كَذَلِكَ، وَصَدَّرَ بِذِكْرِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مُفْتَسِحاً لَهُ بِمَا هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ.

{تَعْرِيفُ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَمَعَانِيهِمَا فِي اعْتِبَارِ النِّظَارِ}

فَقَالَ "وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ" وَهُمَا فِي اللُّغَةِ لِمَعْنَيْنِ³ مُتَضَادَّيْنِ مَعْرُوفَيْنِ، نَقُولُ حَسَنَ الشَّيْءِ بِالضَّمِّ حُسْنًا، فَهُوَ حَسَنٌ وَحَاسِنٌ وَحَسِينٌ وَحُسَانٌ أَيُّ: جَمِيلٌ. وَقُبْحٌ بِالضَّمِّ قُبْحًا فَهُوَ قَبِيحٌ.

¹ - ما بين المعقوفين ساقط من نسخة ب، أي من الصفحة 188 من المتن المحقق.

² - انظر الإحكام/1: 79.

³ - لمزيد التفصيل في معنى الحسن والقبح انظر تقارير العلماء له في الإرشاد للجويني: 258، الإحكام في أصول الأحكام/1: 113، شرح العضد على ابن الحاجب/1: 200، الوصول إلى =

وَأَمَّا فِي اعْتِبَارِ النَّظَارِ¹ فَيَكُونَانِ لثَلَاثَ² مَعَانٍ:

أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "مُلَاعِمَةِ الطَّبْعِ" أَي: <فِي>³ الْحُسْنِ، كَحُسْنِ الشَّيْءِ الْحُلُو <مِثْل>⁴ الْعَسَلِ، وَبِمَعْنَى "مُتَأَفِّرَتُهُ" أَي: فِي الْقُبْحِ، كَقُبْحِ الشَّيْءِ الْمُرِّ مِثْلِ الْحَنْظَلِ.

"وَالْمُلَاعِمَةُ" الْمُوَافَقَةُ وَهِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْأَمِّ، يُقَالُ: لَأَمَ الشَّيْءَ بِالْهَمْزِ يَلَامُهُ كَمَنْعِهِ <يَمْنَعُهُ>⁵ إِذَا أَصْلَحَهُ. وَيُقَالُ: لَأَمَّهُ يَلَامُهُ مُلَاعِمَةً، إِذَا وَافَقَهُ. وَالْتَأَمَ الْأَمْرَانِ اتَّفَقَا.

"وَالطَّبْعُ" يَفْتَحُ الطَّاءُ وَسُكُونُ الْبَاءِ، وَالطَّبِيعَةُ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي لَا تَفَارِقُهُ، كَالْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

"وَالْمُتَأَفِّرَةُ" مَأْخُودَةٌ هَاهُنَا مِنْ قَوْلِكَ: تَفَرَّتْ عَنِ الشَّيْءِ⁶ نُفُورًا وَتَفَارًا، إِذَا تَجَافَيْتَ عَنْهُ وَتَبَاعَدْتَ، وَلَا تُعْرَفُ الْمُفَاعَلَةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَلَا تَحْسُنُ فِي الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا الْمُتَأَفِّرَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْمُحَاكِمَةِ وَالْمُعَالَبَةِ فِي الْفَخْرِ مَثَلًا، فَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ⁷: بِحَسَبِ مَا وَقَعَ إِلَيْنَا / مِنَ اللَّغَةِ بِمَعْنَى مُلَاعِمَةِ الطَّبْعِ، وَالتَّفَارُ عَنْهُ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُصَنِّفَ عَبَّرَ بِعِبَارَةِ الْأَصُولِيِّينَ.

45

=الأصول لابن برهان/1: 56، الإيهاج في شرح المنهاج/1: 62، حاشية البناي على شرح جمع الجوامع/1: 33، نهاية السؤل للإسنوي/1: 115، وإرشاد الفحول: 7.

¹ - كما هو الشأن عند الفهري في شرح المعالم: 73، وغيره.

² - وردت في نسخة ب: لثلاثة.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: تفرته من الشيء.

⁷ - وردت في نسخة ب: يقال.

فَإِنْ قُلْتُ: الْمَصْدَرُ أَعْنِي الْمَلَاءِمَةَ <مثلاً>¹، مُضَافٌ هَاهُنَا إِلَى الْفَاعِلِ أَمْ
الْمَفْعُولِ؟

قُلْتُ: كِلَاهُمَا صَحِيحٌ، فَإِنَّ التَّفَاعُلَ إِذَا كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، كَانَتْ الْمُفَاعَلَةُ
مَنْسُوبَةً إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا، كَالْتِّخَاصِمِ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَكِلَاهُمَا مُتَخَاصِمٌ وَمُتَخَاصِمٌ،
غَيْرَ أَنَّ نِسْبَتَهَا هُنَا <إِلَى>³ [كُلٌّ]⁴ الْأَشْيَاءِ أُولَى، لِأَنَّكَ تَقُولُ: هَذِهِ الشَّهْوَةُ
وَأَفْقَتٌ طَبْعِي، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: وَأَفْقَهَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فَتَكْلُفٌ، وَعَلَى هَذَا
فَالْمَصْدَرُ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ.

هَذَا فِي الْمَلَاءِمَةِ، وَأَمَّا <فِي>⁵ الْمُنَافَرَةِ فَالْعَكْسُ أَفْضَلُ، وَإِنْ لُوحِظَ فِي
الْأَوَّلِ مَعْنَى الْمِيلِ فَهُوَ كَالثَّانِي فَافْهَمْ.

وِثَانِيهَا⁶، أَنْ يَكُونَا⁷ بِمَعْنَى: "صِفَةُ الْكَمَالِ" أَيُ: فِي الْحُسْنِ كَحُسْنِ الْعِلْمِ،
وَبِمَعْنَى صِفَةِ "النَّقْصِ" أَيُ: فِي الْقُبْحِ كَقُبْحِ الْجَهْلِ مَثَلًا.
"وَالْكَمَالُ" فِي اللُّغَةِ التَّمَامُ، تَقُولُ: كَمُلَ الشَّيْءُ مِثْلُ الْمِيمِ كَمَالًا وَكُمُولًا
فَهُوَ كَامِلٌ.

"وَالنَّقْصُ" بِفَتْحِ التَّوْنِ ضِدُّهُ، وَنَقَصَ بِفَتْحِ الْقَافِ لَازِمٌ وَمُتَعَدٍّ أَيْضًا، وَيُقَالُ
النَّقْصُ أَيْضًا لِلْقَدْرِ السَّاقِطِ مِنَ الشَّيْءِ⁸ الْمُنْقُوصِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: من.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة أ: ثانيهما.

⁷ - وردت في نسخة أ: يكون.

⁸ - وردت في نسخة ب: للشيء.

وَكُلُّ مِنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ بِكُلِّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ السَّابِقَيْنِ "عَقْلِي" أَي: يُدْرِكُهُ
 الْعَقْلُ وَيَحْكُمُ بِهِ اتِّفَاقًا¹، كَمَا يَحْكُمُ بِالتَّضَادِّ بَيْنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، وَالتَّنَاقُضِ بَيْنَ
 الْبَيَاضِ وَاللَّابَيَاضِ، وَالتَّمَاثُلِ بَيْنَ الْبَيَاضَيْنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَائِي وَالْحَقَائِقِ الَّتِي
 جُعِلَ فِي فِطْرَةِ الْعَقْلِ الْإِحَاطَةُ بِهَا، سَوَاءً وَرَدَ الشَّرْعُ أَوْ لَمْ يَرِدْ.

فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا الْقِسْمُ دَاخِلٌ فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ مَثَلًا يُلَاثِمُ الطَّبْعَ وَالْجَهْلَ
 يُنَافِرُهُ.

قُلْتُ: الْأُمُورُ اعْتِبَارِيَّةٌ، فَالْعِلْمُ مَثَلًا إِنْ لُوْحِظَ مِنْ حَيْثُ مُلَاءَمَتُهُ لِلطَّبْعِ كَانَ
 مِنَ الْأَوَّلِ، وَمِنْ حَيْثُ شَرَفُ الْمُتَصِفِ بِهِ وَارْتِفَاعِهِ بِهِ كَانَ مِنَ الثَّانِي فَافْهَمِ.

وَالْقُبْحُ بِمَعْنَى: "تَرْتَبُ الدِّمُّ" لِلْفَاعِلِ "عَاجِلًا وَالْعِقَابُ" لَهُ "أَجَلًا"، كَقُبْحِ
 الْكُفْرَانِ وَسَائِرِ الْمَعَاصِي فَهُوَ "شَرْعِي" أَي: يَحْكُمُ بِهِ الشَّرْعُ، وَلَا يُتَلَقَّى إِلَّا مِنْهُ،
 وَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي الْحُكْمِ بِهِ، "خِلَافًا لِلْمُعْتَزِّلَةِ" فِي أَنَّهُ عَقْلِي كَالْأَوَّلِينَ²، بِمَعْنَى
 أَنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُهُ وَيَسْتَبْدُّ بِالْحُكْمِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ.

{مَحَلُّ التَّزَاوُعِ بَيْنَ الْمُعْتَزِّلَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ الْعَقْلِيِّينِ}

وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ هُوَ مَحْطُ التَّزَاوُعِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزِّلَةِ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ
 الْأَفْعَالَ يُدْرِكُ الْعَقْلُ حُسْنَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَقُبْحَهَا، وَيَحْكُمُ بِأَنَّ الْفَاعِلَ يَسْتَحِقُّ
 الْمَدْحَ / مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّوَابَ، وَيَسْتَحِقُّ الدِّمَّ وَالْعِقَابَ.

46

¹ - إِذَا الْعَقْلُ مُسْتَقِلٌ بِإِدْرَاكِ ذَلِكَ. انظر المحصول/1: 159، شرح تنقيح الفصول: 89، نهاية

السؤل/1: 115، وفواتح الرحموت/1: 25.

² - انظر المعتمد/1: 336، الإرشاد: 258، الإحكام/1: 114، شرح تنقيح الفصول: 89، شرح

العصدة على ابن الحاجب/1: 198، الإجماع/1: 63، وإرشاد الفحول: 7.

وَقَالُوا: إِنَّ لِلْفِعْلِ <فِي>¹ نَفْسَهُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الشَّرْعِ جِهَةً تَقْتَضِي حُسْنَهُ أَوْ قُبْحَهُ.

غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ <قَدْ>² يَكُونُ ضَرُورِيًّا عِنْدَ الْعَقْلِ، كَحُسْنِ الصَّدَقِ النَّافِعِ وَقُبْحِ الْكَذِبِ الضَّارِّ.

وَقَدْ يَكُونُ نَظَرِيًّا، كَحُسْنِ الصَّدَقِ الضَّارِّ، وَقُبْحِ الْكَذِبِ النَّافِعِ، أَوْ بِالسَّمْعِ فِيمَا خَفِيَ عَلَى الْعَقْلِ <كَالْعِبَادَاتِ مِثْلَ: حُسْنِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَقُبْحِ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ. فَالشَّرْعُ يَجِيءُ مُؤَكِّدًا فِيمَا شَهِدَ الْعَقْلُ بِهِ، وَمُعِينًا فِيمَا خَفِيَ عَنْهُ>³ مُشْعِرًا بِأَنَّ تَمَّ حُسْنًا أَوْ قُبْحًا حَاصِلِينَ، وَإِنْ كَانَا خَفِيَيْنِ⁴.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا: فَذَهَبَ الْقَدَمَاءُ مِنْهُمْ إِلَى <أَنَّ>⁵ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ فِي الْفِعْلِ لِدَاتِهِ لَا لِصِفَةِ تَوْجِبِهِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ مَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا إِنَّمَا يَكُونَانِ لِصِفَةِ حَقِيقَةِ تَوْجِبِهِمَا.
وَذَهَبَ أَبُو الْحُسَيْنِ⁶ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ <مِنْهُمْ>⁷ إِلَى أَنَّ الْقُبْحَ لِصِفَةِ دُونَ الْحُسْنِ. قَالَ: «فَالْحُسْنَ يَكْفِي فِي حُصُولِهِ انْتِفَاءً <مُوجِبَ>⁸ الْقُبْحِ»⁹.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة أ: خافيين.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - محمد بن علي بن الطيب البصري (.../436هـ) شيخ المعتزلة كان بارعا في العلوم. من تصانيفه:

"المعتمد في أصول الفقه"، و"شرح الأصول الخمسة". وفيات الأعيان/3: 401. الشذرات/3: 259.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

⁹ - قارن بالمعتمد/1: 337.

وَذَهَبَ الْجَبَائِيَّةُ¹ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِصِفَةِ حَقِيقَةٍ لَا فِي الْحُسْنِ وَلَا فِي الْقُبْحِ، بَلْ لَوْجُوهُ² وَاعْتِبَارَاتٍ، بِمَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ يَحْسُنُ بِاعْتِبَارٍ وَيَقْبُحُ بِاعْتِبَارٍ، كَضَرْبِ الْيَتِيمِ تَأْدِيئًا وَظُلْمًا³.

وَشَجَرَ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ فِي ذَلِكَ وَنِزَاعٌ، وَمَذَاهِبُهُمْ فِي ذَلِكَ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ لَا مُعُولَ عَلَيْهَا.

أَمَّا بُطْلَانُ غَيْرِ <مَذَهَبِ>⁴ الْجَبَائِيَّةِ فَيَكْفِي فِيهِ دَلِيلُ الْجَبَائِيَّةِ، مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ تَكُونُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ بِاعْتِبَارٍ، وَمُفْسَدَةٌ بِاعْتِبَارٍ كَمَا مَثَلْنَا، وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ⁵: * مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدُ *.

فَيَجِبُ كَوْنُ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ يَحْسُنُ تَارَةً، وَيَقْبُحُ أُخْرَى، فَيَبْطُلُ كَوْنُ حُسْنِهِ لِدَاثِهِ أَوْ لِصِفَةِ لَازِمَةٍ لَهُ، وَإِلَّا لَمَا فَارَقَهُ وَلَا اخْتَلَفَ وَكَذَا <قُبْحُهُ>⁶.

وَلَا نُمَتِّتَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَدْلَةً كَثِيرَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، مَبْسُوطَةً فِي الْمَطُولَاتِ⁷، مِنْ أَشْهَرِهَا <أَنَّ>⁸ نَقُولُ: فِعْلُ الْعَبْدِ لَيْسَ بِاخْتِيَارِيٍّ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِاخْتِيَارِيٍّ فَلَا يُوصَفُ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ.

¹ - فرقة من المعتزلة أتباع أبي علي الجبائي شيخهم (.../303هـ) من أهل البصرة، انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم. الفرق بين الفرق: 49.

² - وردت بدلها في نسخة ب: لوجه.

³ - قارن بما ورد في شرح المختصر/1: 202.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - أبو الطيب التتبي (303/354هـ) من كبار شعراء العرب، كان شجاعاً طموحاً. أفضل شعره في الحكمة وفلسفة الحياة والفخر. وفيات الأعيان/1: 36. الأعلام/1: 115.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - المطولات من كتب علم الكلام كما نبه عليه الآمدي في الإحكام/1: 81.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

أَمَّا الْكُبْرَى فَمُسْلَمَةٌ، لِأَنَّهُمْ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ هِيَ الَّتِي
تُحَسَّنُ وَتُقْبَحُ دُونَ غَيْرِهَا.

وَأَمَّا الصَّغْرَى فَيَبَيَّنُهَا أَنْ نَقُولَ: فِعْلُ الْعَبْدِ إِمَّا اضْطِرَارِيٌّ أَوْ اتِّفَاقِيٌّ، وَلَا شَيْءَ
مِنْهُمَا اخْتِيَارِيٌّ، وَالثَّانِيَّةُ وَاضِحَةٌ.

وَيَبَيَّنُ الْأَوَّلَى: أَنَّ الْعَبْدَ إِمَّا يَتَأَتَّى مِنْهُ التَّرْكُ لِمَا يَفْعَلُ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي
فَهُوَ مُضْطَرٌّ مَجْبُورٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ بِأَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ الْفِعْلُ وَالتَّرْكُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
تَرْجِيحُهُ الْفِعْلَ عَنِ التَّرْكِ لِمُرْجِّحٍ¹ أَوْ لَا. فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ اتِّفَاقِيٌّ، وَإِنْ كَانَ
الْأَوَّلُ فَذَلِكَ لِمُرْجِّحٍ، إِمَّا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُ نَقَلْنَا الْكَلَامَ إِلَى إِيجَادِهِ
47 لِذَلِكَ الْمُرْجِّحِ، فَإِمَّا بِمُرْجِّحٍ أَوْ لَا، وَلَزِمَ التَّسْلُسُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ، / فَإِمَّا
مُوجِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ مُضْطَرٌّ مَجْبُورٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْمُرْجِّحُ
مُجَوِّزٌ لِلْفِعْلِ، فَيَجُوزُ التَّرْكُ، وَيَقْتَضِي إِلَى مُرْجِّحٍ آخَرَ، فَيَلْزَمُ التَّسْلُسُ، وَإِنْ
<لَمْ>² يَقْتَضِرْ كَانَ اتِّفَاقِيًّا، فَاتَّضَحَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَخْلُو³ أَنْ يَكُونَ اضْطِرَارِيًّا أَوْ
اتِّفَاقِيًّا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَلَا شَيْءَ مِنْهُمَا اخْتِيَارِيٌّ، فَفِعْلُ الْعَبْدِ لَا يَكُونُ اخْتِيَارِيًّا، فَلَا
يُوصَفُ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ عَقْلًا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَاعْتَزِضْ عَلَيْهِ بِأَوْرَاجِهِ: الْأَوَّلُ، أَنَّ الْعَبْدَ يُحْسِنُ مِنْ نَفْسِهِ الْقُدْرَةَ وَالْاِخْتِيَارَ فِي
أَفْعَالِهِ ضَرُورَةً، فَلَا اسْتِدْلَالَ عَلَى نَفْيِ ذَلِكَ إِقَامَةً لِلدَّلِيلِ فِي مُقَابَلَةِ الضَّرُورَةِ وَهُوَ
بَاطِلٌ.

الثَّانِي، أَنَّهُ لَوْ صَحَّ هَذَا الدَّلِيلُ لَاطْرَدَ فِي فِعْلِ الْبَارِي تَعَالَى، فَلَا يَكُونُ
مُخْتَارًا تَعَالَى عَنْ هَذَا غُلُوبًا كَبِيرًا.

¹ - وردت في نسخة ب: أرجح.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: يخلو.

الثَّالِثُ، أَنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ انْتِفَاءِ الْاِخْتِيَارِ، لَبُطِلَ¹ التَّكْلِيفُ شَرْعاً،
لَأَنْتُمْ وَإِنْ جَوَزْتُمْ التَّكْلِيفَ بِمَا لَا يُطَاقُ فَلَمْ يَقَعْ.

الرَّابِعُ، أَنَّا نَخْتَارُ أَنَّ الْعَبْدَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُرَجِّحٍ لِلْفِعْلِ وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ، فَلَا يَكُونُ
فِعْلُهُ اضْطِرَارِيّاً سِوَاءَ وَجِبِ الْفِعْلِ بِهِ أَوْ لَا.

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الضَّرُورِيَّ إِنَّمَا هُوَ وُجُودُ قُدْرَةِ الْعَبْدِ، لَا كَوْنُ الْفِعْلِ
صَادِراً عَنْهَا. وَالْكَلَامُ فِي الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ فِعْلَ الْبَارِي تَعَالَى لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُرَجِّحٍ يَتَجَدَّدُ، لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ
قَدِيمَةً.

وَعَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ مُجَرَّدَ وُجُودِ الْاِخْتِيَارِ فِي الظَّاهِرِ، كَافٍ عِنْدَنَا فِي حُسْنِ²
التَّكْلِيفِ، وَحُسْنِ الْفِعْلِ وَقُبْحِهِ شَرْعاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مُؤَثِّراً بِخِلَافِ مَذْهَبِكُمْ،
فَإِنَّ <الْعَبْدَ إِنْ>³ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلاً يَقْبَحُ التَّكْلِيفُ عِنْدَكُمْ.

وَعَنِ الرَّابِعِ: بِأَنَّ الْاِخْتِيَارَ الَّذِي يَتَرَجَّحُ بِهِ فِعْلُ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِهِ، فَيَكُونُ الْعَبْدُ
مَجْبُوراً، وَلَا كَذَلِكَ اخْتِيَارُ الْبَارِي فِي أَفْعَالِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ غَيْرِهِ، فَظَهَرَ الْفَرْقُ وَهُوَ
وَاضِحٌ.

وَالدَّلِيلُ الرَّادُّ <عَلَى>⁴ الْجَمِيعِ، هُوَ <أَنَّهُ>⁵ لَوْ كَانَ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ
عَقْلِيَيْنِ، لَزِمَ تَعْذِيبُ مُضَيِّعِ الْوَاجِبِ وَمُرْتَكِبِ الْحَرَامِ، سِوَاءَ وَرَدَ الشَّرْعُ أَوْ لَا،
وَالثَّانِي بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ.

¹ - وردت في نسخة ب: بطل.

² - وردت في نسخة ب: صحة.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ: الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ ذَلِكَ يَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ، وَأَصْلُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ إِذَا مَاتَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرِ تَائِبٍ، وَبَيَانُ بُطْلَانِ التَّالِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾¹.

تنبهات² {مَزِيدُ تَقْرِيرِ إِطْلَاقَاتِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ}:

الأوّل: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ التَّقْسِيمِ هُنَا، هُوَ الَّذِي فِي الْمَحْصُولِ³ وَفِي التَّنْقِيحِ⁴ / وَغَيْرِهِمَا، وَالَّذِي فِي الْمُخْتَصَرِ «أَنَّهُ يُطْلَقُ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٌ إِضَافِيَةٌ لِمُوَافَقَةِ الْغَرَضِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَلَمَّا أُمِرْنَا بِالنَّشْأَةِ عَلَيْهِ وَالذَّمِّ، وَلَمَّا لَا حَرَجَ فِيهِ وَمُقَابِلُهُ»⁵ انْتَهَى، وَسَيُشِيرُ الْمُصَنِّفُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ هَذَا، وَهُنَاكَ نُحَرِّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الثاني: اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذِكْرِ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ، لِاسْتِلْزَامِهِمَا مُقَابِلَتَهُمَا مِنَ الْمَدْحِ وَالثَّوَابِ، لِلتَّقَارُنِ الَّذِي بَيْنَهُمَا فِي الْخَيَالِ، كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ فِي قَوْلِهِ:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمُوتُ أَمْرًا ❖ أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينُ

وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا ذُكِرَ، لِأَنَّهُ أَلْسَبُ بِأَصُولِ الْمُعْتَرِزَةِ، إِذْ لَا يُجُوزُ الْوَقْفُ، فَفِيهِ الْإِيْمَاءُ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ كَمَا قَرَّرْنَا فِي الدَّلِيلِ أَوَّلًا.

الثالث: أَرَادَ "بِالْتَّرْتَبِ" التَّرْتُّبَ الشَّرْعِيَّ لَا الْعَقْلِيَّ، فَلَا يُنَافِي وَجُودَ الْعَفْوِ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَنَا.

¹ - الإسراء: 15.

² - من هنا يشرع اليوسي في تقرير التنبهات الطويلة الذيل.

³ - راجع المحصول/1: 159 . حيث ورد: «التقسيم الثاني: الفعل إما أن يكون حسناً أو قبيحاً».

⁴ - راجع شرح تنقيح الفصول: الفصل السابع عشر: في الحسن والقبح.

⁵ - قارن بما ورد في شرح المختصر/1: 198.

⁶ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 143-144.

الرَّابِع: قَدْ مَرَّ لَنَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْحَاكِمُ الشَّارِعُ لِلْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَقْلَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ¹، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَسْتَبْدِ بِإِذْرَاكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَضَى بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الْوَحْيِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الشَّرْعُ مُقَرَّرٌ لِلْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي الْفِعْلِ، التَّابِعِ لِلْمَصْلَحَةِ أَوْ الْمَفْسَدَةِ الْحَاصِلَةِ فِيهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: الشَّرْعُ مُنْشَأٌ لِلْحُكْمِ، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى شَرْع. وَهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا: حَسَنُ الشَّيْءِ فَطَلَبُهُ الشَّرْعُ وَقَبْحُ فَهْيَ عَنْهُ. وَنَحْنُ نَقُولُ: طَلَبُهُ الشَّرْعُ فَحَسَنٌ، وَنَهَى عَنْهُ فَقَبْحٌ.

الخَامِس: مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ فِي هَذَا الْمَقَامِ، أَنَّ كَوْنَ أَشْيَاءٍ يَسْتَحْسِنُ الْعَقْلُ طَلَبَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ عَبْدِهِ فِعْلَهَا أَوْ الْإِتِّصَافِ بِهَا، كَالْإِقْيَادِ لِأَمْرِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ، وَتَعْظِيمِهِ بِمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ²، وَأَشْيَاءٌ يَسْتَحْسِنُ النَّهْيُ عَنْهَا كَأَصْدَادِ مَا ذُكِرَ، أَمْرٌ تُدْرِكُهُ الْعُقُولُ وَتَشْهَدُ بِهِ الْفِطْرُ³، وَلَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ أَنْ يُنَازِعَ فِيهِ، وَأَنَّهُ مِمَّا يَجِدُهُ الْعَاقِلُ فِي نَفْسِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الشَّرْعِ، إِلَّا أَنَّا نَقُولُ: <إِنَّا>⁴ بَعْدَ أَنْ تُدْرِكَ حُسْنَ ذَلِكَ، نَقُولُ: إِذَا⁵ وَرَدَ الشَّرْعُ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا نَسْتَحْسِنُ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يُخَالَفَ فَيَنْهَى عَمَّا نَسْتَحْسِنُهُ وَيَأْمُرَ بِغَيْرِهِ، وَلَا⁶ حِجْرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، إِذْ هُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ.

¹ - وفي هذا المعنى قال ابن برهان في كتاب الوصول إلى الأصول/1: 58: «ولأن العقل عندهم يكشف عن حسن الحسن وقبح القبيح، لا أنه يوجب ذلك».

² - وردت في نسخة ب: به.

³ - وردت في نسخة ب: البصر.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: أنا.

⁶ - ورد في نسخة ب: إذ لا.

فَإِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْاِعْتِزَالِ الْقَدْرَ الْأَوَّلَ، فَلَا وَجْهَ لِلْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، كَيْفَ
 <وَذَلِكَ>¹ هُوَ الْوَاقِعُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (بُعِثْتُ لِأَنْ أُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ)².
 49 وَقَالَ /هَرَقْلَ لِأَيِّي سَفِيَّانَ: «بِمَ يَأْمُرُكُمْ؟ فَقَالَ: يَأْمُرُنَا بِالصَّدَقِ وَالْعِفَافِ»³، إِلَى
 آخِرِ مَا قَالَ، فَكَانَ ذَلِكَ آيَةً لِلنَّبُوءَةِ عِنْدَهُ.

وَقَالَ الْآخَرُ: «إِنَّهُ مِمَّا ذَلَنِي عَلَى هَذَا النَّبِيِّ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ بِمَزْهُودٍ فِيهِ وَلَا
 يَنْهَى عَنْ مَرْغُوبٍ فِيهِ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ.

وَإِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْاِعْتِزَالِ الْأَمْرَ الثَّانِي وَهُوَ الْإِيجَابُ، مَنَعْنَاهُمْ بِالْبَرَاهِينِ الدَّالَّةِ
 عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ.

ثُمَّ لَيْسَ فِي تَرْكِهِ تَعَالَى شَرْعٌ مَا نَسْتَحْسِنُهُ لَوْ وَقَعَ بَطْلَانٌ لِحُكْمَتِهِ تَعَالَى،
 لِأَنَّ حُكْمَتَهُ تَعَالَى تَتَنَوَّعُ، فَمِنْ الْحِكْمَةِ أَنْ يُرْغِمَ أَنْفُسَنَا بِمَا يُخَالِفُ عُقُولَنَا لِتَعْبُدَهُ
 لِمَحْضِ أُلُوهِيَّتِهِ، كَمَا نَفْهَمُ ذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ التَّعْبُدِيَّةِ.

وَإِنَّمَا قَرَّرْنَا هَذَا الْمَعْنَى، لِأَنَّا شَاهَدْنَا⁴ كَثِيرًا مِنْ عَوَامِّ الْمُتَعَاظِينَ لِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ
 أَصْحَابِنَا، يَتَوَهَّمُونَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَحْسِنُ شَيْئًا فِي هَذَا الْبَابِ وَلَا يَسْتَقْبِحُهُ رَأْسًا،
 وَيَبْرُونَ أَنَّ ذَلِكَ تَرَاهُ عَنْ مَذْهَبِ الْاِعْتِزَالِ فِي زَعْمِهِمْ، وَإِنَّمَا هُوَ جُمُودٌ قَبِيحٌ وَجَهْلٌ
 صَرِيحٌ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أئِمَّةِ الْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ⁵، أَنَّهُمْ قَالُوا: «إِنَّ قُبْحَ الْأَشْيَاءِ
 ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ، وَالْعِقَابُ عَلَيْهَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى الشَّرْعِ».

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - أخرجه مالك في كتاب الجامع، باب: ما جاء في حسن الخلق. وأحمد في باقي مسند المكثرين.

³ - انظر صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب: من أمر بإنجاز الوعد.

⁴ - ورد في نسخة ب: لأن أشاهده.

⁵ - انظر شرح العضد على ابن الحاجب/1: 201، فواتح الرحموت/1: 25.

وَهَذَا مَذْهَبٌ صَحِيحٌ¹، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى مَا قَرَرْنَا أَوَّلًا، لِأَنَّ تَوْقُفَ الْعِقَابِ عَلَى الشَّرْعِ، وَكَذَا الثَّوَابِ إِنَّمَا هُوَ لِكُونَ الشَّارِعِ مُخْتَارًا، إِنْ شَاءَ حَكَمَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ حَكَمَ بِمُخَالَفَتِهِ² أَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِشَيْءٍ أَصْلًا.

{تَقْرِيرُ مَسْأَلَةِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ}

وَجَرَتْ عَادَةُ الْأُصُولِيِّينَ أَنْ يَذْكُرُوا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ مَسْأَلَتَيْنِ عَلَى التَّنْزِيلِ. فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى أَوَّلَاهُمَا وَهِيَ الثَّانِيَّةُ مِنْ مَسَائِلِهِ الثَّلَاثِ، فَقَالَ:

"وَشُكْرَ الْمُنْعِمِ"³ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَيُّ: الشَّاءَ عَلَيْهِ بِاللِّسَانِ وَالْجَنَانِ، وَخِدْمَتُهُ بِسَائِرِ الْأَرْكَانِ.

"وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ" فَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ أَصْلًا لَمْ يَلْزَمْهُ شُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي عَدَمِ الشُّكْرِ، "خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ" فِي أَنَّهُ يَجِبُ بِالْعَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ، وَحُجَّتُهُمُ التَّحْسِينُ الْعَقْلِيُّ كَسَائِرِ مَا تَقَدَّمَ.

¹ - هذا المذهب توسط القولين المشهورين اللذين اقتصر عليهما ابن السبكي في جمع الجوامع، وقد شهد له العلماء بالقوة والسلامة من الوهن، وممن ذكره سعد بن علي الزنجاني الشافعي (ت: 471هـ)، أبو الخطاب البغدادي الحنبلي (ت: 510هـ)، والإمام أبو حنيفة كما حكاه عنه البيهقي في كشف الأسرار، وهو ما اختاره الإمام ابن تيمية في الفتاوى/11: 676 وما بعدها ونسبه إلى السلف.

² - وردت في نسخة ب: بمخالفة.

³ - مسألة شكر المنعم متفرعة عن مسألة الحسن والقبح، لمزيد التفصيل بشأنها انظر: البرهان/1: 84، المستصفى/1: 61، اغصول/1: 40، الإحكام/1: 124، شرح العضد على ابن الحاجب/1: 216، شرح جمع الجوامع مع حاشية البناي/1: 34، والإبهاج في شرح المنهاج/1: 139.

⁴ - وردت في نسخة ب: تشكر.

فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ مَا وَقَعَ فِيهِ¹ النَّزَاعُ، إِلَّا أَنَّ الْأُئِمَّةَ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِإِفْرَادِهَا بِالذِّكْرِ، وَيَقُولُونَ: إِنْ كَوْنُ شُكْرِ الْمُنْعَمِ وَاجِبًا بِالْعَقْلِ بَاطِلٌ فِي جُمْلَةِ مَا مَرَّ، بِمَا بَطُلَ بِهِ التَّحْسِينُ وَالتَّقْيِيحُ.

ثُمَّ إِنَّا لَوْ نَزَلْنَا مَعَهُمْ إِلَى أَصْلِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ، بِأَنْ سَلَّمْنَا² هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الْفَاسِدَةَ، لَمَّا سَلَّمْنَا وَجُوبُ شُكْرِ الْمُنْعَمِ بِالْعَقْلِ، <بَلْ نَقُولُ إِنَّ الْعَقْلَ³ لَا يَقْتَضِي فِيهِ وَجُوبًا أَصْلًا وَلَوْ اِغْتَبَرْنَا حُكْمَ الْعَقْلِ.

50 وَيَأْتِيهِ: أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ /لَوْجِبَ لِفَائِدَةٍ أَوْ لَا، وَالثَّانِي بَاطِلٌ لِأَنَّهُ عَيْبٌ فِي أَصْلِهِمْ، فَهُوَ قَبِيحٌ لَا يَصَحُّ الْحُكْمُ بِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَصْلًا.

وَعَلَى الْأَوَّلِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْفَائِدَةُ تَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ إِلَى الْعَبْدِ الشَّاكِرِ أَوْ إِلَى عَيْدٍ آخَرَ، وَانْحِصَارِ الْقِسْمَةِ ظَاهِرٌ، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ.

أَمَّا رُجُوعُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَبَاطِلٌ، لِتَعَالِيهِ عَنِ الْأَغْرَاضِ وَاسْتِغْنَائِهِ عَنِ النَّفْعِ.

وَأَمَّا رُجُوعُهَا إِلَى الْعَبْدِ الشَّاكِرِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْعَاجِلِ أَوْ فِي الْآجِلِ، بَاطِلٌ الْأَوَّلُ إِذْ لَا فَائِدَةَ <فِي⁴ الْعَاجِلِ إِلَّا التَّعَبُ.

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِي: «فَإِنَّ شُكْرَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْخُصُومِ لَيْسَ هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى: لِأَنَّ الشُّكْرَ فَرَعُ الْمَعْرِفَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِتْعَابِ النَّفْسِ وَالْزَامِ الْمَشَقَّةَ <لَهَا⁵ بِتَكْلِيفِهَا تَجُبُّ الْمُسْتَقْبَحَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَفِعْلُ الْمُسْتَحْسَنَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهُوَ

¹ - وردت في نسخة ب: في.

² - وردت في نسخة ب: فإن علمنا.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

فَرُغَ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ الْعَقْلِيِّ، وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، فَلَمْ يَبْقَ سِوَى التَّعَبِ وَالْعَنَاءِ الْمُحْضِ،
الَّذِي لَا حَظَّ لِلنَّفْسِ فِيهِ»¹ انْتَهَى.

وَبَاطِلُ الثَّانِي أَيْضًا، لِأَنَّ فَوَائِدَ الْآجِلِ أَيُّ: الْآخِرَةِ لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهَا، إِذْ
لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْآخِرَةِ مُجَرَّدُ الْمَوْتِ الْمَشَاهِدِ، بَلْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ <الْبَعْثِ>²
وَالْحَشْرِ، وَالتَّشْرِ، وَالثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي
<إِتِبَاتِ>³ هَذِهِ الْأُمُورِ، بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يُجَوِّزَهَا إِنَّ⁴ خَطَرَتْ، وَالْأَقْرَبُ بِالنَّظَرِ⁵ إِلَى
الْعَادَاتِ الْإِنْكَارُهَا، وَلِذَا كَثُرَ مُنْكَرُوهَا بَعْدَهُ مَجِيءِ الشَّرْعِ بِهَا، فَكَيْفَ قَبْلَهُ؟.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ، وَهُوَ أَنْ تَعُودَ إِلَى عَبْدٍ آخَرَ فَبَاطِلٌ أَيْضًا بِمَا قَبْلَهُ، مَعَ أَنَّ السَّعْيَ
فِي مَنَافِعِ الْغَيْرِ لَا يَقْتَضِي الْعَقْلَ وَجُوبَهُ ضَرُورَةً.

وَاغْتَرِضَ مِنْ جِهَةِ الْخُصُومِ بَوَجهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّا نَخْتَارُ أَنَّهُ لَا لِفَائِدَةٍ قَوْلُكُمْ
أَنَّهُ قَبِيحٌ، قُلْنَا أَأَنْتُمْ لَا تُثَبِّتُونَ الْقُبْحَ الْعَقْلِيَّ، فَكَيْفَ اسْتَدَلَلْتُمْ بِهِ عَلَيْنَا فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ؟. الثَّانِي، أَنَّا نَخْتَارُ أَنَّهُ لِفَائِدَةٍ تَرْجِعُ إِلَى الْعَبْدِ الشَّاكِرِ، وَذَلِكَ الْأَمْنُ مِنَ
الْخَوْفِ، إِذْ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الشُّكْرِ وَاجِبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، يَكُونُ تَارِكُهُ مُتَعَرِّضًا
لِلْعِقَابِ، وَإِذَا شَكَرَ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْحَضَرِ فَيَجِبُ احْتِيَاظًا.

¹ - نص منقول بتمامه من الإحكام في أصول الأحكام/1: 87-88.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: إذا.

⁵ - وردت في نسخة ب: في النظر.

⁶ - وردت في نسخة ب: عند.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَا <إِنَّمَا>¹ اسْتَدَلَّنَا بِالْقُبْحِ عَلَى أَصْلِكُمْ، وَلِذَا سَمَّيْنَاهَا مَسْأَلَةً² التَّنَزُّلِ، وَلَوْ جَرَيْنَا عَلَى أَصْلِنَا لَمْ نَحْتَاجَ إِلَى هَذَا كُلِّهِ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ الْخَوْفَ الْمَقْدَّرَ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، بِمُعَارَضَتِهِ بِخَوْفٍ آخَرَ يَقْتَضِي حُرْمَةَ الشُّكْرِ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الشَّاكِرَ هُوَ مَمْلُوكٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَجَوَارِحُهُ كُلُّهَا مَمَالِكُكَ، فَكَيْفَ سَخَّرَ نَفْسَهُ وَجَوَارِحَهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الْعِقَابَ. الثَّانِي أَنَّ شُكْرَهُ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ، قَدْ يَكُونُ اسْتَهْزَاءً بِالْمَلِكِ الْعَظِيمِ مُوجِباً لِلْعِقَابِ.

وَمِثَالُهُ فِي ذَلِكَ: مِثَالُ فَقِيرٍ أَتَى مَلِكًا عَظِيمًا يَمْلِكُ شَرْقًا وَغَرْبًا، فَتَنَاوَلَ لُقْمَةً وَاحِدَةً مِنْ مَائِدَتِهِ، فَخَرَجَ يَنْشُرُ ذَلِكَ فِي الْمَحَافِلِ، وَيَقُولُ إِنَّ الْمَلِكَ تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِلُقْمَةٍ مِنْ طَعَامِهِ فَهَذَا اسْتَهْزَاءٌ، وَكُلُّ مَا يَصِلُ إِلَى الْعَبْدِ أَقَلُّ مِنْ تِلْكَ اللَّقْمَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُلْكِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قُلْتَ: يُعَارِضُ³ هَذَا بِأَنَّ اللَّقْمَةَ مَثَلًا يَسْتَحْقِرُهَا أَهْلُ الْعُرْفِ عَادَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا شَكَرَ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: قَدْ يُوْجَدُ مَنْ <لَا>⁴ يَسْتَحْقِرُ اللَّقْمَةَ لِاعْتِيَادِهِ الْإِمْلَاقَ وَالْجُهْدَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذِكْرُهَا اسْتَهْزَاءً، بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْمَعَاشِ، فَكَذَلِكَ مَا يَدْخُلُ يَدَ الْعَبْدِ مِنَ الدُّنْيَا لَا يَسْتَحْقِرُهُ أَهْلُ الْغَفْلَةِ، وَلَكِنْ يَسْتَحْقِرُهُ أَهْلُ الْبَصَائِرِ الْعَارِفُونَ⁵

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: مرة.

³ - وردت في نسخة ب: فارض.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: العارفين.

بِالدُّنْيَا، وَأَنَّهَا لَا تُسَاوِي بِرُمَّتِهَا جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، فَكَيْفَ بِالْقَدْرِ الْوَاصِلِ إِلَى إِنْسَانٍ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَيَكُونُ ذِكْرُ ذَلِكَ اسْتِهْزَاءً بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَؤُلَاءِ فَافْهَمْ.

زَادَ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ «أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا حَاوَلَ مُجَازَاةَ الْمَوْلَى عَلَى إِنْعَامِهِ عَلَيْهِ، اسْتَحَقَّ التَّأْدِيبَ. وَالْإِسْتِغَالُ بِالشُّكْرِ اسْتِغَالٌ بِالْمُجَازَاةِ»¹، وَقَدْ ذَكَرَ وَجُوهًا لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى التَّطْوِيلِ بِهَا مَعَ وَضُوحِ الْمَقَامِ.

تَنْبِيهَات: {مَزِيدٌ تَقْرِيرٌ مَسْأَلَةِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ وَمُتَعَلِّقَاتُهَا}

الْأَوَّلُ: الْمُرَادُ مِنَ الشُّكْرِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، هُوَ <الْعُرْفِيُّ، وَهُوَ² صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَارِحِ إِلَى مَا خَلَقَ، كَصَرَفِ الْعَيْنِ إِلَى النَّظَرِ اغْتِبَارًا، وَالْأَعْضَاءِ إِلَى الطَّاعَةِ اللَّائِقَةِ، وَمِنْهُ صَرَفُ اللِّسَانِ إِلَى الثَّنَاءِ، وَلَيْسَ هُوَ اللَّغْوِيُّ، وَلَا الْمَعْرِفَةُ نَفْسُهَا، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْآمِدِيِّ.

الثَّانِي: إِنَّمَا عَبَّرُوا بِالْمُنْعِمِ³ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِلشُّكْرِ⁴، أَيْ: شُكْرُ الْمُنْعِمِ لِأَجْلِ إِنْعَامِهِ.

الثَّالِثُ: نَقَلَ الشَّارِحُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّهُ «أُورِدَ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ مُنَاقَصَةٌ فِي وَجُوبِ الشُّكْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُنْعِمَ عَلَى الْخَلْقِ وَيُثِيبَ الْمُطِيعِينَ، فَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِلشُّكْرِ، إِذْ مَنْ قَضَى دَيْنَهُ لَا يَسْتَحِقُّ شُكْرًا، فَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الدَّعْوَيْنِ تَنَاقُضٌ»⁵.

¹ - نص منقول بأمانة من المحصول/1: 197.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: المانع.

⁴ - وردت في نسخة ب: لا الشكر.

⁵ - نص منقول بتصرف من كتاب تشنيف المسامع/1: 145.

{ مَسْأَلَةٌ لَا حُكْمَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ }

52 ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ¹، فَقَالَ: "وَلَا حُكْمَ" عَلَيْنَا "قَبْلَ" وُرُودِ "الشَّرْعِ" أَي: قَبْلَ الْبَيْعَةِ، "بَلِ الْأَمْرُ" أَي: الشَّأْنُ فِي تَعَلُّقِهِ بِنَا، "مَوْقُوفٌ إِلَى وُرُودِهِ" أَي: الشَّرْعِ، / وَإِنَّمَا عَتَبْنَا² التَّعْلُقَ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَنَفِي قَبْلَ الْبَيْعَةِ، لَا الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ قَدِيمٌ لَا انْتِفَاءَ لَهُ، إِذْ هُوَ خِطَابُ³ اللَّهِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَعْلَقَ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ، وَهَذَا الْخِطَابُ أَزَلِي وَتَعَلُّقُهُ حَادِثٌ لَا يَكُونُ عِنْدَنَا إِلَّا بَعْدَ⁴ مَجِيءِ الشَّرْعِ بِهِ.

"وَحَكَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ الْعَقْلَ" أَي: جَعَلُوهُ حَاكِمًا⁵ فِي الْأَفْعَالِ⁶، عَلَى مَا مَرَّ لَهُمْ مِنَ التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيقِ الْعَقْلِيِّ.

ثُمَّ إِنَّ قَضَى فِي الْفِعْلِ بِشَيْءٍ اعْتَبَرُوا قِضَاءَهُ، وَقَسَمُوهُ قِسْمَيْنِ: الْأَوَّلُ، أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا لَا مَحِيدَ عَنْهُ، كَالْتَّنَفُّسِ فِي الْهَوَاءِ، فَهَذَا مُبَاحٌ عَلَى الْقَطْعِ. الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارِيًّا، فَيَتَفَرَّعُ بِحَسَبِ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ نَظْرًا إِلَى الْمَصْلَحَةِ وَالْمَفْسَدَةِ، ثُبُوتًا أَوْ انْتِفَاءً، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَفْسَدَةٍ، فَهُوَ وَاجِبٌ كَالْعَدْلِ، أَوْ فِعْلُهُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَفْسَدَةٍ، فَهُوَ حَرَامٌ كَالْبَغْيِ، أَوْ فِعْلُهُ مُشْتَمِلًا عَلَى

¹ - وهي المسألة الثانية المتفرعة عن الحسن والقبح على سبيل التزول لناقشتها مع المعتزلة، انظر تقارير العلماء بشأنها في: المعتمد/2: 868، الإحكام لابن حزم/1: 47، البرهان لإمام الحرمين/1: 86، المستصفى/1: 56، المحصول/1: 47، الإحكام/1: 130، شرح العضد على ابن الحاجب/1: 218، الإجماع/1: 142، نهاية السؤل/1: 125، وفواتح الرحموت/1: 51.

² - وردت في نسخة ب: اعتبر.

³ - ورد في نسخة ب: خطأ واضح.

⁴ - وردت في نسخة ب: عند.

⁵ - وردت في نسخة ب: حكما.

⁶ - وردت في نسخة ب: الأموال.

مصلحة، فهو مندوبٌ كإلحسان والعفو، أو تركه مُشتملاً على مصلحة، كبعض
 اللّهُو فهو مكروه، أو لم يشتمل على مصلحة ولا مفسدة فمباح، كالأستاد¹ إلى
 جدار الغير أحياناً.

"فإن لم يقض" أي: العقل في فعل من الأفعال بخصوصه بشيء مما تقدّم،
 فإن لم يدرك فيه ذليلاً خاصاً يعين فيه حكماً من الأحكام السابقة، فلهم في ذلك
 اختلاف² نظراً إلى الأدلة العامة على ثلاثة أقوال، أشار إليها بقوله "فتألفها" أي:
 الأقوال المعهودة "لهم الوقف عن" القول "بالحظر"، وعن³ القول بـ "الإباحة"،
 وهما القولان المطويان⁴ ذكرهما بالإشارة، فحاصلها ثلاثة أقوال:

الأول: الحظر أي: المنع⁵، بمعنى أن الفعل لا يجوز الإقدام عليه، من وجه
 أنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه، وما كان كذلك فليس بمباح.

أما الأول، فلأن كلاً في العالم ملك لله تعالى أعيانه ومنافعه، لا شريك له،
 ولا إذن منه، إذ الفرض أن العقل لم يقض بشيء ولا شرع يتعين⁶. وأما الثانية؟؟
 فلائنه غدوان ولا يباح أصلاً.

الثاني: الإباحة، بمعنى أن العبد لا بأس عليه إذا تصرف، ولا يتوقى عقوبة
 من الله تعالى، ودليله أن العبد <لَوْ>⁷ لم يُسح له الانتفاع بما خلق من المنافع،

¹ - وردت في نسخة ب: كاستناد.

² - وردت في نسخة ب: اختلافاً.

³ - وردت في نسخة ب: على.

⁴ - وردت في النسختين المطويان، والتصحيح من الخلي في شرحه على جمع الجوامع: المطويان.

⁵ - وردت في نسخة ب: المنعم.

⁶ - وردت في نسخة ب: ليستعين.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

لَكَانَ خَلْقُهُ أَوْ خَلَقُهَا عَبَثًا خَالِيًا عَنِ الْحِكْمَةِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ. وَدَلِيلُ
الْوَقْفِ تَعَارُضُ الدَّلِيلَيْنِ.

53 وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَنْعِ الْكُبْرَى، وَهُوَ أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ إِنَّمَا
يُعْلَمُ¹ كَوْنُهُ مَحْظُورًا بِالسَّمْعِ، وَالْفَرَضُ إِلَّا / سَمْعٌ. سَلَّمْنَا أَنَّهُ عَقْلِي لَكِنْ ذَلِكَ
فِيمَنْ يَلْحَقُهُ ضَرَرٌ مَا، وَإِلَّا فَلَا، وَلِذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ الْإِسْتِظْلَالُ بِجِدَارِ الْغَيْرِ أَوْ شَجَرِهِ
مَثَلًا، أَوْ الْإِسْتِضَاءَةُ بِنَارِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ سَلَّمْ فَمَعَارِضٌ بِمَا فِي تَرْكِ التَّصَرُّفِ
مِنَ الضَّرَرِ التَّاجِزِ وَالْهَلَاكِ بِتَرْكِ التَّصَرُّفِ، فَيَقْدَمُ حِفْظُ النَّفْسِ عَلَى الْحَظَرِ الْمُتَوَقَّعِ،
وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ الْبَحْثَ فِيمَا زَادَ عَلَى الضَّرُورِيَّاتِ.

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الثَّانِي، أَنَّ يُقَالُ لَهُ إِنَّ أَرَدْتَ بِالْإِبَاحَةِ أَنَّ لَا حَرَجَ فِي الْفِعْلِ
وَالْتَرْكِ، لِعَدَمِ الْحُكْمِ فَهَذَا مُسَلَّمٌ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا مَعُشَرَ أَهْلِ السُّنَّةِ.
وَإِنْ أَرَدْتَ نَفْيَ الْحَرَجِ بِالْشَّرْعِ فَالْفَرَضُ إِلَّا شَرْعٌ. وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْعَقْلِ
فَتَنَاقُضٌ، لِأَنَّكَ سَلَّمْتَ أَنَّ لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ فِي هَذَا الْقِسْمِ، فَكَيْفَ اسْتَدَلَلْتَ بِهِ؟
وَهَذَا الْأَخِيرُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُبِيحِ، بَلْ يَرِدُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَيْضًا.
وَلَهُمْ أَنْ يُجِيبُوا بَأَنَّا إِنَّمَا بَيَّنَّا وُجُودَ الدَّلِيلِ الْخَاصِّ، وَاسْتِدْلَالَتْنَا فِي هَذَا
الْقِسْمِ إِنَّمَا هُوَ بِأَدَلَّةٍ عَامَةٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ فِي صِحَّةِ كَوْنِهِ مُسْتَدًّا لِلْعَقْلِ، كَمَا
نَقُولُ نَحْنُ فِي الْمَرَاثِلِ، فَمَتَى وَجِدَ الدَّلِيلُ الْعَامُّ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَقْضِ
الْعَقْلُ بِشَيْءٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "لَوْلَا الْإِبَاحَةُ لَكَانَ خَلْقُهُ عَبَثًا"، فَجَوَابُهُ بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا، طَرِيقُ
الْمَعَارِضَةِ بِأَنَّهُ مِلْكُ الْغَيْرِ، فَذَلِكَ يَقْتَضِي الْإِمْتِنَاعَ كَمَا مَرَّ. الثَّانِي، طَرِيقُ الْحُلِّ وَهُوَ:
أَنَّا نَمْنَعُ الْمُلَازِمَةَ، إِذْ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمُ الْإِبَاحَةِ الْعَبَثَ إِلَّا لَوْ انْحَصَرَتِ الْفَائِدَةُ فِيهَا،

¹ - وردت في نسخة ب: يصلح.

وَهُوَ مَمْنُوعٌ، لِجَوَازِ أَنْ يَخْلُقَهَا لِيَشْتَهِيَهَا وَيَكْفَ نَفْسَهُ عَنْهَا، فَيُشْبِهَا عَلَى ذَلِكَ كَمَا وَقَعَ فِي الْمَحْرَمَاتِ شَرْعاً.

وَالْاِعْتِرَاضُ عَلَى الثَّالِثِ: أَنَّ الْوَقْفَ إِنْ كَانَ لِعَدَمِ الْحُكْمِ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى السَّمْعِ، فَهُوَ مَذْهَبُنَا، وَإِنْ كَانَ لِعَارِضِ الْأَدْلَةِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهَا، فَلَا مَعْنَى لِلْوَقْفِ. فَإِنْ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تَمَّ حُكْمًا فِي نَفْسِهِ، فَالْبَعْضُ مُبَاحٌ وَالْبَعْضُ مَحْظُورٌ، وَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ فِي الْفِعْلِ الْمَعِينِ.

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَلَّا مُحْرَمٌ وَلَا مُبَاحٌ إِلَّا بِالشَّرْعِ، فَلَا وُجُودَ لشيءٍ مِنْهُمَا حَتَّى يُشْكَلَ.

وَالْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ¹ فِي الْقِسْمَيْنِ مَعًا، أَعْنِي مَا يَقْضِي فِيهِ² الْعَقْلُ وَمَا لَا يَقْضِي، مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمَّ حُكْمٌ لَشَبَّتَ مُوجِبُهُ <مِنْ>³ الْعِقَابِ وَالْثَوَابِ، لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ الْمَلْزُومِ بِدُونِ لَازِمِهِ، لَكِنْ وُجُودُ الْعِقَابِ وَالْثَوَابِ هُنَا لِكَ بَاطِلٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ أَي: وَلَا مُثَبِّينَ.

تَنْبِيهَات: {تَقْرِيرُ أَدْلَةِ الْخِلَافِ بَيْنَ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي حُكْمِ الْأَفْعَالِ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ}

5، الْأَوَّلُ: قَدْ ظَهَرَ مِنْ حِكَايَةِ الْمُصَنِّفِ، الْخِلَافَ عَنِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، أَعْنِي مَا لَا يَقْضِي الْعَقْلُ فِيهِ دُونَ الْأَوَّلِ، <أَنَّ لَا>⁴ خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْمُخْتَصَرِ⁵، وَقَرَّرَهُ الْعَضُدُ وَغَيْرُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا فِي التَّقْسِيمِ،

¹ - وردت في نسخة ب: عليهم.

² - وردت في نسخة ب: به.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - راجع شرح المختصر / 1: 218.

وَمِثْل ذَلِكَ فِي الإِحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ بِعِبَارَةِ أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّ «مَا حَسَنَهُ الْعَقْلُ، إِنْ اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرَكَهُ فِي النَّفْعِ وَالضَّرَرِ سَمَوَهُ مُبَاحًا، وَإِنْ تَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرَكِهِ، فَإِنْ لَحِقَ الدَّمُ بِتَرَكِهِ سَمَوَهُ وَاجِبًا، وَسَوَاءٌ كَانَ مَقْصُودًا لِنَفْسِهِ كَالْإِيمَانِ، أَوْ لِغَيْرِهِ كَالنَّظَرِ الْمَفْضِيِّ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يَلْحَقِ الدَّمُ بِتَرَكِهِ سَمَوَهُ مَنْدُوبًا، وَمَا قَبَحَهُ الْعَقْلُ إِنْ لَحِقَ الدَّمُ بِفِعْلِهِ سَمَوَهُ حَرَامًا، وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ»¹ اُنْتَهَى.

وَحَكَمَى غَيْرَ هَؤُلَاءِ الْخِلَافَ مُطْلَقًا، وَهُوَ الَّذِي فِي الْمَحْصُولِ وَنَصُّهُ: «اِنْتِفَاعُ الْمُكَلَّفِ بِمَا يَنْتَفِعُ بِهِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ اضْطِرَارِيًّا: كَالْتَّنَفُّسِ فِي الْهَوَاءِ وَغَيْرِهِ، وَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنَ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ عَنْهُ، إِلَّا إِذَا جَوَّزْنَا تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ. وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ اضْطِرَارِيًّا: كَأَكْلِ الْفَاكِهِةِ وَغَيْرِهَا، فَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ الْبَصْرِيَّةِ²، وَطَائِفَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ: أَنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ³، وَطَائِفَةٍ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ، وَابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ⁴ مِنْ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهَا عَلَى الْحَظَرِ، وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ⁵ وَأَبِي بَكْرٍ الصَّرِفِيِّ⁶، وَطَائِفَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّهَا عَلَى الْوَقْفِ.

¹ - نص منقول عن الأمدي في الإحكام في أصول الأحكام/1: 19، 92.

² - منهم: أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم، وقد وافقهم أبو الحسن الكرخي كما في المعتمد/2: 315.

³ - رئيس معتزلة البغدادية هو بشر بن المعتمر أبو سهل الهلالي. الفرق بين الفرق: 114.

⁴ - الحسن بن الحسين (.../345هـ) الإمام الجليل القاضي أبو علي بن أبي هريرة، أحد عظماء

الأصحاب، كان أحد شيوخ الشافعيين. تفقه على ابن سريج والمروزي. طبقات الشافعية/2: 206.

⁵ - أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (324/260هـ) إمام أهل السنة، كان من الأئمة المتكلمين مجتهدين، ولد بالبصرة وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيه، ثم رجع وجهر بخلافه. من تصانيفه: "الرد على المجسمة"، و"مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". الأعلام/2: 69.

⁶ - محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر (330/264هـ)، فقيه شافعي، يقال: إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعي. من تصانيفه: "شرح الرسالة" و"كتاب الإجماع". طبقات الشافعية/2: 169.

ثُمَّ هَذَا الْوَقْفُ تَارَةً يُفَسَّرُ بِأَنَّهُ: لَا حُكْمَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ وَقْفًا، بَلْ حُكْمًا
يَعْدَمُ الْحُكْمَ. وَتَارَةً بَأَنَّا لَا نَدْرِي هَلْ هُنَاكَ حُكْمٌ أَمْ لَا؟، وَإِنْ كَانَ، فَلَا نَدْرِي أَنَّهُ
إِبَاحَةٌ أَمْ حَظَرٌ¹ انْتَهَى الْغَرَضُ مِنْهُ.

الثَّانِي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَحَكَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ الْعَقْلَ».

يُوهِمُ أَنَّهُمْ أَسْتَدُوا إِلَيْهِ ذَلِكَ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ الْمُنْشِئُ لِلْأَحْكَامِ وَالشَّارِعُ لَهَا،
وَلَيْسَ بِمَرَادٍ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْنُونَ إِلَّا أَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَيْهَا كَمَا مَرَّ، وَكَأَنَّهُمْ أَقَامُوا الْعَقْلَ قَبْلَ
الْبَيْعَةِ، مَقَامَ الرَّسُولِ الْمُبَلِّغِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى حُكْمَهُ.

الثَّالِثُ: قَدْ يُقَالُ: إِنَّ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ شِبْهَ التَّكَرُّارِ أَوْ التَّطْوِيلِ²، لِأَنَّهُ قَرَّرَ
أَوَّلًا أَنَّهُ «لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى»، وَأَنَّ مَذْرَكَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ شَرْعِي لَا عَقْلِي
خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، فَهَذَا يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ تَحْكِيمِهِمُ الْعَقْلَ هَاهُنَا، إِذْ هُوَ ذَلِكَ بَعَيْنِهِ.

وَالْعُدْرُ لَهُ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، عَلَى التَّنَزُّلِ³ اقْتِدَاءً بِالنَّاسِ، وَإِنْ دَخَلْنَا فِي
عُمُومِ مَا قَبْلَهُمَا، وَلِذَا⁴ يُوجَدُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْمُخْتَصَرِ مَسْأَلَتَانِ عَلَى التَّبَرُّكِ، <أَيِ
التَّبَرُّكِ>⁵ بِالْأَشْيَاخِ حَيْثُ ذَكَرُوهُمَا، وَكَانَتِ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا <هِيَ>⁶ أَنْ لَا حُكْمَ
قَبْلَ الشَّرْعِ، أَيْ عِنْدَنَا، أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَذْهَبَ الْمُخَالَفِ فِيهَا عَلَى التَّنْصِصِ، لِيَذْكُرَ
مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَلَوْ اسْتَوْفَاهُ فِيمَا مَرَّرْنَا شَتَّتَ الْكَلَامَ.

¹ - راجع الحصول/1: 209-211. حيث ورد النص مع بعض التغيير البسيط في بعض الكلمات.

² - وردت في نسخة ب: الهويل.

³ - وردت في نسخة ب: التزويل.

⁴ - وردت في نسخة ب: وكذا.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

الرَّابِع: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: "لَهُمْ". هُوَ / كَعِبَارَةِ "الْمُخْتَصِر"، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ¹ ذِكْرُ الْمُعْتَزَلَةِ قَبْلَهُ، كَمَا [هُوَ]² عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فَاحْتِاجُ إِلَيْهِ، وَالْمُصَنِّفُ كَأَنَّهُ سَاقَهُ تَنْبِيْهَا، عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبْرَ هَكَذَا إِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مِنْ الْقَوْلِ <بِالْخَطَرِ>³ أَوْ الْإِبَاحَةِ فِي الْأَفْعَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ⁴، إِنَّمَا هُوَ لَغْفَلَتِهِمْ عَنْ تَشَعُّبِ ذَلِكَ عَنْ أُصُولِ الْمُعْتَزَلَةِ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ مَا اتَّبَعُوا مَقَاصِدَهُمْ، وَمَا رَوَى مِنَ الْوَقْفِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، أَرَادَ بِهِ نَفْيَ الْحُكْمِ⁵ كَمَا مَرَّ، كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ فِي كَلَامِ الْفَخْرِ الْخِلَافِ مَنْسُوباً لِطَوَائِفٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَيْسُوا فِي هَذَا مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي وَرْدٍ وَلَا صَدْرٍ، لِاخْتِلَافِ الْوَجْهِ وَالْمُسْتَد.

¹ - وردت في نسخة ب: فيها

² - سقطت من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - قال الإمام الزركشي في سلاسل الذهب: 101 وما بعدها: «واختلف أصحابنا وغيرهم في حكم الأشياء قبل ورود الشرع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: إنها على الإباحة حتى يرد الشرع بحظرها، وهو قول أبي إسحاق المروزي وأبي العباس بن سريج وأكثر الحنفية والبصريين من المعتزلة والظاهرية.

الثاني: إنها على الحظر حتى يرد الشرع بإباحتها، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة، وبعض الحنفية والبغداديين من المعتزلة.

الثالث: إنها على الوقف، وهو قول أكثر أصحابنا، منهم القاضي أبو الطيب الطبري، وهو قول شيخنا أبي الحسن الأشعري».

⁵ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 144.

{تَعَارُضُ الْأَدْلَةِ بَعْدَ وُرُودِهَا فِي تَحْرِيمِ الْأَشْيَاءِ وَتَحْلِيلِهَا قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ}

فَإِنَّ مُسْتَدَّ الْمُعْتَرِلةِ التَّحْسِينِ الْعَقْلِيَّ كَمَا مَرَّ، وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَمُسْتَدِّهِمْ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدْلَةُ السَّمْعِيَّةُ بَعْدَ وُرُودِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾¹ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ الْمُتَقَدِّمَ قَبْلَ الْحِلِّ هُوَ التَّحْرِيمُ، فَتَكُونُ الْأَشْيَاءُ عَلَى الْحَظَرِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾²، وَنَحْوَهُ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي الْإِذْنَ، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا بَعْدَ وُرُودِ الشَّرْعِ أَيْضًا، فِيمَا هُوَ الْأَصْلُ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ الطُّورِ³ مِمَّا قُدِّدَ عَنِ السُّبُكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى سُؤَالَ، وَهُوَ أَنَّهُ «مَا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: هَذَا حَرَامٌ بِالْعَقْلِ، وَهَذَا جَائِزٌ بِالْعَقْلِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ؟».

وَأَجَابَ: «بِأَنَّ الْمُرَادَ إِمَّا الْقِيَاسَ، وَإِمَّا⁴ أَنَّ الْقَاعِدَةَ الْكُلِّيَّةَ لَمَّا ثَبَتَ مِنْ الشَّرْعِ، وَرَأَيْنَا الْفَرَعَ الْجُزْئِيَّ مِنْ جُمْلَةِ أَقْسَامِهَا، أَدْرَكَ الْعَقْلُ دُخُولَهُ⁵ فِي الْقَاعِدَةِ، فَقِيلَ نَبَتَ بِالْعَقْلِ، كَمَا تَقُولُ الْوِثَرُ يُصَلِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَكُلُّ مَا يُصَلَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ فَهُوَ سُنَّةٌ، فَالْوِثَرُ سُنَّةٌ بِالْعَقْلِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ أَدْرَكَ النَّتِيجَةَ، لَا أَنَّهُ جَعَلَ

¹ - المائدة: 4.

² - البقرة: 29.

³ - وردت في نسخة ب: الصور.

⁴ - وردت في نسخة ب: إلا.

⁵ - وردت في نسخة ب: دخولها.

الوتر سُنَّةً، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى آلِهِ وَقَعَ فِي كَلَامِ ابْنِ سُرَيْجٍ¹ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا، مَا يُوَافِقُ قَوَاعِدَ الْمُعْتَزِلَةِ.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَدَمٌ رَاسِخٌ فِي أَصُولِ الدِّينِ، فَطَالَعُوا عَلَى الْكِبَرِ كُتُبَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَرَأَوْا فِيهَا شُكْرَ النِّعَمِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، فَاسْتَحْسَنُوهُ فَاخْتَارُوهُ، وَلَمْ يَعْلَمُوا مَاذَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مَفَاسِدِ الْمُعْتَزِلَةِ.

ثُمَّ اسْتَشْكَلَ هَذَا بِالْقِفَالِ الشَّاشِيِّ²، فَقَالَ: «إِنَّهُ أَعْلَمُ الْأَصْحَابِ بِأَصُولِ الدِّينِ مِمَّا وَرَاءَ النَّهْرِ».

ثُمَّ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ الْحَافِظَ أَبَا الْقَاسِمِ بْنَ عَسَاكِرٍ³، ذَكَرَ فِي تَبْيِينِ 56 كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ بِمَا نُسِبَ / إِلَى الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، «أَنَّ الْقِفَالَ كَانَ أَوَّلًا مَثَلًا عَنِ <الاعتدال>، قَائِلًا⁴ بِالْاِعْتِرَالِ ثُمَّ رَجَعَ وَأَنَابَ، فَمَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَالَهُ فِي حَالِ اِعْتِرَالِهِ⁵» أَنْتَهَى مَا وَجَدْتُ بِنَصِّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

¹ - أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس (302/239هـ) فقيه الشافعية في عصره، لقب بالياز الأشهب. له مساجلات ومناظرات مع محمد بن داود الظاهري. طبقات الشافعية/2: 87.

² - محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي (.../365هـ) إمام واسع في العلوم. كان معتزلياً ثم رجع إلى مذهب الأشعري. له: "كتاب في أصول الفقه" و"شرح الرسالة". طبقات الشافعية/2: 176.

³ - علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم، ثقة الدين (571/499هـ)، مؤرخ وحافظ ورحالة. كان محدثاً بالديار الشافعية، وهو رفيق السمعاني في رحلاته. له تصانيف عديدة أشهرها: "تاريخ دمشق الكبير". و"تبين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري". الأعلام/5: 82.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - قارن بما ورد في كتاب "تبين كذب المفتري فيما نست إلى الإمام الأشعري": 182-183.

وَتَسَبَّ الْقَرَا فِي¹ فِي التَّنْقِيحِ²، «الْقَوْلَ بِالْحَظَرِ إِلَى الْأُبْهَرِي³ مِنْ أَصْحَابِنَا
الْمَالِكِيَّةِ، وَالْقَوْلَ <بِالِإِبَاحَةِ>⁴ إِلَى أَبِي الْفَرَجِ الْمَالِكِي⁵»، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: «أَنَّهُمَا
لَمْ يَسْتَنِدَا إِلَى مَذْرُوكِ الْمُعْتَزِلَةِ، بَلْ إِلَى مَذْرُوكِ سَمْعِي⁶» انْتَهَى.

{الْكَلَامُ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ}

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْمَبْحَثِ الثَّانِي، أَخَذَ فِي الثَّالِثِ، وَهُوَ مَبْحَثُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ.
فَقَالَ: "وَالصَّوَابُ امْتِنَاعُ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمُلْجَأِ".

{تَعْرِيفُ الْغَافِلِ وَشُرُوطُ تَكْلِيفِهِ}

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ الْغَافِلُ⁷، فَاَلْمُرَادُ بِهِ: «مَنْ لَا يَفْهَمُ الْخِطَابَ، كَالثَّائِمِ وَالسَّاهِي
حَالَةَ النَّوْمِ وَالسُّهُوِّ، وَكَذَا السُّكْرَانُ حَالَةَ سُكْرِهِ». وَوَجْهُ امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ مَنْ ذَكَرَ،
أَنَّ الْفَهْمَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ، وَانْتِفَاءُ الشَّرْطِ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْمَشْرُوطِ.

¹ - شهاب الدين أبو العباس بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري (.../684هـ) الإمام العلامة
الحافظ، عمدة أهل التحقيق. من مصنفاته الشاهدة على براعته وفصله: "التنقيح في أصول الفقه"،
"العقد المنظوم في الخصوص والعموم"، "الفروق"، "القواعد"، و"شرح التهذيب". الديباج/1: 236.

² - انظر التنقيح وشرحه: 88. وكذا كتابه نفائس الأصول/1: 375. وقيله الباجي في الإشارة: 43.

³ - أبو بكر بن علوية الأبهري، أخذ عنه أبو سعيد القزويني وتفقه به، ونقل من كلامه كثيرا في كتبه.

له "كتاب مسائل الخلاف" وكان من الفقهاء والنظار المحققين وجملة أئمة المالكيين. الديباج/1: 317.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - هو عمرو بن محمد بن عبد الله اللبثي البغدادي (.../330هـ) كان من فقهاء المالكية عارفا

باللغة، من كتبه: اللمع في أصول الفقه، والحاوي في مذهب مالك. الديباج: 215. شجرة النور: 79.

⁶ - قارن بما ورد في شرح تنقيح الفصول: 92-93.

⁷ - لمزيد التفصيل في المسألة يراجع: البرهان/1: 91، المستصفى/1: 84، المعتمد/1: 165، الأحكام

في أصول الأحكام/1: 215، كشف الأسرار عن أصول البزدوي/4: 276، وغيرها.

قَالَ الْآمِدِي: «اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْمَكْلَفِ، أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا فَاهِمًا لِلتَّكْلِيفِ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ خِطَابٌ، وَخِطَابُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ وَلَا فَهْمَ مُحَالٌ، كَالْجَمَادِ وَالْبَهِيمَةِ. وَمَنْ وُجِدَ مِنْهُ أَصْلُ الْفَهْمِ لِأَصْلِ الْخِطَابِ دُونَ تَفَاصِيلِهِ، مِنْ كَوْنِهِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا، أَوْ مُقْتَضِيًا لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَمِنْ كَوْنِ الْأَمْرِ بِهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ وَاجِبُ الطَّاعَةِ، وَكَوْنِ الْأُمُورِ بِهِ عَلَى صِفَةِ كَذَا وَكَذَا، كَالْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ، فَهُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى فَهْمِ التَّفَاصِيلِ كَالْجَمَادِ وَالْبَهِيمَةِ، بِالنَّظَرِ إِلَى فَهْمِ¹ أَصْلِ الْخِطَابِ، وَيَتَعَذَّرُ تَكْلِيفُهُ أَيْضًا، إِلَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُجَوِّزُ التَّكْلِيفَ بِمَا لَا يُطَاقُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّكْلِيفِ كَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَهْمِ أَصْلِ الْخِطَابِ، فَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى فَهْمِ تَفَاصِيلِهِ.

قَالَ: وَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ، وَإِنْ كَانَ يَفْهَمُ مَا لَا يَفْهَمُهُ غَيْرُ الْمُمَيِّزِ، فَلَيْسَ بِكَامِلِ الْفَهْمِ، فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى مَقْصُودِ التَّكْلِيفِ مِنَ التَّفَاصِيلِ، وَنِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمُمَيِّزِ نِسْبَةُ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ إِلَى الْبَهِيمَةِ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِفَوَاتِ شَرْطِ التَّكْلِيفِ، وَإِنْ كَانَ مُقَارِبًا لِلْبُلُوغِ، بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَيْهِ إِلَّا لَحْظَةٌ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ يَفْهَمُ فَهْمَ الْبَالِغِ، إِلَّا أَنَّ الْفَهْمَ وَالْعَقْلَ لَمَّا كَانَ خَفِيًّا، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى التَّدْرِيجِ، جُعِلَتْ عَلَيْهِ مَظْنَّةٌ هِيَ الْبُلُوغُ، فَأَسْقَطَ التَّكْلِيفُ عَمَّا دُونَهُ لِإِثْنَاءِ الْمَظْنَّةِ. وَذَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: (رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ)².

وَأُورِدَ أَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ، يَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ وَالْإِنْفَاقُ وَالضَّمَانُ،

57 / وَيُؤْمَرُ الْمُمَيِّزُ بِالصَّلَاةِ، فَكَيْفَ لَا يَكُونَانِ مُكَلَّفَيْنِ ؟

¹ - وردت في نسخة ب: فهمه.

² - أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب لا يرجم المجنون. وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب:

طلاق المبعوث والصغير والنائم.

وَأَجَابَ بِمَا مَرَّ، مِنْ أَنَّ¹ الْمَأْمُورَ الْوَلِيَّ، ثُمَّ قَالَ: «وَعَلَى هَذَا فَالْعَافِلُ غَمًّا كُفِّ بِهِ، وَالسَّكَرَانُ الْمُتَخَبِّطُ لَا يُمَكِّنُ خَطَأَهُ وَتَكْلِيفُهُ فِي حَالَةِ غَفْلَتِهِ وَسُكْرِهِ أَيْضًا، إِذْ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ، فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى فَهْمِ خِطَابِ الشَّارِعِ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَرَامَاتِ وَالضَّمَانَاتِ بِفَعْلِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَتَخْرِيجُهُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَتُقَوِّدُ² طَلَاقَ السَّكَرَانِ، عِنْدَ مَنْ³ أُنْفَذَهُ كَذَلِكَ، مِنْ بَابِ الْوَضْعِ لَا التَّكْلِيفِ، بِأَنْ جَعَلَ تَلْفِظُهُ بِالطَّلَاقِ عَلَامَةً عَلَيْهِ، كَالزُّوَالِ عَلَى الظُّهْرِ، وَكَذَا وَجُوبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ، ثُمَّ أوردَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁴ فَإِنَّهُ خِطَابٌ تَكْلِيفٍ، بِنَهْيِ⁵ السَّكَرَانِ، <أَيُّ>⁶ وَالسَّكَرَانِ لَا فَهْمَ لَهُ.

وَأَجَابَ بِجَوَابَيْنِ: وَهُمَا الْمَحْكِيَانِ فِي الْمُخْتَصَرِ⁷، أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ النَّهْيَ عَنِ السُّكْرِ، وَالتَّقْدِيرُ إِذَا أَرَدْتُمْ الصَّلَاةَ فَلَا تَسْكُرُوا، كَمَا يُقَالُ لِمَنْ أَرَادَ التَّهَجُّدَ، لَا تَتَهَجَّدْ وَأَنْتَ شَبَعَان، أَيُّ: لَا تَشْبَعْ إِذَا أَرَدْتَ التَّهَجُّدَ.

وَلَا يُعْتَرَضُ⁸ بِأَنَّ مَفْهُومَ الْآيَةِ عَدَمُ النَّهْيِ عَنِ السُّكْرِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ كَانَ نُزُولُ الْآيَةِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الشُّرْبِ، وَإِنْ كَانَ النُّزُولُ بَعْدَ التَّحْرِيمِ، وَفِي حَالَةِ السُّكْرِ وَجَبَ حَمْلُ لَفْظِ السَّكَرَانِ عَلَى الثَّمَلِ، الَّذِي ثَبَتَ

¹ - وردت في نسخة ب: بأن.

² - وردت في نسخة ب: نفاذ.

³ - وردت في نسخة ب: ما.

⁴ - النساء: 43.

⁵ - وردت في نسخة ب: فنهى.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - انظر المختصر وشرح العضد عليه/1: 14-15.

⁸ - وردت في نسخة ب: يفترض.

عَقْلُهُ وَسُمِّي سَكَرَانًا، لِأَنَّهُ يُوَوِّلُ إِلَيْهِ وَنَهِيَ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُ مِنَ التَّثَبُّتِ، كَمَا يُقَالُ
لِلغَضْبَانِ اسْكُتْ حَتَّى تَعْلَمَ مَا تَقُولُ، أَيْ: عَلِمًا كَامِلًا¹ اِنْتَهَى مُلْخَصًا، وَهَذَا هُوَ
الْجَوَابُ الثَّانِي.

{ الْكَلَامُ فِي حُكْمِ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ }

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي تَكْلِيفِ الْغَافِلِ قَوْلَيْنِ: وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ بِمَا لَا
يُطَاقُ قَبْلَ الْأَحْرِى أَنْ يَمْنَعَ تَكْلِيفَ الْغَافِلِ، وَالْمُجَوِّزُونَ لَهُ لَهُمْ فِي هَذَا قَوْلَانِ:
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجُوزُ. الثَّانِي <أَنَّهُ>² يَمْتَنِعُ، إِذْ فَائِدَةُ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ مِنَ الْإِبْتِلَاءِ،
هَلْ يَأْخُذُ فِي الْمُقَدِّمَاتِ كَمَا سَيَأْتِي مَفْقُودَةً فِي الْغَافِلِ.

وَدَلِيلُ الْمَانِعِينَ هُنَا شَيْئَانِ: الْأَوَّلُ، لَوْ صَحَّ تَكْلِيفُ الْغَافِلِ لَاسْتَدْعَى ذَلِكَ
حُصُولَ الْفِعْلِ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِمْتِنَالِ، وَالثَّانِي مُحَالٌ، فَالْمُقَدِّمُ مِثْلُهُ. وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ
عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ، أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَطَلْبِ الْفِعْلِ إِلَّا اسْتِدْعَاءُ وَقُوعِهِ.

وَبَيَانُ بُطْلَانِ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ اسْتَدْعَى الْفِعْلُ لَوَجِبَ تَصَوُّرُهُ، أَيْ: تَصَوُّرُهُ ثَابِتًا
وَأَقْعًا، لِأَنَّ طَلْبَ مَا لَيْسَ مَشْعُورًا بِهِ / مُحَالٌ، لَكِنَّ تَصَوُّرَهُ مُحَالٌ، <لِأَنَّ>³ وَقُوعُ
الْفِعْلِ مِنَ الْغَافِلِ عَلَى وَجْهِ الْإِمْتِنَالِ مُحَالٌ، وَتَصَوُّرُ وَقُوعِ الْمُحَالِ مُحَالٌ، لِأَنَّ
الْمُحَالِ لَا يَقَعُ، فَلَوْ تَصَوَّرَ وَأَقْعًا لَكَانَ قَدْ تَصَوَّرَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَهُوَ جَهْلٌ لَا
تَصَوُّرَ، وَإِنَّمَا قِيْدُ بَيَانِ بُطْلَانِ الثَّانِي بِالْإِمْتِنَالِ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ
الْإِمْتِنَالِ، لَا يَمْتَنِعُ صُدُورُهُ مِنَ الْغَافِلِ، وَلَكِنْ لَا يَنْفَعُ الْخِصْمُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ، إِذْ لَا
يُجْدِي ذَلِكَ فِي مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ شَيْئًا.

¹ - انظر الإحكام في أصول الأحكام/1: 150-152.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْمُحَالَ لَا يُتَصَوَّرُ، لِكَوْنِهِ لَا صُورَةَ لَهُ¹ تَقَعُ فِي الدَّهْنِ، وَفِيهِ نَظَرٌ سَبِيئُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالَ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ لَا يَنْهَضُ عَلَى الْمَجُوزِينَ لِلتَّكْلِيفِ بِالْمُحَالَ أَصْلًا.

الثاني: لَوْ صَحَّ تَكْلِيفُ الْعَاقِلِ، لَصَحَّ تَكْلِيفُ الْبَهِيمَةِ. وَبَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّهَا سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْفَهْمِ، وَالتَّالِيِ بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ، وَلَكَ أَنْ تَبْحَثَ فِي هَذَا أَيْضًا، تَارَةً فِي الْمُلَازِمَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَوِي مَنْ وَجَدَ لَهُ الْفَهْمَ وَالْعَقْلَ فِي نَفْسِهِ، فَعَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مَعَ بَقَاءِ الْمِطْنَةِ، وَمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ أَصْلًا وَلَا مِطْنَةً، وَلَأَجْلِ الْفَرْقِ كَانَ الْقَضَاءُ عَلَى الْعَاقِلِ دُونَ الْبَهِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ جَدِيدٍ لِجَرَيَانِ السَّبَبِ، وَتَارَةً فِي الْإِسْتِثْنَائِيَةِ، لِأَنَّ² انْتِفَاءَهُ فِي الْبَهِيمَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَا يُسَلِّمُ، فَإِنَّ اللَّهَ فَاعِلٌ مُخْتَارٌ. فَإِنْ قِيلَ: وَجْهُ الْإِسْتِحَالَةِ، بُطْلَانُ الْحَقِيقَةِ الْخَطَائِيَّةِ فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ.

قُلْنَا: هَذَا رُجُوعٌ إِلَى تَفْسِيرِ الْخِطَابِ مَا هُوَ، وَمِثْلُهُ يَجْرِي فِي الْعَاقِلِ، وَلَا مَعْنَى لِلْخِلَافِ حِينَئِذٍ.

وَمِنْ أَجْلِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقَوْلَيْنِ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِـ "الصَّوَابِ" إِمَارَةً إِلَى الْخِلَافِ³، وَأَنَّ الْمُقَابِلَ بَاطِلٌ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِي الدَّلِيلَيْنِ، فَفِي التَّصْوِيبِ نَظَرٌ، إِنْ أَرَادَ الْإِمْتِنَاعَ الْعَقْلِيَّ، فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالَ، وَعَلَيْهِ مَشَى هُوَ نَفْسُهُ⁴ فِيمَا يَأْتِي.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: بأن.

³ - قال الزركشي: «والخلاف يبنى على التكليف بالخال، فمن أحاله منع تكليف العاقل، ومن جوزه اتلف قوله فيه، فمنهم من جوزه طرداً لحقيقة البناء، ومنهم من منعه وهو المختار، إلا فائدة فيه، خلاف التكليف بالخال». سلاسل الذهب: 140.

⁴ - وردت في نسخة ب: بنفسه.

فَإِنْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْفَائِدَةَ، الَّتِي هِيَ الْإِبْتِلَاءُ فِي الْأَخْذِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ،
وَالْتَضَرُّعِ فِي طَلَبِ الْغُفْرَانِ مَثَلًا مُنْتَفِيَةً هُنَا.

قُلْنَا: هَذَا لَيْسَ عَلَى أَصُولِنَا، فَإِنَّا لَا نَطْلُبُ الْفَوَائِدَ عَقْلًا، فَاللَّهُ تَعَالَى مُخْتَارٌ
﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾¹، فَإِنْ تَفَضَّلَ بِإِظْهَارِ شَيْءٍ مِنْهَا أَثْبَتَاهُ، وَإِلَّا وَجِبَ التَّسْلِيمُ.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْمُلْجَأِ وَتَكْلِيفِهِ}

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ "الْمُلْجَأُ" فَالْمُرَادُ بِهِ: «الْمُكْرَهُ عَلَى فِعْلٍ، لَا مَدْرُوحَةٌ لَهُ عَنْ
تَرْكِهِ، بَحِثٌ لَا يَبْقَى لَهُ اخْتِيَارٌ أَصْلًا»، كَالْمُلْقَى مِنْ شَاهِقٍ، فَلَا يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ
الفعل 59 وَلَا بِنَقِيضِهِ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَائِهِ وَاجِبٌ. / وَأَمَّا الثَّانِي فَلَائِهِ مُمْتَنِعٌ، وَكُلٌّ مِنْ
الْوَاجِبِ وَالْمُتَمَتِّعِ لَا يَصِحُّ بِهِ التَّكْلِيفُ، إِذْ شَرَطُ التَّكْلِيفِ الْقُدْرَةُ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا
حَيْثُ يَكُونُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ لَا يَفْعَلَ، وَالْمُلْجَأُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّمَا هُوَ آلَةٌ²،
كَالْسَكِينِ فِي يَدِ الْقَاطِعِ، فَلَا فِعْلَ لَهُ بِحَالٍ، فَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْمُكْرَهُ وَتَكْلِيفِهِ}

"وَكَذَا الْمُكْرَهُ": «هُوَ مَنْ لَهُ مَدْرُوحَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ الصَّبْرِ عَلَى مَا أُكْرِهَ بِهِ»،
كَمَا إِذَا قِيلَ لَهُ: اقْتُلْ زَيْدًا وَإِلَّا قَتَلْتُكَ، أَوْ قَطَعْتُ يَدَكَ أَوْ رَجَلَكَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ،
يَمْتَنِعُ أَيْضًا "عَلَى الصَّحِيحِ" تَكْلِيفُهُ لَا بِالْمُكْرَهُ عَلَيْهِ وَلَا بِنَقِيضِهِ.

"وَلَوْ" كَانَ الْإِكْرَاهُ "عَلَى الْقَتْلِ" أَيُّ: قَتْلُ زَيْدٍ مَثَلًا، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ: إِنْ لَمْ
تَقْتُلْهُ قَتَلْتُكَ أَوْ ضَرَبْتُكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، كَمَا مَرَّ فِي التَّمْثِيلِ، فَأَحْرَى غَيْرَ ذَلِكَ، كَمَا
لَوْ قَالَ لَهُ: إِنْ لَمْ تَشْرَبِ الْخَمْرَ، أَوْ إِنْ لَمْ تَكْذِبْ قَتَلْتُكَ أَوْ ضَرَبْتُكَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ،
فَفِي كُلِّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ التَّكْلِيفُ.

¹ - الأنبياء: 23.

² - انظر كلام الإسكوي في هذا المعنى في نهاية السؤل/1: 138.

أَمَّا بِالْمُكْرَهِ عَلَيْهِ، فَلَأَنَّ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ الْإِتْيَانُ بِالشَّيْءِ امْتِثَالًا، وَمَنْ أَتَى
بِالشَّيْءِ مُكْرَهًا فَلَا نِيَّةَ <لَهُ>¹ وَلَا امْتِثَالَ.

وَأَمَّا بِنَقِيضِهِ²، فَلَأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ إِلَّا بِتَحْمِلِ الْأَذَى، وَالشَّرْعُ لَا
يُلْزِمُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَرَجٌ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِكْرَاهُ فِي صُورَةِ الْقَتْلِ لَا يُسْقِطُ الْإِثْمَ، فَإِنَّ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ
شَخْصٍ فَقَتَلَهُ، فَهُوَ أَثَمٌ إِجْمَاعًا، إِنْ كَانَ مَعْصُومَ الدَّمِ، وَذَلِكَ يَنْقُضُ مَا تَقَدَّمَ، مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ لَوْ ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ لَارْتَفَعَ الْإِثْمُ.

وَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ يَقُولُهُ: "وَأَثَمُ الْقَاتِلِ"³ لَيْسَ لِكَوْنِهِ مُكَلَّفًا بِتَرْكِ
الْقَتْلِ بَلْ "لِإِثْرِهِ" أَيُّ: تَفْضِيلِهِ "نَفْسَهُ" بِالْبَقَاءِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يُؤْثِرَ نَفْسَهُ
بِالْحَيَاةِ، حَيْثُ قِيلَ لَهُ أَقْتُلْ هَذَا وَإِلَّا قَتَلْتُكَ، فَقَتَلَهُ لِيَسْلَمَ هُوَ.

فَهَاهُنَا جِهَتَانِ: إِحْدَاهُمَا جِهَةُ الْإِكْرَاهِ وَلَا إِثْمَ فِيهَا، إِذْ لَا تَكْلِيفَ. وَالْأُخْرَى
جِهَةُ الْإِثْرِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَيَاةِ لِنَفْسِهِ وَالْقَتْلَ لِصَاحِبِهِ، وَهَذِهِ <لَا>⁴ إِكْرَاهٌ فِيهَا،
إِذْ لَمْ يُلْزَمْ فِي الْمَعْنَى قَتْلُ الشَّخْصِ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَقْتُلَهُ وَإِمَّا أَنْ يَمُوتَ هُوَ، فَهُوَ تَخْيِيرٌ
فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا اخْتَارَ الْحَيَاةَ لِنَفْسِهِ وَالْمَوْتَ⁵ لِصَاحِبِهِ، لَزِمَ الْإِثْمُ فِي هَذَا الْاِخْتِيَارِ، إِذْ
لَا إِكْرَاهَ عَلَيْهِ فِيهِ.

فَإِنْ قُلْتِ: وَأَيْنَ ثَمَرَةُ هَذَا الْإِكْرَاهِ إِذَنْ؟

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: نقِيضُهُ.

³ - قال الإمام الزركشي: «وأما قوله: "وأثم القاتل" فهو جواب عن سؤال تقديره: إذا كان المكره
غير مكلف، فما بال المكره على القتل يأثم؟». التشنيف/1: 154.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: والقتل.

قُلْتُ: مِنْ ثَمَرَاتِهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ¹ إِثْمٌ فِي نَفْسِهِ إِذَا صَبَرَ حَتَّى قُتِلَ، وَلَا يُقَالُ: قَدْ عَرَضَ نَفْسَهُ لِلْقَتْلِ، فَيَكُونُ كَمَنْ قَتَلَهَا، فَحَقُّهُ أَنْ لَا يَتَعَاطَى بِيَدِهِ قَتْلَ صَاحِبِهِ وَلَا قَتْلَ نَفْسِهِ بَلْ² يُمَسِّكُ، فَإِنْ نَجَا وَقَتَلَ صَاحِبَهُ أَوْ قُتِلَ هُوَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، [فَلَا يَأْتِمُ مِنْ تَأْخِيرِهِ]³ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ تَأْثِيمِهِ بِإِثَارِ نَفْسِهِ بِالْحَيَاةِ، أَنَّهُ مَطْلُوبٌ / يَتَعَاطَى قَتْلَ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مَا قَرَرْنَا.

60

تَنْبِيهَاتُ: {تَقْرِيرُ الْخِلَافِ فِي تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمُلْجَأِ وَالْمُكْرَهِ}

الأول: أورد الإمام في المحصول⁴ على امتناع تكليف الغافل، وجوب المعرفة، وتقريره <من>⁵ وجهين: أحدهما: أَنَّ الأمرَ بالمعرفة، أي: معرفة الله تعالى واردة، فإمَّا أَنْ يَكُونَ وُروْدُهُ بَعْدَ تَحْصِيلِهَا⁶، فَيَلْزَمُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، أَوْ جَمْعُ الْمَثَلِينَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْمُخَاطَبُ غَافِلٌ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْأَمْرَ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ الْأَمْرَ.

الثاني: أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهَا إِلَّا بَعْدَ حُصُولِهَا، فَيَسْتَحِيلُ قَصْدُ الْاِمْتِثَالِ إِلَى تَحْصِيلِهَا، إِذِ الْقَرَضُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْوُجُوبَ، فَكَيْفَ يَمْتِثِلُ، فَقَدْ خُوطِبَ وَهُوَ غَافِلٌ.

قَالَ الْإِمَامُ: «وَهَذِهِ الْحُجَّةُ مِمَّا يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِجَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ»⁷.

¹ - وردت في نسخة ب: يلزم.

² - وردت في نسخة ب: فلا.

³ - ساقط من نسخة أ.

⁴ - انظر الحصول/2: 437 وما بعدها.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة أ: حصولها.

⁷ - كلام منقول بتصرف من كتاب الحصول/2: 446.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَنْهَاجِ تَبَعاً لَهُ، فَأَجَابَ بِأَنَّهَا مُسْتَثْنَاءَةٌ. وَأَجَابَ آخَرُونَ أَنَّ
الْأَمْرَ بِالْمَعْرِفَةِ التَّفْصِيلِيَّةِ يَرُدُّ بَعْدَ الْإِجْمَالِيَّةِ، فَلَا يُلْزَمُ شَيْءٌ مِنَ الْمَحْظُورِينَ¹.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ² نَبِذْتُ فِي الْإِجْمَالِيَّةِ، وَقَالَ السَّعْدُ فِي الْحَوَاشِي: «الْمُرَادُ
مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ إِنَّمَا هُوَ فَهْمُ الْخِطَابِ، لَا التَّصَدِيقُ بِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ، وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ،
وَعَدَمُ تَكْلِيفِ الْكَافِرِ، - قَالَ: - فَعَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِثْنَاءِ التَّكْلِيفِ، أَوْ قَصْدِ
النَّظَرِ وَامْتِنَالِ ذَلِكَ»³.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّصَوُّرِ لَا يَكُونُ بَاعِثاً عَلَى الْاِمْتِنَالِ، وَالتَّصَدِيقُ
لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ، وَلَا حَامِلٌ عَلَى النَّظَرِ، وَقَدْ قَرَّرْنَا هَذَا الْبَحْثَ فِي حَوَاشِي
الْكُبْرَى⁴.

نَعَمْ، بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّصَدِيقِ بِالشَّرْعِ، فَالْمُرَادُ بِالْغَافِلِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ
التَّكْلِيفَ، لَا مَنْ لَمْ يُصَدِّقْ بِهِ، وَمِثْلُ التَّصَدِيقِ الْعِنَادِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، فَلَا يَرُدُّ الْكَافِرَ
لَأَنَّهُ مُعَانِدٌ فَصَحَّ تَكْلِيفُهُ.

الثَّانِي: الْمَكْرَهُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ <كَمَا قَرَّرْنَا>⁵: لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ إِنَّمَا أَنْ يَبْلُغَ إِلَى
حَدِّ الْإِلْجَاءِ أَوْ لَا. وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ ابْنِ التَّلْمِسَانِيِّ، «لَا خِلَافَ فِي الْقِسْمِ
الْأَوَّلِ، وَالْخِلَافُ فِي الثَّانِي».

وَحَكَى آخَرُونَ الْخِلَافَ مُجْمَلًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

¹ - وردت في نسخة أ: المحذوران.

² - وردت في نسخة ب: لأنه.

³ - نص منقول بتصريف من حاشية العلامة السعد التفتازاني على شرح العضد على المختصر/2: 14.

⁴ - انظر بحث اليوسي المسهب في المسألة في حواشيه على شرح الكبرى السنوسية المخطوطة الواردة

أرقامها في الهامش رقم 2 من ص: 49.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

الأول، أَنَّ الْمَكْرَهَ مُكَلَّفٌ، لِأَنَّ شَرْطَ التَّكْلِيفِ الْعَقْلَ وَالْفَهْمَ، وَسَمَاعَ مَا كُتِّفَ بِهِ، فَيَكُونُ مُكَلَّفًا قِيَاسًا عَلَى الْمُخْتَارِ، وَإِلَى هَذَا نَحْنُ الْإِمَامُ فِي الْمَحْصُولِ، وَأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ¹.

الثاني، أَنَّ الْمَكْرَهَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، لِأَنَّ مَنَاطَ التَّكْلِيفِ الْإِخْتِيَارَ لِحَدِيثِ (وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ)² وَهَذَا مَقُولٌ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَعَنِ الْمُعْتَزَلَةِ وَغَيْرِهِمْ³.

الثالث، التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْمُلْجَأِ وَغَيْرِهِ. / وَقَالَ السُّبْكِيُّ: «الْقَوْلُ بِجَوَازِ تَكْلِيفِ الْمَكْرَهِ فِي صُورَةِ الْإِلْجَاءِ، مَبْنِي عَلَى جَوَازِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ»⁴. وَحَكَى فِي الْمَحْصُولِ أَنَّ الْمَشْهُورَ هُوَ التَّفْصِيلُ، ثُمَّ اخْتَارَ هُوَ التَّكْلِيفَ مُطْلَقًا كَمَا ذَكَرْنَا.

وَعَلَى هَذَا، فَقَدْ مَشَى الْمُصَنِّفُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ عَلَى [غَيْرِ]⁵ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ، وَفِي الثَّانِي عَلَى غَيْرِ الْمَشْهُورِ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْأَوَّلَ صَوَابًا وَالثَّانِي صَحِيحًا؟ وَإِنْ أُريدَ ذَلِكَ بِنَظَرِهِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، فِي جَنْبِ جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ، كَمَا قَرَّرْنَا فِي مَبْحَثِ الْغَافِلِ.

وَقَدْ اعْتَرَضَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا، بِأَنَّ «مَا اخْتَارَهُ مِنْ امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْمَكْرَهِ، خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ»⁶، وَإِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَحَكَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ رَجَعَ عَنْهُ

¹ - راجع المحصول/2: 449-450.

² - أخرجه ابن ماجة في كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي والحديث بتمامه عن أبي ذر الغفاري: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ).

³ - قارن بما ورد في تشنيف المسامح/1: 154.

⁴ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 162.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - قال الإمام الزركشي في شأن المسألة والخلاف الوارد فيها: «والخلاف يلتفت على أن من اشترط التكليف عندهم الإثابة، والآتي بالفعل المكره عليه لم يأت به على قصد الشرع، بل بداعي الطبع، =

آخراً إِلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ¹، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ²، ... وَأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْقَاتِلِ مُضَادٌّ بَظَاهِرِهِ لِلْإِجْمَاعِ، وَأَنَّ الْمَكْرَةَ عَلَى الْقَتْلِ، مَنَهِيٌّ أَنْ يَقْتُلَ³، وَلَا مَعْنَى لِلتَّكْلِيفِ إِلَّا ذَلِكَ.

الثَّالِثُ، مَا قَرَّرْنَا أَوَّلًا هُوَ بِحَسَبِ صِحَّةِ التَّكْلِيفِ وَعَدَمِهِ، وَأَمَّا وَقُوعُ ذَلِكَ وَهُوَ مَنَاطُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَمُخْتَلِفٌ بِحَسَبِ الْأَنْظَارِ.

{مَذْهَبُ الْيُوسِي فِي الْإِكْرَاهِ}

وَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا أَنَّ الْإِكْرَاهَ إِنْ كَانَ عَلَى قَوْلٍ، كَالْإِقْرَارِ، وَالِإِعْتِاقِ، وَالتَّطْلِيقِ، وَالْيَمِينِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهُوَ مُعْتَبَرٌ، وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حُكْمٌ عَلَى الْمَكْرِهِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فِي الْغَيْرِ⁴، مِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ، كَقَتْلِ مُسْلِمٍ، أَوْ قَطْعِ غُضْوٍ مِنْهُ، أَوْ الزَّانَا بِمُكْرَهَةٍ، أَوْ ذَاتِ زَوْجٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا خِلَافَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَأَنَّ الْإِقْدَامَ لَا يَجُوزُ.

وَإِنْ كَانَ كَالْكُفْرِ أَوْ التَّلَفُظِ بِكَلِمَتِهِ، وَسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ بِاللِّسَانِ، وَقَذْفُ مُسْلِمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا إِكْرَاهَ أَيْضًا سَاقِطٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالْقَتْلِ فَيَجُوزُ، وَمَا بَقِيَ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْخِلَافِ مَذْكُورٌ فِي الْفُرُوعِ.

=فلا تكليف، وهي تلغفت على أصلين آخرين: أحدهما، النظر في تكليف ما لا يطاق، فمن جوزه وقال: إنه واقع لذاته جوز تكليف المكروه بطريق الأولى، ومن ثم منع وهم المعتزلة منع هاهنا. والثاني، التحسين والتقيح من جهة العقل». سلاسل الذهب: 148.

¹ - يعني القول بجواز تكليف المكروه.

² - الأشعرية أو الأشاعرة هم أتباع المذهب العقدي للإمام أبي الحسن الأشعري.

³ - نص منقول بتصرف من تشنيف المسامع/1: 155.

⁴ - وردت في نسخة ب: غيره.

الرَّابِعُ: قَالَ الْإِمَامُ الْفَخْرُ: «الْمَأْمُورُ يَجِبُ أَنْ يَقْصِدَ إِيقَاعَ الْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الطَّاعَةِ، وَالْمُعْتَمَدُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)¹، قَالُوا: وَيُسْتَنَى مِنْهُ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا، الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ النَّظَرُ² الْمُعْرِفُ لِلْوُجُوبِ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قَصْدَ إِيقَاعِهِ طَاعَةً، مَعَ أَنْ فَاعِلَهُ لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ، إِلَّا بَعْدَ إِثْبَانِهِ بِهِ. الثَّانِي، إِرَادَةُ الطَّاعَةِ، فَإِنَّهَا لَوْ افْتَقَرَتْ إِلَى إِرَادَةِ أُخْرَى، لَزِمَ التَّسْلُسُ³»⁴ انْتَهَى.

{مَسْأَلَةُ الْأَجِيرِ عَلَى الْحَجِّ}

قُلْتُ: وَعِنْدَنَا فِي الْفِقْهِ مَسْأَلَةٌ تُشَبِّهُ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الْأَجِيرَ عَلَى الْحَجِّ، حَكَمُوا بِأَنَّ الْحَجَّ يَقَعُ لَهُ نَفْلًا، وَإِنَّمَا لِلْمَحْجُوجِ عَنْهُ ثَوَابٌ مَا أَنْفَقَ وَمَا أَعَانَ، عَلَى مَا فِي النَّيَابَةِ مِنَ الْخِلَافِ، / فَقَدْ حَصَلَ لَهُ الْحَجُّ بِلَا نِيَّةٍ، وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَجَالٌ لِلْبَحْثِ.

{الْكَلَامُ فِي تَكْلِيفِ الْمَعْدُومِ}

"وَيَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ" وَالنَّهْيُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ <"بِالْمَعْدُومِ">⁴ حَالَةٌ عَدَمِهِ "تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًّا"، أَيُّ: صَلَاحِيًّا، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ شَرَايِطَ التَّكْلِيفِ، كَانَ مُكَلَّفًا بِذَلِكَ الْخِطَابِ، الَّذِي كَانَ أَوَّلًا، مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ طَلَبٍ آخَرَ⁵، لَا تَعَلُّقًا

¹ - أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: بدء الوحي. ومسلم في كتاب الإمارة، باب: قوله

ﷺ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ.

² - وردت في نسخة ب: القصد.

³ - نص منقول بأمانة من الحصول/2: 447-448.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - قارن بما ورد في البرهان/1: 270، المعتمد/1: 177، المستصفى/1: 85، الإحكام/1: 153،

الإمّاخ/1: 149، فواتح الرحموت/1: 60، وحاشية العطار على شرح اخلي/1: 108.

تَنْجِيزاً عَلَى <مَعْنَى>¹ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ بِالْفِعْلِ حَالَةَ الْعَدَمِ، "خِلَافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ" فِي
إِنْكَارِهِمُ التَّعْلُقَ مُطْلَقاً بِالْمَعْدُومِ، لِإِنْكَارِهِمُ الْكَلَامَ النَّفْسِي الْأَزَلِي.

تَنْبِيهَاتُ: {الْخِلَافُ فِي تَكْلِيفِ الْمَعْدُومِ}

الأول: الْمَعْدُومُ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، فَهُوَ مِنْ تَتَمَّةِ بَحْثِهِ².

الثاني: لَا يَخْتَصُّ هَذَا الْخِلَافُ بِالْأَمْرِ، بَلْ يَجْرِي³ فِي النَّهْيِ وَفِي الْخَبَرِ كَمَا
قَرَّرْنَا، فَالْبَحْثُ هُوَ فِي «تَكْلِيفِ الْمَعْدُومِ»⁴ كَمَا فِي عِبَارَةِ الْأَمْدِي فِي الْإِحْكَامِ،
وَتَعْبِيرُ الْمُصَنِّفِ "بِالْأَمْرِ" فَرَضٌ مِثَالُ، وَهُوَ عِبَارَةُ الْمَحْصُولِ أورد⁵ أَنَّ النَّهْيَ أَمْرٌ
بِالضَّدِّ، فَالْجَمِيعُ أَمْرٌ.

وَقَالَ فِي الْمَنَهِاجِ: «الْمَعْدُومُ يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ»⁶، فَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «هَذِهِ
الْعِبَارَةُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ: «الْمَعْدُومُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُوراً»⁷، لِأَنَّ الْحُكْمَ أَعْمٌ
أَنْتَهَى.

الثالث: الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّ الطَّوَائِفَ كُلَّهُمْ أَنْكَرُوا هَذَا
التَّعْلُقَ، كَمَا فِي الْمَحْصُولِ⁸ وَالْإِحْكَامِ وَغَيْرِهِمَا.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - راجع المسألة لمزيد التفصيل في: اخصول/1: 334، البرهان/1: 191، والمستصفى/1: 58.

³ - وردت في نسخة ب: يحج.

⁴ - راجع الإحكام في أصول الأحكام/1: 153.

⁵ - وردت في نسخة ب: رأى.

⁶ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 151.

⁷ - راجع اخصول/2: 429.

⁸ - نفسه/2: 429.

وَالْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ، فَمَنْ أَنْكَرَ وُجُودَهُ فِي الْأَزْلِ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ
وغيرهم، أَنْكَرَ تَعْلُقَ الْأَمْرِ بِالْمَعْدُومِ. وَمَنْ أَثْبَتَهُ وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ، اخْتَلَفُوا فِي آلِهِ هَلْ
وُجِدَ الْأَمْرُ وَالتَّهْيُ فِي الْأَزْلِ، فَيُوجَدُ التَّعْلُقُ أَوْ لَا فَلَا، وَسَنَقَرُّ هَذَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى، عِنْدَ تَعَرُّضِ الْمُصَنِّفِ لَهُ.

وَاحْتِجَّ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ: لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْدُومُ مَأْمُورًا <وَمِنْهَيًّا>¹، لَمَا كُنَّا
مَأْمُورِينَ الْيَوْمَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَمَرَهُ لَمْ يُوجَدِ إِلَّا وَتَحْنُ مَعْدُومُونَ².

وَأُجِيبَ مِنْ قِبَلِ الْخُصُومِ، بِأَنَّ أَوَامِرَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَتْ إِنْشَاءً لِلْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا
هُوَ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، بِأَنَّ مَنْ وُجِدَ يُؤْمَرُ.

وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ أَوَامِرَ اللَّهِ تَعَالَى كَذَلِكَ، مَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ بِنُزُولِ الْعِقَابِ
عَلَى التَّارِكِ مَثَلًا.

وَأَسْتَشْكِلُ بِأَنَّ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى لَوْ كَانَ خَبْرًا لَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ
وَهُوَ بَاطِلٌ، وَبِأَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ فِي الْأَزْلِ، فَإِنَّمَا أَنْ يُخْبِرَ نَفْسَهُ وَهُوَ سَفَهٌ، وَإِنَّمَا أَنْ يُخْبِرَهُ
غَيْرُهُ وَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خَبْرًا لَمَا جَارَ الْعَفْوُ، لِاسْتِحَالَةِ
الْخُلْفِ.

63 قَالَ فِي الْمَحْضُولِ: «وَلِصُعُوبَةِ هَذَا الْمَأْخِذِ، / صَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ³ إِلَى
أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزْلِ لَيْسَ أَمْرًا وَلَا نَهْيًا، ثُمَّ صَارَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا وَنَهْيًا⁴ انْتَهَى.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: معدومين.

³ - عبد الله بن كلاب القطان، وكناب كخطاف لفظا ومعنى (.../بعد 240هـ)، أحد أئمة المتكلمين
له من الكتب: "الصفات"، "خلق الأفعال"، و"الرد على المعتزلة". طبقات الشافعية/2: 51، لسان
الميزان/3: 290، الفهرست لابن النديم: 255.

⁴ - كلام منقول مع بعض التصرف اليسير من الحصول/2: 433.

قُلْتُ: وَلَكَ أَنْ تُجِيبَ عَنْهَا: أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى، أَنَّهُ لَوْ كَانَ خَيْرًا
لَتَطَرَّقَ التَّصْدِيقُ إِلَيْهِ وَالتَّكْذِيبُ، أَيْ فَلَا يُوثَقُ بِهِ.

فَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا بِحَسَبِ الذَّاتِ وَلَا يَضُرُّ، وَصِدْقُهُ وَاجِبٌ بِحَسَبِ الْخَارِجِ،
لَا سِتْحَالَ¹ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَلَا إِشْكَالَ.

وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ خَيْرًا، لَكَانَتْ لَهُ نِسْبَةُ خَارِجِيَّةٍ، وَذَلِكَ مَنَاطُ
التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ.

فَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا مُصَادَرَةٌ²، إِذْ لَا مَعْنَى لِدَعْوَى الْخَبَرِيَّةِ إِلَّا مَعْنَى³ أَنَّهُ يَقْبَلُ
التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ لِذَاتِهِ، لِأَنَّ لَهُ نِسْبَةَ خَارِجِيَّةٍ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَبِالْمُعَارَضَةِ⁴، وَهُوَ أَنَّ هَذَا لَا زَمَّ فِي كَلَامِهِ تَعَالَى الْخَبَرِيَّ كُلَّهُ، فَيَلْزَمُ
أَنْ يَبْقَى وَهُوَ مُحَالٌ وَبَاطِلٌ⁵، وَهُوَ أَنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِالسَّفْهِ تَقْبِيحٌ عَقْلِيٌّ وَلَا نُسَلِّمُهُ،
وَوُجُودُ الْحَقِيقَةِ الْخَبَرِيَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ سَامِعٍ.

¹ - وردت في نسخة أ: واستحالة.

² - المصادرة: عند أهل النظر يطلق على قسم من الخطأ في البرهان. خطأ مادته من جهة المعنى. وهي
جعل النتيجة مقدمة من مقدمتي البرهان بتغييرها، وإنما اعتبر التغيير بوجه ما ليقع الالتباس. كقولنا هذه
نقطة؛ وكل نقطة حركة فهذه حركة فالصغرى هاهنا عين النتيجة، ومنهم من يجعل المصادرة من قبيل
الخطأ من جهة الصورة قائلًا بأن الخطأ في الصورة إما بحسب نسبة بعض المقدمات إلى بعض وهو أن لا
يكون على هيئة شكل منتج، وإما بحسب نسبة المقدمات إلى النتيجة بأن لا يكون اللازم قولًا غير
المقدمات وهو المصادرة على المطلوب. كشاف اصطلاحات الفنون، مادة صدر، الجزء الرابع.

³ - وردت في نسخة ب: دعوى.

⁴ - وردت في نسخة ب: فالمعارضة.

⁵ - وردت في نسخة ب: وبالحل.

وَأَمَّا ثَالِثًا، فَلَأَنَّ الْخَيْرَ يَجُوزُ تَقْسِيدُهُ فِي الْمَعْنَى أَيُّ: يُوجَدُ الْعِقَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَفْوً، وَهُوَ مَحْمَلُ الْوَعِيدِ الْمَوْجُودِ فِي الْقُرْآنِ.

عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُفْسَرَ بِالْإِخْبَارِ بِنُزُولِ الْعِقَابِ أَوْ وَقُوعِهِ، بَلْ بِاسْتِحْقَاقِهِ، وَلَا يَقْتَضِي الْوُقُوعَ ضَرْبَةً لِأَرْبٍ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُومُ سَيَصِيرُ مُكَلَّفًا كَمَا فُسِّرَ بِهِ الْبَيضَاوِيُّ¹.

هَذَا، وَالْحَقُّ أَنَّ رَدَّ الْأَمْرِ إِلَى الْخَيْرِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، لَا لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ، وَلَكِنْ لِحَقِيقَتِهِ وَمَفْهُومِهِ الْمُدْرِكِ بِهِ بِالضَّرُورَةِ، مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ سَهْلًا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ التَّمَحُلِ، فَإِنَّ التَّرَاغُ إِنْ كَانَ بَيْنَنَا² وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْمُنْكَرِينَ لِلْكَلَامِ التَّقْسِي الْأَزْلِيِّ، فَالَرَّدُ عَلَيْهِمْ لَيْسَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، بَلْ فِي مَبْحَثِ الْكَلَامِ.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُتَبَيِّنِ لِلْكَلَامِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْأَشَاعِرَةِ النَّافِينَ لِلتَّلَقُّ الْأَزْلِيِّ، فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِمْ مَا ذُكِرَ فِي الْمُخْتَصَرِ، مِنْ أَنَّهُ «لَوْ لَمْ يَكُنِ التَّلَقُّ أَزْلِيًّا، لَمَا كَانَ الْأَمْرُ أَزْلِيًّا»³.

وَيَبَيِّنُ الْمُلَازِمَةُ: أَنَّ التَّلَقُّ لَا زَمَ لِلصِّفَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ، وَوُجُودَ الْمَلْزُومِ مَعَ انْتِفَاءِ⁴ اللَّازِمِ مُحَالًا، وَالْإِسْتِثْنَائِيَّةُ ظَاهِرَةٌ لِلاتِّفَاقِ عَلَى وُجُودِ الْأَمْرِ الْأَزْلِيِّ، وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ مَنَعُ كَوْنِ التَّلَقُّ لَازِمًا.

¹ - قَارَنَ بِالْإِبْضَاحِ/1: 152.

² - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: بَيْنَكَ.

³ - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي شَرْحِ الْعُضْدِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ/2: 15.

⁴ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: إِقْبَاءً.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ التَّعَلُّقَ الْعَقْلِيَّ الْمَذْكُورَ لَا التَّنْجِيزِيَّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ، فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ لَا تُعْقَلُ بِدُونِ أَصْلِ الْمُتَعَلِّقِ، وَهَذَا نَاهِضٌ عَلَى مَنْ يُسَلِّمُ وَجُودَ الْأَمْرِ الْأَزَلِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا، دُونَ مَنْ يُنْفِيهِ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ¹، وَسَيَأْتِي تَمَامُ هَذَا الْبَحْثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{إشكالٌ أوردَهُ الْآمِدِيُّ عَلَى تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِالْمَعْدُومِ}

الرَّابِعُ: قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْآمِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا جَوَازُ تَكْلِيفِ الْمَعْدُومِ، وَزَيْمًا أَشْكَلَ فَهْمَ ذَلِكَ مَعَ إِحَالَتِنَا لِتَكْلِيفِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْعَافِلِ وَالسَّكَرَانِ، لِعَدَمِ الْفَهْمِ لِلتَّكْلِيفِ، وَالْمَعْدُومِ أَسْوَأَ حَالًا مِنْ هَؤُلَاءِ / فِي هَذَا الْمَعْنَى، لَوْجُودِ أَصْلِ الْفَهْمِ فِي حَقِّهِمْ²، وَعَدَمِهِ بِالْكُلِّيَّةِ فِي حَقِّ الْمَعْدُومِ، حَتَّى أَنْكَرَ ذَلِكَ جَمِيعُ الطَّوَائِفِ.

وَكَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ ذَلِكَ، أَنَّا لَا نَقُولُ بِكَوْنِ الْمَعْدُومِ مُكَلَّفًا بِالْإِتْيَانِ بِالْفِعْلِ حَالَةَ الْعَدَمِ، بَلْ بِمَعْنَى قِيَامِ الطَّلَبِ الْقَدِيمِ بِذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى لِلْفِعْلِ³ مِنَ الْمَعْدُومِ، بِتَقْدِيرِ وُجُودِهِ وَتَهَيُّئِهِ لِفَهْمِ الْخِطَابِ، فَإِذَا وَجِدَ وَتَهَيَّأَ لِلتَّكْلِيفِ صَارَ مُكَلَّفًا بِذَلِكَ الطَّلَبِ وَالْإِقْتِضَاءِ الْقَدِيمِ. وَبَيَّنَ ذَلِكَ - ثُمَّ قَالَ -: وَمِثْلُ هَذَا التَّكْلِيفِ ثَابِتٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، بِتَقْدِيرِ فَهْمِهِ أَيْضًا، بَلْ أَوْلَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُسْتَرْطَ فِي حَقِّهِ [هُوَ]⁴ الْفَهْمُ لَا غَيْرَ، وَفِي حَقِّ الْمَعْدُومِ الْفَهْمُ وَالْوُجُودُ»⁵ اُنْتَهَى.

¹ - انظر ترجمته وكلامه في ص: 234.

² - وردت في نسخة ب: حقه.

³ - وردت في نسخة ب: بالفعل.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - كلام منقول مع التصرف من الإحكام في أصول الأحكام/1: 153.

وَبِهَذَا اُنْدَفَعَ الْإِشْكَالُ الَّذِي يَقَعُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، مِنْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ وَغَيْرَهُ
حَكَمُوا بِامْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ وَالْمُكْرِهِ، ثُمَّ حَكَمُوا بِتَكْلِيفِ الْمَعْدُومِ، وَهُوَ أَسْوَأُ
حَالًا مِنْهُمَا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ تَكَلَّمَ هَاهُنَا فِي التَّكْلِيفِ الْمَعْنَوِيِّ الْعَقْلِيِّ فَقَطَّ، وَلَوْ
تَكَلَّمَ فِي التَّنْجِيزِيِّ لَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْغَافِلِ، بَلْ أَشَدَّ.

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: تَكَلَّمَ هُنَا بِالتَّكْلِيفِ بِحَسَبِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَالِ، وَتَكَلَّمَ¹
هُنَاكَ فِي التَّكْلِيفِ فِي الْحَالِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ.

وَبِالْإِغْتِبَارِ الثَّانِي يَنْدَفِعُ إِشْكَالٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أُريدَ مِنْ اِمْتِنَاعِ تَكْلِيفِ
الْغَافِلِ، أَنَّهُ لَا يُكَلَّفُ تَنْجِيزًا حَالَةً غَفْلَتِهِ، وَلَكِنْ يُكَلَّفُ بَعْدَ تَذَكُّرِهِ بِالْخُطَابِ الْوَاقِعِ
فِي حَالَةِ الْغَفْلَةِ، فَهُوَ وَالْمَعْدُومُ سَوَاءٌ، فَلَا جِهَةَ لِإِفْرَادِ أَحَدِهِمَا بِمَسْأَلَةٍ عَنِ الْآخَرِ.

وَأِنْ أُريدَ أَنَّهُ لَا يُكَلَّفُ أَصْلًا لَا حَالَةً الْغَفْلَةِ وَلَا بَعْدَهَا كَانَ مُشْكَلًا، إِذْ هُوَ
أَوْلَى مِنَ الْمَعْدُومِ بِالتَّكْلِيفِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ وَقَعَ الْبَحْثُ هُنَاكَ بِحَسَبِ الْحَالِ، وَهُنَا بِحَسَبِ الْمَالِ كَمَا
ذَكَرْنَا.

فَإِنْ قُلْتَ: وَمَا وَجْهُ إِفْرَادِ² كُلِّ مِنْهُمَا بِمَسْأَلَةٍ إِذَنْ وَأَمْرُهُمَا وَاحِدٌ؟ وَحَيْثُ
فُصِّلَا فَلَمْ يَلَمْ يَعْكِسِ الْأَمْرُ؟ فَيَذْكُرُ الْمَالُ هُنَاكَ وَالْحَالُ هُنَا؟

¹ - وردت في نسخة ب: تكلف.

² - تبه الشيخ محمد بجيت المطيعي إلى الجواب، فقال: «إن المصنف أفرد مسألة المعدوم عن مسألة
الغافل لأمر منها: 1- التنبه على أن التعلق تعلقا معنويا كاف في تحقيق أقسام الكلام أزلا، من الأمر
والنهي وغيرهما. 2- أن الكلام هنا في تعلق الأمر أزلا بالمعدوم تعلقا معنويا في الأزل، بناء على القول
بالكلام النفسي، وفي مسألة الغافل في التعلق فيما لا يزال تعلقا تنجيزيا، والمعدوم وإن دخل في الغافل
بهذا الاعتبار، لا ينافي أنه يبحث عنه باعتبار آخر، ولذا كان المخالفون هنا هم المعتزلة ومن وافقهم، =

قُلْتُ: أَمَّا أَوَّلًا، فَلَعَلَّ وَجْهَ الْإِفْرَادِ اخْتِلَافُ الْوَجْهِ وَتَبَايُنُ الْمُسْتَنْدِ، فَإِنَّ مُسْتَنْدَ الْخِلَافِ فِي الْغَافِلِ إِنَّمَا هُوَ اخْتِلَالُ شَرْطِ التَّكْلِيفِ مِنَ الْفَهْمِ، وَفِي الْمَعْدُومِ عَدَمُ وَجُودِ الْكَلَامِ الْأَزْلِيِّ، أَوْ تَنَوُّعُهُ إِلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَعَلَّ وَجْهَ مَا فَعَلُوا دُونَ عَكْسِهِ، أَنَّ امْتِنَاعَ التَّكْلِيفِ التَّجْزِئِي فِي الْمَعْدُومِ وَاضِحٌ، فَلَمْ تَعْرِضْ لَهُ، وَإِنَّمَا بَقِيَ / النَّظَرُ فِي الْمَعْنَوِيِّ فَذَكَرُوهُ، وَالْغَافِلِ بِالْعَكْسِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَالٌ، وَعِنْدَ التَّفْصِيلِ وَالتَّحْرِيرِ، يُعْلَمُ أَنَّ لَيْسَا <وَاحِدًا>¹ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَكْلِيفٌ فِي الْمَالِ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْغَافِلِ.

وَبَيَّانُهُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَعْدُومِ لَيْسَ هُوَ كُلُّ مَعْدُومٍ، بَلْ مَعْدُومًا عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يُوجَدُ، وَيُوجَدُ بِشَرَائِطِ التَّكْلِيفِ وَيُكَلَّفُ، فَهَلْ هَذَا الَّذِي يُكَلَّفُ بِهِ حَالُ وَجُودِهِ وَاسْتِعْدَادِهِ، كَانَ مُكَلَّفًا بِهِ حَالَهُ عَدَمِهِ تَكْلِيفًا مَعْنَوِيًّا أَمْ لَا؟، وَلَا مَحَالَةَ يَكُونَ مُكَلَّفًا حَالُ وَجُودِهِ فِي هَذَا الْفَرَضِ، لِاسْتِحَالَةِ التَّبْدِيلِ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْغَافِلِ هُوَ: «مَنْ لَا يَفْهَمُ لِمَانِعٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ سَهْوٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ»، فَهَلْ يُخَاطَبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِفِعْلِ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ التَّكْلِيفِ أَمْ لَا؟، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ تَكْلِيفٌ، لِجَوَازِ² اسْتِمْرَارِ غَفْلَتِهِ، فَإِنْ زَالَتْ غَفْلَتُهُ كُلفَ بِمَا خُوطِبَ³ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، كَمَسْأَلَةِ الْمَعْدُومِ سَوَاءً، وَيَزِدَادُ الْغَافِلُ بِقَضَاءِ بَعْضِ مَا جَرَى فِي زَمَانِ غَفْلَتِهِ، وَلَا يَقْضِي الْمَوْجُودُ مَا جَرَى فِي زَمَانِ عَدَمِهِ، وَهَلِ الْفَرْقُ

=من ينكرون الكلام النفسي، والقائلون بتعلق الأمر أزلًا بالمعْدُومِ تعلقًا معنويًا هم القائلون بالكلام النفسي، وهو الأشاعرة والماتريدية». البدر الساطع/1: 338.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: بجواز.

³ - وردت في نسخة ب: بما تعلق به.

بَيْنَهُمَا عِنْدَ مَانِعِ تَكْلِيفِ الْعَافِلِ أَنَّ الْغَفْلَةَ مَانِعٌ عَارِضٌ؟، وَيُشْكَلُ مَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا، فَإِنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّوْمِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَنَا.

فَإِنْ قُلْتُ: الْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ. قُلْتُ: فَهَلَّا كَانَ فِي غَيْرِهِ أَمْرٌ¹ جَدِيدٌ أَيْضًا؟.

الخَامِسُ: يَدْخُلُ فِي تَعْيِيرِ الْمُصَنَّفِ بِ"الْعَافِلِ" مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا، وَهُوَ مَوْرَدُ الْبَحْثِ السَّابِقِ فِي وُجُوبِ النَّظَرِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا الصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُمَيَّزِ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي عَدَمِ تَكْلِيفِهِ، فَالْمُصَنَّفُ كَأَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ، وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْخِلَافَ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُمَيَّزُ مِنَ الصَّبِيَّانِ مُكَلَّفًا لِأَنَّهُ غَيْرُ غَافِلٍ.

قُلْتُ: لَا يَلْزَمُ، إِذْ لَا يُعْلَمُ مِنْ امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْعَافِلِ عُمُومِ تَكْلِيفِ غَيْرِهِ، وَالْمُصَنَّفُ لَمْ يَتَّصِدْ لَشُرُوطِ التَّكْلِيفِ، إِمَّا اكْتِفَاءً² بِذِكْرِ الْمَكْلَفِ فِي تَعْرِيفِ الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ "هُوَ الْبَالِغُ الْعَافِلُ" كَمَا مَرَّ، وَإِمَّا اكْتِفَاءً بِذِكْرِ مَوْقِعِ الْخِلَافِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَشْهُورٌ، أَوْ لَيْسَ مِنْ وَظِيفَتِهِمْ.

السَّادِسُ: تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ، وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ بِذِكْرِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ، فَأَخْرَجَهُ الْمُصَنَّفُ لِذَلِكَ، وَكَذَا الْخَائِضُ وَالْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ، وَكَذَا مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا ثَرَابًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ تَبَعَ مِثْلُ³ هَذَا لَكَثُرَ، وَالتَّكْلِيفُ /جَائِزٌ فِي الْجَمِيعِ، وَإِنَّمَا النَّظَرُ فِي الْوُقُوعِ، وَهُوَ مِنْ وَظِيفَةِ الْفُرُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

66

¹ - وردت في نسخة ب: لأمر.

² - وردت في نسخة ب: للاكتفاء.

³ - وردت في نسخة أ: نحو.

{الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفَةُ}

وَلَمَّا ذَكَرَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، أَرَادَ أَنْ يَخُوضَ فِي الْمَبْحَثِ الرَّابِعِ، وَهُوَ مَبْحَثُ الْمَحْكُومِ بِهِ، أَغْنَى: الْوُجُوبَ وَالْتَدَبَ مَثَلًا، وَهَذَا التَّوَعُّهُ هُوَ الْحُكْمُ نَفْسُهُ عَلَى أَحَدِ الْاِغْتِبَارَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَلِذَلِكَ أَسْقَطَهُ الْمُصَنِّفُونَ، فَجَعَلُوا الْمَبَاحَثَ أَرْبَعَةً: بَحْثُ الْحُكْمِ، وَبَحْثُ الْحَاكِمِ، وَبَحْثُ الْمَحْكُومِ فِيهِ، وَبَحْثُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، كَمَا وَقَعَ فِي الْإِحْكَامِ² وَفِي الْمِنْهَاجِ³، وَفِي الْمَخْتَصَرِ⁴ وَغَيْرِهِمَا.

وَجَعَلْنَاهَا ثَمَنَ خَمْسَةٍ بِالْاِغْتِبَارِ الْآخِرِ، وَهُوَ أَنَّ الْوُجُوبَ مَثَلًا صِفَةً فِعْلٍ الْمُكْلَفِ، وَهُوَ أَثَرُ الْإِجَابِ الَّذِي هُوَ الْحُكْمُ، فَهُوَ مَحْكُومٌ بِهِ، وَلَا مُشَاحَةَ فِي الْاِغْتِبَارِ. وَالْمُصَنِّفُ كَأَنَّهُ اعْتَبَرَ مَا اعْتَبَرَهُ النَّاسُ مِنْ أَنَّهُمَا وَاحِدًا، وَاعْتَبَرَ نَفْسَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ تَقْسِيمَهُ يَسْتَلْزِمُ تَقْسِيمَ التَّعْلُقِ⁵.

{الْإِجَابُ، التَّدَبُّ، التَّحْرِيمُ، الْكَرَاهَةُ، خِلَافُ الْأُولَى، الْإِبَاحَةُ}

فَقَالَ: "فَإِنْ اقْتَضَى" أَي: طَلَبُ "الْخِطَابِ" الْمَذْكُورُ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَزَلِيِّ <"الْفِعْل">⁶ مِنَ الْمُكْلَفِ، "اِقْتِضَاءً" أَي: طَلَبًا "جَازِمًا"، أَي: مَجْزُومًا بِهِ، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى <فِيهِ>⁷ اخْتِيَارُ التَّرْكِ لِلْمُكْلَفِ، فَذَلِكَ الْخِطَابُ "إِجَابٌ" أَي: يُسَمَّى بِذَلِكَ.

¹ - وردت في نسخة ب: بنفسه.

² - انظر الإحكام في أصول الأحكام/1: 79 وما بعدها.

³ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 387 وما بعدها.

⁴ - انظر المختصر وشرحه/1: 198 وما بعدها.

⁵ - وردت في نسخة ب: المعلق.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

"أو" اقْتَضَى ذَلِكَ الْخِطَابُ الْفِعْلَ اقْتِضَاءً "غَيْرَ جَازِمٍ"، بِأَنْ لَمْ يَمْنَعْ تَرْكُهُ،
فَذَلِكَ الْخِطَابُ "نَذْبٌ".

"أو" اقْتَضَى الْخِطَابُ "التَّرْكَ"، لِشَيْءٍ مَا اقْتِضَاءُ "جَازِماً"، بِأَنْ لَمْ يَجْعَلْ
لِلْمُكَلَّفِ سَبِيلاً إِلَى فِعْلِهِ فَهُوَ "تَحْرِيمٌ".

"أو" اقْتَضَى التَّرْكَ اقْتِضَاءً "غَيْرَ جَازِمٍ"، بِأَنْ¹ لَمْ يَمْتَنِعْ فِعْلُهُ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ
الْاِقْتِضَاءُ "يَنْتَهِي مَخْصُوصٌ" فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، كَالْتَّهْيِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: (صَلُّوا فِي
مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ)². فَالْخِطَابُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ التَّهْيِ
الْمَخْصُوصُ "كَرَاهَةً" أَيْ: يُسَمَّى بِذَلِكَ.

"أو" بَنَاهُ "غَيْرَ مَخْصُوصٌ"، بِذَلِكَ الْحُكْمِ بَعِيْنِهِ، كَالْتَّهْيِ عَنْ [تَرْكِ]³
الْمَدْلُوبَاتِ الْمُسْتَفَادَةِ⁴ مِنْ أَوْامِرِهَا، بِوَاسِطَةِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ مُطْلَقاً،
فَهُوَ "خِلَافُ الْأُولَى".

وَمِثَالُهُ⁵ التَّهْيِ عَنْ تَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى، وَتَرْكِ الْوَلِيمَةِ وَتَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَاخُودٌ
مِنَ الْأَمْرِ بِضِدِّهِ قَوْلًا أَوْ فِعْلاً، مَثَلًا: تَرْكُ الْوَلِيمَةِ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى، وَالْخِطَابُ
الْمُعْتَبَرُ لَهُ يُسَمَّى أَيْضاً خِلَافُ الْأُولَى، كَمَا فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ، وَذَلِكَ الْخِطَابُ
مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَمْرِ بِمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ⁶ (أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ)¹.

¹ - وردت في نسخة ب: فإن.

² - أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة في مرابض الغنم وأعطان الإبل.
والدارمي أيضاً في كتاب الصلاة، باب: الصلاة في مرابض الغنم.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: المستفيد.

⁵ - وردت في نسخة ب: مثله.

⁶ - عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحرث القرشي (ولد بعد عام الفيل بعشر سنين/
وتوفي سنة 13 أو 32هـ) أحد العشرة المبشرين بالجنة. الإصابة في تمييز الصحابة/3: 412. =

وَوَجْهَ الاستِفَادَةِ الْقَاعِدَةِ، وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَهِيَ لَا تَخْتَصُّ بِهَذَا الْحُكْمِ بَعِيْنَهُ فَهِيَ عَامَّةٌ، بِخِلَافٍ (وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ)، فَإِنَّهُ مَخْصُوصٌ، "فَالْمَخْصُوصُ" مَكْرُوءٌ وَ"غَيْرُ الْمَخْصُوصِ" خِلَافُ الْأَوَّلَى.
/ "أَوْ" أَفَادَ الْخِطَابُ الْمَذْكُورُ "التَّخْيِيرَ" بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ لِشَيْءٍ، فَهُوَ "إِبَاحَةٌ" أَيُّ: يُسَمَّى بِذَلِكَ.

{الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ: السَّبَبُ، الشَّرْطُ، الْمَانِعُ، الصَّحِيحُ، الْفَاسِدُ}
"وَإِنْ وَرَدَ" الْخِطَابُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ "سَبَبًا" لِشَيْءٍ، كَالزَّوَالِ لِوُجُوبِ² الظَّهْرِ مَثَلًا. أَوْ "شَرْطًا" لِشَيْءٍ، كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ مَثَلًا. أَوْ "مَانِعًا" لِشَيْءٍ، كَالْحَيْضِ لِلصَّلَاةِ. أَوْ "صَحِيحًا" كَالْبَيْعِ الْمُسْتَكْمِلِ لِشُرُوطِهِ الْمُعْتَبَرَةِ شَرْعًا. أَوْ "فَاسِدًا" كَالْبَيْعِ الْمُخْتَلِ فِيهِ شَرْطٌ، أَوْ الطَّارِئِ عَلَيْهِ مَانِعٌ، مِثْلُ بَيْعِ الْمَلَاقِيحِ³، وَالبَيْعِ وَقْتُ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ "فَوَضَعَ".

أَيُّ: فَالْخِطَابُ الْوَارِدُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ⁴ سَبَبًا إِلَى آخَرٍ وَضَعَ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: خِطَابٌ وَضَعَ، لِأَنَّ السَّبَبَ وَغَيْرَهُ مِنَ الشَّرْطِ وَالْمَانِعِ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا قَدْ وَضَعَهَا الشَّارِعُ، أَيُّ: نَصَبَهَا أَمَارَةً عَلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ السَّابِقَةِ.

=¹ - أخرج البخاري في كتاب البيوع، باب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ...﴾. ومسلم في كتاب النكاح، باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد...

² - وردت في نسخة ب: بوجوب.

³ - الملاقيح جمع ملقوح، وهو ما يكون في بطن الناقة، يقال: لقحت الناقة: إذا حملت، وولدها ملقوح به إلا أنهم استعملوه بمحذف الجار. وقد ورد النهي عن بيع الملاقيح بصريح السنة كما أخرج الإمام مالك في الموطأ في باب البيوع عن ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب كان يقول: لا ربا في الحيوان وأن رسول الله ﷺ إنما نهي في بيع الحيوان عن ثلاث: المضامين، والملاقيح، وحبل الحبل. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير/3: 278، من طريق ابن عباس. وصاحب جامع الأصول/1: 568-569.

⁴ - وردت في نسخة ب: السبب.

وَقَدْ "عُرِفَتْ حُدُودُهَا" أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ أَقْسَامِ الْاِقْتِضَاءِ مَعَ التَّخْيِيرِ،
وَحِطَابِ الْوَضْعِ.

وَوَجْهُهُ كَوْنُهَا مَعْرُوفَةٌ مِمَّا ذُكِرَ، أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَوْرَدَ الْقَدَرَ الْمُشْتَرَكَ الَّذِي هُوَ
كَالْجُنْسِ، وَمَيَّزَ كُلَّ قِسْمٍ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَصْلِ، فَإِذَا أَرَدْتَ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ
أَتَيْتَ بِالْمُشْتَرَكِ، وَقَيَّدْتَهُ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ هُنَالِكَ، فَذَلِكَ هُوَ حَدُّهُ.
مَثَلًا الْإِيجَابُ هُوَ: «الْحِطَابُ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ اقْتِضَاءً جَازِمًا».

وَالْتَحْرِيمُ هُوَ: «الْحِطَابُ الْمُقْتَضِي لِلتَّرْكِ اقْتِضَاءً جَازِمًا»، وَهَكَذَا.
وَالْوَضْعُ هُوَ: «الْحِطَابُ الْوَارِدُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ سَبَبًا، أَوْ شَرْطًا، أَوْ مَانِعًا»،
الْح... وَهَكَذَا.

كَمَا لَوْ قُلْنَا: الْحَيَوَانُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِقًا فَهُوَ إِنْسَانٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صَاهِلًا
فَهُوَ فَرَسٌ، فَإِنَّا بِهِذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ، وَأَنَّ الْفَرَسَ هُوَ الْحَيَوَانُ
الصَّاهِلُ.

تَنْبِيهَات: {فِي تَقْرِيرِ الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ لُغَةً وَشَرْعًا}

الْأَوَّلُ: "الْاِقْتِضَاءُ" اِفْتِعَالٌ مِنَ الْقَضَاءِ، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ لِمَعَانٍ مِنْهَا: أَدَاءُ الدَّيْنِ
وَنَحْوُهُ. نَقُولُ: قَضَيْتُ فُلَانًا دَيْنَهُ إِذَا أَدَيْتُهُ إِلَيْهِ، وَأَقْتَضَيْتُ [مِنْهُ]¹ الدَّيْنَ وَاسْتَقْضَيْتُهُ
مِنْهُ، إِذَا طَلَبْتُ قَضَاءَهُ² مِنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَاعَى هُنَا، وَلِذَا قُلْنَا إِنَّ الْاِقْتِضَاءَ هُوَ
الطَّلَبُ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - وردت في نسخة ب: قضاء.

والمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الطَّلَبِ لَا خُصُوصَ طَلَبِ الْقَضَاءِ، فَكَأَنَّهُ مَجَازٌ مُرْسَلٌ بِاسْمِ
الْخَاصِّ عَنِ الْعَامِّ، أَوْ اسْتِعَارَةٌ، إِذْ لَوْ خُصَّتْ الْمَشَاهِدَةُ كَمَا هُوَ الْوَجْهَانِ فِي إِطْلَاقِ
الْحَرَسِ عَلَى أَلْفٍ¹ الْإِنْسَانِ، وَالشَّفَرُ² عَلَى شَفَتِهِ، ثُمَّ صَارَ كَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ³ هُنَا،
وَلِذَا صَحَّ أَخْذُهُ فِي التَّعْرِيفِ.

وَالْجَزْمُ⁴ فِي اللَّغَةِ الْقَطْعُ، يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ كَجَزْمَتِ الْحَبْلِ. وَفِي الْمَعَانِي
كَجَزْمَتِ الْأَمْرِ، أَيْ: قَطَعْتُهُ قَطْعًا لَا عَوْدَةَ فِيهِ. وَالْجَازِمُ بِمَعْنَى الْقَاطِعِ، أَوْ بِمَعْنَى
الْمَجْزُومِ، أَيْ: الْمَقْطُوعِ.

وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَا قِتْضَاءَ الْجَازِمُ أَيْ: الْقَاطِعِ لِلشَّيْءِ، بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ
اخْتِيَارٌ، أَوْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ اخْتِمَالٌ⁴.

وَعَلَى الثَّانِي فَلَا قِتْضَاءَ الْجَازِمُ، أَيْ: الْمَقْطُوعُ / فِي نَفْسِهِ، بِحَيْثُ لَا خِيَرَةَ
لِلْمُكَلَّفِ فِيهِ.

وَكُونُ⁵ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ فِي مِثْلِ هَذَا شَائِعٌ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَى
إِدْخَالِهِ فِي التَّعْرِيفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَجَازٌ.

وَالْإِيجَابُ⁶: مَصْدَرُ قَوْلِكَ: أَوْجِبْتُ الشَّيْءَ. وَالْوُجُوبُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ
وَجِبَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ وَضْعِهِ عِنْدَ <الْكَلَامِ عَلَى>⁶
الْفَرَضِ، وَكَذَا التَّنْذِيرُ سَيَأْتِي.

¹ - وردت في نسخة ب: أنه.

² - جاء في لسان العرب: المشفر بفتح الميم وكسرهما للبعير كالشفة للإنسان، وقد يقال للإنسان
مشافر على الاستعارة. مجلد 2: 333.

³ - وردت في نسخة ب: عربية.

⁴ - وردت في نسخة ب: احتمالاً.

⁵ - وردت في نسخة ب: وكونه.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

وَالْتَّحْرِيمُ": لُغَةٌ ضِدُّ التَّحْلِيلِ، يُقَالُ: حَرَّمَهُ تَحْرِيمًا وَأَحْرَمَهُ إِحْرَامًا، وَكَذَا فِي الشَّرْعِ¹، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ الْحَرَمَةِ، لِمَا لَا يَنْبَغِي انْتِهَاكُهُ.

{تَأْوِيلُ مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَوْصَافِ}

وَالْكَرَاهَةُ "بِفَتْحِ الْكَافِ، وَالْكَرُّ الْإِبَاءُ، وَهُوَ: عَدَمُ الْإِرَادَةِ، تَقُولُ: كَرِهَهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ كَرَاهَةً فَهُوَ كَارِهٌ، وَالشَّيْءُ مَكْرُوءٌ. وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُرَادٍ فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى هَاهُنَا، إِذْ لَوْ كَرِهَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ، أَيْ: لَمْ يُرِدْهُ لاسْتِحْالَ وَقُوعِهِ، إِذْ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ تَعَالَى مَا لَا يُرِيدُ، فَالْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ لَازِمُهَا، وَهُوَ الزَّجْرُ وَالتَّهْيِئَةُ، فَإِنَّ الْمَوْلَى إِذَا كَرِهَ أَمْرًا مِنْ عِبْدِهِ، مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَزَجِرَهُ وَيَنْهَاهُ عَنْهُ، وَلَمَّا² اسْتَحَالَ هُنَا إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِرَادَةِ، وَجَبَ أَنْ يُرَادَ هَذَا الثَّانِي وَهُوَ الزَّجْرُ.

وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ فِي كُلِّ مَا اسْتَحَالَ فِي جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى، مِمَّا وُصِفَ بِهِ أَنْ يُرَادَ لَازِمُهُ الصَّحِيحُ. كَالرَّحْمَةِ، بِمَعْنَى رِقَّةِ الْقَلْبِ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمَّا وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ تَعَالَى، عَلَّمَنَا أَنَّ الْمُرَادَ لَازِمُهَا مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْإِنْعَامِ، أَوْ إِرَادَةُ ذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: فَكُلَّمَا أَطْلَقْنَا عَلَيْهِ فِي الشَّرْعِ أَنَّ اللَّهَ >تَعَالَى<³ كَرِهَهُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: (كَرِهَ لَكُمْ الْقِيلَ وَالْقَالَ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ)⁴، فَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنْهُ،

¹ - وردت في نسخة ب: الشرط.

² - وردت في نسخة ب: وكما.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون، باب: ما ينهى عن إضاعة المال. وأحمد في باقي مسند المكثرين.

ثُمَّ إِنَّ هُوَ لَمْ يُرْدهِ مِنَ الْعَبْدِ¹ لَمْ يَقْع، وَإِنْ أَرَادَ وَقُوعَهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْع، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَقِّ² خِلَافًا لِمَنْ ضَلَّ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَالزَّجْرُ وَالنَّهْيُ مَوْجُودٌ فِي الْمَحْرَمِ أَيْضًا، فَوَجِبَ أَنْ يُسَمَّى مَكْرُوهًا.

قُلْتُ: قَدْ يُسَمَّى بِذَلِكَ كَمَا سَنَذْكُرُهُ، وَكَثِيرًا مَا يُخَصَّصُ³ بِاسْمِ الْمَحْرَمِ، لِتَمَايزِ الْأَقْسَامِ اصْطِلَاحًا.

وَالْأَوَّلَى⁴ فِي اللُّغَةِ الْأَجْدَرُ، تَقُولُ زَيْدٌ أَوْلَى بِكَذَا وَأَجْدَرُ بِهِ أَيْ: أَحَقُّ. وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَلَى⁵ بِمَعْنَى الْقُرْبِ، فَالْأَوْلَى⁶ هُوَ الْأَقْرَبُ، وَالْأَصُولِيُّونَ كَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا فِيهِ إِلَى مَعْنَى الْأَفْضَلِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى، بِمَعْنَى خِلَافِ الْأَفْضَلِ، لِأَنَّ الْمُنْدُوبَ هُوَ الْأَفْضَلُ، وَمُقَابِلُهُ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَيَصِحُّ فِيهِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِي أَيْضًا.

وَالْإِبَاحَةُ⁷ سَيَأْتِي مَعْنَاهَا. وَ"التَّخْيِيرُ": التَّفْوِيضُ، يُقَالُ خَيْرُهُ تَخْيِيرًا، إِذَا فَوَّضَ إِلَيْهِ فِي الْخِيَارِ.

وَالْوَضْعُ⁸ فِي اللُّغَةِ: طَرَحَ الشَّيْءَ كَمَا مَرَّ، وَأُطْلِقَ فِي اصْطِلَاحِ أَرْبَابِ الصَّنَائِعَاتِ عَلَى تَعْيِينِ الشَّيْءِ أَوْ نَصْبِهِ، وَتَقَدَّمَ وَجْهٌ هَذَا فِي ذِكْرِ مَوْضُوعِ الْفَنِّ.

¹ - وردت في نسخة ب: الغير.

² - وردت في نسخة ب: الجل.

³ - وردت في نسخة ب: يخص.

⁴ - وردت في نسخة ب: والأول.

⁵ - وردت في نسخة ب: المولى.

⁶ - ورد في نسخة ب: في الأولى.

وَكَذَا مَعْنَى الْوُرُودِ¹ تَقَدَّمَ هُنَاكَ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ كَمَا هُنَا
مِجَازًا، بِخِلَافِ اسْتِعْمَالِهِ فِي اللَّفْظِيِّ²، عَلَى أَنَّ فِيهِ تَجَوُّزًا أَيْضًا، إِذْ لَا يَتَصَفُّ
بِالْمَجِيءِ بِنَفْسِهِ، وَأَقْسَامُ الْوَضْعِ سِتَانِي.

الثَّانِي: ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَمَا قَرَرْنَا أَوَّلًا، أَنَّ الْأَقْسَامَ الْمَذْكُورَةَ أَقْسَامٌ
لِلْحُكْمِ <لَا>³ لِلْمَحْكُومِ بِهِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ شَيْتَانٌ مِنْ كَلَامِهِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ عَبَّرَ
بِالْإِيجَابِ وَالتَّحْرِيمِ، / وَلَوْ أَرَادَ الْآخَرُ لَعَبَّرَ بِالْوُجُوبِ وَالْحَرَمَةِ. الثَّانِي، أَنَّهُ أَخْبَرَ⁴
بِالْإِيجَابِ عَنِ الْخِطَابِ نَفْسِهِ⁵، وَهَذَا عَلَى مَا قَرَرْنَا تَبَعًا لِلشَّارِحِينَ، مِنْ أَنَّ مَعْنَى
قَوْلِهِ: "فَالْإِيجَابُ" أَيُّ: فَالْخِطَابُ إِيْجَابٌ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى، فَهُوَ أَيُّ:
الْمُقْتَضَى بِالْفَتْحِ إِيْجَابٌ⁷، وَالْمُقْتَضَى تَحْرِيمٌ وَهَكَذَا.

فَيَكُونُ قَدْ قَسَمَ أَثَرُ الْخِطَابِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ فِعْلٍ مُكَلَّفٍ، لَا نَفْسِ الْخِطَابِ،
وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِالْكِرَاهَةِ، وَخِلَافُ الْأُولَى بِاعْتِبَارِ الْأَدَبِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْإِيجَابُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لِلْفِعْلِ <بَلْ>⁸ لِلْوُجُوبِ⁹.

¹ - وردت في نسخة ب: المورد.

² - وردت في نسخة ب: اللفظ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: خير.

⁵ - ورد في نسخة ب: في نفسه.

⁶ - وردت في نسخة ب: وهو.

⁷ - وردت في نسخة ب: الإيجاب.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

⁹ - ورد في نسخة ب: بالوجوب.

قُلْتُ: كَلَّا بَلْ¹ الإِيجَابُ وَالتَّحْرِيمُ وَنَحْوُهُ، أَمْرٌ <نِسْبِي>² يُنْسَبُ³ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيُوجِبُ لَهُ كَوْنُهُ مُوجِبًا وَمُحَرِّمًا بِالْكَسْرِ، وَيُنْسَبُ إِلَى الْفِعْلِ، فَيُوجِبُ لَهُ كَوْنُهُ مُوجِبًا وَمُحَرِّمًا بِالْفَتْحِ، وَلِذَا قُلْنَا فِيمَا مَرَّ: إِنَّ الإِيجَابَ هُوَ الْوُجُوبُ، وَإِنَّمَا بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ بِالْإِعْتِبَارِ.

وَقَدْ⁴ اعْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ، بَأَنَّ الْخِطَابَ هُوَ الْاِقْتِضَاءُ نَفْسَهُ فَكَيْفَ يُسَدِّدُ إِلَيْهِ؟

قُلْتُ: وَعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ هِيَ عِبَارَةُ الْمِنْهَاجِ، وَكَأَنَّهَا عَلَى التَّوْهَمِ، كَمَا يُقَالُ: مَدْلُولُ الْكَلَامِ هُوَ الطَّلَبُ، وَذَلِكَ فِي الْكَلَامِ اللَّفْظِيِّ.

الثَّالِثُ: اعْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ الْمُقْسَمَ هُوَ الْحُكْمُ، فَلَا وَجْهَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ إِلَى الْخِطَابِ⁵.

وَيُجَابُ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا <أَلَّهُ>⁶ لَمَّا كَانَ تَقْسِيمُ الْخِطَابِ يُفِيدُ مَا يُفِيدُ تَقْسِيمِ الْحُكْمِ لَمْ يُبَالِ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي الْمَحْصُولِ وَلَا فِي الْمِنْهَاجِ إِلَّا التَّقْسِيمُ بِحَسَبِ الْخِطَابِ كَمَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ، فَهُوَ تَابِعٌ لغيرِهِ.

¹ - ورد في نسخة ب: كلايس.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: ينتسب.

⁴ - وردت في نسخة ب: وكذا.

⁵ - المعارض هو الكوراني على قول المصنف: «فإن اقتضى الخطاب الفعل» فقال: فيه نظر من وجوه: الأول: أنه جعل المقسم نفس الخطاب دون الحكم، مع أن الخطاب جنس الحكم، فالعدول عن الحكم لا وجه له. الثاني: أنه جعل الترك في الحرام متعلقا باقتضاء، وهو أمر عديم غير مقدور إلا أن يحمل على الكف. الثالث: أنه جعل خلاف الأولى من الأقسام الأولية للحكم وليس كذلك. حاشية العطار على شرح الخلي/1: 110.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَسْتَوِيَانِ وَجِنْسُ الشَّيْءِ أَعَمُّ مِنْهُ، وَتَقْسِيمُ الْأَعْمِ لَا يَسْتَلْزِمُ
تَقْسِيمَ الْأَخْصِ، فَإِنَّ تَقْسِيمَ الْعَالِي لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقْسَمًا لِلْسَّافِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
تُقَسِّمُ الْحَيَوَانَ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ وَالْحِمَارِ، وَلَا يَتَقَسَّمُ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: ذَلِكَ صَحِيحٌ، وَلَكِنْ [لَمْ] ¹ يَتَّبِعُوا هُنَا تَقْسِيمَ الْخِطَابِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
جِنْسٌ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ خِطَابُ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْخِطَابُ الْمُتَعَلِّقُ بِذَاتِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ،
بَلِ <الْمُرَادُ> ² الْخِطَابُ الْمَذْكُورُ، أَيِ: الْمُتَعَلِّقُ بِفِعْلِ الْمَكْلَفِ إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ الْحُكْمُ
الْمُعْرِفُ بِنَفْسِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْسِيمِ النَّوْعِ أَوْ تَقْسِيمِ حَدِّ النَّوْعِ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَمَا الدَّلَالُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى السَّابِقُ؟

قُلْتُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعَهْدِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ [بِهِ] ³ مُطْلَقَ الْخِطَابِ لَمْ يَكُنْ
بِهِ بَأْسٌ، لِصِحَّةِ انْقِسَامِ السَّافِلِ إِلَى بَعْضِ مَا انْقَسَمَ إِلَيْهِ الْعَالِي، غَايَتُهُ أَنَّ الْقِسْمَةَ ⁴ لَا
تَنْحَصِرُ ⁵ وَلَا تُحَدُّ، وَلِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ هُنَا لِلانْتِحْصَارِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا عَبَّرَ بِالْخِطَابِ دُونَ الْحُكْمِ لِأَنَّهُ نِتَاجُ ⁶ اسْتِعْمَالِهِ، حَتَّى
صَارَ كَأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ جِنْسِ الْحُكْمِ وَنَفْسِ الْحُكْمِ. وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُم: الصَّبِي غَيْرُ
مُخَاطَبٍ حَتَّى يَبْلُغَ، وَلَمْ يَقُولُوا غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ، وَالْكَفَّارُ مُخَاطَبُونَ وَنَحْوُ ذَلِكَ،
وَهُوَ كَثِيرٌ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: القسم.

⁵ - ورد في نسخة ب: لا ينحصر ولا يحد.

⁶ - وردت في نسخة ب: نتائج.

الرَّابِعُ: التَّرْكَ هُنَا هُوَ الْكَفُّ، إِذْ لَوْ كَانَ عَدَمًا لَمَا صَحَّ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا لِلْاِقْتِضَاءِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكَفَّ فِعْلٌ كَمَا سَيَأْتِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ لَا يُقَابِلَهُ بِالْفِعْلِ، / لِأَنَّهُ مِنْهُ، فَلَوْ قَالَ: إِنْ اقْتَضَى الْخِطَابُ الْفِعْلَ جَازِمًا، فَإِنْ كَانَ بَغِيرَ¹ كَفٍّ فَهُوَ إِجَابٌ وَإِلَّا فَتَحْرِيمٌ لَوْافِقٌ² مَا سَيَأْتِي عِنْدَهُ، وَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ الْحُكْمِ، وَلَكِنْ لَاحِظْ هُنَا الْعُرفَ الشَّاعِرَ فِي مُقَابَلَةِ الْفِعْلِ بِالتَّرْكِ وَلَا مُشَاحَةَ.

الخَامِسُ: زِيَادَةُ الْمُصَنِّفِ خِلَافَ الْأَوَّلَى فِي الْأَقْسَامِ، تَبِعَ فِيهَا إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ³ وَغَيْرَهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَلَكِنَّ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ عَبَّرَ «بِالْمَقْصُودِ وَغَيْرِ الْمَقْصُودِ»، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْمَكْرُوهَ كَالصَّلَاةِ فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ مَثَلًا وَرَدَّ فِيهِ نَهْيٌ مَقْصُودٌ بِهِ هَذَا الْحُكْمُ بَعِيْنُهُ، وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّابِقُ ذِكْرُهُ، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى كَتَرَكَ الْوَلِيْمَةَ مَثَلًا، لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ مَقْصُودٌ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الْأَمْرُ بِفِعْلِهَا، فَاسْتَفِيدَ مِنْهُ ثَانِيًا التَّهْيُّ عَنِ التَّرْكِ لَا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَصْدِ، إِذْ مَا لَا يُقْصَدُ مِنَ الشَّارِعِ لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا.

وَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بـ "الْمَخْصُوصِ" <أَوْ غَيْرِ الْمَخْصُوصِ>⁴، وَمَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ أَنَّ الْمَكْرُوهَ كَالصَّلَاةِ فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ مَثَلًا، وَرَدَّ فِيهِ نَهْيٌ مَخْصُوصٌ وَهُوَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى كَتَرَكَ الْوَلِيْمَةَ مَثَلًا، وَإِنْ وَرَدَّ فِيهِ نَهْيٌ مَخْصُوصٌ بِهِ، مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ بِهِ، لَكِنْ وَجْهُ الاسْتِفَادَةِ هُوَ النَّظَرُ إِلَى أَمْرِ كَلِّيٍّ، وَهُوَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ، وَالْأَمْرُ الْوَارِدُ فِي الْوَلِيْمَةِ دَاخِلٌ فِي

¹ - وردت في نسخة ب: غير.

² - وردت في نسخة ب: لوافي.

³ - قال الإمام الزركشي: «فإنه ذكره في كتاب الشهادات من "النهاية"، وقرن بينه وبين المكروه بما قاله المصنف، إلا أن الإمام عبر «بالمقصود وغير المقصود»، وغيره المصنف إلى: «المخصوص»، قال والده في بعض مؤلفاته: وأول ما علمناه ذكر هذا إمام الحرمين». تشنيف المسامع/1: 161.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ، فَتَنْسَبُ الْحُكْمُ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ، الَّتِي هِيَ كِبَرُ الدَّلِيلِ، لَا إِلَى الْأَمْرِ الْخَاصِّ الَّذِي هُوَ صُغْرَاهُ.

{مَا يَتَنَاوَلُهُ الْمَخْصُوصُ عِنْدَ ابْنِ السَّبْكِ}

ثُمَّ الْمُصَنَّفُ لَا يُرِيدُ بِ"الْمَخْصُوصِ" مَا لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرُ، لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ الْمُسْتَفَادَةَ مِنْ نَصٍّ عَامٍّ دَاخِلَةٌ فِي الْمَخْصُوصِ، وَكَذَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِصْحَابِ وَالِاسْتِحْسَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَخْصُوصِ.

لِأَنَّ الْمُرَادَ بِ"الْمَخْصُوصِ" أَوْ "الْمَقْصُودِ" إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَكُونَ مُصَرِّحاً بِهِ لَا مُسْتَلْزِماً. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَخْصُوصِ وَغَيْرِهِ التَّأَكُّيدُ¹ وَعَدَمُهُ، فَذُو الْمَخْصُوصِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً شَدِيدَةً دُونَ الْآخَرِ.

وَأَعْتَزُّ عَلَى الْمُصَنَّفِ، بِأَنَّ خِلَافَ <الْأَوَّلَى لَيْسَ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَوَّلِيَّةِ لِلْحُكْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْمَكْرُوهِ، فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: «وَتَقْسِيمُ الْحُكْمِ»² عَلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ الْأَوَّلِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ...، وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ فَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ: أَحَدُهَا، الْمُحَرَّمُ³، فَكَثِيرٌ مَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: أَكْرَهُ الشَّيْءَ الْفُلَانِي، وَهُوَ لَا يُرِيدُ <إِلَّا>⁴ الْحَرَمَةَ. الثَّانِي، مَا نَهَى عَنْهُ تَنْزِيهاً، وَهُوَ الَّذِي أَشْعَرَ بِأَنْ تَرَكَهُ خَيْرٌ مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عِقَابٌ. الثَّالِثُ، تَرْكُ مَا هُوَ أَوَّلَى، كَتَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى⁵ ائْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة أ: التأكد.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في كتاب المستصفي: المخطور.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - نص منقول بتصريف من المستصفي/1: 215-216.

{رَدُّ الْيُوسِي عَلَى الْغَزَالِي فِي إِخْرَاجِهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَوَّلِيَّةِ
لِلْحُكْمِ}

قُلْتُ: وَلَوْ تَأَمَّلَ هَذَا الْمُعْتَرِضُ مَا يَفُوهُ بِهِ لَسَكَتَ خَيْرًا لَهُ، فَكَيْفَ يَدَّعِي أَنَّ
خِلَافَ الْأَوَّلَى مِنْ أَقْسَامِ الْمَكْرُوهِ، ثُمَّ يُبَيِّنُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَكْرُوهَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ:
أَحَدُهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَكَيْفَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُشْتَرَكِ أَنَّهُ مُقَسَّمٌ إِلَى الْمَعَانِي الَّتِي وُضِعَ
لَهَا لَوَاقِلُ التَّأَمُّلِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحَرَامُ أَيْضًا مِنْ أَقْسَامِ الْمَكْرُوهِ،
<لَا¹ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَوَّلِيَّةِ لِلْحُكْمِ، فَيَجِبُ أَنْ يُطْرَحَ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَكَيْفَ الْإِنْفِصَالُ عَنْ هَذَا، فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ يُطْلَقُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي،
أَعْنِي خِلَافَ الْأَوَّلَى وَكَذَا² الْحَرَامُ، فَكَيْفَ تُذَكِّرُ مَعَهُ فِي³ تَقْسِيمِ الْحُكْمِ؟

قُلْتُ: الْمَكْرُوهُ لَهُ مَعْنَى هُوَ اقْتِضَاءُ التَّرْكِ اقْتِضَاءً غَيْرَ جَازِمٍ، ثُمَّ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى
الْحَرَامِ وَخِلَافِ الْأَوَّلَى، <وَلَكِنْ⁴ إِذَا قُوبِلَ بِهِمَا فِي التَّقْسِيمِ عُلِمَ⁵ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ
مَعْنَاهُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا، وَلَا مَضَرَّةٌ فِي ذِكْرِهِمَا مَعَهُ حِينَئِذٍ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ: إِنَّ الْأَسْمَ
يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ لَفْظٍ ذَالٍ عَلَى مَعْنَى، ثُمَّ اخْتَصَرَّ⁶ فِي الْعُرْفِ بِمَا سِوَى الْفِعْلِ
وَالْحَرْفِ، فَإِذَا قُوبِلَ بِالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ الْإِطْلَاقَ الْعُرْفِيَّ لَا الْأَصْلِيَّ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: كذلك.

³ - وردت في نسخة ب: فيما.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: على.

⁶ - وردت في نسخة ب: اقتصر.

نعم، يُعرضُ على المُصنّف، بأنّ الذي ينبغي أن يقع به التّنوُّع وتعدّد به الأقسام، إنّما هو ما يرجع إلى أصل المعنى، وحال الاقتضاء من كونه اقتضاءً فعل¹ أو لا [جازماً أو لا]²، لا ما يرجع إلى الدّال فإنّه أمرٌ خارجٌ عن ذلك، ولو لوحظ لوجب أن يعتبر ما دلّ عليه النص وما <دل>³ عليه القياس، وما دلّ عليه المنطوق، وما دلّ عليه المفهوم وغير ذلك، فتكثرُ التقاسيم بلا طائل. ولا حاجة إلى الأدلّة وإن كثرت فالثمرة واحدة.

وما اعتبر في قسمي المكروه وخلاف الأولى من القوة والضعف، لا يوجب كونهما قسمين، ولا كونه لفظيهما⁴ متباينين، لأنّ مثل ذلك ثابت بين المندوب والسنة والتطوع في نظر الفقهاء <أيضاً>⁵، ولم يعتبر ذلك.

والمُصنّف ممّن يُصرّح بأنّها مترادفة، ولا يلتفت إلى ما بينها من التّفاوت، حتّى إنّهم يختلفون كثيراً في الشيء هل هو من السنن أو من المندوبات، فلم يوجب ذلك عند المُصنّف تبايناً، فكذا المكروه وخلاف الأولى.

وإن كانوا يختلفون في الشيء، هل هو مكروه أو خلاف الأولى فلا يضر أيضاً، إذ اختلاف أفراد الشيء في الشدّة والقوّة لا يوجب التباين فيما بينها، وقد يوجد مثل ذلك فيما بين الواجبات وبين المحرّمات أيضاً، ولذا تُعتبر الصّغائر والكبائر وأكبر الكبائر.

¹ - وردت في نسخة ب: فعلا.

² - ساقط من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: لفظهما.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

السادس: قَدَّمَ الْمُصَنَّفُ فِي التَّقْسِيمِ الْإِيجَابَ، لِشَرَفِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِتِّصَافِ وَمِنْ جِهَةِ الثَّبُوتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَقَدَّمَهُمَا عَلَى غَيْرِهِمَا لِقُوَّتِهِمَا، وَكَذَا <الْمُنْدُوبُ عَلَى الْمَكْرُوهِ>¹ بِإِعْتِبَارِ الشَّرَفِ، وَالْمَكْرُوهُ عَلَى خِلَافِ² الْأَوَّلَى بِإِعْتِبَارِ الْقُوَّةِ، وَأَخَّرَ الْإِبَاحَةَ لِضَعْفِهَا عَنِ الْكُلِّ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ التَّخْيِيرَ عَطَفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ مَدْخُولٌ لَا نَتَقَضُّ³.

فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا اقْتِضَاءَ فِيهِ، فَصَوَّبَهُ أَنْ يَقُولَ: "أَوْ خَيْرٌ" مَثَلًا كَمَا فِي عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ⁴، وَاعْتَدَرَ عَنْهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ: بِأَنَّ الْأَمْرَ قَدْ يُطْلَبُ عَلَى الْإِرَادَةِ وَالْإِبَاحَةَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾⁵، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾⁶.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ، وَمَا هُنَا فِي الْاِقْتِضَاءِ الْمَعْنَوِيِّ، وَلَيْسَ إِلَّا⁷ طَلَبًا أَبَدًا، وَالَّذِي يُعْتَدَرُ بِهِ عَنْ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ إِنَّمَا <هُوَ>⁸ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا، أَنْ يُقَدَّرَ عَامِلٌ⁹ آخَرُ، كَمَا فِي عُلْفَتِهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِدًا، / وَهُوَ الَّذِي قَرَرْنَا بِهِ أَوَّلًا، وَالذَّالُّ عَلَى الْحَذْفِ الْعَقْلُ، وَهُوَ اسْتِحَالَةٌ تَسْلُطُ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ وَالْمُعَيَّنِ لِلْمَحذُوفِ الْمَقَامَ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ.

72

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: اختلاف.

³ - كذا وردت في النسختين.

⁴ - انظر الإجماع في شرح المنهاج/1: 51.

⁵ - المائدة: 2.

⁶ - الجمعة: 10.

⁷ - وردت في نسخة ب: لها.

⁸ - سقطت من نسخة ب.

⁹ - وردت في نسخة ب: هؤلاء.

الثاني، أَنْ يُعْتَبَرَ الْاِقْتِضَاءُ فِيهِ بِمَعْنَى الْاِسْتِلْزَامِ، فَإِنَّهُ يُرَادُّ بِهِ ذَلِكَ كَثِيراً، وَيَكُونُ اللَّفْظُ أَوَّلًا أَطْلَقَ عَلَى مَعْنِيهِ، وَثُمَّ أُوجِهَ أُخْرَى تَرَكَّاهَا لِضَعْفِهَا.

السابع: مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَقْسَامِ فِي نَوْعِي الْاِقْتِضَاءِ وَالتَّخْيِيرِ هِيَ الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ، عَلَى مَا فِي بَعْضِهَا مِنَ الْخِلَافِ، وَالذَّلَالُ عَلَيْهَا خِطَابُ التَّكْلِيفِ وَمَا سِوَاهَا هِيَ الْوَضْعِيَّةُ.

وَاخْتَلَفَ فِيهَا كَمَا مَرَّ، وَحَاصِلُ مَا فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ، أَنَّهَا تَكْلِيفِيَّةٌ إِذْ لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الزَّوَالِ مَثَلًا سَبَبًا لَوْجُوبِ الظُّهْرِ، إِلَّا وَجُوبِ الظُّهْرِ عِنْدَهُ، وَهَكَذَا. الثَّانِي، أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهَا، بَلْ هِيَ أَمَارَاتٌ عَلَيْهَا. الثَّالِثُ، أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَحْكَامٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ أَمَارَاتٌ عَلَى الْأَحْكَامِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ لَا مُنَاقَاةَ بَيْنَ كَوْنِهَا أَحْكَامًا وَكَوْنِهَا أَمَارَاتٍ لِأَحْكَامٍ أُخْرَى.

الثَّامِنُ: جَعَلَ الْمُصَنِّفُ الْأَقْسَامَ الْوَضْعِيَّةَ خَمْسَةً، بِنَاءً عَلَى أَنَّ "الصَّحَّةَ وَالْفَسَادَ وَضْعِيَّانِ"، وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «إِنَّ الصَّحَّةَ وَالْفَسَادَ أَوْ الْحُكْمَ بِهِمَا عَقْلِيَّ¹»، وَالْخَطْبُ سَهْلٌ².

{قَدْ يَكُونُ الْوَضْعِيُّ أَمَارَةً عَلَى حُكْمٍ تَكْلِيفِيٍّ}

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَمْرَ الْوَضْعِيَّ قَدْ يَكُونُ أَمَارَةً عَلَى حُكْمٍ تَكْلِيفِيٍّ، كَالزَّوَالِ لَوْجُوبِ الظُّهْرِ، وَصِحَّةِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ لِحَلِيَّةِ³ الْاِثْتِمَاعِ وَالْاِسْتِمَاعِ.

¹ - بمعنى: أَنَّمَا غَيْرُ مُسْتَفَادِينَ مِنَ الشَّرْعِ، فَلَا يَدْخُلَانِ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْقَطًا لِلْقَضَاءِ، أَوْ مُوَافِقًا لِأَمْرِ الشَّارِعِ فَيَكُونُ صَحِيحًا بِحُكْمِ الْعَقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَسْقُطَ الْقَضَاءُ، أَوْ لَا يُوَافِقُ أَمْرَ الشَّارِعِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَفَاسِدٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ. رَاجِعْ شَرْحَ الْعَصْدِ عَلَى مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ/2: 6، وَفَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ/1: 55، 120-121.

² - قَارَنْ بِمَا وَرَدَ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ/2: 7.

³ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: عَلَى حَلِيَّةِ.

وَقَدْ يَكُونُ أَمَارَةً عَلَى وَضْعِي آخَرَ، كَطَهَارَةِ الْمَبِيعِ سَبَبًا أَوْ شَرْطًا لِصِحَّةِ بَيْعِهِ، وَصِحَّةِ بَيْعِهِ سَبَبًا لِحُجُوزِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، وَإِسْكَارُ مَاءِ الْعَنْبِ سَبَبًا لِنَجَاسَتِهِ، وَنَجَاسَتُهُ سَبَبًا لِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّلَوُّثِ بِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ يَكُونُ التَّكْلِيفِيُّ وَضْعِيًّا بِاعْتِبَارٍ، فَيَكُونُ أَمَارَةً عَلَى حُكْمٍ تَكْلِيفِيٍّ آخَرَ، أَوْ وَضْعِيٍّ، كَحَرَمَةِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ مَثَلًا سَبَبًا لِحَرَمَةِ بَيْعِهِ وَلِنَجَاسَتِهِ، وَهَذَا سَيَأْتِي فِي أَقْسَامِ الْعِلَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا وَمَانِعًا بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ}

وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا وَشَرْطًا وَمَانِعًا بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَالِإِيمَانِ سَبَبٌ لِلثَّوَابِ، وَشَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعِبَادَةِ، وَمَانِعٌ مِنَ الْقَصَاصِ لِلْكَافِرِ مَثَلًا، وَكَالنِّكَاحِ سَبَبٌ لِلثَّوَابِ وَحَلِيلَةُ الْاسْتِمْتَاعِ، وَشَرْطٌ لَوْقُوعِ الطَّلَاقِ، وَمَانِعٌ مِنْ تَرْوُجِ أُخْتِ الْمَنْكُوحَةِ مَثَلًا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ السَّبَبِ مَثَلًا فِعْلًا مِنْ أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ، كَالسَّرْقَةِ سَبَبًا لِلْقَطْعِ، أَوْ مِنْ أَعْمَالٍ غَيْرِهِمْ، كَاتِلَافِ الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ سَبَبًا لِلضَّمَانِ، أَوْ غَيْرِ فِعْلٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، كَالزَّوَالِ لِرُجُوبِ الظُّهْرِ، وَالْمَطَرِ لِحُجُوزِ الْجَمْعِ مَثَلًا.

التاسع: مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْحُدُودِ، قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا حُدُودُ الْأَقْسَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ، وَالْوَضْعِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا أَقْسَامُ الْوَضْعِ فَسَتَاتِي، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدِّمِ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ، "وَقَدْ عُرِفَتْ حُدُودُهَا" عَلَى ذِكْرِ الْوَضْعِ لِيَتَّصَلَ بِمَحَلِّهِ، لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْوَضْعَ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ، وَلَيْسَتْ فِيهِ التَّقْسِيمُ.

ثُمَّ إِنَّ اعْتِبَارَ الْاِقْتِضَاءِ الْمَذْكُورِ وَمَا بِمَعْنَاهُ ذَاتِيًّا، فَهِيَ / حُدُودٌ ذَاتِيَّةٌ، وَإِلَّا فَهِيَ رُسُومٌ، وَهِيَ أَيْضًا تُسَمَّى حُدُودًا فِي اصْطِلَاحِ هَؤُلَاءِ، فَالْحَدُّ هُوَ الْمُعَرَّفُ مُطْلَقًا كَمَا سَيَأْتِي عِنْدَهُ مِنْ أَنَّهُ <هُوَ>¹ الْجَامِعُ الْمَانِعُ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ هُنَا مُطْلَقًا. فَإِنْ قُلْتَ: مَاذَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، دُخُولُ الْوَضْعِ فِي التَّكْلِيفِ أَمْ خُرُوجُهُ؟

قُلْتُ: الظَّاهِرُ خُرُوجُهُ، إِذْ لَوْ أَرَادَ دُخُولَهُ لَجَعَلَهُ مَشْمُولًا لِلْاِقْتِضَاءِ.

الْعَاشِرُ: لِمُتَعَلِّقِ الْخِطَابِ أَسْمَاءٌ تَخْتَصُّ بِهِ، فَمُتَعَلِّقُ الْإِيجَابِ يُسَمَّى الْوَاجِبِ، وَمُتَعَلِّقُ التَّحْرِيمِ يُسَمَّى الْمَحْرَمِ، وَهَكَذَا.

الْحَادِي عَشَرَ: لِلْحُكْمِ تَقْسِيمَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ هَذَا أَحَدُهَا، وَسَيَأْتِي مَا بَقِيَ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. <وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ>².

{تَقْرِيرُ الْكَلَامِ فِي تَرَادُفِ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ، وَمَا نَوْعُ الْخِلَافِ؟}

"وَالْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ" الَّذِي هُوَ مُتَعَلِّقُ الْإِيجَابِ الْمَذْكُورِ فِي الْأَقْسَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ "مُتَرَادِفَانِ"، أَي: اسْمَانِ لِمَعْنَى³ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ طَلِبًا جَازِمًا. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْفِعْلُ الَّذِي اقْتِضَاهُ الْخِطَابُ السَّابِقُ اقْتِضَاءً جَازِمًا، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

"خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ" التُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ أَحَدُ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي نَفْيِهِ تَرَادُفَهُمَا، حَيْثُ قَالَ: «مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِي كَالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَهُوَ فَرَضٌ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: المعنى.

كَالصَّلَوَاتِ¹ الْخَمْسِ، وَمَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ ظَنِّي كَالْقِيَاسِ وَخَبَرِ الْوَاحِدِ فَهُوَ ظَنِّي،
كَالْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ².

فَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ عِنْدَهُ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبٌ يَأْتِمُ بِتَرْكِهِ³، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ،
إِذْ لَمْ يَثْبُتْ بِطَرِيقٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ بِحَدِيثٍ (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ)⁴، وَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ أَصْلًا بَطُلَتْ، فَإِنَّ مُطْلَقَ الْقِرَاءَةِ ثَبَتَ بِالْقُرْآنِ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾⁵.

"وَهُوَ" أَي: الْخِلَافُ "لِقَظِي" أَي: رَاجِعٌ إِلَى اللَّفْظِ وَالتَّسْمِيَةِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ
الثَّابِتَ بِالظَّنِّ يُسَمَّى فَرْضًا عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ، وَإِلَّا فَلَا نِزَاعَ أَنَّ مَا طُلِبَ⁶ طَلَبًا جَازِمًا
يُذَمُّ تَارِكُهُ وَيَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، سَوَاءٌ ثَبَتَ بِقَاطِعٍ أَوْ ظَنِّيٍّ، وَمَا بَيْنَ قِسْمَيْ الْمَقْطُوعِ بِهِ
وَالْمَظْنُونِ مِنَ التَّفَاوُتِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّبَاطُلَ وَاتِّبَاعَ الْأَشْتِقَاقِ لَا يُجْدِي طَائِلًا⁷.

قَالَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ الْوَاجِبِ
وَالْفَرْضِ، وَالْحَنْفِيَّةِ خَصَّصُوا اسْمَ الْفَرْضِ بِمَا عُرِفَ وَجُوبُهُ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ،
وَالْوَاجِبِ بِمَا عُرِفَ وَجُوبُهُ بِدَلِيلٍ⁸ مَظْنُونٍ.

¹ - وردت في نسخة ب: كالصلاة.

² - انظر لمزيد التفصيل: أصول السرخسي/1: 110، كشف الأسرار عن أصول البزدوي/2: 303،
الإحكام للآمدي/1: 140، الإجماع لابن السبكي/1: 55، وغيرها.

³ - وردت في نسخة ب: تركها.

⁴ - أخرجه البخاري في كتاب الآذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات. ومسلم في
كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

⁵ - المزمل: 20.

⁶ - وردت في نسخة ب: طولب.

⁷ - وردت في نسخة ب: قائل.

⁸ - ساقط من نسخة ب.

قَالَ أَبُو زَيْد¹: الْفَرَضُ: عِبَارَةٌ عَنِ التَّقْدِيرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَنَصَفُ مَا
فَرَضْتُمْ﴾² أَي: قَدَرْتُمْ.

وَأَمَّا الْوُجُوبُ: فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ السَّقُوطِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ
جُنُوبُهَا﴾³ أَي: سَقَطَتْ.

وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا: فَتَحْنُ خَصَصْنَا اسْمَ الْفَرَضِ بِمَا عُرِفَ وَجُوبُهُ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ،
لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُعْلَمُ⁴ مِنْ حَالِهِ، أَنَّهُ تَعَالَى قَدْرُهُ عَلَيْنَا⁵، وَأَمَّا الَّذِي عُرِفَ وَجُوبُهُ
بِدَلِيلٍ ظَنِّي فَتُسَمِّيهِ الْوَاجِبَ لَأَنَّهُ سَاقِطٌ عَلَيْنَا، وَلَا تُسَمِّيهِ / الْفَرَضَ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْرَهُ عَلَيْنَا.

74

- قَالَ الْإِمَامُ -: «وَهَذَا الْفَرْقُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْفَرَضَ هُوَ الْمَقْدَرُ، لَا أَنَّهُ
<هُوَ>⁷ الَّذِي ثَبِتَ كَوْنُهُ مُقَدَّرًا عَلِمًا أَوْ ظَنًّا. كَمَا أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ السَّاقِطُ، لَا أَنَّهُ
الَّذِي ثَبِتَ كَوْنُهُ سَاقِطًا عَلِمًا أَوْ ظَنًّا. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ تَخْصِصُ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ بِأَحَدِ الْقِسْمَيْنِ تَحْكُمًا مَحْضًا»⁸ اِنْتَهَى. وَهُوَ ظَاهِرٌ.

¹ - هو عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى (.../430هـ)، من كبار فقهاء الحنفية، إليه انتهت
مشيخة بخارى وسمرقند في زمنه. وكان مضرب الأمثل في النظر واستخراج الحجج. له: "كتاب
تأسيس النظر". الجواهر المضيئة/2: 252. الفوائد البهية: 109.

² - البقرة: 237.

³ - الحج: 36.

⁴ - وردت في نسخة ب: علم.

⁵ - انظر أصول السرخسي/1: 110، والإمماج/1: 55.

⁶ - وردت في نسخة ب: لأنه.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - نص منقول من المحصول/1: 119-121.

تَنْبِيهَات { تَتَّصِلُ بِالْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ وَمُتَعَلِقَاتِهِمَا }

الأَوَّل: الفَرْضُ فِي اللُّغَةِ يُقَالُ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ وَالتَّوْقِيتِ، وَبِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَفْرُوضِ < مِنْ >¹ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ، وَيُقَالُ بِمَعْنَى الْحَزِّ فِي الشَّيْءِ، وَمِنْهُ فَرْضُ الْقَوْسِ، وَهُوَ الْحَزُّ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْوَتَرُ.

وَالْوُجُوبُ فِي اللُّغَةِ هُوَ اللُّزُومُ، يُقَالُ: وَجِبَ الشَّيْءُ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ وَجُوباً إِذَا لَزِمَ، وَوَجِبَتِ الشَّمْسُ وَجُوباً إِذَا غَابَتْ، وَوَجِبَ الشَّيْءُ وَجِبَةً سَقَطَ، وَالْعَرَبُ يَقُولُونَ لِلْقَتِيلِ وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ سَاقِطٌ لِمَصْرَعِهِ²، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَطَاعَتْ بَنُو عَوْفٍ أَمِيراً نَهَاَهُمْ ❖ عَنِ السَّلْمِ حَتَّى كَانَ أَوَّلَ وَاجِبٍ

أَي: أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَلَهُ مَعَانٍ أُخْرَى لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى ذِكْرِهَا.

فَإِذَا عَلِمَ هَذَا، فَمَا افْتَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا، يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى فَرْضاً، لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ أَي: مُقَدَّرٌ مُوَقَّتٌ.

وَفِي الصَّحَاحِ: «الْفَرْضُ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَهُ مَعَالِمٌ وَحُدُودٌ»³ انْتَهَى، أَوْ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ⁴ حَيْثُ لَا خَيْرَ فِيهِ لِلْمُكَلَّفِ. وَيَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى وَاجِباً، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا زَمَ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: بمصرعه.

³ - نص منقول بأمانة من كتاب الصحاح / 1: 858.

⁴ - ومنه قوله تعالى في سورة النساء الآية 118: «لَا تَتَّخِذُوا مِنْ عِبَادِكُمْ نَصِيباً مَفْرُوضاً»، أي مقتطعا محدودا.

{أَوْجُهُ ضَعْفُ تَفْرِيقِ الْحَنْفِيَّةِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ}

فَتَفْرِيقُ الْحَنْفِيَّةِ ضَعِيفٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ، مَا قَرَرْنَا مِنَ الْمَعَانِي الْمَصَحَّحَةِ لِلْإِطْلَاقِ عَلَى كُلِّ <تَقْدِيرٍ>¹. الثَّانِي، أَنَّ لَفْظَ الْوُجُوبِ إِنَّمَا سُمِعَ مَصْدَرًا، بِمَعْنَى اللَّزُومِ أَوْ الْغُرُوبِ كَمَا مَرَّ، وَأَمَّا بِمَعْنَى السَّقُوطِ، فَلَمْ يَسْمَعْ الْوُجُوبُ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ الْوُجُوبُ قِيَاسًا فِيهِ أَيْضًا، وَالْاعْتِمَادُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى الْأَشْتِقَاقِ فِي غَايَةِ الْوَهْنِ وَالضَّعْفِ، إِذِ التَّسْمِيَةُ تُطْلَقُ بِأَدْنَى مُنَاسَبَةٍ، وَجَائِزٌ أَنْ لَا² تُرَاعَى الْمُنَاسَبَةُ أَصْلًا³ كَمَا سَيَأْتِي.

نَعَمْ، إِنْ كَانَ قَصْدُهُمُ الْاصْطِلَاحَ، فَلَا وَجْهَ لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِمْ أَصْلًا، >إِذْ لَا<⁴ حِجْرَ فِيهِ.

وَأَعْتَزُّ بِأَنَّ لِلْخَصْمِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اخْتِلَافَ اللَّوَاظِمِ يُوجِبُ اخْتِلَافَ الْمَلْزُومَاتِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقِسْمَانِ هُنَا فِي اللَّوَاظِمِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُمْ لَازِمُهُ عَدَمُ الْفَسَادِ بِالْتَرَكِ، وَالْفَرْضَ لَازِمُهُ الْفَسَادُ، وَأَيْضًا الْفَرْضُ يَكْفُرُ مُنْكَرَهُ، وَالْوَاجِبُ لَا يَكْفُرُ مُنْكَرَهُ، وَلِذَا يَقُولُونَ فِي الثَّابِتِ بِالْقَطْعِيِّ⁵ أَنَّهُ وَاجِبٌ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَفِي الثَّابِتِ بِالظَنِّيِّ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَمَلًا فَقَطْ.

/قلتُ: وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي لَوَاظِمِ الْمَاهِيَاتِ، لَا فِي لَوَاظِمِ الْجُرْئِيَّاتِ الَّتِي هِيَ أَعْرَاضُ جَائِزَةٌ، كَالسَّخَاءِ وَالشَّجَاعَةِ فِي زَيْدٍ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ فِي عَمْرٍو، وَمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحْكَامِ يَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ.

75

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: ألا.

³ - انظر المستصفى/1: 66، شرح العضد على ابن الحاجب/1: 232.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: بالقطع.

الثاني: الفرض والواجب عندنا نحن أيضاً مترادفان، غير أن بعض أصحابنا فرّق بينهما في كتاب الحج¹، فخصّ اسم الفرض بالركن الذي لا يتجبر بالدم، والواجب بغيره ممّا يلزم فيه الدم.

ولكن ليس مأخذ أصحابنا في ذلك مأخذ الحنفية من الثبوت بالقطعي والثبوت بالظني، بل مرادهم زيادة التأكيد² وعدمه، والتفريق في العبارة ليعرف ما يتجبر و«ما»³ لا يتجبر.

ومن أصحابنا من يعبر عن القسم الثاني بالواجب وجوب السنن، أو بالسنة⁴ المؤكدة على اختلاف في المذهب معروف.

الثالث: ثبت عن الحنفية مع إطلاقهم السابق، أنهم يخالفون ذلك كثيراً، فيعبرون بالفرض عما ثبت بظني، كقولهم الوتر فرض، وتعدّل الأركان فرض، ويسمونه فرضاً عملياً⁵، بمعنى أنه ليس علمياً، يلزم اعتقاد حقيقته، ويعبرون بالواجب عما ثبت بقاطع⁶ كقولهم الصلاة واجبة، والزكاة واجبة⁷.

ويقسّمون الواجب الثابت بالظن، إلى ما هو في قوة الفرض في العمل كالوتر، فمن تذكّره لم يصح له الفجر كمن تذكّر العشاء، وإلى ما هو دون الفرض في العمل، وفوق السنة كالفاتحة، فإن الصلاة لا تفسد بتركها، لكن يجب

¹ - انظر الضياء اللامع/1: 192.

² - وردت في نسخة ب: التأكيد.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: بالسنن.

⁵ - وردت في نسخة ب: كلياً.

⁶ - وردت في نسخة ب: بقطع.

⁷ - انظر الضياء اللامع/1: 193، حاشية الباني على شرح جمع الجوامع/1: 50.

بِهِ سُجُودُ السَّهْوِ بِخِلَافِ السُّنَّةِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ لِمَا اخَذَ فِقْهِيَّةٌ عَنْهُمْ، لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي التَّسْمِيَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الرَّابِعُ: لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لِتَعْرِيفِ الْوَاجِبِ، اكْتِفَاءً بِمَا يُفْهَمُ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِجَابِ فِيمَا مَرَّ، وَقَدْ عُرِّفَ بِتَعْرِيفَاتٍ وَرَدَتْ عَلَيْهَا مُنَاقَشَاتٌ وَلَا طَائِلَ فِي تَتْبُعِهَا، وَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ «الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ طَلِبًا جَازِمًا» يَكْفِي فِيهِ، وَالْوَاجِبُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِ، أَنْ يُقَالَ: «هُوَ الْفِعْلُ غَيْرُ الْكَفِّ»¹ الخ.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُرْسَمُ بِهِ أَنْ يُقَالَ: «هُوَ مَا يَسْتَحِقُّ تَارِكُهُ الْعِقَابُ»، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الِاسْتِحْقَاقِ الْوُقُوعُ، فَلَا يَرُدُّ جَوَازُ الْعَفْوِ.

{تَقْرِيرُ الْكَلَامِ فِي أَسْمَاءِ الْمُنْدُوبِ}

"وَالْمُنْدُوبُ وَالْمُسْتَحَبُّ وَالنَّطَوُّعُ وَالسُّنَّةُ مُتَرَادِفَةٌ"، أَيْ: أَسْمَاءٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ مَعْنَى الْمُنْدُوبِ الْمَأْخُوذُ مِمَّا تَقَدَّمَ، أَنَّهُ الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ طَلِبًا غَيْرَ جَازِمٍ، فَهَذَا الْمَعْنَى يُسَمَّى بِكُلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ.

"خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا"، يَعْنِي بِالْبَعْضِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ² وَتَلْمِيزُهُ الْبَغَوِي³ وَالْخَوَارِزْمِي¹ تَلْمِيزُ الْبَغَوِي، فَإِنَّهُمْ/قَالُوا: «الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ غَيْرُ الْوَاجِبِ، إِنَّ

76

¹ - وردت في نسخة أ: المكلف.

² - الحسين بن محمد بن أحمد المروزي (.../462هـ) الفقيه الشافعي المعروف بالقاضي صاحب التعليقة في الفقه، كان إماما كبيرا. صنف في الأصول والفروع والخلاف وهو شيخ البغوي. وكلما أطلق إمام الحرمين والغزالي "القاضي" فالمراد به القاضي الحسين. وفيات الأعيان/2: 134.

³ - الحسين بن مسعود الفراء، أبو محمد البغوي الملقب بمحيي السنة وركن الدين (.../516هـ)، عال الكعب في الفقه والتفسير والحديث. من مصنفاته: "شرح السنة"، "المصابيح"، "معالم التنزيل". وله فتاوى مشهورة لنفسه غير فتاوى القاضي الحسين شيخه. طبقات الشافعية/4: 214.

وَاطْبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ سُنَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يُوَاطِبْ عَلَيْهِ كَانَ فَعْلُهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَهُوَ الْمُسْتَحَبُّ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ بَلْ كَانَ مِمَّا يَتَّبَعُ بِهِ الْمُكَلَّفُونَ فَهُوَ التَّطَوُّعُ»².

"وَهُوَ" أَي: الْخِلَافُ "الْقَظِي" أَي: رَاجِعٌ إِلَى التَّسْمِيَةِ، وَهُوَ أَنَّ كُلًّا مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ، هَلْ يُسَمَّى بِاسْمِ غَيْرِهِ أَمْ لَا؟.

فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ نَعَمْ، وَعِنْدَ الْمُخَالِفِينَ لَا، وَإِلَّا فُكِّلَ مِنْ ذَلِكَ يَجْمَعُهُ مَفْهُومٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ عَلَى فِعْلِهِ دُونَ الْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ.

وَأَعْتَرَضَ بِأَنَّ مَا وَاطَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، يَكُونُ أَكِيدَ قَطْعًا، فَكَيْفَ يُسَاوِي غَيْرَهُ؟.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ التَّأَكِيدَ وَعَدَمَهُ، لَا يُوجِبُ تَغَايُرًا فِي الْمَفْهُومِ، كَمَا مَرَّ فِي الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ³.

تَنْبِيهَاتُ {فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَنْدُوبِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالْمَسْنُونِ وَالْمُتَطَوِّعِ بِهِ} الْأَوَّلُ: "الْمَنْدُوبُ" مَا اخُذَ مِنَ النَّذْبِ، وَهُوَ الدُّعَاءُ، نَقُولُ نَذَبْتُ فُلَانًا إِلَى الْأَمْرِ إِذَا دَعَوْتُهُ إِلَيْهِ، فَانْتَدَبْتُ هُوَ إِلَيْهِ أَي: أَجَابَ.

¹ = محمد بن أبي القاسم بن بايجوك زين المشايخ أبو الفضل الخوارزمي (562هـ/...) لقب بالآدمي لحفظه كتاب "الآدمي" في النحو. من تصانيفه: "تفسير القرآن"، "إعجاز القرآن"، "تقويم اللسان في النحو"، "الهداية". طبقات المفسرين/2: 231.

² - انظر البحر المحيط للزركشي/1: 284، حيث قال ما نصه: «إن القاضي أبا الطيب رد هذا الرأي في كتابه المنهاج بأن النبي ﷺ حج في عمره مرة واحدة، وأفعاله فيها سنة وإن لم تتكرر، والاستسقاء من الصلاة والخطبة لم يتقل إلا مرة، وذلك سنة مستحبة».

³ - راجع تشنيف المسامع/1: 169.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ ❖ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانًا
ثُمَّ نُقِلَ بِالْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ إِلَى الْمَعْنَى السَّابِقِ، فَتَوَسَّعَ فِيهِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَأَصْلُهُ
الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ "مِنَ الْحُبِّ، وَفِي الصَّحَاحِ: «الاستحباب كالأستحسان»¹،
وَفِي الْقَامُوسِ²: «أَحْبَبْتُهُ وَاسْتَحَبَبْتُهُ» أَيُّ: بِمَعْنَى. وَعَلَيْهِ فَلِلْمُسْتَحَبِّ هُوَ الْمَحْبُوبُ،
وَعَلَى الْأَوَّلِ مَعْنَى اسْتَحَبَّهُ رَأَاهُ مَحْبُوبًا.

وَالنَّطْوُوعُ "مِنَ الطَّاعَةِ، يُقَالُ أَطَاعَهُ وَاسْتَطَاعَ الشَّيْءُ أَطَاقَهُ³، وَتَطَوَّعَ تَكَلَّفَ
اسْتَطَاعَتَهُ، وَطَاعَ يَطْوَعُ انْقَادًا، قَالَ فِي الصَّحَاحِ: «وَالنَّطْوُوعُ بِالشَّيْءِ التَّبَرُّعُ بِهِ»⁴
الْتَهَى.

وَالْمُرَادُ هُنَا التَّبَرُّعُ بِهِ، فإِطْلَاقُ النَّطْوُوعِ عَلَيْهِ مَجَازٌ.

وَالسَّنَّةُ "بِضَمِّ السَّيْنِ السَّيْرَةُ، قَالَ الْهَذَلِيُّ⁵:

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سَرَّتْهَا ❖ فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا⁶
وَسَنَّ فَلَانٌ الْأَمْرَ بَيْنَهُ، وَسَنَّ الطَّرِيقَةَ سَارَهَا، وَالسَّنَنُ الطَّرِيقُ.

¹ - القول منسوب في الصحاح للفراء / 1: 136.

² - انظر القاموس المحيط / 1: 50.

³ - وردت في نسخة ب: أطعنه.

⁴ - نص منقول من الصحاح / 2: 969.

⁵ - وردت في نسخة ب: الهزل.

⁶ - انظر الصحاح / 2: 1569.

إِذَا عَلِمَ هَذَا، فَالْمَطْلُوبُ طَلِبًا غَيْرَ جَازِمٍ يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى مَدْبُوبًا، لِأَنَّهُ قَدْ دُعِيَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ، وَمُسْتَحَبًّا لِأَنَّهُ مَحْبُوبٌ مِنْهُ، وَتَطَوُّعًا لِأَنَّهُ يُتَطَوَّعُ بِهِ، أَيْ: يُتَبَرَّعُ، وَسُنَّةٌ لِأَنَّهُ سِرَّةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِشَخْصِهِ أَوْ بِجِنْسِهِ.

وَقَالَ الْمُخَالِفُونَ: مَا وَاطَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ سُنَّةٌ، لِأَنَّهُ عَادَتْهُ. وَمَا فَعَلَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ / فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِأَنَّهُ مَحْبُوبٌ، وَمَا يُنْشَى الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَوْرَادِ تَطَوُّعٌ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ¹.

وَرَدَّ بِأَنَّ الْجَمِيعَ عَادَةٌ خَيْرٌ وَمَحْبُوبٌ لِلشَّرْعِ وَزِيَادَةٌ عَلَى الْفَرَضِ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّخْصِصِ، عَلَى أَنَّ تَوْجِيهَ التَّطَوُّعِ بِالزِّيَادَةِ لَا يُنَاسِبُ مَوْضُوعَهُ كَمَا رَأَيْتَ. اللَّهُمَّ إِلَّا بِحَسَبِ الْإِتِّزَامِ. هَذَا وَالْاعْتِمَادُ أَيْضًا عَلَى الْإِشْتِقَاقِ لَا يُجْدِي طَائِلًا. نَعَمْ التَّفَاوُتُ بِالتَّأَكِيدِ² وَالْإِعْتَاءِ لَا يُنْكَرُ.

الثَّانِي: سَكَتَ الْمُخَالِفُونَ عَنْ ذِكْرِ الْمَدْبُوبِ، لِأَنَّهُ يَعْمُ الْأَقْسَامَ كُلَّهَا، وَقَدْ سَكَتَ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا عَنْ اسْمِ الثَّقَلِ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الزِّيَادَةُ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى التَّطَوُّعِ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الْفَرَضِ، وَكَأَنَّهُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ يَعْمُ الْأَقْسَامَ أَيْضًا.

وَذَكَرَ الْإِمَامُ الرَّازِي: أَنَّ الْمَدْبُوبَ يُسَمَّى مُرْغَبًا فِيهِ وَمُسْتَحَبًّا وَتَفَلًّا وَتَطَوُّعًا وَسُنَّةً وَإِحْسَانًا، وَفَصَّلَ ذَلِكَ فِي الْمَحْصُولِ فَقَالَ: «وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ -يَعْنِي⁴ أَسْمَاءَ الْمَدْبُوبِ-، فَأَحَدُهَا: أَنَّهُ مُرْغَبٌ فِيهِ، لِمَا أَنَّهُ قَدْ وَعَدَ الْمُكَلَّفُ عَلَى فِعْلِهِ بِالثَّوَابِ. وَثَانِيهَا: أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، وَمَعْنَاهُ فِي الْعُرْفِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحْبَبَهُ. وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ تَفَلٌّ،

¹ - قارن بما ورد في تشيف المسمع/1: 168.

² - وردت في نسخة أ: التاكيد.

³ - وردت في نسخة ب: يصح.

⁴ - وردت في نسخة ب: أعني.

وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ طَاعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَأَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهُ مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ. وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ تَطَوُّعٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْمُكَلَّفَ اتِّقَادَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ قُرْبَةٌ مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ. وَخَامِسُهَا: أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَيُقِيدُ فِي الْعُرْفِ: أَنَّهُ طَاعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ. وَلَفْظُ السُّنَّةِ مُخْتَصٌّ¹ فِي الْعُرْفِ: بِالْمَنْدُوبِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُقَالُ: هَذَا الْفِعْلُ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَفْظُ السُّنَّةِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمَنْدُوبِ، بَلْ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا عُلِمَ وَجُوبُهُ أَوْ نَدْبُهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ بِإِدَامَتِهِ فِعْلُهُ، لِأَنَّ السُّنَّةَ مَأْخُذَةٌ مِنَ الْإِدَامَةِ، وَلِلذَلِكَ يُقَالُ: «الْحَتَانُ مِنَ السُّنَّةِ»²، وَلَا يُرَادُ بِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَسَادِسُهَا: أَنَّهُ إِحْسَانٌ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ تَفْعًا مَوْصُولًا إِلَى الْغَيْرِ، مَعَ الْقَصْدِ إِلَى إِتْفَاعِهِ³ أَنْتَهَى. وَمِنْهُ مَا يَقْبَلُ الْبَحْثُ وَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْإِطَالَةِ بِالتَّعَرُّضِ لَهُ.

{مَذْهَبُ الْمَالِكِيَةِ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ}

الثَّالِثُ: نَحْنُ نُفَرِّقُ فِي الْمَذْهَبِ⁴ أَيْضًا بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْمُسْتَحَبِّ، وَنَقُولُ: إِنَّ الصَّلَاةَ مَثَلًا إِمَّا فَرَضَ عَيْنٌ وَإِمَّا فَرَضَ كِفَايَةً، وَإِمَّا سُنَّةً، وَإِمَّا فَضِيلَةً، وَرَبَّمَا قِيلَ سُنَّةٌ وَفَضِيلَةٌ وَنَافِلَةٌ، وَتَعْتَبَرُ فِي التَّقْسِيمِ التَّفَاوُتُ فِي التَّأْكِيدِ، بِاعْتِبَارِ تَخْصِيصِ الشَّرْعِ وَكَثْرَةِ الْفَضْلِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: «الْمَنْدُوبُ لَهُ أَلْقَابٌ: مَنْدُوبٌ، وَمَسْنُونٌ، وَتَقْلٌ، وَمُسْتَحَبٌّ، وَمُرْغَبٌ فِيهِ، وَفَضِيلَةٌ، وَتَطَوُّعٌ، وَاخْتِلَافُ أَلْفَاظِهِ يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ تَأْكِيدِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ.

¹ - وردت في نسخة ب: مختصر.

² - انظر سنن النسائي كتاب الزينة، باب من سنن الفطرة.

³ - نص منقول بتمامه من كتاب الحصول/1: 129-130. وقارن أيضا بالمعتمد/1: 338-339.

⁴ - يعني مذهب الإمام مالك ﷺ.

فَالسُّنَّةُ فَوْقَ الرِّغْيَةِ، وَالرِّغْيَةُ فَوْقَ الْمُنْدُوبِ، وَالْمُنْدُوبُ فَوْقَ النَّافِلَةِ، وَالنَّافِلَةُ فَوْقَ الْفَضِيلَةِ، وَالْفَضِيلَةُ فَوْقَ التَّطَوُّعِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى حَسَبِ كَثْرَةِ الْأَجْرِ وَقِلَّتِهِ¹ انْتَهَى. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا² ذَكَرَ أَوَّلًا مِنَ التَّرَادُفِ.

وَعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافِ وَنَحْوَهَا، يُعْتَبَرُ فِيهَا مَعْنَى التَّشْكِيكِ لِاشْتِرَاكِهَا فِي الْمَعْنَى الْأَصْلِي، / وَاخْتِلَافِهَا بِالْخُصُوصِيَّاتِ، غَيْرَ أَنَّ فِي وُجُودِ الْمُشْكِكِ نِزَاعًا مُقَرَّرًا فِي مَحَلِّهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

الرَّابِعُ: لَمْ يَتَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِتَعْرِيفِ الْمُنْدُوبِ أَيْضًا، اِكْتِفَاءً بِمَا يُفْهَمُ مِنْ تَقْسِيمِ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْمُنْدُوبَ هُوَ مُتَعَلِّقُ التَّدْبِ الْمَعْرُوفِ هُنَاكَ، فَالْمُنْدُوبُ كَمَا مَرَّ هُوَ الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ.

وَقَالَ فِي الْمَحْصُولِ: «الْمُنْدُوبُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِعْلُهُ رَاجِحًا عَلَى تَرْكِهِ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَيَكُونُ تَرْكُهُ جَائِزًا، -قَالَ-: وَإِنَّمَا ذَمُّ الْفُقَهَاءِ مَنْ عَدَلَ عَنْ جَمِيعِ التَّوَافِلِ، لِاسْتِدْلَالِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى اسْتِهَانَتِهِ بِالطَّاعَةِ، وَزُهْدِهِ فِيهَا، فَإِنَّ النُّفُوسَ تَسْتَقِصُّ مَنْ هَذَا ذَأْبُهُ وَعَادَتُهُ»³ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ تَارَكَ⁴ جَمِيعِ التَّوَافِلِ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، فَيُردُّ عَلَى عَكْسِ حَدِّ الْمُنْدُوبِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ لَيْسَ لِأَجْلِ تَرْكِ التَّنْفِلِ، ⁵ «بَلْ»⁵ لِأَنَّ تَرْكَ الْجَمِيعِ عَلَامَةٌ [عَلَى]⁶ التَّهَافُوتِ بِالذِّينِ وَقِلَّةِ الْمُبَالَاةِ، وَهَذَا كَمَا نَقُولُ فِي التَّهَافُوتِ بِالسُّنَنِ،

¹ - انظر أمهات كتب الفقه المالكي كقواعد المقرئ/2: 386، 388، والمقدمات لابن رشد/1: 41.

² - وردت في نسخة ب: مما.

³ - نص منقول من المحصول/1: 128-129.

⁴ - وردت في نسخة ب: تلك.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ قَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، «وَاللَّهُ لَا أَزِيدُ <عَلَى>¹ هَذَا وَلَا أَنْقُصُ» فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: (أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ)² وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

{تَأْوِيلُ مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى}

الخامس: لَا بُدَّ أَنْ يُتَأَوَّلَ هُنَا فِي الِاسْتِحْبَابِ مِنْ جَانِبِ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوُ مَا تَأَوَّلْنَا فِي الْكَرَاهَةِ فِيمَا مَرَّ، فَإِنَّ الْمَحَبَّةَ فِي جَانِبِهِ تَعَالَى إِنْ كَانَتْ هِيَ الْإِرَادَةُ أَوْ أَخْصَ مِنْهَا، لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمَنْدُوبِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ شَيْئاً وَقَعَ لَا مَحَالَةَ، فَالْمُرَادُ لِأَزَمِ ذَلِكَ، وَهُوَ الْأَمْرُ وَالطَّلَبُ وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

{تَقْرِيرُ الْكَلَامِ فِي وَقْتِ الشَّرْعِ فِي الْمَنْدُوبَاتِ}

"وَلَا يَجِبُ" الْمَنْدُوبُ الْمَذْكُورُ "بِالشَّرْعِ"، فِيهِ، أَيُّ: لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ شَرَعَ فِي مَنْدُوبٍ كَالصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ مَثَلًا إِيثَامُهُ، لِأَنَّ لِأَزَمِ الْمَنْدُوبِ جَوَازَ التَّرْكِ، وَكَمَا يَجُوزُ تَرْكُهُ ابْتِدَاءً بَأَنْ لَا يَشْتَغِلَ بِهِ أَصْلًا، يَجُوزُ تَرْكُهُ ثَانِيًا بَعْدَ الشَّرْعِ فِيهِ بِأَنْ لَا يُتِمَّهُ فَيَبْطُلُ، إِذْ لَوْ لَمْ يَجْزُ تَرْكُهُ لَانْقِلَبَ وَاجِبًا، وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

{وُجُوبُ إِيثَامِ بَعْضِ الْمَنْدُوبَاتِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ}

"خِلَافًا لِأَبِي حَنِيْفَةَ" فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ يَجِبُ بِالشَّرْعِ إِيثَامُهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾³، فَإِنَّهُ نَهَى عَنِ إِبْطَالِ الْأَعْمَالِ، وَهُوَ لَفْظٌ عَامٌّ يَشْمَلُ⁴ الْفَرَضَ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: وجوب صوم رمضان. ومسلم في كتاب الإيمان، باب:

بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام.

³ - محمد: 33.

⁴ - وردت في نسخة ب: يشتمل.

وَالْتَفُلَّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَطْعَ إِبْطَالٌ، وَقَدْ نُهِِيَ عَنْهُ فَيَحْرُمُ، فَإِذَا حُرِّمَ الْقَطْعُ وَجِبَ التَّمَادِي، فَمَنْ قَطَعَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَغَيْرِهِمَا.

وَعُورِضُ فِي الصَّوْمِ بِحَدِيثِ (الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ)¹، وَيُقَاسُ عَلَى الصَّوْمِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِي الْأَعْمَالِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ.

وَعُورِضُ بِأَنَّ الْحَجَّ التَّطَوُّعَ يَجِبُ التَّمَادِي فِيهِ اتِّفَاقًا، وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ، وَذَلِكَ آيَةٌ وَجُوبُهُ بِالْشَّرْعِ، فَقَدْ انْتَقَضَ قَوْلُكُمْ إِنَّ التَّفُلَّ لَا يَجِبُ بِالْشَّرْعِ.

فَأَجَابَ الْمُصَنِّفُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَوُجُوبُ إِنْشَاءِ الْحَجِّ الْمَنْدُوبِ، إِنَّمَا كَانَ "لأنَّ تَفْلَهُ"² أَي: الْحَجَّ "كَقَرَضِهِ نِيَّةً"، فَإِنَّهَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا³ مُجَرَّدُ الْقَصْدِ إِلَى الدُّخُولِ فِي الْحَجِّ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ / لِتَعْيِينِ الْفَرَضِ وَلَا التَّفُلِّ.

"وَكَفَّارَةٌ"، فَإِنَّهَا تَجِبُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِالْجَمَاعِ "وَعَيْرُهُمَا"، أَي: غَيْرِ النِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ، كَكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا يَجِبُ فِيهِ التَّمَادِي بَعْدَ الْفَسَادِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَإِنَّ تَفْلَهُمَا يُخَالِفُ فَرَضَهُمَا فِي النِّيَّةِ، وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي فَرَضِ الصَّوْمِ بِشَرْطِهَا دُونَ تَفْلِهِ، وَيَحْصُلُ بِفَسَادِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ الْخُرُوجُ دُونَ الْحَجِّ، فَلَمَّا أَشْبَهَ⁴ حَجَّ⁵ التَّطَوُّعَ فَرَضَهُ فِي الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ أُلْحِقَ بِهِ فِي وَجُوبِ الْإِنْشَاءِ، فَخَرَجَ عَنْ

¹ - أخرجه الترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء في إفتار الصائم المتطوع. وأخرجه بهذا اللفظ أحمد في باقي مسند الأنصار.

² - وردت في نسخة ب: فعله.

³ - وردت في نسخة ب: منها.

⁴ - وردت في نسخة ب: انتبه.

⁵ - وردت في نسخة ب: صح.

تِلْكَ الْقَاعِدَةُ، وَالْعُمَرَةُ مِثْلُ الْحَجِّ فِي ذَلِكَ، فَبَقِيَ مَا عَدَاهُمَا مِنْ سَائِرِ التَّطَوُّعَاتِ عَلَى أَصْلِهِ.

تَنْبِيهَات {فِي مَزِيدِ الْكَلَامِ عَلَى الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ}

الأول: مُرَادُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الدَّخَلَ فِي النَّفْلِ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِثْمَامُهُ، وَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ بِعُذْرٍ أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَلَا قَضَاءٍ عَلَيْهِ.

الثاني: إِخْرَاجُ الْحَجِّ بِشِبْهِ نَفْلِهِ بِفَرْضِهِ¹ فِي النَّيَةِ لَا يَرِدُ إِلْزَامًا عَلَى الْحَفَظَةِ، لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ صَوْمَ الْفَرَضِ بِمُطْلَقِ النَّيَةِ أَيْضًا، وَكَذَا التَّشْبِيهِ بِكَوْنِ الْفَسَادِ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ يَحْصُلُ بِهِ الْخُرُوجُ لَا يَنْفَعُ شَيْئًا، لِأَنَّهُ يُقَالُ: كَمَا اشْتَرَكَ نَفْلُ الْحَجِّ وَفَرْضُهُ فِي عَدَمِ الْخُرُوجِ، كَذَا اشْتَرَكَ نَفْلُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَفَرْضُهُمَا فِي الْخُرُوجِ.

نَعَمْ، يُقَالُ: كَمَا وَجِبَ الْمُضِي² فِي فَاسِدِ الْحَجِّ، يَجِبُ فِي صَحِيحِهِ بِالطَّرِيقِ³ الْأُخْرَى، وَبِهِ غُلُلٌ⁴ عَمَلٌ⁵ الشَّافِعِيِّ، وَلَكِنْ لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ فَاسِدِ النَّفْلِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ، لِأَنَّ فَرَضَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَهَذَا لَيْسَ مُرَادَهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا تَقْوِيَةَ الشَّبْهِ بَيْنَ نَفْلِ الْحَجِّ وَفَرْضِهِ.

قَالَ الشَّارْحُ: «وَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْحَجِّ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ بِهِ الْمُسْتَطِيعَ، فَهُوَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ كَانَ عَلَيْهِ فَرَضٌ عَيْنٌ، وَإِلَّا كَانَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ»⁶، فَلَا يُتَصَوَّرُ <حَجٌّ>⁷ فِي تَطَوُّعٍ.

¹ - وردت في نسخة ب: فرضه.

² - وردت في نسخة ب: الحصر.

³ - وردت في نسخة ب: بطريق.

⁴ - وردت في نسخة ب: على.

⁵ - وردت في نسخة ب: على.

⁶ - نص منقول بتصريف من كتاب تشنيف المسامع/1: 173.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

وَرُدَّ بِمَنْعِ انْحِصَارِ الْخِطَابِ فِي الْمُسْتَطِيعِ¹، وَلِأَنَّ² حَجَّ الصَّبِيِّ وَالرَّقِيقِ يَكْفِي فِي تَصَوُّرِهِ.

الثالث: الآية التي استدلل بها الحنفية السابقة³، ذكر المفسرون فيها تأويلات: فقيل: «لَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ». وقيل: «لَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ بِالْمَعَاصِي»، وهذا على رأي المعتزلة في الإحباط. وقيل: «لَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ بِالرِّبَاءِ وَالْعُجْبِ مَثَلًا». وقيل: «لَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ بِأَنْ تَقْطَعُوهَا⁴ قَبْلَ تَمَامِهَا»، وهو محل الاستدلال. وقيل: «الْمَعْنَى لَا تُبْطَلُوا أَعْمَالَكُمْ بِالْمَنْ»، وَأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي قَوْمِ بَنِي أَسَدَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: آثَرْنَاكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَجَنَّاكَ بِأَنْفُسِنَا، كَأَنَّهُمْ يَمْنُونُ عَلَيْهِ، فَنَزَلَتْ ﴿يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾⁵ الآية في الحجرات، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

الرابع: ذكر الشَّارِحُ عَنِ ابْنِ الْمُنِيرِ⁶ عَنْ إِمَامِنَا مَالِكٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ. «قَالَ وَاحْتَجَّ <لَهُ>⁷ بِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ إِذَا لَبَسَ لَأَمَتَهُ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى

¹ - وردت في نسخة ب: بالمستطيع.

² - وردت في نسخة ب: وبأن.

³ - كذا وردت في النسخين وحققا أن تكون تالية للآية هكذا: الآية السابقة....

⁴ - وردت في نسخة ب: تقطعوها.

⁵ - الحجرات: 17.

⁶ - أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري الأبياري المعروف بابن المنير (620/683هـ)، الفقيه الأريب المتبحر في كثير من العلوم. من تأليفه المفيدة: "البحر الكبير في نخب التفسير"، و"الانتصاف من صاحب الكشاف"، و"المقتفى في آيات الأسرى". الشذرات/5: 381. شجرة النور الزكية: 188.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

يُقَاتِلَ¹، وَهَذَا الاستدلال ضَعِيفٌ، وَفِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى الْاِخْتِصَاصِ، فَقَوْلُهُ: (لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ) يَدُلُّ عَلَى مُخَالَفَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ² لَهُ³ أَنْتَهَى.

{مَا يَجِبُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ}

قُلْتُ: وَعِنْدَنَا أَيْضًا سَبْعَةُ أَشْيَاءَ تَجِبُ بِالشُّرُوعِ وَهِيَ: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ، وَالطَّوَافُ وَالْاِعْتِكَافُ وَالْاِئْتِمَامُ، مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ⁴: /

صَلَاةٌ وَصَوْمٌ ثُمَّ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ ❖ ❖ عَكُوفٌ طَوَافٌ وَإِئْتِمَامٌ تَحْتَمَا

<وَفِي>⁵ غَيْرَهَا كَالْوَقْفِ وَالطُّهْرِ خَيْرٌ ❖ ❖ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ وَمَنْ شَاءَ تَمَّامًا⁵

فَغَيْرَ هَذِهِ السَّبْعِ عِنْدَنَا لَا يَجِبُ بِالشُّرُوعِ، وَذَلِكَ كِبْنَاءُ الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ، وَالْوُضُوءِ وَالْقِرَاءَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْقُرْبَاتِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ الْإِئْتِمَامِ فِيمَا ذُكِرَ مَا مَرَّ مِنَ الْآيَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ وَالْإِعْمَالِ عَامًّا، وَوُرُودُهُ فِي سَبَبٍ خَاصٍّ لَا يَمْنَعُ عُمُومُهُ.

¹ - أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب: قوله تعالى: ﴿وَأمرهم شورى بينهم﴾. وأحمد في باقي مسند المكثرين.

² - ساقط من نسخة أ.

³ - نص منقول بأمانة من تصنيف المسامع/1: 169-170.

⁴ - القائل هو الإمام ابن عرفة. انظر ذيل وفيات الأعيان/2: 282.

⁵ - راجع تفسيره المجموع من قبل تلميذه أحمد بن محمد البسيلي (ت: 830هـ) المخطوط بالخزانة الملكية تحت رقم: 679 ونفس الحكم تعرض له الإمام القرافي في كتابه نفائس الأصول/2: 261-262، وصاحب الضياء اللامع/1: 199.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

{الجوابُ عَنْ حَدِيثِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ أَمِيرِ نَفْسِهِ}

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، أَنْ يُرَادَ بِالصَّائِمِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ.

قَوْلُهُمْ: مَجَازٌ. قُلْنَا: يُحْمَلُ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَّةِ، عَلَى أَنَّ فِي مَحْمَلِكُمُ الْمَجَازَ أَيْضًا، فَإِنَّ الصَّائِمَ بِالْفِعْلِ لَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ إِنْ شَاءَ صَامٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ دَامَ عَلَى صِيَامِهِ وَهُوَ تَجَوُّزٌ، فَيُرْتَكَبُ الْمَجَازُ الْأَوَّلُ لِمَا ذَكَرْنَا¹، وَلِأَنَّ إِطْلَاقَ الْفِعْلِ وَمَا فِيهِ مَعْنَاهُ بِمَعْنَى الْإِرَادَةِ أَكْثَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ فِي مَحْمَلِنَا الْأَسْتِغْنَاءَ عَنْ رُكُوبِ الْخِلَافِ، بِتَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْآحَادِ وَالْقِيَاسِ الضَّعِيفِ، فَإِنَّ قِيَاسَ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّوْمِ مَعَ اخْتِلَافِ مَا بَيْنَهُمَا وَتَبَايُنِ أَحْكَامِهِمَا، لَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِنْكَارِ أَوْ الضَّعْفِ.

قَالَ الشَّارْحُ: «وَاحْتِجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ لَمَّا قَالَ لَهُ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: (لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ)²، قَالَ: وَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا، قَوْلُهُ (لَا) أَيُّ: لَيْسَ عَلَيْكَ غَيْرُهَا، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ. وَثَانِيهَا، مِنْ قَوْلِهِ³: (تَطَوَّعَ) فَسَمَاهُ تَطَوُّعًا، -قَالَ-: إِلَّا أَهْلَهُمْ يَقُولُونَ تَقْدِيرَهُ: إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ فَيُلْزَمُكَ التَّطَوُّعُ.

وَنَحْنُ نَقُولُ تَقْدِيرُهُ: فَيَكُونُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَتَقْدِيرُنَا أَرْجَحُ لِمَا⁴ ذَكَرْنَاهُ. ثَالِثُهَا، أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ، فَيُلْزَمُ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، أَوْ مِنْ جِنْسِهِ فَيُلْزَمُ الْمُدَّعَى⁵» انْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة ب: ذكرت.

² - أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: الزكاة من الإسلام. ومسلم في كتاب الإيمان، باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام.

³ - وردت في النسختين قولك.

⁴ - وردت في النسختين كما.

⁵ - نص منقول من كتاب تشنيف المسامع/1: 170.

قُلْتُ: وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ، أَنَّهُ دَعَوَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِلَا دَلِيلٍ، فَإِنْ أَصَلَ
الِاسْتِثْنَاءُ الْإِتِّصَالُ.

فَإِنْ قَالَ: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ غَيْرَ الْفَرْضِ¹ لَا يَجِبُ إِجْمَاعًا.
قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَوَّلًا فَمُسْلَمٌ وَلَا يَنْفَعُكَ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ
فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ فَمُصَادَرَةٌ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّرَاجُعِ.
وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي، أَنَّ ذَلِكَ التَّقْدِيرَ مُنَافٍ لِلِسُّؤَالِ، إِذِ الْأَعْرَابِيُّ لَمْ يَسْأَلْهُ
هَلْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَهَا حَتَّى يَقْدِرَ فَلَكَ أَنْ تَفْعَلَ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ هَلْ عَلَيْهِ غَيْرُهَا؟
فَالْمُنَاسِبُ التَّقْدِيرُ بِأَنَّهُ إِذَا تَطَوَّعَ فَعَلِيهِ، وَهُوَ مُدَّعَانَا.

فَإِنْ قَالُوا لَيْسَ هَذَا بِجَوَابٍ، لِأَنَّ² الْإِسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ. قُلْنَا: تَقَدَّمَ جَوَابُهُ.
وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ، أَنَّ³ الْإِسْتِثْنَاءَ لَمْ يَقَعْ مِنَ الْفَرَائِضِ، حَتَّى يَقَعَ التَّرْدِيدُ
الْمَذْكُورُ بَلْ مِنَ الْأَحْوَالِ، أَيْ: لَيْسَ عَلَيْكَ غَيْرُهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا أَنْ
تَطَوَّعَ، أَيْ: إِلَّا فِي حَالَةِ التَّطَوُّعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّطَوُّعَ يَجِبُ فِي حَالَةِ الشَّرْعِ،
فَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَتِلْكَ الْحَالَةُ مِنْ جِنْسِ الْأَحْوَالِ الْمَقْرَرَةِ.

وَإِنْ جَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، بِأَنْ يُرَادَ بِالتَّطَوُّعِ⁴ الْمُتَطَوُّعُ بِهِ.
قُلْنَا: إِنَّ الْفَرَائِضَ جِنْسٌ تَحْتَهُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا، مَا وَجِبَ بِالْأَصَالَةِ⁵ وَهُوَ
الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي، مَا وَجِبَ بِعَارِضِ⁶ الشَّرْعِ وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، فَهُوَ مِنْ
جِنْسِ الْأَوَّلِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِعْتِبَارِ.

81

¹ - وردت في نسخة أ: الفرائض.

² - وردت في نسخة ب: فإن.

³ - وردت في نسخة ب: بأن.

⁴ - وردت في نسخة ب: من التطوع.

⁵ - وردت في نسخة ب: بالإحالة.

⁶ - وردت في نسخة ب: بفارض.

هَذَا، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ مَا يُنْتَفَى لاختِمَالِهِ، فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الاتِّصَالُ، لَكِنْ يَكْثُرُ فِي نَحْوِ هَذَا أَنْ يَقُولَ الْمَرْءُ لِصَاحِبِهِ: هَلْ عَلَيَّ حَقٌّ لَكَ أَوْ دَيْنٌ فَأَقْضِيهِ؟، فَيَقُولُ لَا، إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ الْإِحْسَانَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا قُلْنَا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ الْكُورَانِيُّ¹ فِي الاستِدْلَالِ عَلَى مَا قَالَ الْمُصَنِّفُ «مَا شَرَعَ فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ لَا يَخْلُو، [إِمَّا]² <أَنْ>³ يَبْقَى عَلَى صِفَةِ الثَّقَلِ، أَوْ يَنْقَلِبَ بِالشَّرْعِ وَاجِبًا، وَالثَّانِي بَاطِلٌ إِجْمَاعًا، إِذْ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي الشَّرِيعَةِ يَكُونُ بَعْضُهُ ثَقَلًا وَبَعْضُهُ وَاجِبًا، <وَأَيْضًا لَوْ كَانَ يَصِيرُ وَاجِبًا بِالشَّرْعِ لَتَرْتَبَ>⁴ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبَاتِ دُونَ الثَّوَابِ، وَثَوَابُ الْوَاجِبَاتِ أَضْعَافُ ثَوَابِ الثَّقَلِ، وَهَذَا مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ» انْتَهَى.

{تَقْرِيرُ الْيُوسُفِيِّ لِكَلَامِ الْكُورَانِيِّ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ}

قُلْتُ: وَجَوَابُهُ أَنَّهُ «انْقَلَبَ بِالشَّرْعِ وَاجِبًا» وَهُوَ الْمُدَّعَى.

قَوْلُهُ: «خِلَافُ الْإِجْمَاعِ». قُلْنَا: مَمْنُوعٌ.

قَوْلُهُ: «لَا يُوجَدُ فِي الشَّرْعِ مَا بَعْضُهُ ثَقَلٌ وَبَعْضُهُ وَاجِبٌ». قُلْنَا: هَذَا وَاجِبٌ

كُلُّهُ، وَلَكِنْ فِي حَالَةِ دُونَ أُخْرَى.

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ يَكُونُ وَاجِبًا فِي حَالَةِ دُونَ أُخْرَى.

قُلْنَا: بَلْ هُوَ كَثِيرٌ: كَالْتَّفَقَةِ عَلَى الْأَبْوَيْنِ وَعَلَى الْأَوْلَادِ، وَتَعْلِيمِ الْعِلْمِ،

وَالْفَتَوَى وَالْقَضَاءِ، وَالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ أَصْلًا.

¹ - شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني ثم القاهري ثم الرومي (... / 893هـ)، له "شرح على

جمع الجوامع" سماه: "الدرر اللوامع". كشف الظنون/1: 596.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

وَأِنْ أَرَدْتَ <أَنَّ>¹ ابْتِدَاءَهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ إِثْمًا هُوَ بَعْدَ الشَّرْعِ.

قُلْنَا: بَلِ الْوُجُوبُ مُقَارَنٌ لِابْتِدَائِهِ، لِأَنَّهُ مُقَارَنٌ لِلشَّرْعِ لِوُجُوبِ مُقَارَنَةِ الْعِلَّةِ لِمَعْلُولِهَا بِالزَّمَانِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ بَعْضُهُ تَفْلًا وَبَعْضُهُ وَاجِبًا لَمْ يَمْتَنِعَ. وَقَوْلُهُ: «لَا يُوجَدُ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ»، لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا هُوَ مُدَّعَانًا، وَقَدْ أَثْبَتَاهُ فِي جِنْسٍ كَثِيرٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْأَحْكَامِ الْمَطْلُوبَاتِ، فَأَيُّ وُجُودٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا.

وَقَوْلُهُ: «لَوْ وَجِبَ بِالشَّرْعِ لَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبَاتِ». نَقُولُ: نَعَمْ، وَهُوَ مُدَّعَانًا، أَوْ نَقُولُ: التَّضْعِيفُ الْوَارِدُ لِلْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ دُونَ الْعَارِضِ، لِأَنَّ الثَّانِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا اسْتَدُلَّ² بِهِ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلَّا يَأْذِنَهُمْ)³، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ:⁴ «حَدِيثٌ مُنْكَرُ السَّنَدِ، صَحِيحُ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُمْ يَتَكَلَّفُونَ لَهُ فَيَفْسُدُ عَلَيْهِمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُمْ حَتَّى لَا يَخْسَرُوا»⁵ انْتَهَى.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: تستدل.

³ - أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في كتاب الصوم، باب: ما جاء فيمن نزل يقوم فلا يصوم إلا ياذنهم. وأخرجه بهذا المعنى ابن ماجة في كتاب الصيام، باب: فيمن نزل يقوم فلا يصوم إلا ياذنهم.

⁴ - محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي الإشبيلي (543/468هـ) رأس المالكية في زمنه الجليل القدر الشهير الذكر. له تأليف تدل على غزارة علمه وفصله منها: "اخصول في علم الأصول" و"عارضة الأحوذى في شرح الترمذي" و"الإنصاف في مسائل الخلاف". شجرة النور الزكية: 136.

⁵ - نص منقول مع تصرف يسير من عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي/3: 314.

وَوَجْهَ الاستِدْلَالِ، أَنَّهُ¹ لَوْ كَانَ أَمِيرَ نَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ يَصُومَ كَمَا يَقُولُ الْخَصْمُ، لَمْ يَلْزَمَ مَحْذُورٌ فِي صِيَامِهِ، لِأَنَّهُ إِنْ تَكَلَّفُوا لَهُ أَكْلٌ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الخامس: مَا مَرَّ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ يَقَعُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَا يُؤْذَنُ بِالْوُفَاقِ لِلْآخِرِ، / «فَمِنْ ذَلِكَ مَا أُوْرِدَ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ عَلَى أَصْحَابِهِ، مِنْ أَنَّ «الْمُسَافِرَ لَوْ² شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ الْإِثْمَامِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا، فَإِنَّهُ يَقْضِيهَا

تَامَّةً لَا مَقْصُورَةً»³، يَعْنِي أَنَّ⁴ الْإِثْمَامَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَضَاهَا تَامَّةً ذَلَّ عَلَى أَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ تَامَّةً بِالشَّرْعِ، وَذَلِكَ يَنْقُضُ⁵ قَاعِدَتَهُمْ.

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ بِالْإِثْمَامِ بِالْأَصَالَةِ وَهُوَ الْوَاجِبُ، إِلَّا أَنَّهُ وَقَعَ التَّخْفِيفُ بِالسَّفَرِ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى التَّزَامِ الْأَصْلَ لَزِمَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا خَلَا الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ وَهُوَ صَائِمٌ صَوْمَ فَرْضٍ، لَمْ يَتِمَّ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ لِفَسَادِ الْخُلُوةِ، وَلَوْ كَانَ صَائِمًا صَوْمَ تَطَوُّعٍ كَمُلَ عَلَيْهِ»⁶. فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ لَهُ الْخُرُوجَ عَنْ صَوْمِهِ بِالْجَمَاعِ، فَلِذَا كَمُلَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ الْخُرُوجُ إِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، وَهُوَ⁷ خِلَافُ قَاعِدَتِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: لأنه.

² - وردت في نسخة ب: له.

³ - راجع كتاب تشنيف المسامع/1: 170. والضياء اللامع/1: 195-196.

⁴ - وردت في نسخة أ: لأن.

⁵ - وردت في نسخة ب: نقض.

⁶ - راجع تشنيف المسامع/1: 172.

⁷ - وردت في نسخة ب: وهذا.

وَأَجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ¹: «يَأْتِيهِ إِذَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَإِلَّا فَلَا»
وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ نِيَّةِ الْقَضَاءِ لَا يُبِيحُ الْإِقْدَامَ عَلَى الْمُحَرَّمِ.
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا: مَنْ أَفْطَرَ فِي التَّغْلِ سَهْوًا أَوْ مُتَأَوَّلًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ،
وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُجُوبَ، إِذَا هُوَ لِحِفْظِ حُرْمَةِ عَقْدَةِ الْعِبَادَةِ أَنْ يَعْقِدَهَا، أَيْ: لَا
يَحُلُّهَا.

وَوَرَدَ عَنِ الْقَاضِي عِيْسَى بْنِ مَسْكِينٍ² الْإِفْرِيقِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لِصَاحِبٍ لَهُ
كَانَ دَعَاةً لِلْأَكْلِ وَهُوَ صَائِمٌ، «تَوَابَكَ فِي سُورَةِ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، فَفَطَرْتُكَ عِنْدَهُ أَفْضَلَ
مِنْ حَمُولِكَ»، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِقَضَائِهِ. فَقَالَ عِيَاضُ³: «الْقَضَاءُ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْهُ بِهِ
لَوْضُوحِهِ».

وَأَسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَدَمَ الْقَضَاءِ كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ.
وَرَوَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الزُّبَيْدِيِّ⁴ أَنَّهُ قَالَ لِصَائِمٍ حَضَرَهُ طَعَامُ جَمَاعَةٍ، «كُلْ وَتَعَلَّمَكَ
فَائِدَةٌ»، فَلَمَّا أَكَلَ أَخَذَ بِأُذُنِهِ، وَقَالَ لَهُ: «إِذَا عَقَدْتَ مَعَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَا تَنْقُضْهُ». قَالَ
ابْنُ عَرَفَةَ⁵: «لَعَلَّهُ عَلِمَ مِنْهُ الْعَزْمَ عَلَى الْفِطْرِ مُتَأَوَّلًا».

¹ - وردت في نسخة ب: أصحابنا. والمعارض هو أبو نصر العراقي كما جاء في التثنية/1: 172.

² - عيسى بن مسكين بن منظور أبو مهدي (295/214هـ)، العالم العامل الثقة الأمين الفاضل،
القاضي العادل، تولى القضاء جبراً وبقي به ثمانية أعوام. له فضائل جمّة. شجرة النور الزكية: 72.

³ - عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي (544/476هـ)، الإمام العلامة أبو الفضل. كان
إمام وقته في التفسير والحديث وعلومهما، فقيها أصولياً لغوياً حافظاً للمذهب مالك. من تصانيفه:
"الشفاء في التعريف بحق المصطفى"، و"إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم". الديباج: 168، 172.

⁴ - أبو زيد علي بن زيد بن علوان الزبيدي (813/741هـ)، نشأ بمشارق اليمن، دخل العراق
ومصر. برع في فنون من حديث وفقه وتاريخ وأدب. كان شهماً قوي النفس. الشذرات/7: 102.

⁵ - محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي (803/716هـ)، الحافظ النظار، الحائز قصبات
السبق في العلوم. من تأليفه العجيبة في فنون العلم: "تأليف في الأصول" عارض به طوابع البيضاوي،
"المختصر في الفقه" و"الحدود الفقهية"، و"مختصر في المنطق" شجرة النور الزكية: 227.

{الكَلَامُ فِي أَقْسَامِ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ}

ثُمَّ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَعْرِيفِ أَقْسَامِ الْوَضْعِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: السَّبَبُ، وَالشَّرْطُ، وَالْمَانِعُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْفَسَادُ.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ السَّبَبِ}

فَقَالَ: "وَالسَّبَبُ مَا يُضَافُ" أَي: يُسْنَدُ "الْحُكْمُ" الشَّرْعِيُّ "إِلَيْهِ لِلتَّعْلُقِ" أَي: تَعْلُقُ الْحُكْمُ "بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ لِلْحُكْمِ"، بِأَنْ يَكُونَ أَمَارَةً يُعَرِّفُ بِوُجُودِهِ وَجُودَ الْحُكْمِ، أَوْ عَدَمِهِ.

"أَوْ تَحْيَرِهِ"، أَي: غَيْرَ مُعَرَّفٍ لَهُ، بِأَنْ يَكُونَ مُؤَثِّرًا فِيهِ بِذَاتِهِ أَوْ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بَاعْتِثًا عَلَيْهِ عَلَى مَا هُوَ الْخِلَافُ الْآتِي فِي الْعِلَّةِ¹، أَنَّهَا الْمُعَرَّفُ أَوْ الْبَاعِثُ أَوْ الْمُؤَثِّرُ، وَهِيَ الْمُرَادُ هُنَا بِالسَّبَبِ.

فَقَوْلُهُ: "مَا" كَالْجِنْسِ يَدْخُلُ فِيهِ الْوُجُودِيُّ وَالْعَدَمِيُّ، سَوَاءً اعْتَبِرَتْ مَوْصُوفَةً أَوْ مَوْصُولَةً.

وَقَوْلُهُ: "يُضَافُ² الْحُكْمُ إِلَيْهِ" يَخْرُجُ بِهِ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا نِسْبَةَ لِلْحُكْمِ إِلَيْهَا بِوَجْهِهِ.

وَقَوْلُهُ: "لِلتَّعْلُقِ بِهِ" الْخ، يُخْرِجُ الشَّرْطَ وَالْمَانِعَ.

وَالْمُرَادُ بِالْإِضَافَةِ الْمَذْكُورَةِ الْإِضَافَةُ اللَّغَوِيَّةُ كَمَا قَرَّرْنَا، فَإِنَّ الْأَحْكَامَ مُسْنَدَةً إِلَى الْأَسْبَابِ، كَمَا يُقَالُ: وَجِبَ الظُّهْرُ لِزَوَالِ الشَّمْسِ، وَوَجِبَ الْحَدُّ لِلزَّئِي، فَلِلَّهِ عَلَى الزَّائِي أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا التَّحْرِيمُ، وَالْآخَرُ كَوْنُ الزَّائِي سَبَبًا³ لِلجَلْدِ أَوْ الرَّجْمِ.

¹ - انظر شرح جمع الجوامع للمحلي مع حاشية الباني/2: 152.

² - وردت في نسخة ب: أيضا.

³ - وردت في نسخة ب: سبب.

/وَقَدْ يُقَالُ: كَوْنُ الزَّئِي سَبِيًّا وَوُجُوبُ الْحَدِّ عِنْدَهُ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ: وَجُوبُ
الْحَدِّ، وَكَوْنُ الزَّئِي سَبِيًّا فِيهِ، وَكَوْنُ هَذَا السَّبَبِ حَرَامًا.

أَمَّا حَرَمَةُ الزَّئِي وَوُجُوبُ الْحَدِّ بِهِ فَهُمَا حُكْمَانِ شَرْعِيَانِ اتِّفَاقًا. وَأَمَّا كَوْنُ
الزَّئِي سَبِيًّا¹ فَهُوَ الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي كَوْنِهِ حُكْمًا شَرْعِيًّا أَوْ لَا.

{فِي تَعْرِيفِ الْمُصَنَّفِ لِلْسَّبَبِ بَحْثٌ مِنْ أَوْجُهٍ}

وَفِي تَعْرِيفِهِ لِلْسَّبَبِ بَحْثٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

الأول: أَنَّهُ إِنْ أُريدَ "بِالتَّعْلُقِ" تَرْتُّبُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ، بِحَيْثُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ
عَلَى مَا هُوَ شَأْنُ الْمَعْلُولِ مَعَ الْعِلَّةِ، وَالْمُسَبَّبِ مَعَ السَّبَبِ، فَقَدْ خَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ
الشَّرْطُ وَالْمَانِعُ. وَبَقِيَ قَوْلُهُ "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ أَوْ غَيْرُهُ" ضَائِعًا.

وَأِنْ أُريدَ بِالتَّعْلُقِ تَعْلُقُ الْإِسْتِنَادِ، وَالِاتِّسَابِ² بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ، فَهَذَا هُوَ مَعْنَى
الْإِضَافَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَأَحَدُهُمَا يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ، وَلَا فَائِدَةَ فِي لَامِ التَّعْلِيلِ.

الثاني: قَوْلُهُ "مُعَرَّفٌ" لَفْظٌ عَامٌّ يَتَنَاوَلُ كُلَّ شَيْءٍ حَصَلَتْ³ مِنْهُ الْمَعْرِفَةُ
لِلْحُكْمِ، كَالْوَحْيِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَالنَّصِّ وَالْقِيَاسِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ
الْإِسْتِدْلَالِ، وَهُوَ <قَدْ>⁴ صَدَّرَ التَّعْرِيفَ بِالْجِنْسِ الْبَعِيدِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا
ذَكَرَ [سَبِيًّا]⁵ يَدْخُلُ الْعِلْمُ أَيْضًا، لِأَنَّ "مَا" تَتَنَاوَلُ الْعَاقِلَ عِنْدَ التَّغْلِيْبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ

¹ - وردت في نسخة ب: سبب.

² - وردت في نسخة ب: الاستناد.

³ - وردت في نسخة ب: دخلت.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

جَمِيعَ ذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَبَبٌ فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ، وَمُرَادُ الْمُصَنَّفِ إِنَّمَا هُوَ تَعْرِيفُ السَّبَبِ فِي الْعُرْفِ الْخَاصِّ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ هُنَا، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ فَاسِدًا الطَّرْدِ.

الثالث: قَوْلُهُ: "أَوْ غَيْرِهِ" يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَا يَكُونُ مُعَرَّفًا، كَالشَّرْطِ وَالْمَانِعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَيَفْسُدُ التَّعْرِيفُ كُلُّهُ، عَلَى أَنَّ الْمَانِعَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ"، إِذْ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالثَّبُوتِ وَلَا بِالْعَدَمِ، وَالْمَانِعُ مُعَرَّفٌ لِعَدَمِ الْحُكْمِ، فَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُعَرَّفٌ.

وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّ قَوْلَهُ "أَوْ غَيْرِهِ" لَيْسَ تَتِمَّةً لِلتَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ، بَلْ إِمَارَةٌ إِلَى تَعْرِيفِ آخَرَ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ مُعَرَّفٌ وَهُمْ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحَقِّ، فَالسَّبَبُ عِنْدَهُمْ¹ هُوَ مَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ. وَمَنْ يَرَاهَا بَاعِثَةً كَالْأَمْدِي يَقُولُ: «إِنَّ السَّبَبَ هُوَ مَا يُضَافُ [الْحُكْمُ]² إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَاعِثٌ»³، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فَكَأَنَّ الْمُصَنَّفَ يُشِيرُ إِلَى تَعْرِيفِ السَّبَبِ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُفَصِّلْ رَغْبَةً فِي الْإِخْتِصَارِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي <أَنَّ>⁴ قَوْلُهُ: "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَرَّفٌ"، مَعْنَاهُ مُعَرَّفٌ لِلْحُكْمِ أَوْ لَهُ، أَيُّ: لِلْحُكْمِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ، وَالْمُعَرَّفُ لِعَدَمِ الْحُكْمِ لَا يُقَالُ فِيهِ مُعَرَّفٌ لِلْحُكْمِ، وَلَيْسَ هَذَا بِعَنَاءٍ تَخْفَى لِاتِّضَاحِ الْمُرَادِ. نَعَمْ، لَوْ زَادَ الْمُصَنَّفُ "لَهُ" كَانَ أَوْضَحَ.

¹ - وردت في نسخة ب: عندنا.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - راجع الإحكام في أصول الأحكام/1: 127-128.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

تنبيهات: {في الكلام على السبب}

الأول: السبب لغةً الحبل، والسبب أيضاً كلُّ شيءٍ توصَّلت به إلى غيره، ومنه سُمي السبب¹، فهو اسمٌ لبعض ما يُطلق عليه.

الثاني: ما عرَّف به المصنّف السبب رسماً له بخاصته. وعرَّفه الآمدي بأنه «كلُّ وصف ظاهر مُنضبط، دلَّ الدليل السمعِي على <كونه>² مُعرِّفاً لإثبات³ حكم شرعي»⁴، وهو شارح للماهية. وتعريف المصنّف أشبهل منه، وسيأتي شرح / هذه القيود بالقياس إن شاء الله تعالى، كما يأتي هنالك تحقيق الأقوال المختلفة. 84

الثالث: مَنْ لا يشترط المناسبة في العلة لكونها معرفة فقط، يرى السبب المذكور هنا والعلة المذكورة ثم مترادفين، ومن يشترط يرى السبب أعم لصدقه على ما لم تظهر فيه مناسبة⁵، كالزوال لوجوب الظهر، والسواد لقتل الكلب الأسود ونحو ذلك.

الرابع: لم يقيد المصنّف السبب بكونه وجودياً، لأنه قد يُعلَّل بالعدمي على ما فيه من التفصيل الآتي، ولا قيد بالظهور والاضطباط، كأنه إحالة على ما سيجيء في العلة.

¹ - قارن بصحاح الجوهرى/1: 145. والقاموس الخيط/1: 18. والمصباح المنير/1: 310.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: بالإثبات.

⁴ - نص منقول من الأحكام في أصول الأحكام/1: 127.

⁵ - وردت في نسخة أ: متناسبة.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الشَّرْطِ}

"وَالشَّرْطُ يَأْتِي" أَي: فِي مَبْحَثِ الْمُخَصَّصِ، آخِرُهُ إِلَى هُنَاكَ، لِأَنَّ الشَّرْطَ اللُّغَوِيَّ مِنْ أَقْسَامِ الشَّرْطِ وَهُوَ مُخَصَّصٌ، وَلَا تُذَكَّرُ مَبَاحِثُهُ إِلَّا هُنَاكَ، فَذَكَرَ الْجَمِيعَ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ أَخَصَّ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ الْآنَ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي لِيَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُ أَغْفَلَهُ رَأْسًا، وَتَحْنُ أَيْضًا تَذَكُّرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ، حَيْثُ عَرَفَهُ الْمُصَنِّفُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ يَرْجُوهُ اللَّهُ تَعَالَى ضَعِيفٌ.

وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي يُذَكَّرُ هُنَا هُوَ الشَّرْطُ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِدَاتِهِ، وَهَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي بَابِ التَّخْصِصِ.

وَالشَّرْطُ الْمُخَصَّصُ هُوَ اللُّغَوِيُّ، وَهُوَ سَبَبٌ فِي الْمَعْنَى، كَمَا قَالَ فِي التَّنْقِيحِ: «الشُّرُوطُ اللُّغَوِيَّةُ أَسْبَابٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهَا الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهَا الْعَدَمُ»¹.

ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ أَسْقَطَ الشَّرْعِيَّ مِنْ هَاهُنَا <وَهُوَ مُحَلَّةٌ>²، وَذَكَرَهُ هُنَاكَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَأَسْقَطَ اللُّغَوِيَّ هُنَاكَ وَهُوَ الْمُحْتَاجُ فِيهِ.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْمَانِعِ}

"وَالْمَانِعُ هُوَ الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ الْمُنْضِيطُ الْمَعْرَفُ نَقِيزَ الْحُكْمِ" أَي: الْحُكْمُ الْمُرْتَبَّ³ عَلَى السَّبَبِ كَمَا مَرَّ، "كَالْأَبْوَةِ فِي" بَابِ "الْقِصَاصِ"

¹ - قَارَنَ بِشَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ فِي اخْتِصَارِ الْخُصُولِ فِي الْأُصُولِ: 85.

² - سَاقَطَ مِنْ نَسْخَةِ ب.

³ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب: الْمُرْتَب.

فَإِنَّهَا مَانَعَةٌ مِنْهُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ [الْقَاتِلُ]¹ أَبًا لِلْمَقْتُولِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ قِصَاصًا²،
وَالْمَانِعُ مِنَ قَتْلِهِ الْأَبُوءَةُ، وَحِكْمَةُ ذَلِكَ كَوْنُهُ سَبَبًا فِي وُجُودِ الْمَقْتُولِ، فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ
يَكُونَ الْمَقْتُولُ سَبَبًا فِي عَدَمِهِ.

وَالْوَصْفُ "جِنْسٌ، وَالْمُرَادُ فِي الْإِصْطِلَاحِ كُلُّ مَعْنَى.

وَالْوُجُودِيُّ "يُخْرِجُ الْعَدَمِي، فَلَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مَانَعًا، فَلَا يُقَالُ: الْمَانِعُ مِنَ
الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ عَدَمُ التَّفَادِي، بَلِ الْمَانِعُ هُوَ الْحَيْضُ مَثَلًا.

وَالظَّاهِرُ "يُخْرِجُ الْخَفِي كَالْكَرَاهَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَنَحْوَهُمَا، فَلَا يُقَالُ عَدَمُ الرِّضَا
مَانِعٌ مِنَ انْعِقَادِ الْبَيْعِ مَثَلًا.

وَالْمُنْضَبِطُ "يُخْرِجُ <بِهِ>³ مَا لَا يَنْضَبِطُ، كَالْمَشَقَّةِ وَالْيَسَارِ، وَالْحَاجَةِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ.

وَالْمُعَرَّفُ "تَقْيِضُ الْحُكْمِ، يَخْرُجُ بِهِ السَّبَبُ وَالشَّرْطُ أَيْضًا، لِأَنَّ الشَّرْطَ
عَدَمُهُ هُوَ الْمُعَرَّفُ لِتَقْيِضِ الْحُكْمِ، وَقَدْ خَرَجَ بِقَيْدِ الْوُجُودِيِّ، وَهُوَ بِنَفْسِهِ لَا يُعَرَّفُ
شَيْئًا.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - قال الإمام الشوكاني: «وفي هذا المثال الذي أطبق عليه جمهور الأصول نظر، لأن السبب يقتضي
للقصاص هو عله، لا وجود الابن ولا عدمه، ولا يصح أن يكون ذلك حكمة مانعة للقصاص، ولكنه
ورد الشرع بعدم ثبوت القصاص لفرع من أصل». إرشاد الفحول: 7. وراجع المسألة أيضا في تفسير
القرطبي/1: 627-628، وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي/1: 138.

³ - سقطت من نسخة ب.

تَبْيَهَاتُ {لِلْكَلامِ فِي الْمَانِعِ}

الأوّل: المانع في الأصل وصفٌ من منعٍ يمنع، ضدّ أعطى فهو مانع، والأمر ممنوع، ثم استعمل في المنافي الوجودي اصطلاحاً، كأنه لكونه يمنع¹ غيره أن² يحلّ حيث حلّ فهو مجاز.

85 الثاني: تقييد المانع / بالوجودي محض اصطلاح، وإلاّ فالعدمي كعدم الشرط يحصل به ما يحصل بالمانع الوجودي من انقفاء الشيء، إلاّ أنّه لم يُسمَ مانعاً اصطلاحاً، وربما أطلق عليه ذلك.

الثالث: التقييد بالظهور والاضطباط حيث ذكر في المانع، وكذا فيما قبله من السبب أو الشرط، لا <بدّ أن>³ يعني به حصول ذلك إمّا بالذات، وإمّا بواسطة الأمانة والمظنة، كما نقول مثلاً: إنّ اللفظ أو المعاظة⁴ أمانة الرضى، الذي هو شرط انعقاد البيع ونحوه، وأربعة بُرْدٍ⁵ مظنة المشقة، التي هي سبب الترخّص في القصر، فينط الحُكم بالمظنة وتَصير هي المعتبرة، وقد حصل بها المقصود كما سيأتي.

¹ - وردت في نسخة ب: منع.

² - وردت في نسخة ب: أي.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وهو ما يعرف بالتعاقد بالمعاظة. أي التعاقد بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي دون تلفظ بإيجاب أو قبول. انظر مجلة الأحكام العدلية المادة 175.

⁵ - مقياس المسافة الحاصل عندها المشقة، وهو 12 ميلاً تقريباً.

{الْمَانِعُ قِسْمَانِ: مَانِعُ الْحُكْمِ وَمَانِعُ السَّبَبِ}

الرَّابِعُ: الْمَانِعُ قِسْمَانِ: مَانِعُ الْحُكْمِ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا وُجِدَ انْتَفَى الْحُكْمُ مَعَ بَقَاءِ حُكْمَةِ السَّبَبِ كَمَا مَثَلُ الْمُصْنَفِ¹. وَالثَّانِي مَانِعُ السَّبَبِ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا وُجِدَ اخْتَلَّ سَبَبُ الْحُكْمِ لِبُطْلَانِ حِكْمَتِهِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ بِالْوَاسِطَةِ. وَمِثَالُهُ الدِّينُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ، فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنْهَا مَعَ وُجُودِ النَّصَابِ الَّذِي هُوَ السَّبَبُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ مُوَاسَاةَ الْفُقَرَاءِ مِنْ فَضْلِ الْمَالِ، وَلَمْ يَدْعِ الدِّينُ فِي الْمَالِ فَضْلاً يُوَاسِي بِهِ²، فَالدِّينُ لَا يُنَافِي الزَّكَاةَ بِنَفْسِهِ، وَلَكِنْ يُنَافِي سَبَبَهَا الَّذِي هُوَ الْغِنَى.

وَالْمُصْنَفُ تَكَلَّمَ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَانِعُ الْحُكْمِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا الثَّانِي، وَسَيَأْتِي لَهُ ذِكْرُهُ فِي الْقِيَاسِ حَيْثُ يَقُولُ: «وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَانِعُهَا وَصْفًا وَجُودِيًّا يُخِلُّ بِحِكْمَتِهَا»³.

فَقَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ "وَالْمَانِعُ الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ" الخ، يَعْنِي بِهِ مَانِعُ الْحُكْمِ لَا مُطْلَقَ الْمَانِعِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْيِدْهُ لِأَنَّ مَانِعَ الْحُكْمِ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الثَّانِي عَلَى مَا قَالَ، لِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي الْأَحْكَامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَمَانِعُ السَّبَبِ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مَانِعَ السَّبَبِ مَانِعُ الْحُكْمِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةٍ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَحْكَامِ بِوَجْهِهِ.

¹ - وهو صنيع ابن الحاجب في المنتهى: 30، والآمدي في الإحكام/1: 130.

² - قارن بما ورد في الإحكام للآمدي /1: 185، شرح العضد على ابن الحاجب/2: 7، حاشية الفتاواني على شرح العضد/2: 7، وإرشاد الفحول: 7.

³ - انظر منع الموانع على جمع الجوامع: 101-102. وكذا مجموع مهمات المتون: 170.

الخامس: قَالَ الشَّهَابُ الْقَرَّافِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «الْمَوَانِعُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مِنْهَا مَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْحُكْمِ وَاسْتِمْرَارَهُ. وَمِنْهَا مَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَهُ فَقَطْ. وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ، هَلْ يَلْحَقُ بِالْأَوَّلِ أَوْ بِالثَّانِي.

فَالْأَوَّلُ كَالرَّضَاعِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ حُكْمِ النِّكَاحِ وَاسْتِمْرَارَهُ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي كَالِاسْتِبْرَاءِ¹ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ وَلَا يَبْطُلُ اسْتِمْرَارُهُ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ.

وَالثَّالِثُ كَالْإِحْرَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الصَّيْدِ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الصَّيْدِ ابْتِدَاءً، فَإِنْ طَرَأَ عَلَى الصَّيْدِ فَهَلْ تَجِبُ إِزَالَةُ الْيَدِ عَنْهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَكَأَمَّا يَمْنَعُ مِنَ التَّيْمِمِ ابْتِدَاءً، فَإِنْ طَرَأَ بَعْدَهُ فَهَلْ يُبْطِلُهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ²» انْتَهَى.

وَالْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ لَيْسَ بِعَامٍّ فِيهِمَا، بَلْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْفَقْهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّقْسِيمِ سَيَلِمُ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي الْعِلَّةِ³، فَإِنَّ الْأُمُورَ إِضَافِيَّةً، /يُسَمَّى الشَّيْءُ مَانِعًا بِاعْتِبَارِ وُجُودِ الشَّيْءِ، وَعِلَّةً بِاعْتِبَارِ عَدَمِهِ أَوْ الْعَكْسِ.

السادس: التَّمَثِيلُ لِلْوُجُودِ بِالْأُبُوءَةِ مَعَ أَنَّهَا إِضَافِيَّةٌ، وَالْإِضَافِيَّاتُ عَدَمِيَّةٌ عِنْدَنَا، إِنَّمَا كَانَ مِنْهُ تَوْسَعًا فِي الْوُجُودِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَهُ الْوُجُودُ الْمُتَّصِلُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا لَا يَدْخُلُ الْعَدَمُ فِي مَفْهُومِهِ، وَمِنْهُ الْأُبُوءَةُ⁴ وَنَحْوَهَا.

¹ - وردت في نسخة ب: كاستبراء.

² - نص منقول مع بعض التصرف اليسير عن القرافي، راجع شرح تنقيح الفصول: 84.

³ - وردت في نسخة ب: اللغة.

⁴ - وردت في نسخة ب: النبوة.

{الكلام في تعريف الصَّحَّة}

"وَالصَّحَّةُ" السَّابِقُ ذَكَرَهَا "مُؤَافَقَةُ" الْفِعْلِ "بِذِي الْوَجْهَيْنِ" وَقُوعاً "الشَّرْعَ"، وَالْمُرَادُ بِالْوَجْهَيْنِ الْمُؤَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، بِمَعْنَى¹ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ، وَهُوَ <بِأَنَّ يَكُونُ>² بِحَيْثُ يَقَعُ تَارَةً مُؤَافِقاً لِلشَّرْعِ، لَا سِتِّكَمَالَ الشَّرَاطِ الْمَحْتَاجَةِ فِيهِ، وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ عَنْهُ.

وَيَقَعُ تَارَةً مُخَالَفاً لِلشَّرْعِ، لَانْتِفَاءِ الشُّرُوطِ أَوْ بَعْضِهَا، أَوْ وُجُودِ الْمَوَانِعِ أَوْ بَعْضِهَا فِيهِ، فَالصَّحَّةُ مُؤَافَقَتُهُ لِلشَّرْعِ، وَسَوَاءٌ كَانَ عِبَادَةً كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، أَوْ عَقْداً كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، فَصِحَّةُ كُلِّ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْبَيْعِ مَثَلاً مُؤَافَقَتُهُ لِلشَّرْعِ، وَلَا تَكُونُ الْمُؤَافَقَةُ إِلَّا بِوُجُودِ الشَّرَاطِ³ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، حَتَّى يَكُونَ الشَّيْءُ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَطْلُوبَةِ شَرْعاً.

وَاخْتَرَزَ الْمُصَنِّفُ بِذِي الْوَجْهَيْنِ مِمَّا⁴ يُتَصَوَّرُ أَلَّا⁵ يَقَعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، فَلَا يُوصَفُ بِالصَّحَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ كَانَتْ⁶ مَعْرِفَةً، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ فَالْوَاقِعُ جَهْلٌ لَا مَعْرِفَةَ. وَلَا يُقَالُ فِي الْجَهْلِ إِنَّهُ مَعْرِفَةٌ فَاسِدَةٌ، فَلَا يُقَالُ فِيهَا إِنَّهَا مَعْرِفَةٌ صَحِيحَةٌ، وَكَذَا رَدُّ الْوَدِيعَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

ثُمَّ الْمُؤَافَقَةُ الْمَذْكُورَةُ، إِذَا كَانَتْ فِي "الْعِبَادَةِ" كَالصَّلَاةِ، فَهِيَ لَا تَقْتَضِي سُقُوطَ الْقَضَاءِ، فَصِحَّةُ الْعِبَادَةِ إِنَّمَا هِيَ مُؤَافَقَتُهَا لِلشَّرْعِ، سَوَاءً سَقَطَ الْقَضَاءُ، بِأَنَّ

خلل ١٣
لعلها
(ولا يكفل)

¹ - وردت في نسخة ب: يعني.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - ردت في نسخة ب: الشرط.

⁴ - وردت في نسخة ب: لما.

⁵ - وردت في نسخة أ: أن

⁶ - وردت في نسخة ب: كان.

كَانَتْ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَطْلُوبَةِ شَرْعاً فِي ظَنِّ الْفَاعِلِ وَفِي نَفْسِ الْأَمْرِ، أَوْ لَمْ يَسْقُطْ، بَأَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي ظَنِّهِ لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ¹.

"وَقِيلَ: "الصَّحَّةُ فِي الْعِبَادَةِ" هِيَ "إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ"، أَيُّ: أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَا يُخَاطَبُ فَاعِلُهَا بِالْقَضَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ أَصْلًا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ².

فَأَيُّ عِبَادَةٍ وَافَقَتْ الشَّرْعَ فِي الظَّاهِرِ، وَوَافَقَتْهُ أَيْضًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، وَأَيُّ عِبَادَةٍ وَافَقَتْهُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ، كَصَلَاةِ الْمُحَدِّثِ نَاسِيًا، فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَالثَّانِي أَحْصَى مُطْلَقًا مِنَ الْأَوَّلِ.

{الْمَقْصُودُ بِصَحَّةِ الْعَقْدِ}

"وَبِصَحَّةِ الْعَقْدِ" الَّتِي هِيَ مُوَافَقَتُهُ لِلشَّرْعِ كَمَا مَرَّ، "تَرْتَّبُ أَثَرُهُ"، أَيُّ: أَثَرُ ذَلِكَ الْعَقْدِ عَلَيْهِ، وَالْأَثَرُ الْفَائِدَةُ الَّتِي شَرَعَ الْعَقْدُ لِاسْتِحْصَالِهَا، كَالِائْتِفَاعِ بِالْبَيْعِ فِي الْبَيْعِ، وَالِاسْتِمْتَاعِ بِالْمَرْأَةِ فِي النِّكَاحِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَقَعُ مِنَ الْعُقُودِ وَثَمَرَاتِهَا³.

وَالْمُرَادُ بِكَوْنِ "الْأَثَرِ مُتَرْتَّبًا" كَوْنُهُ نَاشِئًا، بِمَعْنَى أَنَّ الصَّحَّةَ فِي الْعُقُودِ سَبَبٌ لِتَرْتُّبِ⁴ ثَمَرَاتِهَا عَلَيْهَا، وَقَدْ لَا تُوجَدُ الثَّمَرَةُ بِالْفِعْلِ لِمَنْعٍ مِنْهَا، كَمَا فِي بَيْعِ الْخِيَارِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُنْعَقِدٌ⁵ بِأَنَّهُ صَحِيحٌ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ، إِذْ / لَا يَحُلُّ الْإِئْتِفَاعُ إِلَّا بَعْدَ الْإِخْتِيَارِ، وَذَلِكَ لِمَنْعٍ هُوَ الْخِيَارُ.

87

¹ - المراد بالتكلمين جمهور الأصوليين من مالكية وشافعية وحنابلة في مقابلة الأحناف ومذهبهم.

² - المراد بالفقهاء في هذا الموضع الحنفية ومن سار على منهجهم.

³ - انظر في ذلك الإحكام في أصول الأحكام/1: 186، الموافقات/1: 203، وشرح المحلى على جمع

الجوامع مع حاشية العطار/1: 141.

⁴ - وردت في نسخة ب: ترتب.

⁵ - وردت في نسخة ب: معتقد.

{المَقْصُودُ بِصَحَّةِ الْعِبَادَةِ}

وَبَصَحَّةُ "الْعِبَادَةِ" عَلَى الْقَوْلِ السَّابِقِ فِي مَعْنَاهَا، <مِنْ>¹ أَنَّهَا مُوَافَقَةُ الشَّرْعِ. "إِجْزَاؤُهَا أَيُّ: كِفَايَتُهَا فِي سَقُوطِ التَّعَبُّدِ" بِهَا عَنْ فَاعِلِهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ كَمَا مَرَّ.

"وَقِيلَ: "إِجْزَاؤُهَا هُوَ "إِسْقَاطُ² الْقَضَاءِ" عَنْهُ، بَأَنَّ لَا يُؤْمَرُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ. فَصَحَّةُ الْعِبَادَةِ سَبَبٌ أَيْضاً لِرُتْبِ الْإِجْزَاءِ، غَيْرُ أَنَّ الْإِجْزَاءَ يَخْتَلِفُ تَفْسِيرُهُ. فَإِنْ قُلْنَا: هُوَ «الْكِفَايَةُ فِي سَقُوطِ التَّعَبُّدِ»، فَالْإِجْزَاءُ لَازِمٌ لِلصَّحَّةِ أَبَدًا. وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ "إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ"، فَالْإِجْزَاءُ مُتَرْتَّبٌ عَلَى الصَّحَّةِ وَمُسَبَّبٌ عَنْهَا لَا دَائِمًا، إِذْ قَدْ تَوَجَّدَ وَلَا يُوْجَدُ الْإِجْزَاءُ، كَمَنْ صَلَّى بِالْحَدِثِ نَاسِيًا عَلَى مَا مَرَّ. هَذَا كُلُّهُ إِنْ اعْتَبَرْنَا الصَّحَّةَ بِمَعْنَاهَا الْأَوَّلُ، وَأَمَّا إِنْ اعْتَبَرْنَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي، وَهُوَ [أَنَّهَا]³ إسْقَاطُ الْقَضَاءِ فنَقُولُ: الْإِجْزَاءُ إِنْ فُسِّرَ⁴ بِالْكِفَايَةِ فَهُوَ لَازِمٌ لِلصَّحَّةِ، ضَرُورَةٌ أَنَّهُ كُلَّمَا أَسْقَطْتَ الْقَضَاءَ كَانَتْ كَافِيَةً فِي سَقُوطِ⁵ التَّعَبُّدِ، وَإِنْ فُسِّرَ بِإِسْقَاطِ الْقَضَاءِ فَهُوَ مُرَادِفٌ لِلصَّحَّةِ وَلَا إِشْكَالَ.

تَنْبِيهَاتُ: {فِي الْكَلَامِ عَلَى الصَّحَّةِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِجْزَاءِ}

الأَوَّلُ: الصَّحَّةُ فِي اللُّغَةِ ضِدُّ الْمَرَضِ، وَالصَّحَّةُ أَيْضاً الْبَرَاءَةُ مِنَ الْعُيُوبِ، وَصَحَّ الشَّيْءُ فَهُوَ صَحِيحٌ وَصِحَّاحٌ. وَالصَّحَّةُ فِي الشَّرْعِ إمَّا مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ عَلَى التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا مِنَ الثَّانِي وَهُوَ وَاضِحٌ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: سقوط.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: فسرنا.

⁵ - وردت في نسخة ب: بسقوط.

وَالْإِجْزَاءُ لُغَةً الْكِفَايَةُ، وَهَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ، نَقُولُ: جَزَأْتُ بِالشَّيْءِ وَاجْتَزَأْتُ¹ بِهِ أَيُّ: اكْتَفَيْتُ، وَأَجْزَأَنِي الشَّيْءُ كَفَانِي، وَأَمَّا الْيَائِي فَبِمَعْنَى الْمَكَاافَةِ وَالْقَضَاءِ، نَقُولُ: [قَضَيْتُهُ]² جَزَيْتُهُ أَجْزِيهِ أَيُّ: كَفَأْتُهُ، وَهَذَا الشَّيْءُ يُجْزِي عَنِّي أَيُّ: يَقْضِي.

الثاني: اعترض تقييد المصنف الفعل بـ"ذي الوجهين"، بأن لا حاجة إليه ولا حاصل له، وأن ما مثلوا به من المعرفة وردّ الوديعة مثلاً لا يستقيم، لأن المعرفة أيضاً <إن>³ وقعت غير موافقة للشرع، تكون معرفة باطلة لانتفاء موجب صحتها من المطابقة للواقع، ولا يضرنا كونها جهلاً، إذ لا تنافي بين الجهل والمعرفة الباطلة، ولذا يشترط المتكلمون تحصيل المعرفة على وجهها المعتبر، وكذا ردّ الوديعة إذا اختلت⁴ شروط صحتها، كما لو ردّها على صاحبها بعد ما جنّ كان ردّاً باطلاً وفاسداً.

قلت: وهو ظاهر، والتقييد المذكور وقع عند الإمام في المحصول، ولكن في وصف العبادة بالاجزاء، وسيأتي الكلام عليه.

{الخلافاً المذكور بين المتكلمين والفقهاء لفظي أم معنوي}

الثالث: الخلاف [المذكور]⁵ بين المتكلمين والفقهاء، قال القرافي وغيره: «أله لفظي⁶، لأنّ المحدث الظان للطهارة صلاته مأمور بها ومثاب عليها، ثمّ

¹ - وردت في نسخة ب: وأجزأت.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: اختل.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - قارن بما ورد في المستصفى/1: 94-95، شرح تنقيح الفصول: 76-77، نهاية السؤل/1: 59.

<إِنْ>¹ لَمْ يَتَذَكَّرْ الْحَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَذَكَّرَ قَضَى عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ، فَلَمْ يَبْقَ نِزَاعٌ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ، وَأَنَّ لَفْظَ <الصَّحَّةِ>² اسْمٌ لِمَاذَا.

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ³: «بَلْ هُوَ مَعْنَوِي، وَالتَّكَلُّمُونَ لَا يَأْمُرُونَ بِقَضَائِهَا، قَالَ: - وَوَصَفَهُمْ إِيَّاهَا بِالصَّحَّةِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الصَّحَّةَ / هِيَ الْغَايَةُ فِي الْعِبَادَةِ، - قَالَ: - وَلَا يُسْتَكْرَرُ هَذَا، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ⁴ مِثْلَهُ، فِيمَا إِذَا صَلَّى بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ نَظَرًا لِمُوَافَقَتِهِ الْأَمْرَ حَالِ التَّلَاسِ... - قَالَ: - وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يَقُولُونَ: الْقَضَاءُ لَا يَجِبُ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ بَلْ بِأَمْرٍ يَتَجَدَّدُ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: يَجِبُ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ، فَلِهَذَا فَسَرُّوا الصَّحَّةَ بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ»⁵ انْتَهَى.

وَرُدَّ بِأَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ لَا يُوجِبُونَ الْقَضَاءَ لَا يُسَلِّمُ، وَوَصَفَهُمْ لَهَا⁶ بِالصَّحَّةِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، إِذْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَعَدَمِ الْقَضَاءِ، كَيْفَ وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُمْ⁷ التَّصْرِيحُ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ؟، فَالْحَقُّ مَا قَالَ الْقَرَفِيُّ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى وُجُوبِ الْقَضَاءِ عِنْدَ التَّذَكُّرِ، فَالْخِلَافُ لَفْظِي⁸.

88

لعل نصيب
الثاني
للمقدم
الطهاري
ترجم
الزركشي
كان
اه
صلا

¹ - سقطت من نسخة زن.

² - سقطت من نسخة زن.

³ - محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين (794/745هـ)، عالم بفقهاء الشافعية والأصول. له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها في علم أصول الفقه: "لقطة العجلان"، و"البحر الخيط"، و"تشنيف المسموع بجمع الجوامع"، و"الدبيح في توضيح المنهاج". الدرر الكامنة/4: 17، 18.

⁴ - أي في مذهبه القديم الذي قال به بالعراق.

⁵ - نص منقول بتصريف من تشنيف المسموع/1: 180.

⁶ - وردت في نسخة ب: أي.

⁷ - وردت في نسخة ب: عندهم.

⁸ - انظر شرح تنقيح الفصول: 76-77.

الرابع: أنكر الناس صحة ذلك التفسير على¹ الفقهاء، لأنهم يقسمون الصلاة الصحيحة مثلاً إلى ما يُغني عن القضاء وما لا يُغني عنه، فهذا اعتراف منهم بأن صلاة فاقد الطهورين صحيحة وإن لم يسقط القضاء.

وقال السبكي والد المصنف: «تسمية الفقهاء لها باطلة ليس لأخبارهم سقوط القضاء في حد الصحة كما ظنه الأصوليون، بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة في نفس الأمر، والصلاة بدون شرطها باطلة...» وقال: «الصواب حد الصحة عند الفريقين بموافقة الأمر»²، أي: كما يقول المتكلمون.

واعترض عليه، بأنه لو كان شرطها عند الفقهاء الطهارة في نفس الأمر، لكان إذا تردد فيها وصلي، ثم تبين أنه على طهارة تصح صلاته وهو باطل. قلت: وإنما يلزمه إن ادعى أن ذلك شرط تام ولا يلزم.

وقال غيره: «الصواب أن يكون حد الصحة عند الفريقين موافقة الشرع، غير أن الفقهاء يعتبرون للوصف بالصحة الموافقة في نفس الأمر وفي ظن المكلف، والمتكلمون يكتفون للوصف بالصحة بالموافقة في ظن المكلف، مع اتفاق الفريقين على وجوب القضاء، عند تبين وقوعها مخالفة للشرع في نفس الأمر» انتهى.

قلت: وهو واضح، ولكنه جارٍ على صحة الخلاف في التسمية، وأما على إنكاره فلا.

¹ - وردت في نسخة ب: من.

² - كلام منقول بتصرف من الإجماع في شرح المنهاج/1: 67-68.

الخامس: قَالَ الشَّارِحُ: «عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ مَا ذُكِرَ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ الصَّحَّةَ هِيَ نَفْسُ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ، كَمَا يَقْتَضِيهِ نَقْلُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ، بَلِ الْمُرَادُ كَمَا قَالَ الصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ¹ كَوْنُ تِلْكَ الْعِبَادَةِ بِحَيْثُ تُسْقَطُ الْقَضَاءُ»².

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْكَوْنِيَّةُ إِنْ اعْتُبِرَتْ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ فَذَاكَ، وَإِنْ اعْتُبِرَتْ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَقَطْ، فَهُوَ تَفْسِيرُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا الْفُقَهَاءَ.

السَّادِسُ: قَالُوا: «الْمُرَادُ بِإِسْقَاطِ الْقَضَاءِ رَفْعُ وَجُوبِهِ، فَلَا يَرِدُ أَنَّ الْقَضَاءَ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ³، فَلَا مَعْنَى لِإِسْقَاطِهِ قَبْلَ ثُبُوتِهِ».

{إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ رَفْعُ وَجُوبِهِ}

قُلْتُ: وَمَعْنَى هَذَا الْإِشْكَالِ أَنَّ الْقَضَاءَ إِنْ كَانَ بِأَمْرٍ⁴ جَدِيدٍ، فَكَيْفَ نَقُولُ إِنَّ الْعِبَادَةَ الْمُؤَدَّاةَ فِي الْوَقْتِ أَسْقَطَتْهُ وَهُوَ بَعْدَ لَمْ يَجِبْ، وَإِنْ كَانَ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ فَالْقَضَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، / فَرَجَعَ أَيْضاً إِلَى إِسْقَاطِ الشَّيْءِ قَبْلَ ثُبُوتِهِ.

>وَمَعْنَى الْجَوَابِ أَنَّ الْإِسْقَاطَ إِذَا مَا هُوَ رَفْعٌ لَوْجُوبِهِ لَا رَفْعٌ لَهُ بِنَفْسِهِ.

¹ - محمد بن عبد الرحيم بن محمد الشيخ صفى الدين الأرموي (715/644هـ)، متكلم على مذهب الأشعري، متضلع بالأصلين. من تصانيفه: "النهاية"، و"الفائق"، و"الرسالة النفيسة" وكلها في أصول الفقه، وهي حسنة جامعة، لاسيما النهاية. طبقات الشافعية/3: 240.

² - نص منقول بتصرف من تشيف المسمع/1: 181.

³ - قال القهري في شرح المعالم: «الخلافاً مبني على أن القضاء بأمر جديد، وهو مذهب المتكلمين، أو بالأمر الأول وهو مذهب الفقهاء». مخطوط الخزانة العامة رقم: 230ق.

⁴ - وردت في نسخة ب: لأمر.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا يُعْنِي شَيْئاً فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ، لِأَنَّا نَنْقُلُ الْكَلَامَ إِلَى الْوُجُوبِ،
فَنَقُولُ: إِمَّا أَنَّهُ رَفَعَ لَهُ¹ قَبْلَ ثُبُوتِهِ فَيَكُونُ كَالْأَوَّلِ، وَإِمَّا بَعْدَ ثُبُوتِهِ فَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّ
رَفَعَ الْوَاقِعَ مُحَالٌ.

وَأَيْضاً إِنْ أُرِيدَ الْوُجُوبُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَفِي الْحَالِ، فَلَا وُجُودَ لَهُ أَصلاً،
وَإِنْ أُرِيدَ بِحَسَبِ الْبَاطِنِ، فَهُوَ الْأَزَلِيُّ وَلَا رَافِعَ لَهُ إِذَا ثَبَتَ.

نَعَمْ، إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ تَجَوَّزَ <يُطْلَقُ>² إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ عَنْ عَدَمِ وَجُوبِهِ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ، بِمَعْنَى أَنَّ صِحَّةَ الْعِبَادَةِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، هِيَ كَوْنُهَا بِحَيْثُ لَا يَجِبُ
قَضَائُهَا، وَلَا يُخَاطَبُ بِهِ فَاعِلُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّقْرِيرِ، وَلَيْسَ
هُنَاكَ رَفَعٌ وَلَا إِسْقَاطٌ فِي الْمَعْنَى فَهُوَ ظَاهِرٌ.

السَّابِعُ: وَقَعَ فِي الْمَحْصُولِ وَالْإِحْكَامِ وَغَيْرِهِمَا، أَنَّ «الصَّحَّةَ فِي الْعِبَادَةِ
مُوَافَقَةُ الشَّرْعِ أَوْ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ» عَلَى مَا مَرَّ، وَفِي الْعُقُودِ هِيَ «تَرْتُّبُ أَثَرِهَا
عَلَيْهَا»³.

وَالْمُصَنِّفُ قَدْ خَالَفَ ذَلِكَ، فَجَعَلَ «الصَّحَّةَ مُوَافَقَةَ الشَّرْعِ مُطْلَقاً»، وَدَلَّ عَلَى
ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ أَشْيَاءٌ:

أَحَدُهَا، أَنَّهُ قَالَ: «الصَّحَّةُ مُوَافَقَةُ ذِي الْوُجْهِينِ» الخ، وَلَمْ يَقُلْ فِي الْعِبَادَةِ
كَمَا قَالَ غَيْرُهُ.

ثَانِيهَا، أَنَّهُ قَالَ: «وَقِيلَ فِي الْعِبَادَةِ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ»، فَعَلِمَ أَنَّهَا أَوَّلًا فِي
الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - راجع المحصول/1: 142.

ثالثها، أَنَّهُ قَالَ: "وَيَصِحَّةُ الْعَقْدِ تَرْتُّبُ أَثَرُهُ"¹، <فَجَعَلَ التَّرْتُّبَ نَاشِئًا عَنِ الصَّحَّةِ، فَقُلِمَ أَنَّهُ عِنْدَهُ لَيْسَ نَفْسُ الصَّحَّةِ، وَرَأَى الْمُصَنِّفُ أَنَّ مَفْهُومَ الصَّحَّةِ لَيْسَ هُوَ تَرْتُّبُ الْأَثَرِ²، بَلِ الصَّحَّةُ وَصْفٌ فِي الْعَقْدِ، إِذَا حَصَلَ تَرْتُّبُ الْأَثَرِ الْمَطْلُوبِ مِنْ الْعَقْدِ عَلَيْهِ، وَتَلَازُمُ الصَّحَّةِ وَالتَّرْتُّبِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا هُوَ هَذَا، عَلَى أَنَّ التَّلَازُمَ مَنقُوضٌ بِبَيْعِ الْخِيَارِ³.

وَيُجَابُ عَنْ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِي الْحَدِّ الشَّارِحِ لِلْمَاهِيَةِ دُونَ الرَّسْمِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِالْخَوَاصِّ.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ تَحُلُّفَ الْأَثَرِ فِي بَيْعِ الْخِيَارِ لِمَانَعٍ كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا تَرْتُّبُ⁴ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْأَثَرُ بِالْفِعْلِ. هَذَا، وَالظَّاهِرُ مَا قَالَ الْمُصَنِّفُ. وَقَالَ الْآمِدِي: «مَعْنَى صِحَّةِ الْعَقْدِ: تَرْتُّبُ <ثَمَرَتِهِ>⁵ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُ عَلَيْهِ، -قَالَ-: وَلَوْ قِيلَ: الْعِبَادَةُ صَحِيحَةٌ بِهَذَا التَّفْسِيرِ فَلَا حَرَجَ»⁶ انْتَهَى.

وَجَرَى الْعَضُدُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الصَّحَّةِ فِي الْعِبَادَةِ، «وَأَمَّا فِي الْمُعَامَلَاتِ فَتَرْتُّبُ الْأَثَرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا عَلَيْهَا. -قَالَ-: وَلَوْ فَسَرْنَاهَا فِي الْعِبَادَاتِ بِهِ وَرَجَعْنَا الْخِلَافَ إِلَى الْخِلَافِ فِي ثَمَرَتِهَا لَكَانَ حَسَنًا»⁷.

¹ - وردت في نسخة ب: الأمر.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - معنى الخيار: أن يكون للمتعاقد الخيار بين إمضاء العقد وعدم إمضائه بفسخه، إن كان الأمر أمر خيار شرط أو رؤية أو عيب. انظر لمزيد التفصيل بيع الخيار في القوانين الفقهية: 180.

⁴ - وردت في نسخة ب: يترتب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - راجع الإحكام في أصول الأحكام/1: 131.

⁷ - قارن بما ورد في شرح العضد على المختصر/2: 8.

وَقَالَ السَّعْدُ فِي حَوَاشِيهِ، يَعْنِي «يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ الصَّحَّةُ مُطْلَقًا عِبَارَةً عَنْ تَرْتُّبِ الْأَثَرِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يَجْعَلُونَ¹ الْأَثَرِ الْمَطْلُوبِ فِي الْعِبَادَاتِ هُوَ مُوَافَقَةُ أَمْرِ الشَّرْعِ، وَالْفَقَهَاءُ يَجْعَلُونَهُ عَدَمَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ، فَمِنْ هَاهُنَا اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ / الصَّلَاةِ بِظَنِّ الطَّهَّارَةِ، فَلَا يَكُونُ الْخِلَافُ فِي تَفْسِيرِ صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ، بَلْ فِي تَعْيِينِ الْأَثَرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا»² انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهَذَا عَكْسُ مَا فَعَلَ الْمُصَنِّفُ، فَإِنَّهُ رَدَّ التَّفْسِيرَيْنِ³ إِلَى الْمُوَافَقَةِ، لِيَسْقُطَ التَّرْتُّبُ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ رَدُّوهُمَا إِلَى التَّرْتُّبِ لِيَسْقُطَ الْمُوَافَقَةُ، وَلَا يَحْفَى عَلَى ذِي لُبٍّ مَا فِي جَعْلِ مُوَافَقَةِ الشَّرْعِ أَثَرًا لِلْعِبَادَةِ مِنَ الضَّعْفِ وَالتَّعَسُّفِ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنْ لَمْ تَكُنِ الثَّمَرَةُ الْمُوَافَقَةُ كَانَتْ هِيَ حُصُولُ الثَّوَابِ، فَيَرُدُّ أَنَّهُ قَدْ لَا يَحْصُلُ عَلَيْهَا.

قُلْنَا: لَا يَنْحَصِرُ فِي الْأَمْرَيْنِ، وَعَلَى اعْتِبَارِ الثَّوَابِ، فَأَلْمَرَادُ بِهِ الْإِسْتِحْقَاقُ شَرْعًا لَا الْحُصُولُ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْجَوَابِ بِأَنَّ الْمُرَادَ جَوَازُ تَرْتُّبِ الثَّمَرَةِ، وَالثَّمَرَةُ فِي الْعَقْدِ أَيْضًا هِيَ نَفْسُ الْحَلِيَّةِ مَثَلًا، لَا حُصُولُ الْإِنْتِفَاعِ وَلَا التَّوَالُدِ وَلَا التَّنَاسُلِ، حَتَّى يَرِدَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَحْصُلُ فِي الْفَاسِدِ، وَلَا يَحْصُلُ فِي الصَّحِيحِ فَافْهَم.

الثَّامِنُ: قِيلَ⁴ إِنَّ تَقْدِيمَ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: "وَيَصِحَّةُ الْعَقْدِ تَرْتُّبُ أَثَرِهِ" لِفَائِدَتَيْنِ:

¹ - وردت في نسخة ب: يجعلها.

² - نص منقول من حواشي الفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب/2: 8.

³ - وردت في نسخة ب: التفسير.

⁴ - قارن بما ورد في تشنيف المسامع/1: 181. وبما ورد في الضياء اللامع أيضا/1: 218.

الأولى ليعود الضمير عليه، على حد قول الله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا﴾¹.

قُلْتُ: وَهَذَا عَلَى مَا أَرَادَ، وَإِلَّا فَلَوْ قَالَ: وَتَرْتَّبُ <أَثَرُ>² الْعَقْدُ بِصَحَّتِهِ لَمْ يَلْزَمْ مَحْذُورٌ فِي التَّرْكِيبِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُطْلَبَ لِتَقْدِيمِ³ الصَّحَةِ سَبَبٌ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَكَلَّمُ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ، وَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ «تَأْتِيِ الْاِخْتِصَارِ فِيمَا بَعْدَهُ» كَمَا قَالَ الْمُحَلِّي⁴. وَأَيْضًا الْحَدِيثُ فِيهَا، فَتَقْدِيمُهَا⁵ مُتَعَيِّنٌ عِنْدَ مَنْ لَهُ ذَوْقٌ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ الْحَصْرُ، أَيُّ: مَا يَتَرْتَّبُ الْأَثَرُ إِلَّا بِالصَّحَةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: «بِمَعْنَى أَنَّهُ حَيْثُمَا وُجِدَ فَهُوَ نَاشِئٌ عَنْهَا، لَا بِمَعْنَى أَنَّهَا حَيْثُ وَجَدَتْ نَشَأَ عَنْهَا حَتَّى يُرَدَّ الْبَيْعُ، قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ أَثَرُهُ».

قُلْتُ: وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى الْاِحْتِرَازِ عَنْ بَيْعِ الْخِيَارِ، إِذَا أُريدَ التَّرْتَّبُ بِالْفِعْلِ، وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِالْقُوَّةِ فَلَا كَمَا مَرَّ.

وَقَدْ اعْتَرِضَ⁶ عَلَى الْحَصْرِ الْمَذْكُورِ، بِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْعَقْدِ وَهُوَ فَاسِدٌ، كَالْكِتَابَةِ الْفَاسِدَةِ، فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَثَرُهَا مِنَ الْعِتْقِ، وَكَذَا الْخُلْعُ الْفَاسِدُ كَمَا لَوْ كَانَ بِقَلَّةِ خَمَرٍ، فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ.

¹ - محمد: 24.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: فتقديم.

⁴ - قارن بما ورد في شرح جمع الجوامع/1: 102.

⁵ - وردت في نسخة ب: بتقديمها.

⁶ - قارن باعتراض الزركشي في تشنيف المسامع/1: 182.

وَأَجِيبُ¹ بِأَنَّ ذَلِكَ مُتَرَتَّبٌ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهِمَا، وَهُوَ صَحِيحٌ، لَا عَلَى الْعَقْدِ
كَمَا فِي الْقِرَاضِ² وَالْوَكَالَةِ³ الْفَاسِدَيْنِ، فَإِنَّ التَّصَرُّفَ فِيهِمَا يَصِحُّ لَوْجُودِ الْإِذْنِ فِيهِ،
وَإِنْ لَمْ يَصَحِّ الْعَقْدُ⁴.

التَّاسِعُ: التَّعَبُّدُ فِي اللُّغَةِ يَكُونُ مِنْ تَعَبَدِ اللَّازِمِ بِمَعْنَى تَنَسُّكِ، وَيَكُونُ مِنْ
الْمُعَدَّيْ، تَقُولُ تَعَبَدْتُ فَلَانًا إِذَا اتَّخَذْتَهُ عَبْدًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

تَعَبَّدَنِي نَمْرُ بْنُ سَعْدٍ وَقَدْ أَرَى ❖ وَنَمْرُ بْنُ سَعْدٍ لِي مُطِيعٌ وَمَهْطِعٌ⁵

فَإِنْ كَانَ التَّعَبُّدُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، فَلَمَّا دُ بَسْقُوطِ التَّعَبُّدِ
سُقُوطُ مَا جُعِلَ عَلَيْنَا مِنَ التَّعَبُّدِ، وَحَاصِلُهُ سُقُوطُ الْعِبَادَةِ عَنْ ذِمَّةِ الْمُكَلَّفِ. وَإِنْ كَانَ
مِنَ الثَّانِي، فَلَمَّا دُ بَسْقُوطُ مَا جُعِلَ عَلَيْنَا <مِنْ>⁶ التَّكْلِيفِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدَنَا
بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَإِذَا فَعَلْنَا مَا أَمَرْنَا بِهِ سَقَطَ عَنَّا التَّكْلِيفُ بِهِ، وَالْحَاصِلُ وَاحِدٌ.

وَيَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِالتَّعَبُّدِ الْمُتَعَبَّدُ بِهِ وَهُوَ الْفِعْلُ، وَمَعْنَى سُقُوطِهِ سُقُوطُ الطَّلَبِ
بِهِ، قَالَ الشَّارِحُ: «وَلَوْ عَبَّرَ بِالِإِسْقَاطِ بَدَلِ السَّقُوطِ كَانَ أَحْسَنَ»⁷ اُنْتَهَى.

¹ - قارن بما ورد في تشنيف المسماع/1: 182.

² - القِرَاضُ فِي اللُّغَةِ الْمُضَارَبَةِ فِي الْأَرْضِ، وَفِي الشَّرْعِ: تَمَكُّنُ مَالٍ لِمَنْ يَتَجَرَّ بِهِ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ، لَا بِلَفْظِ
الْإِجَارَةِ. انظر حدود ابن عرفة: 531، وحلية الفقهاء: 147.

³ - الْوَكَالَةُ فِي اللُّغَةِ الْحِفْظُ، وَفِي الشَّرْعِ: نِيَابَةُ ذِي حَقٍّ غَيْرِ ذِي إِمْرَةٍ وَلَا عِبَادَةٍ لغيره فِيهِ غَيْرِ
مَشْرُوطَةٍ فِيهِ. انظر حلية الفقهاء: 145، والحدود لابن عرفة: 457.

⁴ - انظر تشنيف المسماع/1: 182، الضياء اللامع/1: 219، وشرح الكوكب المنير/1: 468.

⁵ - انظر لسان العرب، المجلد 2: 666.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - قارن بما ورد في تشنيف المسماع/1: 183.

قُلْتُ: وَوَجْهَهُ أَنَّ الْمُرَادَ كَوْنُ الْأَدَاءِ مُسْقَطاً عَنْهُ الْفِعْلُ / أَوْ الطَّلَبُ بِهِ،
وَذَلِكَ مَعْنَى كَوْنِهِ مُجْزِئاً لَهُ وَكَافِئاً، وَلَيْسَ فِي هَذَا كَبِيرٌ، لِأَنَّ السَّقُوطَ غَايَةُ
الْإِسْقَاطِ، فَالتَّعْبِيرُ بِهِ حَسَنٌ.

عَلَى أَنَّ فِي الْإِسْقَاطِ مُنَاقَشَةً، لِأَسِيمَا عَلَى تَفْسِيرِهِ التَّعَبُّدُ بِالْفِعْلِ، لِأَنَّا نَقُولُ:
الْعِبَادَةُ مُجْزِئَةٌ أَيُّ: مُسْقِطَةٌ لِلتَّعَبُّدِ، أَيُّ: الْفِعْلِ وَهُوَ الْعِبَادَةُ، فَقَدْ أَسْقَطَتْ نَفْسَهَا.
وَالْجَوَابُ سَهْلٌ.

وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولِي¹ عَامِلِينَ بِالْوَاوِ، فَيَقْدَرُ فِي الْعِبَادَةِ
الْمُضَافُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الصَّحَّةُ وَحَرْفُهُ الْجَارُ، وَيَكُونُ فِي هَذَا التَّقْدِيمِ أَيْضاً مِثْلُ مَا كَانَ
فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْإِهْتِمَامِ وَالْحَصْرِ، أَيُّ: لَيْسَ إِجْزَاءُ الْعِبَادَةِ إِلَّا بِصَحَّتِهَا، ثُمَّ ذَكَرَ
لِلْإِجْزَاءِ تَفْسِيرَيْنِ، وَتَقَدَّمَ فِي التَّقْرِيرِ ذِكْرُ مَا فِيهِمَا تَفْرِيعاً وَتَرْتِيباً.

الْعَاشِرُ: اعْتَرَضَ الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ الثَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ الْإِجْزَاءِ بِأَمْرَيْنِ: «الْأَوَّلُ:
أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالْفِعْلِ عِنْدَ اخْتِلَالِ [بَعْضِ]² شَرَائِطِهِ ثُمَّ مَاتَ، لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ مُجْزِئاً مَعَ
سُقُوطِ الْقَضَاءِ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يَتَأْتَى بِأَمْرٍ مُتَجَدِّدٍ. الثَّانِي: أَنَّا نَعْلِلُ وَجُوبَ
الْقَضَاءِ، بِأَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ مُجْزِئاً، فَوُجِبَ قَضَاؤُهُ، وَالْعِلَّةُ مُعَايِرَةٌ
لِلْمَعْلُولِ»³.

قُلْتُ: وَيُجَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ الْقَضَاءَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ، فَكَمَا لَا
إِجْزَاءَ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، لَا سُقُوطَ لِلْقَضَاءِ. وَكَذَا إِنَّ⁴ كَانَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ، فَإِنَّ

¹ - وردت في نسخة ب: معمولين.

² - سقطت من النسختين الخطيتين والزيادة من كتاب الحصول الحق/1: 144.

³ - نص منقول من الحصول بتصرف/1: 144-145.

⁴ - وردت في نسخة ب: لو.

المراد بإسقاط القضاء المُفسر به الأجزاء، كَوْنُ الْعِبَادَةِ مُسْقِطَةً أَوْ سَقَطَ بِهَا الْقَضَاءُ، فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ بِهَا فَلَمْ تُجْزَى، وَإِنْ سَقَطَ بِأَمْرٍ آخَرَ كَالْمَوْتِ.

وعن الثاني، بَأَنَّ التَّعَايُرَ لَا يَمْنَعُ التَّعْرِيفَ، فَإِنَّ الْمُتَلَازِمِينَ مُتَغَايِرَانِ، وَيُعْرَفُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَيُعْلَلُ وَجُودَهُ بِهِ، بَلْ يَقَعُ التَّعْلِيلُ بِنَفْسِ الْحَقِيقَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّعْرِيفِ¹ أَوِ الصَّدَقِ، كَقَوْلِكَ هَذَا إِنْسَانٌ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ.

وَحَاوَلَ بَعْضُهُمُ التَّحَرُّزَ عَنْ بَحْثِ الْإِمَامِ، فَقَالَ: <إِنْ>² «الْفُقَهَاءُ لَا يَقْتَصِرُونَ فِي حَدِّ الْأَجْزَاءِ عَلَى إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ... وَإِنَّمَا الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْفُقَهَاءُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَخْذِ الْاِمْتِنَالِ، فَالْأَصُولِيُّونَ³ يَقْتَصِرُونَ عَلَيْهِ، وَالْفُقَهَاءُ يُضَيِّفُونَ إِلَيْهِ إِسْقَاطَ الْقَضَاءِ، فَيَقُولُونَ: الصَّحِيحُ: الْمُجْزَى، هُوَ الْأَدَاءُ الْكَافِي، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ، أَنَّ⁴ الْقَضَاءَ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ، وَالْقَضَاءَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِأَمْرِ ثَانٍ⁵، هَذَا كَلَامُ الشَّارِحِ عَنِ ابْنِ التَّلْمِسَانِيِّ.

قُلْتُ: فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا، فَقَدْ بَقِيَ عَلَى الْمُصَنِّفِ، وَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ فِي الْأَجْزَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَدْرَكَ أَيْضاً فِي تَفْسِيرِ الصَّحَّةِ، وَيَكُونُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ قِيداً⁶ زَائِداً، بَأَنَّ يُقَالُ: «الصَّحَّةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: [هِيَ]⁷ مُوَافَقَةُ الْفِعْلِ الشَّرْعِ⁸ مَعَ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ.

¹ - وردت في نسخة ب: التعبير.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: فالأصوليين.

⁴ - وردت في نسخة أ: لأن.

⁵ - كلام منقول مع بعض التصرف اليسير من كتاب تشنيف المسامع/1: 183.

⁶ - وردت في نسخة ب: بهذا.

⁷ - سقطت من نسخة أ.

⁸ - وردت في نسخة ب: الشرعي.

وَالْإِجْرَاءُ: هُوَ الْكِفَايَةُ فِي سُقُوطِ التَّعْبُدِ مَعَ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ». أَوْ يُقَالُ: الْكِفَايَةُ خَالًا أَوْ مَالًا أَوْ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا وَتَحْوِ ذَلِكُ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غَيْرَ اللَّهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ، أَنَّهُ لَا تَرَادُفَ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْإِجْرَاءِ كَمَا مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ¹ عَلَى هَذَا، فَيَلْزَمُ أَنْ يَتَّحِدَ جُزْءُ السَّبَبِ وَجُزْءُ الْمُسَبَّبِ.

الْحَادِي عَشَرَ: عُلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ، أَنَّ الْإِجْرَاءَ لَا تُوصَفُ بِهِ الْعُقُودُ، وَإِنَّمَا تُوصَفُ بِهِ الْعِبَادَةُ².

{مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْإِجْرَاءُ مِنَ الْأَحْكَامِ}

وَلِذَا قَالَ: "وَيَخْتَصُّ الْإِجْرَاءُ بِالْمَطْلُوبِ"، / وَاجِبًا كَانَ كَالصَّلَوَاتِ 92
الْحَمْسِ وَالزَّكَاةِ، أَوْ مَنْدُوبًا كَالْوُثْرِ وَسَائِرِ التَّوَافِلِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي
الْعِبَادَةِ، وَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِهَا مِنْ عَقْدٍ³ وَلَا غَيْرِهِ. "وَقِيلَ: "يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ" فَلَا
يَكُونُ فِي الْمَنْدُوبِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْإِجْرَاءَ لَا يُوصَفُ بِهِ الْعَقْدُ، فَلَا يُقَالُ يَبِيعُ مُجْزِئًا وَلَا قِرَاضٌ
مُجْزِئًا، وَتُوصَفُ بِهِ الْعِبَادَةُ مُطْلَقًا، فَيُقَالُ: فَرِيضَةٌ مُجْزِئَةٌ وَنَافِلَةٌ مُجْزِئَةٌ، >وَقِيلَ لَا
يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الْفَرِيضَةُ، فَلَا يُقَالُ نَافِلَةٌ مُجْزِئَةٌ⁴<⁵، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ اخْتِلَافٌ فِي
الْإِطْلَاقِ وَالتَّسْمِيَةِ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ الْعُرْفُ الشَّرْعِيُّ.

¹ - وردت في نسخة ب: فالتقدير.

² - قارن بالتشنيف/1: 183، والضياء اللامع/1: 221.

³ - وردت في نسخة ب: العقد.

⁴ - للوقوف على مزيد التفصيل في التفرقة بين الصحة والإجزاء انظر: شرح تنقيح الفصول: 78،
وهاية السؤل/1: 103، والإمهاج/1: 74.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

وَمَثَارِ الْخِلَافِ الْإِطْلَاقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ بِحَسَبِ مَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ، فَفِي الْحَدِيثِ (أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الْأَصَاحِي)¹.

وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، <فَمَنْ² قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ لِمَا قَامَ عِنْدَهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَنَا، يَقُولُ: إِنَّ الْإِجْزَاءَ عِنْدَنَا لَا يَخْتَصُّ بِالْوَاجِبِ، وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضاً (لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ)³، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعْمُ الْوَاجِبَ وَغَيْرُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ <وُجُوبُ⁴ الْإِثْيَانِ بِهَا لَا فِي الْفَرِيضَةِ وَلَا النَّافِلَةِ، إِذْ لَا تُصَحِّحُ بِدُونِهَا، فَلَمْ يُسْتَعْمَلِ الْإِجْزَاءُ هُنَا إِلَّا فِي الْوَاجِبِ. قُلْتُ: ذَلِكَ <لَوْ⁵ لَمْ يَكُنِ الْمَوْصُوفُ بِهَا الصَّلَاةَ، وَمِنْهَا النَّافِلَةُ.

{الكَلَامُ فِي الْبُطْلَانِ وَالْفَسَادِ}

"وَيُقَابِلُهَا" أَي: الصَّحَّةُ عَلَى مَا مَرَّ "الْبُطْلَانُ".

فَنَقُولُ عَلَى مَا مَرَّ: «الْبُطْلَانُ عَدَمُ مُوَافَقَةِ ذِي الْوَجْهِينِ الشَّرْعِ»⁶، وَقِيلَ فِي الْعِبَادَةِ: هُوَ «عَدَمُ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ»¹.

¹ - رواه ابن ماجة في كتاب الأَصَاحِي، باب: ما يجزى من الأَصَاحِي.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - راجع تشنيف المسامع/1: 186.

وَالْبَاطِلَانِ "هُوَ الْفَاسِدُ" أَي: فَهُمَا لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْفِعْلِ الشَّرْعِ كَمَا مَرَّ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ: صَلَاةٌ بَاطِلَةٌ وَصَلَاةٌ فَاسِدَةٌ، وَبَيْعٌ بَاطِلٌ وَبَيْعٌ فَاسِدٌ.

"خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ" حَيْثُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: «الْبَاطِلُ مَا لَمْ يُشْرَعْ بِالْكُلِّيَّةِ كَبَيْعِ مَا فِي الْبُطُونِ، وَالْفَاسِدُ <مَا>² شُرِّعَ بِأَصْلِهِ وَامْتَنَعَ لَوْصِفِهِ»³، كَبَيْعِ الرَّبَا فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بَيْعٌ مَشْرُوعٌ، وَمِنْ حَيْثُ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ يَمْتَنِعُ، وَكَصُومِ الْأَيَّامِ الْمَنْهِيِّ عَنْ صَوْمِهَا.

وَفَائِدَةُ التَّفَرُّقَةِ عِنْدَهُمُ الِاعْتِدَادُ بِالْفَاسِدِ، فَإِذَا طُرِحَتِ الزِّيَادَةُ فِي الرَّبَا صَحَّ الْبَيْعُ، وَإِذَا نَدَرَ صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ أَفْطَرَ فِيهِ لِلنَّهْيِ، وَقَضَاهُ لِيَتَخَلَّصَ عَنْ نَذْرِهِ دُونَ الْبَاطِلِ، فَلَا اعْتِدَادَ بِهِ أَصْلًا.

قَالَ الْعَضُدُ وَالسَّعْدُ: «وَأِنْ ثَبِتَ لَهُمْ ذَلِكَ أَيُّ صِحَّةِ الْبَيْعِ مَعَ طَرَحِ الزِّيَادَةِ فِي بَيْعِ الرَّبَا لَمْ نُنَاقِشْهُمْ فِي التَّسْمِيَةِ، إِذْ لَا مُشَاحَةَ فِي الْأَصْطِلَاحَاتِ»⁴. وَأَصْلُهُ فِي الْحَصُولِ، قَالَ الْإِمَامُ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ: «وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَدْ يَكُونُ فِي الْخِلَافِيَّاتِ، وَلَوْ ثَبِتَ هَذَا الْقِسْمُ لَمْ نُنَاقِشْهُ فِي تَخْصِيصِ <اسْمٍ>⁵ الْفَاسِدِ بِهِ»⁶ انْتَهَى.

¹ = - تشيف السامع/1: 186. وانظر لمزيد التفصيل المستصفى/1: 95، الإحكام/1: 187، شرح

العضد على ابن الحاجب/2: 7، والإمهاج/1: 79.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - راجع أصول السرخسي/1: 98، المستصفى/1: 95، الحصول/1: 26، الإحكام للآمدي/1: 187

شرح تنقيح الفصول: 77، شرح العضد على المختصر/2: 8. والإمهاج/1: 70.

⁴ - قارن بما ورد في شرح العضد على المختصر/2: 8.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - نص منقول من الحصول/1: 143.

تَنْبِيهَات: {فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِجْزَاءِ وَالصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ وَالْفَسَادِ}

الأَوَّل: تَقَدَّمَ أَنَّ مَرْجِعَ الْوَصْفِ بِالْإِجْزَاءِ فِي الْعِبَادَاتِ إِلَى الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ، <أَيُّ¹ لَا الْعَقْلَ وَلَا اللَّغَةَ، وَلَا يَبْدُ مِنْ تَحْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ فَتَقُولُ: أَمَّا اخْتِصَاصُ الْإِجْزَاءِ بِالْمَطْلُوبِ فَالْعَقْلُ / لَا مَجَالَ لَهُ فِيهِ. وَأَمَّا اللَّغَةُ فَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْهَا، لِأَنَّ الْإِجْزَاءَ هُوَ الْكِفَايَةُ، تَقُولُ أَجْزَائِي الشَّيْءَ أَيْ كَفَانِي.

وَهَذَا إِنَّمَا يُتَوَصَّرُ مَعَ الطَّلَبِ: إِمَّا بِحَسَبِ الْفَاعِلِ نَفْسِهِ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْمَالِ أَوْ الْجَاهِ يَكْفِينِي فَلَا أَطْلُبُ غَيْرَهُ، كَمَا قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ❖ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ² وَلَيْسَ الطَّلَبُ بِهَذَا الْمَعْنَى مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ يُلَاقِيهِ بَوَاجُهُ.

وَأَمَّا بِحَسَبِ الْغَيْرِ، كَمَا إِذَا طُلِبَتْ بِمَغْرَمٍ أَوْ حَقٍّ، فَأَدَّيْتُ قَدْرًا مِمَّا يُقَالُ إِنَّهُ يَكْفِيكَ، فَهَذَا يُقَالُ فِيهِ إِنَّهُ أَجْزَأُكَ، فَلَمْ يَتَّقَ عَلَيْكَ الطَّلَبُ³ وَلَا التَّبَاعَةَ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِجْزَاءِ فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْوَاجِبِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، فَالْعَقْلُ أَيْضًا لَا مَجَالَ لَهُ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا اللَّغَةُ، فَقَدْ يَحْتَاجُ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ فِيهَا بَأْنَ مُقْتَضَى⁴ الْإِجْزَاءِ <كَوْنِكَ قَدْ تَخَلَّصْتَ مِنْ أَمْرٍ تَرْتَّبَ عَلَيْكَ وَبَرَرْتَ ذِمَّتَكَ مِنْهُ وَهَذَا>⁵ إِنَّمَا هُوَ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - انظر البيت ومناسبة نظمه في زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي/2: 119.

³ - وردت في نسخة أ: المطلب.

⁴ - وردت في نسخة ب: يقتضي.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

﴿فِي الْوَاجِبِ دُونَ الْمَنْدُوبِ، وَيَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، بِأَنْ مُقْتَضَى
الْإِجْرَاءِ إِنَّمَا هُوَ¹ التَّخْلُصُ مِنْ أَمْرِ طُلُبِ مَنْكَ، بِحَيْثُ لَا يَبْقَى عَلَيْكَ طَلِبٌ،
وَهَذَا صَادِقٌ فِي الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، عَلَى أَنَّ الْمَنْدُوبَ عِنْدَنَا إِذَا شَرَعَ فِيهِ صَارَ
وَاجِبًا كَمَا مَرَّ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ لِهَذَا² الْخِلَافُ³ ثَمَرَةٌ، أَمْ إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ فِي إِطْلَاقٍ؟

قُلْنَا: لَمْ نَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِمَا⁴ وَرَاءَ الْإِطْلَاقِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ عِنْدَ أَحَدٍ
أَنَّ مَوْصُوفَةَ الْوَاجِبِ فَقَطْ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِذَلِكَ الْوُجُوبَ مِنْ نَصٍّ يَرِدُ بِهِ مِنَ
الشَّارِعِ، بِأَنْ يَحْمِلَهُ عَلَيْهِ وَمَنْ يُعَمِّمَهُ لَا يَسْتَفِيدُ هَذَا.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا دَوْرٌ، لِأَنَّ مُسْتَنَدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا هُوَ تِلْكَ النَّصُوصُ.

قُلْتُ: يَثْبُتُ الْإِطْلَاقُ بِاسْتِقْرَاءِ أَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ الْمَعْلُومَةِ⁵ حُكْمُهَا مِنْ خَارِجٍ،
فَيَثْبُتُ الْحُكْمُ بِهِ فِي صُورَةٍ أُخْرَى تَكُونُ مَحَلَّ التَّنَازُعِ، عَلَى مَا هُوَ شَأْنُ الدَّلِيلِ
الِاسْتِقْرَائِيِّ.

الثَّانِي: الْبُطْلَانُ فِي اللَّغَةِ الضِّيَاعِ وَعَدَمُ الثَّبَاتِ، نَقُولُ: بَطُلَ الشَّيْءُ يُبْطَلُ
بُطْلًا وَبُطُولًا⁶ وَبُطْلَانًا، ذَهَبَ ضِيَاعًا وَخُسْرًا⁷، وَأُطْلِقَ عَلَى مَا اخْتَلَفَ مِنَ الْعِبَادَاتِ
أَوْ الْعُقُودِ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَا ثَبَاتَ⁸ لَهُ شَرْعًا.

¹ - ساقط من نسخة ب.

² - ورد في نسخة ب: في هذا.

³ - وردت في نسخة ب: الخطاب.

⁴ - وردت في نسخة ب: لمن.

⁵ - وردت في نسخة ب: العلوم.

⁶ - وردت في نسخة ب: وبطلا.

⁷ - قارن بما ورد في لسان العرب مجلد: 1، ص: 227.

⁸ - وردت في نسخة ب: إثبات.

وَالْفَسَادُ ضِدُّ الصَّلَاحِ، تَقُولُ: فَسَدَ الشَّيْءُ بِالْفَتْحِ يَفْسُدُ وَيَفْسُدُ، وَفَسَدَ بِالضَّمِّ فَسَاداً وَفُسُوداً فَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ¹، وَإِطْلَاقُهُ وَاضِحٌ، وَقَدْ لَاحَ لَكَ مِنَ التَّفْسِيرَيْنِ شُبْهَةُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، وَهُوَ بَيِّنٌ وَاضِحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا حِجْرَ فِي الْإِصْطِلَاحِ عَلَى مَنْ جَعَلَهُمَا مُتْرَادِفَيْنِ²، وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا³ أَيْضاً بِإِصْطِلَاحِهِ فَأَحَقُّ بِالْعُذْرِ.

الثالث: عِلْمٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ "وَيُقَالُ لَهَا" أَي: الصَّحَّةُ "البُطْلَانُ"، أَنَّ الْبُطْلَانَ دَاخِلٌ مَدْخَلُ الصَّحَّةِ لَا مَدْخَلُ الْإِجْزَاءِ، فَيُوصَفُ بِهِ كُلُّ مَا يُوصَفُ بِالصَّحَّةِ مِنْ عِبَادَةٍ وَغَيْرِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ.

ثُمَّ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّقَابُلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّنَاقُضِ كَمَا مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ، وَأَنْ يَكُونَ بِالتَّضَادِّ، فَيُقَالُ: «الْبُطْلَانُ هُوَ مُخَالَفَةُ / ذِي الْوَجْهَيْنِ الشَّرْعِ»، لَكِنْ فِي تَعْرِيفِ الْفُقَهَاءِ لَيْسَ إِلَّا التَّقْيِضُ، أَي: عَدَمُ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ، وَالِاشْتِغَالُ بِطَلَبِ الضَّدِّ تَعَسُّفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

الرابع: مَا مَرَّ مِنْ ذِكْرِ الثَّمَرَةِ يُذَكِّرُ هُنَا أَيْضاً، فَيُقَالُ: بِبُطْلَانِ الْعَقْدِ يَنْتَفِي تَرْتُبُ أَثَرُهُ عَلَيْهِ، وَالْبَحْثُ فِي اخْتِلَاعِ الْفَاسِدِ وَنَحْوِهِ قَدْ مَرَّ، وَبُطْلَانُ الْعِبَادَةِ عَدَمُ إِجْزَائِهَا، أَي: عَدَمُ كِفَايَتِهَا فِي سَقُوطِ التَّعَبُّدِ، وَقِيلَ: «عَدَمُ إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ».

¹ - قارن بما ورد في لسان العرب، مجلد: 2، ص: 1095.

² - وردت في نسخة ب: مترادفان. وكوئهما مترادفين هو مذهب جمهور الأصوليين. انظر المستصفى/1: 59، الإحكام/1: 131، نهاية السؤل/1: 34، وشرح العضد على المختصر/2: 7.

³ - تفريق الحنفية بين البطلان والفساد ليس على إطلاقه، بل هو يوافق الجمهور في أن الفاسد والباطل مترادفان في العبادات وباب النكاح، ولكنهم يفرقون بينهما في المعاملات، قال ابن نجيم في الأشباه والنظائر: 337 «الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان، وفي عقد النكاح كذلك، وأما في البيع فمبتانين». انظر كشف الأسرار/1: 259، وأصول السرخسي/1: 86.

{بَحْثُ لِلْيُوسِي فِي تَفْسِيرِ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ}

الخامس: يَرِدُ عِنْدِي عَلَى تَفْسِيرِ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ بَحْثٌ مِنْ أَوْجِهٍ:

الأَوَّلُ، أَنَّ الْمُوَافَقَةَ لِلشَّرْعِ <الْمَذْكُورَةَ>¹ لَمْ تَتَقَيَّدْ بِالْوَاجِبَةِ وَلَا بِغَيْرِهَا، فَلَوْ
فَرَضْنَا صَلَاةً تَوْفَّرَتْ² شَرَائِطُهَا وَأَرْكَانُهَا، وَمَا يَجِبُ اعْتِبَارُهُ فِيهَا، وَقَدْ اخْتَلَّتْ فِيهَا
فَضَائِلُهَا وَأَدَابُهَا الْمَرْعِيَّةُ شَرْعاً، فَهَذِهِ غَيْرُ مُوَافَقَةٍ لِلشَّرْعِ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ بَاطِلَةً
وَفَاسِدَةً، لِصِدْقِ تَعْرِيفِ الْبُطْلَانِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ بَاطِلٌ.

الثَّانِي، إِنَّ الْمُوَافَقَةَ لِلشَّرْعِ مُطْلَقَةٌ، فَتَسْأَلُ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ، فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ
جَاءَ بِالْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَبْدَانِ الظَّاهِرَةِ كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَبِالْأَحْكَامِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَاطِنِ، كَالِإِخْلَاصِ وَالْحُضُورِ وَالْخُشُوعِ، فَلَوْ فَرَضْنَا صَلَاةً تَمَّتْ فَرَائِضُهَا
وَأَرْكَانُهَا وَمَا يَجِبُ فِيهَا مِنَ النِّيَّةِ، ثُمَّ خَانَهَا الْخُشُوعُ وَالْحُضُورُ، أَوْ وَقَعَ فِيهَا رِيَاءٌ أَوْ
عُجْبٌ، فَهَذِهِ مُخَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ فَاسِدَةً وَهُوَ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْفَقِيهَ لَا يَأْمُرُ
بِقَضَائِهَا إِذَا حَصَلَتْ فِيهَا النِّيَّةُ أَوْ لَا.

الثَّالِثُ، أَنَا لَوْ فَرَضْنَا عِبَادَةً مُخَالَفَةً لِلشَّرْعِ عِنْدَ قَوْمٍ، صَدَقَ عَلَيْهَا حَدُّ
الْبُطْلَانِ، كَمَا لَوْ صَلَّى الْخَنَفِيُّ مَثَلًا بِوَضُوءِ التَّيِّدِ لَفَقَدَ الْمُطْلَقَ، أَوْ بِمَسْحِ قَدْرٍ ثَلَاثَةَ
أَصَابِعٍ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ صَلَاةٌ مُخَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى رَأْيَهُ،
فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ فَاسِدَةً عِنْدَهُ، لِصِدْقِ الْمُخَالَفَةِ عَلَيْهَا بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَقَدْ صَدَقَتْ عَلَيْهَا الْمُوَافَقَةُ بِاعْتِبَارِهِ هُوَ.

قُلْتُ: فَتَكُونُ صَحِيحَةً وَبَاطِلَةً وَهُوَ تَهَاوُتٌ. وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِمُرَاعَاةِ الْحَيْثِيَّةِ
فِي التَّعْرِيفِ، وَبِذَلِكَ تَكُونُ صَحِيحَةً عِنْدَهُ وَبَاطِلَةً عِنْدَ غَيْرِهِ، وَكَذَا مَا خَالَفَ فِيهِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: استتمت.

عَبْرَهُ عَلَى الْعَكْسِ أَوْ الصَّحِيحِ¹ وَاحِدٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى مَا يَأْتِي فِي تَصْوِيبِ
الْمُجْتَهِدِينَ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

{فِي الْكَلَامِ عَلَى تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ}

ثُمَّ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَقْسِيمِ آخِرِ لِلْحُكْمِ فَقَالَ: "وَالْأَدَاءُ فِعْلٌ بَعْضُ" مَا
دَخَلَ وَقْتَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ صَلَاةً كَانَ أَوْ صَوْمًا، سَوَاءً فَعَلَ الْبَعْضُ الْآخِرَ أَيْضًا، فَإِنَّ²
فِعْلَ الْكُلِّ فِي الْوَقْتِ، أَوْ فَعَلَ الْبَعْضُ خَارِجَ الْوَقْتِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْكُلَّ أَدَاءٌ،
بِشَرْطِ كَوْنِ الْبَعْضِ الْمَفْعُولِ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً³ فَأَعْلَى كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْفِقْهِ.

"وَقِيلَ": الْأَدَاءُ فِعْلٌ <"كُلٌّ">⁴ مَا دَخَلَ وَقْتَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ⁵، <فَلَوْ>⁶
فِعْلُ الْبَعْضِ بَعْدَ⁷ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَلَيْسَ أَدَاءً، لِأَنَّهُ لَمْ يُفْعَلِ الْكُلُّ فِي الْوَقْتِ، وَهُوَ
مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْجَمِيعُ قَضَاءً، أَوْ يَكُونُ الْبَعْضُ الْمَفْعُولُ فِي الْوَقْتِ أَدَاءً، وَالْبَعْضُ
الْآخِرُ قَضَاءً، وَهُمَا / قَوْلَانِ، فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَعْرِيفَيْنِ لِأَجْلِ هَذَا الْخِلَافِ.

95

¹ - وردت في نسخة ب: الصبح.

² - وردت في نسخة أ: بأن.

³ - وهذا على مذهب جمهور الفقهاء، وإلا فعند الأحناف والراجح عند الحنابلة أنه يكفي في الصلاة
بوقوع أول الواجب في الوقت، مثل تكبيرة الإحرام. انظر فواتح الرحموت/1: 85، الفروع لابن
مفلح/2: 305، روضة الطالبين للنووي/1: 183، وحاشية الباني على شرح جمع الجوامع/1: 61.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - لمزيد التفصيل في تعريف الأداء يراجع المستقصى/1: 95، المصنوع/1: 27، شرح تنقيح
الفصول: 72، الإبهام في شرح المنهاج/1: 75، وفواتح الرحموت/1: 85.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

⁷ - وردت في نسخة ب: هو.

أَمَّا التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ، فَالْفِعْلُ فِيهِ جِنْسٌ وَهُوَ مَصْدَرٌ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ.

وَقَوْلُهُ: "بَعْضٌ" خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يُفْعَلْ شَيْءٌ فِي الْوَقْتِ أَصْلًا فَلَا أَدَاءَ.
وَقَوْلُهُ: "مَا دَخَلَ وَقْتُهُ" خَرَجَ بِهِ مَا فُعِلَ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَمَا لَا وَقْتَ لَهُ كَالْتَوَافِلِ.

وَقَوْلُهُ: "قَبْلَ خُرُوجِهِ"، خَرَجَ بِهِ الْفِعْلُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَهُوَ قَضَاءٌ لَا أَدَاءَ.

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ الثَّانِي فَظَاهِرٌ مِنْ هَذَا، إِلَّا قَوْلُهُ: "كُلٌّ"، فَخَرَجَ بِهِ فِعْلُ الْبَعْضِ فَلَيْسَ بِأَدَاءٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ.

وَقَوْلُهُ: "بَعْضٌ" بَغِيرُ تَنْوِينٍ لِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى مِثْلِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّ كَمَا قَرَّرْنَاهُ. كَقَوْلِهِ: بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ، وَقَوْلُهُمْ: نِصْفٌ وَثُلُثٌ¹ دِرْهَمٍ.
وَالْمُؤَدَى مَا فُعِلَ "مِنْ كُلِّ الْعِبَادَةِ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْضِهَا فِيهِ، وَبَعْضُهَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ.

{ فِي تَعْرِيفِ الْوَقْتِ الشَّرْعِيِّ }

"وَالْوَقْتُ" الْمَذْكُورُ فِي تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ، أَنَّهُ إِنْ فُعِلَتْ فِيهِ الْعِبَادَةُ كُلُّهَا قَبْلَ خُرُوجِهِ أَوْ بَعْضُهَا فَالْفِعْلُ أَدَاءٌ.

"الزَّمَانُ" وَهُوَ الْكَمُّ² غَيْرُ الْقَارِ الذَّاتِ، "الْمُقَدَّرُ لَهُ" أَيُّ: لِلْفِعْلِ أَوْ الْمَفْعُولِ "شَرْعًا مُطْلَقًا" أَيُّ: سِوَاءَ كَانَ مُوسَّعًا، وَهُوَ مَا يَكُونُ فِيهِ فَضْلٌ عَنِ الْفِعْلِ،

¹ - قاله الفراء في معاني القرآن/2: 322.

² - وردت في نسخة ب: الحكم.

كَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، أَوْ مُضَيِّفًا وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَوَقْتُ الصَّوْمِ، فَمَا لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ¹ وَقْتُ شَرْعًا، كَالِإِيمَانِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنِ الْمُنْكَرِ²، لَا يُسَمَّى فِعْلُهُ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً، وَإِنَّمَا قُيِّدَ بِالشَّرْعِ لِأَنَّ الزَّمَانَ مُقَدَّرٌ لِكُلِّ كَائِنٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِيَّتِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ زَمَانٍ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَبَرُ فِي مُسَمَّى الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ إِلَّا التَّقْدِيرُ الشَّرْعِيُّ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْإِطْلَاقِ حَشْوً، إِذْ لَا يُخْرَجُ شَيْئًا، وَذَلِكَ مُعِيبٌ فِي التَّعَارِيفِ، وَرَبَّمَا أَرَادَ الْمُصَنِّفُ مَجَرَّدَ الْإِخْبَارِ لَا التَّعْرِيفِ.

{الكَلَامُ فِي تَعْرِيفِ الْقَضَاءِ}

"وَالْقَضَاءُ فِعْلٌ كُلٌّ" مَا خَرَجَ وَقْتُ أَدَائِهِ، "وَقِيلَ": هُوَ فِعْلٌ "بَعْضُ مَا خَرَجَ وَقْتُ أَدَائِهِ"، سَوَاءٌ فِعْلُ الْبَعْضِ الْآخِرُ خَارِجَ الْوَقْتِ، بَأَنُ فُعِلَتِ الْعِبَادَةُ كُلُّهَا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا، أَوْ فِعْلُ الْبَعْضِ الْآخِرِ فِي الْوَقْتِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا إِلَى تَعْرِيفَيْنِ فِي الْقَضَاءِ، وَهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى التَّعْرِيفَيْنِ فِي الْأَدَاءِ.

فَمَنْ يَقُولُ هُنَالِكَ: «الْأَدَاءُ فِعْلُ الْبَعْضِ <فِي الْوَقْتِ> أَي: <³ سَوَاءٌ فِعْلُ الْبَعْضِ الْآخِرِ فِي الْوَقْتِ أَوْ لَا، يَقُولُ هُنَا: «الْقَضَاءُ فِعْلُ الْكُلِّ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ»، لِيُخْرَجَ بِقَيْدِ "الْكُلِّ" <فِعْلٌ>⁴ الْبَعْضِ، فَإِنَّهُ أَدَاءٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي الْأَدَاءِ، وَبَقَيْدِ خُرُوجِ الْوَقْتِ فِعْلُهُ فِي الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَهُ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَدَاءٌ وَالثَّانِي لَا أَدَاءً وَلَا قَضَاءً لِفَسَادِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: فيه.

² - قارن بما ورد في الإجماع في شرح المنهاج/1: 75-76.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - وردت في نسخة ب: بعض.

وَمَنْ يَقُولُ هُنَالِكَ: «الْأَدَاءُ فِعْلُ الْكُلِّ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ»، يَقُولُ: هُنَا
«الْقَضَاءُ فِعْلُ الْبَعْضِ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ»، لِيَخْرُجَ بِقَيْدِ الْبَعْضِ مَا إِذَا لَمْ يُفْعَلْ شَيْءٌ
خَارِجَ الْوَقْتِ، بِأَنْ فِعْلُ الْكُلِّ فِي الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ أَدَاءٌ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي فِي الْأَدَاءِ،
وَكَذَا عَلَى الْأَوَّلِ بِالطَّرِيقِ الْأُخْرَى.

وَحَاصِلُهُ، أَنَّ مَنْ اعْتَبَرَ فِي مُسَمَّى الْأَدَاءِ فِعْلَ الْعِبَادَةِ كُلِّهَا فِي الْوَقْتِ،
يَكْتَفِي فِي الْقَضَاءِ بِفِعْلِ الْبَعْضِ خَارِجَ الْوَقْتِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُقَابِلُ / فِعْلَ الْكُلِّ فِي
الْوَقْتِ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الضَّعِيفُ. 96

وَمَنْ اعْتَبَرَ فِي الْأَدَاءِ فِعْلَ الْبَعْضِ فِي الْوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ الْكُلُّ، يَشْتَرِطُ
فِي الْقَضَاءِ خُرُوجَ الْعِبَادَةِ كُلِّهَا عَنِ الْوَقْتِ، وَيَقُولُ: «الْقَضَاءُ هُوَ فِعْلُ كُلِّ مَا خَرَجَ
وَقْتُهُ» وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَلِذَلِكَ صَدَّرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ.

وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، لَا يَتَحَقَّقُ اسْمُ الْقَضَاءِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ "اسْتَدْرَاكًا
لِمَا" أَيُّ: لَشَيْءٍ "سَبَقَ لَهُ" أَيُّ: لِذَلِكَ الشَّيْءِ "مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ" أَيُّ: لِأَنَّ يُفْعَلُ
صَلَاةً كَانَ أَوْ صَوْمًا، وَالْمَعْنَى <أَنَّ>¹ يَسْبِقُ لِفَعْلِهِ مُقْتَضٍ، وَلَوْ عَبَّرَ بِذَلِكَ² لَكَانَ³
أَخْصَ وَأَوْضَحَ.

"مُطْلَقًا"، أَيُّ: سَوَاءٌ سَبَقَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُسْتَدْرَكِ أَوْ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَالْأَوَّلُ
كَالتَّارِكِ لِلصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ عَمْدًا بِلاَ عُذْرٍ، وَالثَّانِي كَالْمُسَافِرِ وَالْحَائِضِ فِي الصَّوْمِ⁴،
وَالثَّانِي وَنَحْوِهِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلًا مُتِمِّكًا مِنَ الْفِعْلِ مَعَ وُجُوبِهِ،

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة أ: كذلك.

³ - وردت في نسخة أ: كان.

⁴ - وردت في نسخة ب: الحائض.

وَهُوَ التَّارِكُ عَمْدًا، وَإِمَّا مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ فَلَا وَجُوبَ كَالْمُسَافِرِ، وَإِمَّا غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ وَذَلِكَ
إِمَّا شَرْعًا كَالْحَائِضِ، وَإِمَّا عَقْلًا كَالثَّائِمِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ مَثَلًا.

وَخَرَجَ بِقَيْدِ "الْأَسْتِدْرَاكِ" إِعَادَةَ الصَّلَاةِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا مَثَلًا، فِي حَقِّ مَنْ
كَانَ فَعَلَهَا فِي الْوَقْتِ¹.

{الكَلَامُ فِي الْإِعَادَةِ}

"وَالْإِعَادَةُ فِعْلَةٌ" أَي: الْمَوْدِيُّ فِي "وَقْتُ الْأَدَاءِ" لَهُ، "قِيلَ لِخَلَلٍ" وَقَعَ فِيهِ أَوْ²
لَا، كَفَوَاتٍ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ، "وَقِيلَ لِعُذْرٍ" مَا، سَوَاءٌ كَانَ خَلَلًا كَمَا مَرَّ أَوْ عُذْرًا
آخَرَ، كَفَوَاتٍ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ أَوْ لَا فَتَعَادُ لِاسْتِحْصَالِهِ.

وَعَلَى هَذَا الثَّانِي "فَالصَّلَاةُ الْمُكَرَّرَةُ"، وَهِيَ الصَّلَاةُ فِي الْوَقْتِ فِي جَمَاعَةٍ
بَعْدَ مَا صَلَّيْتَ انْفِرَادًا بِلَا خَلَلٍ، "مُعَادَةٌ" لَوْجُودِ الْعُذْرِ فِي فِعْلِهَا، وَهُوَ اسْتِحْصَالُ
فَضْلِ الْجَمَاعَةِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَيْسَتْ مُعَادَةٌ إِذْ لَا خَلَلٌ.

تَنْبِيهَات: {فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحُكْمِ وَالْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ}

الأَوَّلُ: الْحُكْمُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ انْقِسَامَاتٍ، لِأَنَّهُ بِحَسَبِ وَقْعِهِ فِي الْوَقْتِ أَوْ
لَا وَقْعَهُ، إِمَّا أَدَاءٌ أَوْ قَضَاءٌ. وَبِحَسَبِ كَوْنِهِ يَفْضُلُ عَنْهُ أَوْ لَا، إِمَّا مُوَسَّعٌ أَوْ لَا.
وَبِحَسَبِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، إِمَّا كِفَايَةٌ أَوْ عَيْنٌ. وَبِحَسَبِ الْمَحْكُومِ بِهِ، إِمَّا مُخَيَّرٌ أَوْ لَا،
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي.

¹ - كما لو أدى الصلاة في وقتها ثم أعادها بعد الوقت لإقامة جماعة، فإن فعله الثاني لا يكون قضاء.

² - وردت في نسخة ب: أم.

وَقَدْ أَحْسَنَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْإِتْيَانِ بِهَا مُتَنَاسِقَةً¹، وَالْمُصَنَّفُ قَدْ شَتَّهَا وَأَدْخَلَ فِي خِلَالِهَا مَبَاحِثَ الدَّلِيلِ وَالْحَدِّ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ أَتَى الْآنَ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَسَيَأْتِي مَا بَقِيَ مِنَ التَّقْسِيمَاتِ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

{الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا اصْطِلَاحٌ فِقْهِي}

الثاني: "الأداء" في اللغة اسمٌ مَصْدَرٌ، يُقَالُ: أَدَّى الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ تَأْدِيَةً إِذَا أَوْصَلَهُ، وَأَدَّى إِلَى غَرِيمِهِ دَيْنَهُ تَأْدِيَةً إِذَا قَضَاهُ، وَالاسْمُ الْأَدَاءُ.

وَأَمَّا "القضاء" فَيُطْلَقُ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، أَحَدُهَا، التَّأْدِيَةُ، تَقُولُ: قَضَيْتُ فُلَانًا دَيْنَهُ <أَي>² أَدَيْتُهُ إِلَيْهِ قَضَاءً، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْأَدَاءَ وَالْقَضَاءَ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، فَتَخْصِصُ الْأَوَّلِ بِمَا فِي الْوَقْتِ، وَالثَّانِي بِمَا بَعْدَهُ اصْطِلَاحٌ، وَاسْتَعْمَالُهُمَا فِي الْعِبَادَةِ لِاعْتِبَارِهَا دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْمُكَلَّفِ.

{الْفِعْلُ الْمَطْلُوبُ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِالخِطَابِ وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِوَقْتِهِ قَصْدًا وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَقَطْ دُونَ وَقْتِهِ وَإِنْ لَزِمَ وَقُوعُهُ فِي الْوَقْتِ}

الثالث: يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَوَّلًا قَبْلَ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّ الْفِعْلَ الْمَطْلُوبَ 97 قَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخِطَابُ، وَيَتَعَلَّقُ أَيْضًا بِوَقْتِهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْفِعْلُ مَقْصُودًا / وَوَقْتُ إِيقَاعِهِ مَقْصُودًا أَيْضًا. وَقَدْ يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ بِالْفِعْلِ فَقَطْ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْفِعْلُ هُوَ الْمَقْصُودُ الْوُقُوعَ بِلَا قَصْدٍ إِلَى الْوَقْتِ، وَإِنْ كَانَ وَقُوعُ الْفِعْلِ يَقْتَضِي الْوَقْتَ التَّزَامًا،

¹ - راجع المختصر بشرح العضد/1: 225 وما بعدها.

² - وردت في نسخة ب: إذا.

فَالأَوَّلُ يُسَمَّى مُؤَقَّتًا¹ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالثَّانِي غَيْرُ مُؤَقَّتٍ كَالْإِيمَانِ وَذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ يُشَبِّه مَا يَأْتِي مِنْ فَرَضِ الْعَيْنِ، حَيْثُ قُصِدَ فِيهِ الْفِعْلُ وَ«عَيْنٌ»² الْفَاعِلُ. وَالثَّانِي يُشَبِّه فَرَضَ الْكِفَايَةِ حَيْثُ قُصِدَ فِيهِ الْفِعْلُ فَقَطْ. غَيْرَ أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي الْوَقْتِ وَهُنَاكَ فِي الْفَاعِلِ. [ثُمَّ الثَّانِي قَدْ]³ يَكُونُ عَلَى الْفَوْرِ كَالْإِيمَانِ، وَقَدْ يَكُونُ <لَهُ>⁴ سَبَبٌ يَجِبُ عِنْدَهُ كَالزَّكَاةِ، وَقَدْ تَكُونُ لَهُ شَرَائِطُ كَالْتَهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، [وَقَدْ يَكُونُ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ لَا بِالتَّنْصِيصِ]⁵ مِنَ الشَّرْعِ [كَالتَّذَرُّرِ]⁶ الْمُوَقَّتِ مِنَ النَّاذِرِ، وَالزَّكَاةُ الْمُوَقَّتَةُ مِنَ الْإِمَامِ وَتَحْوِ ذَلِكِ.

وَالأَوَّلُ إِمَّا [أَنْ يَكُونَ التَّوْقِيتُ فِيهِ بِالْأَوَّلِيَّةِ أَوْ لَا، الْأَوَّلُ كَالصَّلَوَاتِ]⁷ الْخَمْسِ، وَالثَّانِي كَقَضَائِهَا لِمَنْ تَذَكَّرَهَا، فَإِنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ وَقْتُهَا مَتَّى مَا ذَكَرَهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «الْمُوَقَّتُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ فِيهِ مَحْدُودًا مِنَ الطَّرْفَيْنِ أَوْ لَا»، الْأَوَّلُ كَالصَّلَاةِ، وَيُوصَفُ بِالْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ. وَالثَّانِي كَالْحَجِّ، وَيُوصَفُ بِالْأَدَاءِ دُونَ الْقَضَاءِ.

¹ - وردت في نسخة ب: الوقت.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - ساقط من نسخة أ:.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

⁷ - ساقط من نسخة أ.

ثُمَّ الْمَوْقْتُ إِمَّا أَنْ يُفْعَلَ فِي وَقْتِهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، وَالْأَوَّلُ أَدَاءٌ، وَالثَّانِي إِنْ جَازَ تَقْدِيمُهُ فَهُوَ تَعْجِيلٌ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَعَرُّضٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُخَيَّرْ فَمَعَ الْعَمْدُ بَاطِلٌ، وَمَعَ الْغَلَطُ نَقْلٌ، وَالثَّالِثُ قَضَاءٌ.

وَالْبَعْضُ يَخْتَلِفُ الْقَوْلُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ <تَغْلِيْبٍ>¹ الدَّاخِلِ عَلَى الْخَارِجِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَقَدْ يُوصَفُ بِهِمَا مَعًا، لِأَنَّ مَا فِي الْوَقْتِ أَدَاءٌ وَمَا بَعْدَهُ قَضَاءٌ، وَمَا ذُكِرَ مِنْ التَّغْلِيْبِ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِرَارِ مِنْ تَبْعِيْضٍ² الْعِبَادَةِ.

الرَّابِعُ: اعْتَرَضَ تَعْرِيفُ الْمُصَنِّفِ لِلأَدَاءِ³ بِأَوَّجِهِ، الْأَوَّلُ، أَنَّ ذِكْرَ الْبَعْضِ يُخْرِجُ فِعْلَ [الْمُكَلَّفِ]⁴ الْكُلَّ، فَيَكُونُ الْحَدُّ فَاسِدًا الْعَكْسُ بِخُرُوجِ الصَّلَاةِ إِذَا فُعِلَتْ كُلُّهَا فِي الْوَقْتِ، وَكَذَا الصَّوْمُ وَالْحَجُّ، فَلَا يَتَنَوَّلُ التَّعْرِيفُ إِلَّا الْمُخْتَلَفَ فِيهِ.

وَأَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى الْجَوَابِ بِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْقَيْدُ، فَهُوَ مُتَنَوِّلٌ لِصَوَرَتَيْ الْبَعْضِ وَالْكُلِّ، فَإِنَّ فَاعِلَ الْكُلِّ فَاعِلَ الْبَعْضِ، قَالَ وَأَيْضًا: «فَإِنَّ <كَوْنَ>⁵ فِعْلَ الْكُلِّ أَدَاءٌ أَمْرٌ وَاضِحٌ»⁶ لِأَنَّهُ أَحْرَوِي.

قُلْتُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ أَجْزَاءَ التَّعْرِيفِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قِيودًا، وَإِلَّا كَانَتْ حَشْوًا.

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ كُلَّ قَيْدٍ إِنَّمَا يُخْرِجُ مَا يُنَافِيهِ لَا مَا يُخَالِفُهُ فَقَطُّ، مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُ مَعَهُ، فَيَقَالُ الْبَعْضُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا يُنَافِي الْكُلَّ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ قَيْدًا

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: نقيض.

³ - وردت في نسخة أ: الأداء.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - قارن بما ورد في تشنيف السامع/1: 187-188.

لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا لَوْ قِيلَ الْبَعْضُ فَقَطْ، أَوْ الْبَعْضُ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومُهُ مَثَلًا، وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الشَّارِحِ¹.

لَا يُقَالُ: إِذَنْ يَكُونُ حَشَوًّا فِي التَّعْرِيفِ، لِأَنَّا نَقُولُ أَخْرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يُفْعَلْ شَيْءٌ أَصْلًا. وَالْأَوْضَحُ فِي التَّعْبِيرِ حِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ: فِعْلُ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضُ لِيَتَأَوَّلَ الْقِسْمَيْنِ بِالصَّرَاحَةِ، وَيَخْرُجَ مَا إِذَا لَمْ يُفْعَلْ شَيْءٌ أَصْلًا، مَعَ أَنَّ هَذَا خَارِجٌ أَوَّلًا عَنِ الْفِعْلِ، فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي جِنْسِ التَّعْرِيفِ أَصْلًا، فَإِنَّ عَدَمَ الْفِعْلِ يُنَاقِضُ الْفِعْلَ.

98 فَإِنْ أُجِيبَ: بِأَنَّ الْفِعْلَ صِفَةً فِي الْمَعْنَى، / وَالْجِنْسُ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ: الْبَعْضُ أَوْ الْكُلُّ الْمَفْعُولُ.

قُلْنَا: فَيَرْجِعُ السُّؤَالُ بِحَالِهِ، لَوْجُوبِ خُرُوجِ الْكُلِّ عَنِ الْبَعْضِ إِذَا جُعِلَ جِنْسًا. وَأَيْضًا لَوْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ، لَوَقَعَ فِيمَا فَرَّ مِنْهُ مِنْ تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ بِالْمُؤَدَّى، فَذَكَرُ الْبَعْضِ مَعَ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو عَنْ بَحْثٍ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ بِالْأَحْرَوِيَّةِ فَلَا يُغْنِي شَيْئًا، لِأَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ اطِّرَادُهُ وَانْعِكَاسُهُ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْقِيُودِ.

الثَّانِي، إِنَّ قَيْدَ "الْبَعْضِ" يَتَأَوَّلُ أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ مِنْهَا أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ مُؤَدَّاةً وَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الرَّكْعَةُ فَأَكْثَرُ، لِحَدِيثِ (مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ)²، وَلِلرَّكْعَةِ خُصُوصِيَّةٌ تَنْزِلُ بِهَا مَنَزَلَةُ الْكُلِّ، وَتَمْنَعُ مِنَ الْإِحَاقِ مَا دُونَهَا بِهَا، وَهِيَ³ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جُلِّ مَا فِي

¹ - قَارَنَ بِمَا وَرَدَ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ/1: 187-188.

² - أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَابُ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً. وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ.

³ - وَرَدَتْ فِي نَسْخَةِ ب وَهِيَ.

الصَّلَاةُ¹، حَتَّى إِنَّ جُلَّ مَا يَبْقَى² كَالْتَّكَرَّارِ لَهَا بِخِلَافِ مَا دُونِهَا، فَمُدْرِكُهُ غَيْرُ مُدْرِكِ الصَّلَاةِ لَا حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا، فَلَا يَكُونُ فِعْلُهُ أَدَاءً.

وَالْجَوَابُ: بِأَنَّ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَحَلِّهِ، لَا يُغْنِي شَيْئًا لِمَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ كَوْنِ أَجْزَاءِ التَّعْرِيفِ قِيوداً مُعْتَبَرَةً، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ الْمُصَنِّفُ صِدْقَ "الْبَعْضِ" عَلَى مَا دُونَ الرُّكْعَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَنَقُولُ: إِنَّ الْبَعْضَ مِنَ الصَّلَاةِ هُوَ الرُّكْعَةُ، وَأَمَّا الْإِحْرَامُ أَوْ الْقِرَاءَةُ مَثَلًا، فَإِنَّمَا هُوَ بَعْضُ الرُّكْعَةِ لَا بَعْضُ الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْأُمُورَ إِضَافِيَةً وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الثَّالِثُ³، إِنَّ ذِكْرَ "الْبَعْضِ" يُوْهِمُ أَنَّ كُلَّمَا يُؤَدَّى، يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ بَعْضُهُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْضُهُ خَارِجَهُ، وَذَلِكَ إِثْمًا هُوَ فِي الصَّلَاةِ فَقَطْ.

قُلْتُ: وَأَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، أَنْ يُقَالَ: <إِنَّهُ>⁴ يَقْتَضِي أَنْ فِعْلَ بَعْضِ الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ فِي الْوَقْتِ <أَدَاءً وَهُوَ بَاطِلٌ، إِذْ لَيْسَ بِأَدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ لِبُطْلَانِهِ>⁵.
الرَّابِعُ، أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ مَا لَوْ فِعْلَ الْبَعْضِ⁶ فِي الْوَقْتِ، وَالْبَعْضُ قَبْلَ دُخُولِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَدَاءً [وَهُوَ بَاطِلٌ، فَيَفْسُدُ طَرْدُ التَّعْرِيفِ]⁷.

[الخَامِسُ: أَنَّهُ أَدْخَلَ الْخِلَافَ فِي التَّعْرِيفِ وَلَيْسَ بِمَعْهُودٍ.

¹ - قارن بما ورد في الضياء اللامع/1: 231.

² - وردت في نسخة أ: بقي.

³ - ورد في نسخة ب: الثاني.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - ساقط من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: بعضه.

⁷ - ساقط من نسخة أ.

قُلْتُ: بَلْ وَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ¹ فِي التَّعْرِيفِ أَصْلًا، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْجِنْسِ فَالْمُخَالَفُ يُنْفِيهِ، فَيَنْتَفِي الْفَصْلُ ضَرُورَةً، [انْتِفَاءُ الْأَخْصِ بَانْتِفَاءِ الْأَعْمِ، فَيَبْطُلُ التَّعْرِيفُ طَرْدًا وَعَكْسًا، بَلْ لَا تَعْرِيفَ أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَصْلِ فَالْمُخَالَفُ أَيْضًا يَنْفِيهِ فَيَبْطُلُ التَّعْرِيفُ لِأَنَّهُ]² أَعْمَ، وَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا إِنْ اعْتَرَفَ بِالْفَصْلِ وَأَنْكَرَ الْجِنْسَ مُدَّعِيًا جِنْسًا آخَرَ.

ثُمَّ التَّعْرِيفُ يُسَاقُ لِلْبَيَانِ وَالتَّصْوِيرِ وَالْخِلَافِ يُنَافِي ذَلِكَ. وَلَكِنْ يُجَابُ عَنْ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ سَاقٍ تَعْرِيفَيْنِ، لَا تَعْرِيفًا³ وَاحِدًا، كَمَا قَرَرْنَا أَوَّلًا.

فَإِنْ قِيلَ: ذِكْرُ الْخِلَافِ <فِيهِ>⁴ يَقْتَضِي أَنْ يُبْرَهَنَ عَلَيْهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْحَدَّ لَا يُطْلَبُ بِبُرْهَانٍ.

قُلْنَا: نَعَمْ، مِنْ حَيْثُ التَّصَوُّرُ، وَلَكِنْ حَمْلُ الْحَدِّ عَلَى الْمَحْدُودِ مِنَ الْمَطَالِبِ التَّصْدِيقِيَّةِ الَّتِي يُبْرَهَنُ عَلَيْهَا، وَقَدْ قَرَرْنَا ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ⁵.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَاتِ، إِنَّمَا أُوجِبَتْ ذِكْرُ "الْبَعْضِ"، وَهُوَ قَيْدٌ [زَادَهُ]⁶ الْمُصَنِّفُ عَلَى أَهْلِ الْأُصُولِ، مُرَاعَاةً لِمَا يَقُولُ / الْفُقَهَاءُ مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا أُذِرَتْ مِنْهَا رَكْعَةٌ فَأَكْثَرُ فِي الْوَقْتِ فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ، مَعَ أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْوَقْتِ تَبِعٌ، فَيُطْلَقُونَ اسْمَ الْأَدَاءِ بِحَسَبِ التَّغْلِيْبِ لَا التَّحْقِيقِ.

¹ - ساقط من نسخة أ.

² - ساقط من نسخة أ.

³ - وردت في نسخة ب: تعريف.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - المقصود به نفائس الدرر على حواشي المختصر وكتاب القول الفصل في تمييز الخاصة في الفصل.

انظر البيانات المتعلقة بهما في الهوامش: 3 - 7 من ص: 49.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

وَالْأَصُولِيُونَ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ يَسْعُ الْمُصَنَّفُ مَا وَسِعَهُمْ. وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضاً كَوْنُ الْوَقْتِ فِي التَّعْرِيفِ مُطْلَقاً، فَيَتَاوَلُ الْوَقْتُ الْأَصْلِي وَالْوَقْتُ الْعَارِضِيُّ¹، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ قَضَى الصَّلَاةَ عِنْدَمَا ذَكَرَهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا، بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ ذِي وَقْتٍ أَيَّامًا كَانَ وَأَيَّامًا كَانَ الْوَقْتُ، كَأَدَاءِ الزَّكَاةِ أَوْ بَعْضِهَا فِي وَقْتُهَا، وَأَدَاءِ الدِّينِ فِي أَجَلِهِ لِأَنَّهُ وَقْتُهِ، وَإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَذَبْحِ الْأَضْحِيَةِ لَوَقْتُهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْحَصِرُ.

لَا يُقَالُ: الْوَقْتُ قَدْ بَيَّنَّ الْمُصَنَّفُ أَنَّهُ <هُوَ>² الْمُقَدَّرُ شَرْعاً، فَلَا يَتَاوَلُ إِلَّا مَا كَانَ بِتَنْصِصٍ مِنَ الشَّرْعِ، لِأَنَّا نَقُولُ: تَعْرِيفُ الْوَقْتِ لَا يَنْفَعُ؟ التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي التَّعْرِيفِ³ قِيُودُهُ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا، لَا أَمْرٌ خَارِجٌ عَنْهُ.

لَا يُقَالُ: غَايَةٌ <مَا فِيهِ>⁴ أَنَّهُ تَعْرِيفُ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ، وَلَا بَأْسُ بِهِ إِذَا انْتَهَى إِلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ.

لِأَنَّا نَقُولُ ذَاكَ⁵ فِيمَا لَمْ يُعَرَفْ مَعْنَاهُ، فَلَا يُوقَعُ <فِي>⁶ لُبْسٍ ثُمَّ يُبَيَّنُ فَيَتَّضِحُ. أَمَّا مَا كَانَ مُشْتَرَكاً لِمَعْنَى آخَرَ كَمَا نَحْنُ فِيهِ، فَالْتَّعْرِيفُ بِهِ فَاسِدٌ قَبْلَ الْإِثْبَانِ بِالْعِنَايَةِ لِفَسَادِ طَرْدِهِ، وَلَوْ سَلِمَ اغْتِفَارُهُ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا عَرَفَ بِهِ الْوَقْتُ يَنْفِي الْوَقْتَ الْعَارِضَ.

¹ - وردت في نسخة ب: العارض.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة أ: الوقت.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: ذلك.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

لأنَّ قولنا: المُقدَّر شرعاً مُتناول لما قَدَّره الشرع، ولما قَدَّر بِحكم الشرع
فإنَّه شرعي أيضاً.

فإن قلت: إنَّ قضاء الفائتة وقضاء الدين ونحوهما، خارجة من قول
المُصنَّف قبل خروجه، إذ ليس لأوقاتها خروج.

قلت: لا نُسلم ذلك، فإنَّ² الفائتة مثلاً وقتها السَّاعة التي تُذكر فيها، وقد
وجب فعلها حينئذٍ بلا تأخير أصلاً، إلَّا مقدار ما يسعها، فإذا لم تُفعل فيها فقد
خرج وقتها، ولا يضر كونها تجب في ساعة ثانية وهكذا، لأنَّ ذلك شأن الواجب
إذا لم يفعل أولاً.

وكذا الدين مثلاً إذا حلَّ الأجل وتيسر قضاؤه، فقد وجب القضاء ولا يحل
المطل بالتأخير، لقوله ﷺ: (مطل الغني ظلم)³، فإذا لم يقض في ذلك الأجل فقد
خرج وقته الذي خوطب بالقضاء فيه، مع أنَّ المؤدَّى عند المُصنَّف أعم من الواجب
والمستحب. والبحث وارد على غير المُصنَّف أيضاً.

إلَّا أنَّ ابن الحاجب قد أخرج قضاء الفائتة بذكر الأولية حيث قال: «الأداء
ما فعل في وقته المُقدَّر له أولاً شرعاً»⁴.

وأعرض المُصنَّف عن هذا القيد، كما تركه صاحب المنهاج ولا بدَّ منه،
100 وهذا [على]⁵ أنَّ «أولاً» في كلام / ابن الحاجب راجع إلى التقدير.

¹ - وردت في نسخة ب: عن.

² - وردت في نسخة ب: لأن.

³ - أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون، باب: مطل الغني ظلم. ومسلم في كتاب
المساقاة، باب: تحريم مطل الغني.

⁴ - في أصل المختصر ورد «شرعاً أولاً» قارن بشرح العضد على المختصر 1: 232.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

وَأَمَّا عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ «فِعْلٌ لِلِاخْتِرَازِ عَنِ الْإِعَادَةِ»¹ فَالْقَيْدُ مَتْرُوكٌ
عِنْدَهُ أَيْضًا.

وَمِنَ الْوَقْتِ الْعَارِضِ: وَقْتُ مَنْ ظَنَّ الْمَوْتَ فَتَضَيَّقَ عَلَيْهِ، فَإِنْ سَلِمَ وَفَعَلَهُ فِي
بَقِيَةِ الْوَقْتِ فَهَلْ [أَدَاءٌ]² لِلْوَقْتِ الْعَارِضِ أَوْ قَضَاءٌ اعْتِبَارًا لَهُ خِلَافًا يَأْتِي، وَكَانَ
يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ هُنَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ: «يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ [التَّقْيِيدُ]³ بِقَوْلِهِ يَعْنِي ابْنُ
الْحَاجِبِ شَرْعًا لِلِاخْتِرَازِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ يَعْنِي الْعَضُدُ، -قَالَ-: لِأَنَّ [إِتْيَانًا]⁴
الزَّكَاةَ فِي الشَّهْرِ الَّذِي عَيْنُهُ الْإِمَامُ أَدَاءٌ قَطْعًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ لَيْسَ
أَدَاءٌ مِنْ [حَيْثُ]⁵ وَقُوعِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، بَلْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَدَرَهُ الشَّارِعُ، حَتَّى
لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَقْتُ مُقَدَّرًا فِي الشَّرْعِ لَمْ يَكُنْ أَدَاءٌ كَالْتَذَوُّرِ الْمُطْلَقَةِ، -قَالَ-: وَأَمَّا
عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَهُوَ اخْتِرَازُهُ، <عَمَّا>⁷ إِذَا عَيَّنَ الْمُكَلَّفُ لِقَضَاءِ الْمَوْسَعِ
وَقَتًا وَفَعَلَهُ فِيهِ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ اخْتِرَازٌ عَنِ الصَّلَاةِ الْفَاسِدَةِ فِي وَقْتِهَا بَعِيدٍ جِدًّا،
وَمَبْنِي عَلَى أَنَّ "شَرْعًا" مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ لَا بِالْمُقَدَّرِ أَيْ: فِعْلٌ حَالُ كَوْنِهِ مَشْرُوعًا»⁸
انْتَهَى.

¹ - وردت في نسخة أ: الاحتراز.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - سقطت من نسخة أ.

⁵ - سقطت من نسخة أ.

⁶ - وردت في نسخة ب: احترازي.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - نص متقول مع بعض التصرف اليسير من الحاشية على شرح العضد على المختصر/1: 233.

قُلْتُ: وَهَذَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ، لِأَنَّ "شَرْعاً" عِنْدَهُ قَيْدٌ فِي الْمَقْدَرِ قَطْعاً، غَيْرَ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ تَوْسُطٌ حَسَنٌ فِي الْوَقْتِ غَيْرِ الْمَقْدَرِ شَرْعاً، لِأَنَّهُ إِذَا أُنْ يُقَدَّرُ تَقْدِيرًا يَقْضِي بِهِ الشَّرْعُ، كَتَقْدِيرِ الْإِمَامِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْتَبَرُ، وَإِنَّمَا لَا كَتَقْدِيرِ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ مَا شَاءَ، فَلَا يُعْتَبَرُ أَيُّ: لِأَنَّهُ لَا يُطَلَبُ بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ التَّنْذِرِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَا زِمَ فَيُحَكَّمُ بِهِ شَرْعاً.

وَبِالْجُمْلَةِ، فَقَصُرَ الْوَقْتُ الْمُعْتَبَرُ لِاسْمِ¹ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ عَلَى الثَّابِتِ بِتَنْصِصٍ مِنَ الشَّرْعِ، كَمَا يَعْبَرُ بِهِ بَعْضُهُمْ تَعَسُّفٌ ظَاهِرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَقْتَ لَوْ ثَبَتَ بِهِ الْأَسْتِبَاطُ لَكَانَ وَقْتاً² شَرْعِيًّا قَطْعاً، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْصُوصِ فِي الْأَحْكَامِ، فَإِنْ أَرَادُوا مَا ثَبَتَ بِالنَّصِّ أَوْ مَا اسْتَدَّ إِلَى النَّصِّ، فَقَدْ جَاءَ³ التَّعْمِيمُ الَّذِي ذَكَرْنَا، إِذْ لَا يَثْبُتُ شَرْعِيٌّ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ⁴ أَحَدُ الْفَائِتَةِ مَثَلًا عِنْدَ ذِكْرِهَا قَضَاءً، بِاعْتِبَارِ خُرُوجِ وَقْتِهَا الْأَوَّلِ، وَأَدَاءً بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا فِي وَقْتِهَا <الثَّانِي>⁵ لَمْ يَكُنْ عَظِيماً، <وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا قَالَ الْحُسَيْنُ وَمَنْ وَافَقَهُ، مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ

¹ - وردت في نسخة ب: باسم.

² - وردت في نسخة ب: وقت.

³ - وردت في نسخة ب: ففقهاء.

⁴ - وردت في نسخة ب: جعل.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - راجع البحر المحيوط/1: 339، حيث علل الزركشي ذلك بقوله: «لأن بالشروع يضيق الوقت، بدليل امتناع الخروج منها، فلم يكن فعلها بعده إلا قضاء». راجع في نفس المسألة الإجماع في شرح المنهاج/1: 76-77.

أَفْسَدَهَا ثُمَّ صَلَّاهَا فِي الْوَقْتِ كَأَنَّهُ قَضَاءٌ¹، وَيَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّ الْأَدَاءِ، وَلَكِنْ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى خِلَافِهِ وَأَلَّهَ آدَاءً، إِذْ لَوْ أَفْسَدَ الْجُمُعَةَ أَعَادَهَا جُمُعَةً².

وَيَرِدُ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَيْضاً فِي تَعْرِيفِ الْوَقْتِ بِ"الزَّيْمَانِ"، أَنَّهُ عَرَّفَ بِمُشْتَرَكٍ بِحَسَبِ الْأَصْطِلَاحِ عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنَ الْأَقْوَالِ فِيهِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَتَكَلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَشْهُورَةِ لُغَةً وَهُوَ مَا مَرَّ.

السَّادِسُ: أَتَى الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: "الْمُؤَدَى مَا فُعِلَ" مَعَ كَوْنِهِ / مَعْلُوماً مِنْ 101

تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ > تَنْكِيتاً عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ³، حَيْثُ عَرَّفَ الْأَدَاءَ «بِمَا فُعِلَ»⁴ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ عِبَارَتِهِ⁵، لِأَنَّ مَا فُعِلَ هُوَ الْمَفْعُولُ، فَلَا يَصِحُّ تَعْرِيفاً لِلْأَدَاءِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ، بَلِ الْأَدَاءُ⁶ هُوَ الْفِعْلُ، فَلِذَا عَبَّرَ هُوَ بِالْفِعْلِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ وَالْمَقْضَى.

{اِنْتِصَارُ الْيُوسِيِّ لِلْمُحَقِّقِ ابْنِ الْحَاجِبِ}

قُلْتُ: وَالْاعْتِرَاضُ⁷ بِمِثْلِ هَذَا يَجِلُّ عَنْهُ قَدْرُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَعْظُمُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ تَنْبِيهاً فِي طَرَةِ كِتَابٍ، فَكَيْفَ اعْتِرَاضاً فِي مَتْنِ كِتَابِهِ. وَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَعْلَمُ الْعِرَارُ⁸ الْخَمْرَةَ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ الْاعْتِرَاضُ بِأَمْثَالِ هَذَا عَلَى الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ الْعَلَّامَةِ الْمَدَقِّقِ أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ الْحَاجِبِ رحمته الله، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ الْإِطْلَاقُ الشَّائِعَ.

1- ساقط من نسخة ب.

2- قارن بما ورد في الضياء اللامع/1: 233.

3- انظر مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/1: 232، وتشنيف المسامع/1: 189.

4- انظر تعريفه في منتهى السؤل والأمل: 33.

5- وقام عبارته: «الأداء: ما فعل في وقته المقدر له شرعاً أولاً»

6- ساقط من نسخة ب.

7- المعارض هو الإمام الزركشي في تشنيف المسامع/1: 189.

8- عرار: مثل قطام، اسم بقرة، وفي النخل باءت عرار بكحل وهما بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً. حياة

الحيوان/1: 461.

فَإِنَّ الْأَدَاءَ شَاعَ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْمُؤَدَّى، وَكَذَا الْقَضَاءُ عَلَى الْمُقْضَى، وَلَيْسَ هُوَ
أَوَّلَ مَنْ اعْتَبِرَ ذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ جَرَى النَّاسُ.

فَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْعَزَالِيِّ «الْأَدَاءُ مَا يُؤَدَّى فِي وَقْتِهِ»¹. وَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ
الْفَخْرِ «فَالْوَجِبُ إِذَا أُدِّيَ <فِي>² وَقْتِهِ سُمِّيَ أَدَاءً»³ إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنْ عِبَارَاتِ
أَهْلِ الْفَنِّ، مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا فَعَلَ <الْمُفَسِّرُ بِهِ الْأَدَاءَ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا هُوَ،
فَكَانَ حَقًّا عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَجْعَلَهُ مُحْكومًا عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: «وَمَا فَعَلَ هُوَ الْمُؤَدَّى»>⁴
أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

السَّابِعُ⁵: يَرِدُ عَلَى تَعْرِيفِ الْمَرْجُوحِ لِلْقَضَاءِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، مَا وَرَدَ أَوَّلًا عَلَى
الرَّاجِحِ فِي تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ، لِأَنَّ ذِكْرَ الْبَعْضِ هُنَا أَيْضًا يُفْسِدُ عَكْسَ التَّعْرِيفِ،
بِخُرُوجِ الْمَفْعُولِ كُلِّهِ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَهُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَى كَوْنِهِ قَضَاءً، وَيُوهِمُ أَيْضًا تَبْعِيضَ
الصَّوْمِ مَثَلًا، وَاشْتِمَلَ عَلَى حِكَايَةِ الْخِلَافِ وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ، وَيَتَنَاولُ مَا لَوْ فَعَلَ
الْبَعْضُ خَارِجَ الْوَقْتِ وَالْبَعْضُ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ بِقَضَاءٍ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا فَاسِدٌ بِشَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ.

قُلْتُ: مَحْطُ الْبَحْثِ هُوَ أَنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّهُ قَضَاءٌ وَلَيْسَ بِهِ، وَلَا عَلَيْنَا فِي وُجُوهِ
الْفَسَادِ مَعَ أَنَّ الْفَصْلَ⁷ لَعَوَّ هُنَا، لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْوَقْتِ كَالْعَدَمِ وَلَوْ وَصَلَ، وَأَمَّا تَنَاوُلُ

¹ - راجع المستقصى/1: 320.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - انظر المصنوع/1: 148.

⁴ - ساقط من نسخة ب.

⁵ - وردت في النسختين: السادس.

⁶ - وردت في نسخة ب: جعل.

⁷ - وردت في نسخة ب: الفعل.

الْبَعْضُ هُنَا لِمَا دُونَ الرُّكْعَةِ فِي الْوَقْتِ فَلَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَدَاءً كَمَا مَرَّ، وَكَذَا الرُّكْعَةُ فَأَكْثَرُ فِي الْوَقْتِ، لِأَنَّهُ قَضَاءٌ عِنْدَ مُشْتَرِطِ فِعْلِ الْكُلِّ فِي الْوَقْتِ لِلْأَدَاءِ، وَهُوَ مُقَابِلُ هَذَا.

[نعم]¹ يرد على هذا الثاني الحديث السابق، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ مُدْرِكَ الرُّكْعَةِ فِي الْوَقْتِ مُدْرِكُ الصَّلَاةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مُدْرِكَ الصَّلَاةِ مُؤَدِّ، <وَمُؤَدِّ الرُّكْعَةِ مُؤَدِّ>².

وَقَدْ أَجَابَ الْمُحَلِّي: «يَحْمِلُ الْحَدِيثُ عَلَى إِدْرَاكِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ بِزَوَالِ الْعُذْرِ لَا الْإِدْرَاكِ بِالْفِعْلِ»³، بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ زَالَ عَنْهُ الْعُذْرُ، كَأَن يَبْلُغَ الْحُلُمَ أَوْ يَقِيقَ مِنَ الْجُنُونِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ بَقِيَ لِخُرُوجِ الْوَقْتِ مِقْدَارُ رُكْعَةٍ، فَقَدْ أَذْرَكَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ فَيُخَاطَبُ بِهَا وَيُصَلِّيُهَا وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ، وَهَذَا صَحِيحٌ فِي الْفِقْهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. 102

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُحَلِّي، بِأَنَّ مَسْأَلَةَ زَوَالِ الْعُذْرِ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الْعُذْرِ كَمَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ غَلَطٌ فَاحِشٌ، لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنَّ هَذَا الْمَحْمَلُ هُوَ مُرَادُ أَصْحَابِ ذَلِكَ الْقَوْلِ، الْقَائِلِينَ بِالْأَدَاءِ فِي الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمَلُ خُصُومِهِمْ، وَكَيْفَ تُسْتَشْكَلُ⁴ حُجَّةُ مَذْهَبٍ بِمَذْهَبٍ آخَرَ؟

الثَّامِنُ⁵: قَوْلُهُ: "اسْتَدْرَاكًا"، الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ كَمَا مَرَّ، أَنَّ يَأْتِي بِالْفِعْلِ لِقَصْدِ الْاسْتَدْرَاكِ.

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - قارن بما ورد في شرح جمع الجوامع/1: 111.

⁴ - وردت في نسخة ب: تشكل.

⁵ - وردت في النسختين: السابع.

فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْوَقْتِ مَعَ ظَنِّ بَقَاءِ الْوَقْتِ، يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ
فَعَلُهُ قَضَاءً¹، إِذْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ اسْتِدْرَاكًا، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَدَاءٍ أَيْضًا وَلَا إِعَادَةً، إِذْ
هُوَ خَارِجُ الْوَقْتِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَضَاءٌ، نَبَّهَ عَلَيْهِ بَعْضُ شُرَاحِ الْمَخْتَصَرِ، فَيُفْسَدُ بِهِ
عَكْسُ التَّعْرِيفِ الثَّانِي.

<التَّاسِعُ>²: قَوْلُهُ "مُقْتَضَى"، عَبَّرَ بِهِ كَمَا قَالَ شُرَاحُهُ، لِيَتَنَاوَلَ تَقْدِيمُ
الْإِجَابِ وَتَقْدِيمُ التَّنْذِيرِ، وَقَالُوا³: هُوَ أَحْسَنُ <مِنْ>⁴ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ⁵
وَالْبِضَاوِيِّ⁶: «وُجُوبٌ»، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَنْدُوبَةَ تُقْضَى، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا
الصَّوْمُ الْمَنْدُوبُ.

قُلْتُ: وَذَلِكَ مَذْهَبُهُمْ، وَحَقٌّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا: عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ أَحْسَنُ مِنْ
عِبَارَةِ الْإِمَامِ الْبِضَاوِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِهِمُ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَمَّا ابْنُ الْحَاجِبِ فَلَا غُبَارَ
عَلَى كَلَامِهِ، لِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِهِ: بِأَنَّ التَّوَافِلَ عِنْدَنَا لَا تُقْضَى، فَالْقَضَاءُ عِنْدَنَا مِنْ
خَوَاصِّ الْوَاجِبِ⁷، إِذِ الْفَرَضُ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ فَلَا تُوصَفُ بِالْأَدَاءِ أَيْضًا.

¹ - قارن بما ورد في التشنيف/1: 192، والضياء اللامع/1: 235.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - من بين الذين نصوا على قول الفقهاء في المسألة صاحب التشنيف/1: 192، وصاحب الضياء
اللامع/1: 235. فراجعهما إن شئت.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وكلامه كما جاء في المختصر مع شرح العضد/1: 232: «والقضاء ما فعل بعد وجوب وقت
الأداء استدراكا لما سبق له وجوب مطلقا».

⁶ - وجاء في المنهاج وشرحه/1: 74 قول البيضاوي: «وإن وقعت بعده ووجد فيه سبب وجوبها
فقضاء وجب أدائه».

⁷ - قارن كلام اليوسي مع ما ورد في الضياء اللامع/1: 235-236.

وَقَالَ الشَّهَابُ الْقَرَفِيُّ فِي التَّنْقِيحِ: «الْعِبَادَةُ قَدْ تُوصَفُ بِالْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَقَدْ لَا تُوصَفُ بِهِمَا كَالْتَوَافِلِ، وَقَدْ تُوصَفُ بِالْأَدَاءِ وَخَذَهُ كَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ»¹ انْتَهَى.

وَأَمَّا مَا يُوصِي عَلَيْهِ <أَصْحَابُ>² مَشَايخِ التَّصَوُّفِ مِنْ اسْتِدْرَاكِ أَعْمَالِ الْبِرِّ لِمَنْ فَاتَتْهُ مِنْ وَقْتٍ فِي وَقْتٍ آخَرَ، لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً﴾³ أَي: يَخْلُفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ.

وَقَدْ تَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو طَالِبِ الْمَكِّي⁴ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَدْرِ كِتَابِ الْقُوتِ، حَيْثُ قَالَ: «وَمَنْ فَاتَتْهُ وَرْدٌ مِنَ الْأُورَادِ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ فِعْلُ مِثْلِهِ فِي الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَهُ، مَتَى ذَكَرَهُ، لَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يُقْضَى إِلَّا الْفَرَائِضُ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّدَارُكِ وَرِيَاضَةِ النَّفْسِ بِذَلِكَ، لِيَأْخُذَهَا بِالْعَزَائِمِ كَيْ لَا تَعْتَادَ⁵ التَّرَاخِي وَالرُّخْصُ»⁶ اَلْخ كَلَامُهُ.

نَعَمْ، وَرَدَ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ عِنْدَنَا الْقَضَاءُ، فَقِيلَ: حَقِيقَةً، وَتَكُونُ خَارِجَةً عَنِ الْقَاعِدَةِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِثْنَاءِ لِحَدِيثِ الْوَادِي. وَقِيلَ: مَجَازٌ بِأَن تَفْعُل رَكْعَتَانِ تَنُوبَانِ عَنْهُمَا كَمَا تَقْدَمُ فِي الْأُورَادِ. وَقِيلَ: لَا تُقْضَى أَصْلًا، وَعَلَى قَضَائِهَا فَلَيْسَتْ كَالْفَرَائِضِ، لِأَنَّهَا إِلَى الزُّوَالِ / خَاصَّةً عَلَى الْمَشْهُورِ.

103

¹ - النص بتمامه وارد في شرح تنقيح الفصول: 75.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - الفرقان: 62.

⁴ - محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي ويكنى أبا طالب. (.../386هـ) كان المكي واعظا، ولم يكن شيخا للطريق، وقد لقي كثيرا من الصوفية، ولكنه تتلمذ على أبي الحسن بن سالم البصري، شيخ السالمية. له "قوت القلوب"، و"علم القلوب"، و"أربعون حديثا". سير أعلام النبلاء/16: 536.

⁵ - وردت في نسخة ب: تعاد.

⁶ - نص منقول بأمانة من كتاب قوت القلوب/1: 24.

وَفِي كَلَامِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَيْضاً مِيلٌ إِلَى قَضَاءِ التَّوَافِلِ، بِدَلِيلِ قِصَّةِ الْوَادِي فِي الْفَجْرِ، وَقِصَّةِ عَبْدِ الْقَيْسِ¹ فِي قَضَاءِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَالْبَحْثُ فِي هَذَا مَذْكُورٌ فِي الْفُرُوعِ فَلَا يُطِيلُ بِهِ.

ثُمَّ مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ مِنْ شُمُولِ الْقَضَاءِ اصطلاحاً لِلتَّافِلَةِ، مَبْنِي عَلَى أَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ فَرَعٌ التَّوَقُّيتِ.

الْعَاشِرُ²: قَوْلُهُ: "مُطْلَقاً"، أَيْ سِوَاءَ سَبَقَ [فِي] حَقِّ الْمُسْتَدْرِكِ أَوْ فِي حَقِّ غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: سِوَاءَ وَجِبَ أَدَاؤُهُ أَوْ لَا، وَلَمْ يُفْعَلْ كَالصَّلَاةِ الْمَتْرُوكَةِ عَمْدًا، أَوْ لَمْ يَجِبْ كَمَا فِي الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ مَثَلًا³.

وَمَرَادُ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ ائْتِقَادَ سَبَبِ الْوُجُوبِ، كَافٍ فِي ثُبُوتِ الِاسْتِدْرَاكِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْوُجُوبُ لِعَارِضٍ، بِنَاءً عَلَى الصَّحِيحِ الْآتِي مِنْ أَنَّ الْحَيْضَ مَثَلًا يَمْنَعُ أَدَاءَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَوُجُوبَهُمَا، وَكَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ امْتِنَاعِ تَكْلِيفِ الْغَافِلِ كَالثَّائِمِ مَثَلًا، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ ائْتِقَادُ السَّبَبِ بِمُرُورِ الْوَقْتِ كَافٍ.

وَالْمُصَنِّفُ لَمْ يُبَيِّنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْإِطْلَاقُ يُفْهَمُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، سِوَاءَ وَجِبَ الْأَدَاءُ [أَوْ لَمْ] ⁴ يَجِبُ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الصَّيِّ إِذَا بَلَغَ [بَعْدَ] ⁵ الْوَقْتِ وَقَعَلَ الْعِبَادَةُ، وَالْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ هَؤُلَاءِ قَضَاءً وَهُوَ بَاطِلٌ.

¹ - انظر التعريف به في طبقات ابن سعد/1: 152.

² - وردت في النسختين: التاسع.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - قارن بمنتهى السؤل والأمل لابن الحاجب: 33، والضياء اللامع/1: 237.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

⁶ - سقطت من نسخة أ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَخْرُجُ هَذَا الْقِسْمُ بِقَيْدِ الْاِسْتِدْرَاكِ، لِأَنَّ هَؤُلَاءَ لَمْ يَفْتَهُمْ شَيْءٌ فَلَا
اِسْتِدْرَاكَ عِنْدَهُمْ.

قُلْتُ: قَدْ يَتَوَوَّنُ الْاِسْتِدْرَاكَ جَهْلًا مِنْهُمْ، وَالْمُصَنِّفُ إِنَّمَا ذَكَرَ صُورَةَ
الْاِسْتِدْرَاكِ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالشَّرْعِيِّ¹ وَلَا غَيْرِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَّكِلَ عَلَى قَرَائِنِ الْمَقَامِ.

ثُمَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَائِضِ وَالْمُسَافِرِ وَنَحْوِهِمَا، يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ
قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ، سِوَاهُ كَانَ الْقَضَاءُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ أَوْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ، وَلَا مُنَاسَبَةَ لِلْقَضَاءِ
فِيهِ، بَلْ هُوَ اصْطِلَاحٌ مَحْضٌ، وَإِلَّا <فَلَا>² فَرَّقَ بَيْنَ الْحَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ وَالصَّبِيِّ
إِذَا بَلَغَ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فَاتَ مِنَ الصَّوْمِ، غَيْرَ أَنَّ الْحَائِضَ كَانَتْ مُكَلَّفَةً فِي الْجُمْلَةِ
دُونَ الصَّبِيِّ، وَلَا يُغْنِي ذَلِكَ فِي صُورَةِ التَّرَاجُعِ شَيْئًا.

وَقِيلَ: إِنَّ تَسْمِيَةَ ذَلِكَ قَضَاءً مَجَازًا، قِيلَ: وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْعَزَالِيِّ³، وَإِلَى
الْأَوَّلِ مَالُ الْأَمْدِيِّ، قَالَ فِي الْإِحْكَامِ: «اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ فِي
وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ، وَفُعِلَ بَعْدَهُ، أَنَّهُ يَكُونُ قَضَاءً، وَسِوَاهُ تَرَكَهُ فِي وَقْتِهِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا.
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يَنْعَقِدْ سَبَبٌ وَجُوبِهِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُقَدَّرَةِ، فَفَعَلَهُ
بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ قَضَاءً، <لَا>⁴ حَقِيقَةٌ وَلَا مَجَازًا، كَفَوَائِثِ الصَّلَوَاتِ فِي حَالَةِ
الصَّبَا⁵ وَالْجُنُونِ¹. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا انْعَقَدَ سَبَبٌ وَجُوبِهِ وَلَمْ يَجِبْ لِقِيَامِ مَانِعٍ، أَوْ
لِفَوَاتِ شَرْطٍ مِنْ خَارِجٍ»². وَذَكَرَ الْأَقْسَامَ السَّابِقَةَ.

¹ - وردت في نسخة ب: بالشرع.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - راجع المستصفى/1: 96-97.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: الصبي.

/ ثُمَّ قَالَ: «هَلْ يُسَمَّى قَضَاءً حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، فَمِنْهُمْ مَنْ مَالَ إِلَى التَّجَوُّزِ <مَقْصِرًا>³ مِنْهُ إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ، إِنَّمَا يَكُونُ حَقِيقَةً عِنْدَ قَوَاتٍ مَا وَجِبَ فِي الْوَقْتِ اسْتِدْرَاكًا لِمَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ الْفَائِتِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، وَوُجُوبُهُ بَعْدَ الْوَقْتِ بِأَمْرٍ مُجَدِّدٍ لَا ارْتِبَاطَ لَهُ بِالْوَقْتِ الْأَوَّلِ، فَكَانَ إِطْلَاقُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ تَجَوُّزًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ مَالَ إِلَى أَنَّهُ قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ، لِمَا فِيهِ مِنْ اسْتِدْرَاكِ مَصْلَحَةٍ مَا انْعَقَدَ سَبَبٌ وَجُوبُهُ، وَلَمْ يَجِبِ لِلْمُعَارِضِ، وَإِطْلَاقُ اسْمِ الْقَضَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورِ فِي مَحَلِّ الْوَفَاقِ، إِنَّمَا كَانَ بِاعْتِبَارِ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنْ اسْتِدْرَاكِ مَصْلَحَةٍ مَا انْعَقَدَ سَبَبٌ وَجُوبُهُ لَا اسْتِدْرَاكِ مَصْلَحَةٍ مَا وَجِبَ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْبَهُ، لِمَا فِيهِ مِنْ نَفْيِ التَّجَوُّزِ وَالِاشْتِرَاكِ عَنِ اسْمِ الْقَضَاءِ»⁴ انْتَهَى.

وَحَكَى الشَّارِحُ الْخِلَافَ لَفْظِي وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَالَ: «هُوَ تَظَهَّرَ ثَمَرُهُ عِنْدَ مَنْ يَتَعَرَّضُ لِنِيَّةِ الْقَضَاءِ»⁵.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمَنُويَّ عِنْدَ مُشْتَرِطِ نِيَّةِ الْقَضَاءِ، إِنَّمَا هُوَ كَوْنُ الْعِبَادَةِ مُسْتَدْرَكًا بِهَا مَا فَاتَ <أَدَاءً أَوْ>⁶ قَضَاءً، وَلَا دَخَلَ لِهَذَا الْمَعْنَى فِي التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ سِوَاءَ سُمِّيَ قَضَاءً أَوْ لَا.

=¹ - وهو المشهور من مذهب مالك. قال ابن رشد في بداية المجتهد/1: 218 «واختلفوا في المجنون ومذهب مالك وجوب القضاء عليه».

² - نص منقول بتمامه من كتاب الإحكام في أصول الأحكام/109-110.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - راجع الإحكام في أصول الأحكام/1: 110.

⁵ - نص منقول مع بعض التصرف من كتاب تشنيف المسامع/1: 193.

⁶ - ساقط من نسخة ب.

الحادي عشر¹: الإعادة في ظاهر كلام المصنف قسم من الأداء²، فيكون تعريف الأداء متناولاً لقسمين، ما فعل في الوقت أولاً وما فعل ثانياً فيه، وهو ظاهر صنيع المختصر أيضاً، وعليه قرره العضد، وعلى هذا لا يصح أن يقال: قوله: «ثانياً»، ليخرج الأداء، فإن الأعم لا يخرج عن الأخص.

نعم، يخرج قسم آخر من الأداء. وهو غير المعاد، وقال الشيخ سعد الدين عند ذكر كلام العضد ما نصه: «وظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين أنها أقسام متباينة، وأن ما فعل ثانياً في وقت الأداء ليس بأداء ولا قضاء، ولم تطلع³ على ما يوافق كلام الشارح صريحاً.

نعم كلام الإمام الغزالي أن «الأداء ما يؤدي في وقته»، ربما يشعر بذلك، لو لم يناقش في إطلاق التادية على الإعادة⁴. انظر بقيته. وانظر في ذلك مع قول المصنف: «أن كونها قسماً من الأداء» مصطلح الأكثرين.

وظاهر كلام القرافي <أيضاً>⁵ أنها متباينة، لأنه ذكر أوصاف العبادة فقال: «وهي خمسة: الأول الأداء. الثاني القضاء. الثالث الإعادة. الرابع الصحة، الخامس الإجزاء»⁶، وعرف كل واحد عند ذكره، وكلام المنهاج صريح في ذلك.

¹ - وردت في النسختين: العاشر.

² - ذلك أن العبادات إن فعلت في وقتها كانت أداء، وإن فعلت بعده كانت قضاء، وإن تكرر فعلها كانت معادة. انظر شرح تنقيح الفصول: 72 وما بعدها.

³ - وردت في نسخة ب: ولنطلع.

⁴ - نص منقول بتمامه من الحاشية على شرح المختصر/1: 233.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - راجعها مع تعاريفها وأمثلتها في شرح تنقيح الفصول: 72-77.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الْمُصَنَّفِ لِلْأَدَاءِ مَدْخُولًا، فَيَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ الْفِعْلُ بِالْأَوَّلِيَّةِ
لِتَخْرُجَ الْإِعَادَةُ.

ثُمَّ هَذَا عَلَى مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْأُصُولِيِّينَ، مِنْ أَنَّ «الْإِعَادَةَ الْفِعْلَ ثَانِيًا فِي
الْوَقْتِ»، وَإِلَّا فَكَلَامُ الْفُقَهَاءِ صَرِيحٌ فِي وَصْفِ الْمَفْعُولِ بَعْدَ¹ الْوَقْتِ بَعْدَ تَقَدُّمِ
105 الْأَدَاءِ الْمُخْتَلِ بِالْإِعَادَةِ². فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ صَلَّى / بِالنَّجَاسَةِ مَثَلًا عَامِدًا أَعَادَ فِي
الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ، وَمَنْ صَلَّى <بِهَا>³ نَاسِيًا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ فَقَطْ، وَكَذَا كُلُّ صَلَاةٍ
اِخْتَلَتْ بِفَوَاتِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ أَوْ حُصُولِ مَانِعٍ، فَهِيَ تُعَادُ بَعْدَ الْوَقْتِ إِنْ خَرَجَ.

وَعَلَى هَذَا، إِنْ أُطْلِقَ عَلَى الْإِعَادَةِ⁴ فِي الْوَقْتِ أَدَاءٌ، كَمَا عِنْدَ الْمُصَنَّفِ كَانَ
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِعَادَةِ غُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، لَا جُمُعَاةٍ فِي الْمَفْعُولِ ثَانِيًا فِي
الْوَقْتِ، وَأَنْفِرَادِ الْأَدَاءِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ أَوَّلًا، وَأَنْفِرَادِ الْإِعَادَةِ بِالْمَفْعُولِ بَعْدَهُ لِخِلَلٍ فِي
الْأَدَاءِ.

الثَّانِي عَشَرَ⁵: «قِيلَ إِنَّمَا أُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ الْخِلَافَ فِي سَبَبِ الْإِعَادَةِ بِلَا تَرْجِيحٍ،
لَأَنَّهُ زَيْفٌ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمُخْتَصِرِ كُلًّا مِنَ الْقَوْلَيْنِ، بِمَا إِذَا أُعِيدَتِ الصَّلَاةُ فِي
جَمَاعَةٍ أُخْرَى، مَعَ فَرَضِ اسْتِوَاءِ الْجَمَاعَتَيْنِ فِي كُلِّ الْوُجُوهِ فِيمَا يَظْهَرُ، فَيَصِحُّ⁶ أَنْ
يُقَالَ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ خِلَلٌ وَلَا عُذْرٌ، فَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: الْإِعَادَةُ الْفِعْلَ فِي

¹ - وردت في نسخة ب: في.

² - وردت في نسخة ب: بالعبادة.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - انظر تعريف الإعادة في شرح التنقيح: 76، والمستصفي/1: 95، وفواتح الرحموت/1: 85.

⁵ - ورد في النسختين: الحادي عشر.

⁶ - وردت في نسخة ب: ليصح.

وَقْتُ الْإِدَاءِ ثَانِيًا لِعُذْرٍ أَوْ لغيرِ عُذْرٍ، -قَالَ الشَّارِحُ: - وَهُوَ مَمْنُوعٌ، لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى الْقَبُولُ فِي آيِهِمَا¹، فَلَا حَتِيَاظُ الْإِعَادَةِ، كَمَا لَوْ تَرَجَّحَتْ الثَّانِيَةُ².

قُلْتُ: وَلِزُومِ التَّسْلُسِ غَيْرَ بَعِيدٍ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، قَالَ: «وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي زِيَادَةُ الْمُكَرَّرَةِ بِالْجَمَاعَةِ، لِأَنَّ [تِلْكَ الصَّلَاةَ تُسَمَّى مُعَادَةً عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ، لِأَنَّ فَضِيلَةَ]³ الْجَمَاعَةِ عُذْرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَرَّرَهَا⁴ لِغَيْرِ عُذْرٍ⁵، فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى إِعَادَةً.

وَأَجَابَ⁶: أَوَّلًا: بِأَنَّ الْمُرَادَ الْمُكَرَّرَةَ لِعُذْرٍ لَا مُطْلَقَ الْمُكَرَّرَةِ، وَثَانِيًا: إِنَّا نَمْنَعُ أَنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ لَا لِعُذْرٍ لَا تُسَمَّى إِعَادَةً⁷ انْتَهَى مُلَخَّصًا.

وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَقَامَ وَالسِّيَاقَ⁸ يَدُلُّ عَلَى الْقَيْدِ، هَذَا وَفِي تَصَوُّرِ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ شَرْعًا بِلاَ عُذْرٍ أَصْلًا نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا قَصْدُ تَضَاعُفِ الثَّوَابِ بِالتَّكْرَارِ كَانَ عُذْرًا.

{فِي تَعْرِيفِ الرُّخْصَةِ وَبَيَانِ أَقْسَامِهَا}

ثُمَّ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَقْسِيمِ آخِرِ لِلْحُكْمِ¹ فَقَالَ: "وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ" أَيِ: الْمَنْسُوبِ إِلَى الشَّرْعِ، "إِنْ تَغَيَّرَ" بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ، "إِلَى سَهْوَلَةٍ" مِنْ

¹ - وردت في النسختين: أحدهما.

² - نص منقول من تشنيف المصنف/1: 195.

³ - النص مبني في النسختين، والتكملة من كتاب تشنيف المصنف/1: 195.

⁴ - يعني الصلاة كما ورد في النص الأصلي.

⁵ - وردت في النسختين: شيء.

⁶ - وردت في نسخة ب: وأجيب.

⁷ - نص منقول بتصرف من تشنيف المصنف/1: 195.

⁸ - وردت في نسخة ب: والسبب.

صُعُوبَةً، كَأَن يَكُونَ مَمْنُوعاً مِنَ الإِقْدَامِ عَلَيْهِ، ثُمَّ أُذِنَ فِي الإِقْدَامِ [عَلَيْهِ] ² أَوْ مَمْنُوعاً مِنَ التَّرْكِ، [ثُمَّ أُذِنَ فِي التَّرْكِ] ³، وَكَانَ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ "لِغُذْرٍ" يَقْتَضِيهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَمْثَلَةِ، "مَعَ قِيَامٍ" أَي: بَقَاءِ "السَّبَبِ" الْمُقْتَضِي "لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ" الْمُتَغَيَّرِ عَنْهُ لِأَجْلِ الْغُذْرِ "فَرُخْصَةً"، أَي: فَهَذَا الْحُكْمُ السَّهْلُ الْمُغَيَّرُ ⁴ عَنِ الصُّعُوبَةِ لِأَجْلِ الْغُذْرِ يُسَمَّى فِي الشَّرْعِ رُخْصَةً، وَذَلِكَ "كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ" لِلجَّاعِ الْمُضْطَرِّ.

"وَالْقَصْرُ" أَي: قَصْرُ الصَّلَاةِ لِلْمُسَافِرِ بِشَرْطِهِ. "وَالسَّلَامُ" الْمَعْرُوفُ، وَهُوَ يَبْعُ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ. "وَفِطْرُ مُسَافِرٍ" فِي رَمَضَانَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ "لَا يُجْهَدُ الصَّوْمُ"، أَي: لَا يَشْقُ عَلَيْهِ كَثِيراً.

"وَاجِباً" أَي: أَكَلَ الْمَيْتَةَ حِفْظاً لِلنَّفْسِ، وَقِيلَ مُبَاحٌ، "وَمَنْدُوباً" أَي: الْقَصْرُ، وَالْمَنْدُوبُ كَمَا مَرَّ يُطْلَقُ عَلَى الْمَطْلُوبِ كُلِّهِ سِوَى الْفَرْضِ.

وَالْمَشْهُورُ / عِنْدَنَا أَنَّ الْقَصْرَ سُنَّةٌ، وَلَكِنْ فِي سَفَرٍ ⁵ يَبْلُغُ أَرْبَعَةَ بُرْدٍ فَكَثُرَ، وَإِلَّا فَالْإِثْمَامُ وَاجِبٌ. 100

"وَمُبَاحاً" أَي: السَّلَامُ بِشُرُوطِهِ. "وَخِلَافَ الْأَوَّلَى" أَي: فِطْرُ مُسَافِرٍ لَا يُجْهَدُ الصَّوْمُ.

¹ = جعل الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم هو مذهب ابن السبكي كما يظهر، وكذا مذهب الغزالي في المستصفى/1: 98، والبيضاوي في المنهاج: 8، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت/1: 116 وغيرهم. وذهب فريق من الأصوليين إلى جعل الرخصة والعزيمة من أقسام الفعل كصنيع الآمدي في الإحكام/1: 178، والرازي في المحصول/1: 154، وابن الحاجب في المختصر مع شرح العضد/2: 8.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - ساقط من نسخة أ.

⁴ - وردت في نسخة ب: المتغير.

⁵ - وردت في نسخة ب: بعد.

⁶ - وردت في نسخة ب: السلام.

وَوَقَعَ فِي عِبَارَةِ أَبِي الْوَلِيدِ بْنِ رُشْدٍ¹ «أَنَّ الْفِطْرَ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ مَكْرُوهٌ»²،
وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرِ فَرْقًا بَيْنَ الْمَكْرُوهِ وَخِلَافِ الْأَوَّلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكَ أَوْ الْأَذَى الشَّدِيدَ، وَجَبَ الْفِطْرُ.

وَأَتَى الْمُصَنِّفُ بِالْأَحْوَالِ الْمَنْصُوبَاتِ بَيَانًا لِلْأَمْثَلَةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَبَيَّنَ
بِذَلِكَ أَنَّ الرُّخْصَةَ لَا تَخْتَصُّ بِقِسْمِ الْإِبَاحَةِ، بَلْ تَكُونُ فِي الْوُجُوبِ وَالتَّدْبِ
وَالْإِبَاحَةِ، وَخِلَافِ الْأَوَّلَى، كَمَا مَثَلَ الْمُصَنِّفُ.

وَقَدْ اشْتَرَكْتَ كُلُّهَا فِي أَنَّ أَصْلَهَا الْمَنْعُ، وَأَنَّ التَّرْخُصَ وَقَعَ فِيهَا بِالْإِذْنِ،
وَعَدَمَ الْحَرَجِ فِي الْإِقْدَامِ خِلَافَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ.

أَمَّا الْمَثَلُ الْأَوَّلُ فَتَطْبِيقُ مَعْنَى الرُّخْصَةِ عَلَيْهِ، أَنَّ أَكَلَ الْمَيْتَةِ كَانَ حُكْمُهُ
الْحَرَمَةَ، وَسَبَبُهُ الْحَبْثُ، وَدَلِيلُهُ النَّصُّ، فَذَهَبَتِ الْحَرَمَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُضْطَرِّ، وَجَاءَ
الْإِذْنُ فِي التَّنَاوُلِ، فَتَغَيَّرَ هَذَا الْحُكْمُ مِنَ الْحَرَمَةِ إِلَى الْإِذْنِ فِي الْفِعْلِ، وَالْحَرَمَةُ فِيهَا
ضُعُوبَةٌ، وَهِيَ الْحَرَجُ فِي الْفِعْلِ، وَالْإِذْنُ فِيهِ سُهُولَةٌ، وَهِيَ عَدَمُ الْحَرَجِ فِي الْفِعْلِ،
وَالْتَّغْيِيرُ إِنَّمَا كَانَ لِعُدْرِ الْاضْطِرَارِّ، وَقَدْ بَقِيَ السَّبَبُ الْأَوَّلُ الْمُقْتَضِي لِلتَّحْرِيمِ، الَّذِي
هُوَ الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ، فَصَدَقَ مَعْنَى الرُّخْصَةِ عَلَى ذَلِكَ.

إِلَّا أَنَّ أَكَلَ الْمَيْتَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِهِ مُبَاحًا، السُّهُولَةُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ، وَعَلَى الْقَوْلِ
بِالْوُجُوبِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، فَبِاعْتِبَارِ³ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي مِثْلِ هَذَا مُلَائِمٌ لِهَوَى
النَّفْسِ، لِأَنَّ الشَّقَقَةَ عَلَيْهَا أَمْرٌ جِبَلِيٌّ، وَالْحَقُّ إِذَا وَافَقَ الْهَوَى كَانَ عَسَلًا وَزَيْدًا.

¹ محمد بن أحمد بن محمد بن رشيد الأندلسي أبو الوليد (520-595هـ). الفقيه الأديب العالم
الجليل الحافظ، وكان يفرغ إليه في الطب والفنوى في الفقه. تعرض للمحنة والنفي وإحراق كتبه.
منها: "اختصار المستصفي في الأصول"، و"بداية المجتهد" أجاد فيه وأفاد. شجرة النور الزكية: 146.

² ربما في بداية المجتهد/1: 215.

³ وردت في نسخة ب: باعتبار.

محمد بن أحمد بن محمد بن رشيد الأندلسي أبو الوليد
الجليل الحافظ
اختصار المستصفي في الأصول
بداية المجتهد

وَأَمَّا الْقَصْرُ، فَحُكْمُهُ الْأَوَّلُ وَجُوبُ الْإِثْمَامِ، وَحَرْمَةُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ
فِيمَا يَقْصُرُ، لَوْ جُوبُ <أَدَاءِ>¹ الصَّلَاةِ كَامِلَةً عِنْدَ سَبِيهِ، وَهُوَ دُخُولُ الْوَقْتِ وَتَغْيِيرُ
إِلَى الْقَصْرِ بِتَرْكِ مَا سِوَى الرُّكْعَتَيْنِ، وَلَا خَفَاءَ فِي سَهْوَلَتِهِ، وَالْعُذْرُ الْمَشَقَّةُ وَالسَّبَبُ
الْأَوَّلُ قَائِمٌ حِينَ الْقَصْرِ.

وَأَمَّا السَّلَامُ، فَحُكْمُ مِثْلِهِ بِالْأَصَالَةِ الْحَرْمَةِ، وَالسَّبَبُ الْغَرُّ، وَتَغْيِيرُ إِلَى الْإِبَاحَةِ
لِغُذْرِ، وَهُوَ الْاِحْتِيَاجُ إِلَى أَكْلِ أَثْمَانِ الْغَلَّاتِ مَثَلًا قَبْلَ إِدْرَاكِهَا، وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَنْ
لَا غَلَّةَ لَهُ، بِمُقْتَضَى الْحَاجَةِ² وَالسَّبَبُ الْأَوَّلُ قَائِمٌ.

وَأَمَّا الْفِطْرُ، فَحُكْمُهُ أَيْضًا التَّحْرِيمُ، لَوْ جُوبُ الصَّوْمِ بِسَبِيهِ وَهُوَ دُخُولُ
الشَّهْرِ، وَقَدْ تَغْيِيرُ إِلَى مَا هُوَ سَهْلٌ مِنَ الْإِذْنِ فِيهِ، وَالْعُذْرُ الْمَشَقَّةُ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ
الْمَانِعِ.

{فِي تَعْرِيفِ الْعَزِيمَةِ}

"وَالْأَيُّ: إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ لِمَا ذَكَرَ، وَذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ لَا يَتَغَيَّرَ أَصْلًا
كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالزَّكَاةِ مَثَلًا، أَوْ تَغْيِيرُ لَكِنْ إِلَى صُعُوبَةٍ، كَحَرْمَةِ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ
بَعْدَ إِبَاحَتِهِ³، أَوْ تَغْيِيرُ إِلَى سَهْوَلَةٍ وَلَكِنْ لَا لِعُذْرِ كَمَا وَرَدَ (نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ
فَرُزُّوْهَا)⁴، أَوْ لِعُذْرِ وَلَكِنْ لَا مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، كِإِبَاحَةِ ادِّخَارِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: إضافة.

³ - تضمن حديث أخرجه مسلم في كتاب النكاح عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ يَوْمَ
خَيْبَرَ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

⁴ - تضمن حديث أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: استئذان النبي ربه عز وجل في زيارة قبر
أمه. وأبو داود في كتاب الجنائز، باب: في زيارة القبور.

107 لُحُومِ الْأَصْحَاحِيِّ بَعْدَ التَّهْيِ¹ / عَنْهُ أَوَّلًا أَوْ لِلْمَجَاعَةِ، فَاقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ التَّصَدُّقَ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ، وَكَابَاحَةَ عَدَمِ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ²، بَعْدَ التَّهْيِ عَنْهُ أَوَّلًا لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَأُلْزِمُوا الصَّبْرَ "فَعَزِيمَةً"، أَي: فَالْحُكْمُ غَيْرُ الْمُغَيَّرِ أَوْ الْمُتَغَيَّرِ لَا لِغُدْرٍ، أَوْ الْمُتَغَيَّرِ لِغُدْرٍ لَا مَعَ بَقَاءِ³ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ، يُسَمَّى فِي الشَّرْعِ عَزِيمَةً، وَأَمَثَلُهَا قَدْ ذُكِرَتْ.

تَنْبِيهَاتُ {الْكَلَامِ عَلَى الرُّخْصَةِ وَالْعَزِيمَةِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِمَا}

الأوَّل: الرُّخْصَةُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَتُضَمُّ أَيْضًا، وَهِيَ لُغَةٌ التَّسْهِيلِ، وَهَذِهِ الْمَادَّةُ رَاجِعَةٌ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَمِنْهُ الرُّخْصُ بِضَمِّ الرَّاءِ ضِدُّ الْغَلَاءِ، وَيَفْتَحُهَا لِلشَّيْءِ النَّاعِمِ.

«وَالرُّخْصَةُ أَيْضًا تَرْخِيسُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ فِيمَا يُخَفِّفُهُ عَلَيْهِ» كَمَا فِي الْقَامُوسِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَهُوَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ التَّسْهِيلُ.

وَفِي الصَّحَاحِ: «الرُّخْصَةُ فِي الْأَمْرِ خِلَافُ التَّشْدِيدِ فِيهِ»⁴ انْتَهَى. وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا.

¹ - تضمين لحديث أخرجه الترمذي في كتاب الأضاحي عن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيْسَعٍ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ فَكُلُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا).

² - وأصله في القرآن الكريم قوله تعالى في سورة الأنفال: 66 «الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ».

³ - وردت في نسخة ب: بناء.

⁴ - نص منقول من كتاب الصحاح في اللغة/1: 817.

وَأَمَّا بِفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى مَا يَقَعُ فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ، فَلَمْ يَقَعْ فِيْمَا رَأَيْنَا مِنْ كُتُبِ
اللُّغَةِ، فَإِنْ وَرَدَ أَوْ اسْتَعْمِلَ قِيَاسًا، فَلَا يَصْلُحُ إِلَّا¹ وَصَفًا² لِلشَّخْصِ الْمُرَخَّصِ فِي
الْأُمُورِ كَهَمْزَةٍ <وَلَمْزَةٍ>³ وَخَرَصَةٍ⁴.

وَالْعَزِيمَةُ فِي اللُّغَةِ: إِرَادَةُ فِعْلِ الشَّيْءِ عَلَى الْقَطْعِ وَهِيَ مَصْدَرٌ، تَقُولُ: عَزَمْتُ
عَلَى الْأَمْرِ عَزْمًا، وَعَزَمًا، وَمَعَزَمًا، وَعَزِيمًا، وَعَزِيمَةً.

الثَّانِي: جَعَلَ الْمُصَنِّفُ الرُّخْصَةَ وَالْعَزِيمَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْحُكْمِ، كَمَا وَقَعَ فِي
الْمِنَهِاجِ وَغَيْرِهِ⁵. وَجَعَلَهُمَا الْإِمَامُ الْفَخْرُ مِنْ أَقْسَامِ الْفِعْلِ⁶.

وَوَجَّهَهُمَا: أَنَّ الْفِعْلَ الْمُرَخَّصَ فِيهِ كَبَيْعِ الْعَرَايَا⁷ مَثَلًا، وَقَعَتْ فِيهِ السُّهُولَةُ
وَالْحِفْظَةُ، بِتَسْهِيلِ⁸ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ وَتَخْفِيفِهِ، وَهَذِهِ السُّهُولَةُ وَصَفٌ أَيْضًا لِحُكْمِهِ وَهُوَ
الْإِبَاحَةُ، لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ سَهْلَةٌ بِخِلَافِ الْحَرَمَةِ.

¹ - وردت في نسخة ب: في.

² - وردت في نسخة ب: وصف.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - راجع تشييف المسموع/1: 204.

⁵ - راجع منهج الوصول للبيضاوي : 8، والمستصفي للغزالي/1: 98.

⁶ - قال الفخر في المحصول/1: 145: «التقسيم السادس: الفعل الذي يجوز للمكلف الإتيان به: إما أن يكون عزيمة أو رخصة...» وكذا فعل الآمدي في الإحكام/1: 178، وابن الحاجب: انظر مختصره مع شرح العضد/2: 8-9.

⁷ - قال ابن رشد: «حكى القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي أن العرية في مذهب مالك: هي أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعيته، فيجوز للمعري شراؤها من المعري له بجرصها ثمرا على شروط...» بداية المجتهد/2: 163. سبل السلام/3: 87. نيل الأوطار/5: 225.

⁸ - وردت في نسخة أ: فتسهيل.

فَإِذَا قُلْنَا مَثَلًا: الْبَيْعُ رُحْصَةٌ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مُرْخَّصٌ فِيهِ، أَيْ مُسَهَّلٌ وَمُخَفَّفٌ¹، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَجَازٌ مِنْ إِبْطَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، وَهَذَا هُوَ صَنِيعُ الْإِمَامِ وَابْنِ الْحَاجِبِ، عَلَى أَنَّ لَفْظَ ابْنِ الْحَاجِبِ مُحْتَمَلٌ.

وَإِذَا قُلْنَا: إِبَاحَةُ الْبَيْعِ رُحْصَةٌ، فَعَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ التَّرْخِيصُ، وَهُوَ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ، غَيْرُ أَنَّ الْإِبَاحَةَ مَثَلًا يُرَادُ بِهَا تَارَةً الْحُكْمِ نَفْسُهُ، وَهُوَ إِذَنْ الشَّرْعُ فِي الْفِعْلِ، وَتَارَةً الْمَحْكُومِ بِهِ، وَهُوَ أَثَرُ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْوَصْفُ الْعَارِضُ لِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ، أَيْ كَوْنُهُ مَادُونًا فِيهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْوُجُوبِ، وَهِيَ بِالْإِغْتِبَارِ الْأَوَّلِ تُنَاسِبُ التَّسْهِيلَ، وَبِالثَّانِي تُنَاسِبُ السُّهُولَةَ الَّتِي هِيَ أَثَرُ التَّسْهِيلِ.

ثُمَّ إِنَّ الرُّحْصَةَ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى التَّسْهِيلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي اللُّغَةِ، طَابَقَهَا الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي فَإِنَّهُ مَجَازٌ، وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ. وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى السُّهُولَةِ فِي اللُّغَةِ عَلَى مَا وَقَعَ فِي الشُّرُوحِ فَالْعَكْسُ، وَلَمْ تَرَفَّ فِي اللُّغَوِيِّينَ مَنْ فَسَّرَهَا بِالسُّهُولَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا.

وَكَذَا الْعَزِيمَةُ، إِنْ أَطْلَقْنَاهَا² عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ، فَالْمَعْنَى³ أَنَّهُ مَعْرُومٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَطْلَقْنَاهَا عَلَى الْحُكْمِ، فَقَدْ اعْتَبَرْنَا نَفْسَ الْعَزْمِ، لَكِنْ إِبْطَاقُ الْعَزْمِ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْاِقْتِضَاءُ أَوْ التَّخْيِيرُ أَوْ أَثَرُ ذَلِكَ، إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْمَجَازِ، مِنْ إِبْطَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، لِأَنَّ الْعَزْمَ عَلَى الشَّيْءِ يَقْتَضِي فِعْلَهُ أَوْ طَلِبَهُ عَادَةً، وَالْأَوَّلُ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ⁴ فَبَقِيَ الثَّانِي، فَقَدْ ذَارَتْ الْعَزِيمَةُ بَيْنَ مَجَازَيْنِ كَمَا تَرَى.

¹ - وردت في نسخة ب: بخفف.

² - وردت في نسخة أ: أطلقتها.

³ - وردت في نسخة ب: في المعنى.

⁴ - وردت في نسخة ب: التنازع.

وَلَا بُدَّ أَنْ يُتَبَّهَ <هَاهُنَا>¹ لِمَبَاحِثٍ، وَهِيَ: أَنَّ الْحُكْمَ الْمَقْسَمَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، هَلْ هُوَ الْحُكْمُ نَفْسَهُ أَمْ² أَثَرُهُ كَمَا قَرَّرْنَا؟.

وَالْتَسْهِيلُ أَوْ السُّهُولَةُ الْمَفْسَّرُ بِهِ الرُّخْصَةُ، هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَفْهُومُ الْحُكْمِ، <أَمْ>³ إِنَّمَا هُوَ مِنْ عَوَارِضِهِ أَوْ آثَارِهِ؟.

وَالْعَزْمُ فِي حَقِّ الشَّارِعِ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَاهُ الْأَصْلِي، أَوْ إِنَّمَا هُوَ لَازِمُهُ الَّذِي قَرَّرْنَا؟، لِأَنَّ الْحُكْمَ رَاجِعٌ إِلَى الْكَلَامِ لَا الْإِرَادَةَ، وَتَوْضِيحُ هَذِهِ الْمَبَاحِثِ مِمَّا يُطِيلُ مَعَ قِلَّةِ جَدِّوَاهَا، وَقَدْ لَوَّحْنَا بِاللَّبِيبِ إِلَى مَرَمَاهَا.

الثالث: ظَهَرَ أَيْضاً مِنْ تَقْسِيمِ الْمُصَنِّفِ <الرُّخْصَةَ>⁴ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ مَثَلًا، أَنَّ التَّقْسِيمَ فِي الْحُكْمِ التَّكْلِيفِي وَهُوَ الْمَشْهُورُ «بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ»، كَمَا عَبَّرَ بِهِ، وَقَدْ جَعَلَهَا الْأَمْدِي مِنْ أَقْسَامِ الْوَضْعِيِّ⁵، وَصَنِّعَ الْمُصَنِّفُ أَقْرَبَ، 108 وَلَعَلَّهُ لِأَجْلِ هَذَا وَصَفَ الْحُكْمَ بِ«الشَّرْعِيِّ» لِيَخْرُجَ / الْوَضْعِيِّ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَضْعَ حَشْوٌ⁶، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، <لِيَخْرُجَ الْوَضْعِيُّ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَضْعَ مُنْتَفٍ>⁷، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ».

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: أو.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - انظر الإحكام / 1: 131.

⁶ - ومن اعتبر قيد "الشرعي" في التعريف مستغنى عنه، بدعوى أن الكلام إنما هو في الشرعي: الإمام الزركشي، انظر التشنيف / 1: 196، والإمام ناصر الدين اللقاني، انظر حاشية العطار على شرح جمع الجوامع للمحلي / 1: 160.

⁷ - ساقط من نسخة أ.

فَإِنْ قُلْتُ: وَلَعَه اخْتَرَزَ بـ "الشَّرْعِي" مِنَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا تَتَغَيَّرُ بِمَجِيءِ الْحُكْمِ، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ رُخْصَةً.

قُلْتُ: <لَا>¹ يَسْتَقِيمُ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَلَا دَخَلَ لَهَا مِنْ أَوَّلٍ. وَإِنْ كَانَتْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَلَا تَخْرُجُ بِقَيْدِ الشَّرْعِيِّ، فَيَكُونُ حَشَوًّا. الثَّانِي: أَنَّ تَغْيِيرَهَا إِنَّمَا يَكُونُ إِلَى صُعُوبَةٍ²، فَإِنْ عَدِمَ [عِلْمٌ]³ الْحُكْمِ أَسْهَلَ.

<لَا>⁴ يُقَالُ الْأَشْيَاءُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْإِبَاحَةِ أَوْ الْحَظَرِ، فَالْتَّغْيِيرُ إِلَى الْإِبَاحَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَسْهَلُ⁵، لِأَنَّ فِيهِ الْخُرُوجَ عَنِ الْحَظَرِ بِالْإِحْتِمَالِ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا تَكَلَّمْنَا عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِمُلَاحَظَةِ الشَّرْعِ، وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ عِنْدَنَا حَظَرٌ وَلَا إِبَاحَةٌ، إِذْ لَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، وَغَايَةُ مَا فِيهِ بِاعْتِبَارِ قِسْمِ الْإِبَاحَةِ أَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى الْمُسَاوِي، لَا إِلَى الْأَسْهَلِ، هَذَا إِنْ لَمْ تُلَاحِظْ وَجُوبَ اعْتِقَادِ الْإِبَاحَةِ، وَمَعْرِفَةِ الْمُبِيحِ، وَالْمُبْلَغِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَهُوَ إِلَى الْأَشَدِّ قَطْعًا.

الرَّابِعُ: التَّغْيِيرُ⁶ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْحُكْمِ يَتَقَرَّرُ بِحَسَبِ مَا مَرَّ، فَإِنْ أَرَدْنَا بِالْحُكْمِ تَعَلُّقَهُ، فَالْتَّغْيِيرُ ظَاهِرٌ فِيهِ، وَإِنْ أَرَدْنَا نَفْسَ الْحُكْمِ فَالْتَّغْيِيرُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ بِحَسَبِ تَعَلُّقِهِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: سهولة.

³ - سقطت من نسخة أ.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: السهل.

⁶ - وردت في نسخة ب: التغير.

كَمَا سَيَتَقَرَّرُ فِي النَّسَخِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَعَلَى إِرَادَةِ الثَّانِي قَرَرْنَاهُ أَوَّلًا، وَلَا يَتَعَيَّن
كَمَا رَأَيْتَ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَالتَّغْيِيرُ مَرْجِعُهُ التَّعْلُقُ.

وَقَوْلُهُ: "إِلَى سَهْوَلَةٍ"، هُوَ عَلَى حَذْفِ مَوْصُوفٍ وَصِفَةٍ، أَيُّ: إِلَى تَعْلُقِ ذِي
سَهْوَلَةٍ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ مِنْ صُعُوبَةٍ أَيُّ: مِنْ تَعْلُقِ ذِي صُعُوبَةٍ.

{ بَحْثُ خَاصٍّ بِالرُّخْصَةِ }

وَفِي هَذَا بَحْثٌ¹، وَهُوَ أَنَّ الرُّخْصَةَ قَدْ يَتَقَدَّمُهَا حُكْمٌ تَتَغَيَّرُ عَنْهُ، كَالْقَصْرِ
وَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مَثَلًا، وَقَدْ لَا يَتَقَدَّمُهَا كَالسَّلَامِ وَالْقِرَاضِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ
رُخْصَةٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَطُّ مَمْنُوعًا فَأَيُّ التَّغْيِيرِ² الْمَذْكُورِ؟.

وَيُجَابُ: بِأَنَّ ذَلِكَ مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهَا، كَبَيْعِ مَا لَيْسَ
عِنْدَكَ³ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِجَارَةُ الْمَجْهُولَةُ فِي الثَّانِي، وَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ، أَوْ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ
تَقْدِيرِي، أَيُّ: أَنَّ السَّلَامَ مَثَلًا كَانَ يَكُونُ مَمْنُوعًا بِمُقْتَضَى تِلْكَ الْقَاعِدَةِ لَوْلَا الْعُدْرُ،
فَقَدْ تَغَيَّرَ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ الْقُدْرُ إِلَى الْجَوَازِ، وَهُمَا رَاجِعَانِ إِلَى قَصْدٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ حُكْمَ⁴
الْكُلِّيَّ مُنْصَبٌّ عَلَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ.

¹ - وردت في نسخة ب: البحث.

² - وردت في نسخة ب: التغيير.

³ - تضمين لحديث صَلَّى (لَا بَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) وهو في النهي عن بيع ما ليس في حيازة الإنسان، قال
الترمذي: حديث حسن. انظر سنن الترمذي كتاب البيوع، باب: ما جاء في كراهية بيع ما ليس
عندك. وسنن النسائي كتاب البيوع، باب: بيع ما ليس عند البائع. وعارضة الأحوذى/5: 241.

⁴ - وردت في نسخة ب: الحكم.

{تَقْسِيمُ آخِرٍ لِلرُّخْصَةِ}

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا تَقْسِيمِ آخِرٍ لِلرُّخْصَةِ، وَهُوَ <أَنَّ¹ مَا اسْتَبِيحَ لِلْعُذْرِ،
إِمَّا أَنْ يَسْتَمِرَّ² حُكْمُهُ دَائِمًا مِنْ غَيْرِ مَلاحِظَةِ تَحَقُّقِ الْعُذْرِ فِي كُلِّ صُورَةٍ، أَوْ لَا يَبْدُ
مِنَ الْمَلاحِظَةِ، الْأَوَّلُ كَالسَّلَمِ، فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَعْمِلَ مَعَ عَدَمِ الْاِخْتِياجِ إِلَى <ثَمَنِ³
الْعَلَّةِ مَثَلًا كَانَ جَائِزًا. وَالثَّانِي كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ، <فَإِنَّهُ⁴ لَوْ اسْتَعْمِلَ بِغَيْرِ اضْطِرَّارٍ لَمْ
يَجُزْ أَصْلًا، / فَهُوَ فِي حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ.

وَشَبَّهَ هَذَا مَا يُرَاعَى فِي الْعَلَّةِ، أَنَّهَا إِمَّا أَنْ يُلاحِظَ فِيهَا الْمَشْرُوعِيَّةُ الْأَوَّلَى،
فَيُثَبَّتُ الْحُكْمُ، وَلَوْ انْتَفَتِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَالرَّمَلِ فِي الطَّوَافِ، أَوْ يُلاحِظَ فِيهَا
تَحَقُّقُ الْحُكْمِ، فَيُدَوَّرُ مَعَهَا وَجُودًا وَعَدَمًا، وَهُوَ الْكَثِيرُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قِسْمِي الرُّخْصَةِ، أَنَّ السَّبَبَ فِي الْأَوَّلِ عَامُّ الْوُجُودِ فِي الْأَزْمَانِ
وَالْأَشْخَاصِ بِحَسَبِ الْمَظَنَّةِ، فَيُثَبَّتُ⁵ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى الْمَيْتَةِ، فَكُلُّ دَافِعٍ
لِلقَرَأِصِ مُحتَاجٌ إِلَى تَنْمِيَةِ مَالِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكُلُّ مُسَافِرٍ تَنَالَهُ الْمَشَقَّةُ فِي الْجُمْلَةِ،
وَهَكَذَا بِخِلَافِ الثَّانِي، إِذْ لَا غُمُومٌ وَلَا مَظَنَّةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: أَكَلُ الْمَيْتَةِ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُضْطَرِّ مُباحٌ دَائِمًا، وَفِي كُلِّ مُضْطَرٍّ
فَهُوَ كَالسَّلَمِ وَغَيْرِهِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّقْسِيمِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: يستمد.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - وردت في نسخة ب: ثبت.

قُلْنَا: نَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، كَمَا نَنْظُرُنَا إِلَى السَّلَامِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، وَقَدْ شَرَطَ فِي الْأَوَّلِ لِلِإِبَاحَةِ¹ الْإِضَافَةَ دُونَ الثَّانِي، وَهَذَا مُرَادُ التَّقْسِيمِ، وَذِكْرُ الْمُسَافِرِ إِنَّمَا هُوَ لِاسْتِطْرَادِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مَظَنَّةُ الْعِلَّةِ، وَإِلَّا فَالْقَصْرُ وَالْفِطْرُ وَنَحْوُهُمَا مِنْ قَبِيلِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، مِمَّا يَثْبُتُ فِي حَالِ دُونَ أُخْرَى.

الخَامِسُ: عَرَّفَ ابْنُ الْحَاجِبِ الرُّخْصَةَ بِأَنَّهُ «الْمَشْرُوعُ لِعُذْرِ مَعَ قِيَامِ الْمَحْرَمِ لَوْلَا الْعُذْرُ»²، وَالْمُرَادُ بِالْمَحْرَمِ دَلِيلُ التَّحْرِيمِ، أَيُّ: أَنَّ دَلِيلَ التَّحْرِيمِ إِذَا كَانَ قَائِمًا، أَيُّ: بَقِيَ الْعَمَلُ بِهِ وَلَمْ يُرْفَعْ بِنَسْخٍ أَوْ تَخْصِصٍ مَثَلًا، ثُمَّ تَخَلَّفَ عِنْدَ الْحُكْمِ لِعُذْرِ، فَالْحُكْمُ الْمَشْرُوعُ عِنْدَ هَذَا التَّخَلُّفِ لِعُذْرِ هُوَ الرُّخْصَةُ.

وَاحْتَرَزَ بِبَقَاءِ الدَّلِيلِ، أَيُّ: بَقَاءِ الْعَمَلِ بِهِ <مِمَّا>⁴ إِذَا نُسِخَ حُكْمُهُ⁵، فَصُورَ التَّنْسِخُ كُلُّهَا لَيْسَتْ مِنَ الرُّخْصِ، أَوْ خُصَّصَ بِإِخْرَاجِ بَعْضِ الصُّوَرِ، فَكُلُّ مَا خَرَجَ بِالتَّخْصِصِ عَنِ حُكْمِ الْعَامِّ، كَتَرَكِ قَتْلِ الْمَشْرَكَاتِ لَيْسَ بِرُخْصَةٍ، لِأَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ أَصْلًا.

وَلَمَّا رَأَى الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْحُكْمَ الْأَصْلِيَّ يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ حَرَمَةً، تَرِكَ التَّغْيِيرَ بِالْمَحْرَمِ، فَعَبَّرَ⁶ بِالسَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، لِيَدْخُلَ مَا كَانَ حَرَامًا ثُمَّ أُبِيحَ، وَمَا كَانَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ كَالْمَكْرُوهِ إِذَا أُبِيحَ.

¹ - وردت في نسخة ب: الإباحة.

² - انظر شرح العنود على المختصر/2: 8. *

³ - وردت في نسخة أ: عنه.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - قارن بما ورد في التنصيف/1: 197 حيث قال: «الآصار التي كانت على من قبلنا ونسخت في شريعتنا تيسيرا وتسهيلا، فلا يسمى نسخها لنا رخصة». والضياء اللامع/1: 247.

⁶ - وردت في نسخة ب: فيعبر.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ السَّبَبَ إِن أُريدَ بِهِ الْعِلَّةُ كَمَا قَرَّرَ شَرَّاحُهُ¹، فَيُقَالُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ بَقَاءِ السَّبَبِ بَقَاءُ الدَّلِيلِ، فَإِنَّ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يُنْسَخَ حُكْمُ الْأَصْلِ أَوْ يُخَصَّصَ مَعَ بَقَاءِ السَّبَبِ، فَإِنَّهُ أَمَارَةٌ فَقَطْ وَلَيْسَ بِرُخْصَةٍ أَصْلًا.

وَإِنْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَحْرَمِ، فَكَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يُعْبَّرَ بِالدَّلِيلِ، >فَإِنَّهُ عَامٌّ كَمَا عُبِّرَ بِهِ الْبَيضَاوِيُّ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ أَرَادَ بِالْمَحْرَمِ السَّبَبَ الَّذِي يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ لَا الدَّلِيلَ<²، وَيُسْتَظْهَرُ عَلَى ذَلِكَ بَأَنَّهُ يَنْسُجُ عَلَى مَنَوَالِ الْآمِدِيِّ.

وَقَدْ عُبِّرَ الْآمِدِيُّ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: «وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الرُّخْصَةُ مَا جَازَ فَعَلُهُ لِعُدْرِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ الْمَحْرَمِ»³، /فَيَكُونُ ابْنُ الْحَاجِبِ حَذَفَ لَفْظَ السَّبَبِ اخْتِصَارًا، وَهُوَ مُرَادٌّ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُصَنِّفُ تَابِعًا لِذَلِكَ، فَحَذَفَ لَفْظَ الْمَحْرَمِ لِيَعْمَ⁴.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْبَحْثَ يَرِدُ وَلَوْ كَانَ تَابِعًا لِلْغَيْرِ كَمَا⁵ يَرِدُ عَلَى الْغَيْرِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْآمِدِيَّ عُبِّرَ بِإِثْرِ هَذَا الْكَلَامِ بِالدَّلِيلِ عِنْدَ اسْتِشْكَالِهِ لِلرُّخْصَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ تَعْبِيرِ الْإِمَامِ الْفَخْرِ فِي الْمَحْصُولِ «بِالْمَقْتَضَى»⁶. فَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ إِنَّمَا أَرَادَ الدَّلِيلَ وَبِهِ شَرْحَهُ شَرَّاحُهُ⁷، وَقَالَ بَعْضُ شَرَّاحِهِ: «لَوْ قَالَ: مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لَوْلَا الْعُدْرُ لَكَانَ أَصُوبَ، لِيَتَأَوَّلَ صُورَةَ التَّفْيِ، كِاسْقَاطَ وَجُوبِ <صَوْمٍ>¹ رَمَضَانَ،

¹ - وردت في نسخة ب: شارحه.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - انظر الإحكام في أصول الأحكام/1: 132.

⁴ - وردت في نسخة ب: ليعلم.

⁵ - وردت في نسخة أ: مما.

⁶ - راجع المحصول/1: 145.

⁷ - وردت في نسخة ب: شارحه.

أَصُوب، لِيَتَأَوَّلَ صُورَةَ التَّنْفِي، كِاسْقَاطُ وُجُوبِ <صَوْمٍ>¹ رَمَضَانَ، وَرَكَعَتَيْنِ مِنَ
الرُّبَاعِيَةِ فِي السَّفَرِ».

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّصْوِيبَ وَهَمُّ أَوْ تَضْعِيفٌ، وَيَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ الْمُصَنِّفُ
بِالسَّبَبِ الدَّلِيلَ، لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِثُبُوتِ الْحُكْمِ، وَيُمْكِنُ الْعَكْسُ، وَهُوَ أَنْ يُرِيدُوا بِالدَّلِيلِ
السَّبَبَ الَّذِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الَّذِي <وَقَعَ>² فِي كَلَامِ بَعْضِ شُرُوحِ الْمُخْتَصَرِ،
غَيْرَ أَنَّ ذِكْرَهُمُ لِلنَّسْخِ وَالتَّخْصِصِ يَأْتِي ذَلِكَ، وَالْخَطْبُ سَهْلٌ إِنْ ادَّعَى التَّلَازُمَ بَيْنَ
الدَّلِيلِ وَالسَّبَبِ إِبْثَاتًا وَتَنْفِيًا، وَلَوْ بَدَعُوا كَوْنُ السَّبَبِ لَا يَبْقَى بَعْدَ دَلِيلِهِ مَعْمُولًا بِهِ،
وَالْأَبَقِيَتْ ذَاتُهُ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْقِيَاسِ عَلَى مَنْسُوخِ شُعْبَةٍ مِنْ هَذَا تَأَمَّلْ.

السَّادِسُ: قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِيُّ: «الْعُذْرُ الْمُرْخَّصُ، لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ
رَاجِحًا عَلَى الْمُحَرَّمَ، أَوْ مُسَاوِيًا أَوْ مَرْجُوحًا. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَمُوجِبُهُ لَا يَكُونُ
رُخْصَةً بَلْ يَكُونُ غَزِيمَةً، وَإِلَّا كَانَ كُلُّ حُكْمٍ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ رَاجِحٍ، مَعَ وُجُودِ الْمَعَارِضِ
الْمَرْجُوحِ رُخْصَةً، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا، فَإِنْ قُلْنَا بِتَسَاقُطِ الدَّلِيلَيْنِ
الْمُتَعَارِضَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَالرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ رُخْصَةً، وَإِلَّا كَانَ
كُلُّ فَعْلٍ³ بَقِيْنَا فِيهِ عَلَى التَّنْفِي الْأَصْلِيِّ، قَبْلَ⁴ وُرُودِ الشَّرْعِ رُخْصَةً وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ
لَمْ نَقُلْ بِالتَّسَاقُطِ فَالْقَائِلُ⁵ قَائِلَانِ: قَائِلٌ يَقُولُ بِالْوَقْفِ عَنِ الْحُكْمِ بِالْجَوَازِ وَعَدَمِهِ إِلَى
حِينَ ظُهُورِ التَّرْجِيحِ، وَذَلِكَ غَزِيمَةٌ لَا رُخْصَةَ. وَقَائِلٌ يَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْحُكْمِ

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة ب.

³ - وردت في نسخة ب: كفعل.

⁴ - وردت في النسختين الخطيتين: بعد والتصحيح من كتاب الإحكام.

⁵ - ورد في نسخة ب: في القائل.

بِالْجَوَازِ وَالْحُكْمِ بِالتَّحْرِيمِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ¹ أَكْلُ الْمَيْتَةِ حَالَةَ الْاضْطِرَارِ رُخْصَةً، ضَرُورَةٌ عَدَمُ التَّخْيِيرِ بَيْنَ جَوَازِ الْأَكْلِ وَالتَّحْرِيمِ. لِأَنَّ الْأَكْلَ وَاجِبٌ جَزْماً. وَقَدْ قِيلَ بِكَوْنِهِ رُخْصَةً، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ الْمُحَرَّمُ رَاجِحاً عَلَى الْمُبِيحِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلُ بِالْمَرْجُوحِ وَمُخَالَفَةُ الرَّاجِحِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْأَشْبَهُ بِالرُّخْصَةِ، لِمَا فِيهَا مِنَ التَّيْسِيرِ وَالتَّسْهِيلِ بِالْعَمَلِ بِالْمَرْجُوحِ وَمُخَالَفَةِ الرَّاجِحِ² انْتَهَى مِنْهُ بِنَصِّهِ.

111 قُلْتُ: وَالْجَوَابُ / عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ، أَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ بِالْمَرْجُوحِ فِي بَابِ الرُّخْصِ، فَتَقْرِيرُهُ³ أَنَّ الْعَمَلَ بِالرَّاجِحِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ عَقْلاً، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَاعِلٌ مُخْتَارٌ لَهُ أَنْ يُشَرِّعَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحْسَنَاتِ، فَوَرَدَتْ بِهِ الشَّرَائِعُ، لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ بِمَا⁴ تَشْهَدُ الْعُقُولُ السَّلِيمَةُ بِحُسْنِهِ تَفَضُّلاً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَائِزٌ أَنْ يُخَالَفَ ذَلِكَ أَحْيَاناً، وَيَكُونُ مُسْتَحْسَناً أَيْضاً. وَذَلِكَ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، مَا فِيهِ مِنَ الرِّفْقِ بِالْعِبَادِ، وَذَلِكَ آيَةُ الْفَضْلِ. ثَانِيهِمَا، مَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِخْتِيَارِ، وَأَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ.

وَأَمَّا⁵ مَنْعُ ذَلِكَ بِادِّعَاءِ أَنَّهُ مَا عُمِلَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ. فَنَقُولُ: لَمَّا تَقَرَّرَ الْعُدْرُ تَرَجَّحَ الْمُبِيحُ عَلَى الْمَرْجُوحِ⁶ تَرَجُّحاً غَارِضاً، فَإِنَّ الْخَمْرَ ^{مَثَلاً} ⁷ حُرْمٌ⁸ شُرْبُهَا حِفْظاً

¹ - بدلها وردت في نسخة ب: يكره.

² - انظر الإحكام في أصول الأحكام/1: 132.

³ - وردت في نسخة ب: فتقديره.

⁴ - وردت في نسخة ب: ما.

⁵ - وردت في نسخة ب: إلا.

⁶ - وردت في نسخة ب: المحرم.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

⁸ - وردت في نسخة أ: حرام.

لِلْعَقْلِ فَكَانَ <التَّحْرِيمُ>¹ رَاجِحًا، فَإِذَا غُصَّ الْإِنْسَانُ بِلُقْمَةٍ <وَخَافَ الْهَلَاكَ>²،
أُبِيحَ <لَهُ>³ أَنْ يَسُوغَهَا بِالْخَمْرِ حِفْظًا لِلنَّفْسِ، لِأَنَّ النَّفْسَ إِذَا ذَاكَ أَهَمَّ مِنَ الْعَقْلِ،
فَتَرَجَّحَ الْمُبِيحُ لِهَذَا الْعَارِضِ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ مَا تَرَجَّحَ بَعَارِضِ الْعُدْرِ رُخْصَةً، أَنْ
يَكُونَ كُلُّ عَمَلٍ بِالرَّاجِحِ رُخْصَةً، فَإِنَّ الرَّجِحَانَ خِلَافَ الرَّجِحَانَ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ
كَوَّنَ الْمُحَرَّمَ رَاجِحًا امْتِنَاعَ كَوْنِ الْمُبِيحِ رَاجِحًا، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي وَهَذَا فِي
الْحَالِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ اسْتِشْكَالِهِ هَذَا، مَا وَقَعَ <لَهُ>⁴ فِي تَعْرِيفِ الرُّخْصَةِ، فَحَكَى أَنَّهَا
مَا أُبِيحَ فِعْلُهُ مَعَ كَوْنِهِ حَرَامًا، <قَالَ>⁵: «وَهُوَ تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ».

فَفُهِمَ أَنَّ الْمُرَادَ كَوْنَهُ حَرَامًا عِنْدَمَا أُبِيحَ وَهُوَ سَهْوٌ ظَاهِرٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْمَعْرِفُ⁶
أَنَّهُ أُبِيحَ مَعَ كَوْنِهِ قَدْ كَانَ حَرَامًا مِنْ قَبْلُ، حَتَّى جَاءَتْ الْإِبَاحَةُ فَارْتَفَعَ التَّحْرِيمُ إِذَا لَا
يَجْتَمِعَانِ، وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْوَاضِحَاتِ. وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ.

{مَا يَرِدُ عَلَى طَرْدٍ وَعَكْسٍ تَعْرِيفِي الرُّخْصَةِ وَالْعَزِيمَةِ}

السَّابِعُ: قَدْ عُلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ حَدُّ الرُّخْصَةِ وَالْعَزِيمَةِ، فَالرُّخْصَةُ الْحُكْمُ
الشَّرْعِيُّ الْمُتَغَيِّرُ... الخ، وَالْعَزِيمَةُ الْحُكْمُ الَّذِي لَيْسَ بِرُخْصَةٍ، وَقَدْ <عُلِمَ>⁷ مِمَّا
قَرَرْنَا مَعْنَى التَّعْرِيفَيْنِ، وَمَا يُحْتَرِزُ عَنْهُ بِكُلِّ قَيْدٍ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - ساقط من نسخة ب.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

⁶ - وردت في نسخة ب: المبيح.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَى التَّعْرِيفِ طَرْدًا وَعَكْسًا تَرَكَّ الْحَائِضُ لِلصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ عَزِيمَةٌ، وَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِ حَدُّ الرُّخْصَةِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ قَدْ تَغَيَّرَ مِنْ وُجُوبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ <إِلَى>¹ عَدَمِ وُجُوبِهِمَا بِسَبَبِ الْعُذْرِ وَهُوَ الْحَيْضُ، مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ [وَهُوَ]² دُخُولُ الْوَقْتِ، فَيَدْخُلُ فِي حَدِّ الرُّخْصَةِ فَيَفْسُدُ طَرْدُهُ³، وَيَخْرُجُ عَنْ <حَدِّ>⁴ الْعَزِيمَةِ فَيَفْسُدُ عَكْسُهُ.

وَأُجِيبَ بِجَوَابَيْنِ: الْأَوَّلُ، أَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ الْحُكْمُ مِنْ صُعُوبَةٍ إِلَى سُهُولَةٍ بَلْ إِلَى صُعُوبَةٍ، لِأَنَّهُ مِنْ وُجُوبِ الصَّوْمِ مَثَلًا إِلَى تَحْرِيمِهِ، وَالتَّحْرِيمُ صَعْبٌ.

قُلْتُ: وَيَرُدُّ بِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلطَّبْعِ [كَمَا فِي]⁵ أَكَلِ الْمَيْتَةِ، فَهُوَ سَهْلُ التَّرَكِّ.

الثَّانِي، أَنَّ الْعُذْرَ فِيهِ وَهُوَ الْحَيْضُ مَانِعٌ مِنَ الْفِعْلِ، / فَلَمْ يَتَغَيَّرْ الْحُكْمُ بِسَبَبِ الْعُذْرِ، بَلْ بِسَبَبِ مَانِعٍ. 112

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَا إِشْكَالَ أَنَّ الْحَيْضَ عُذْرٌ بِهِ ارْتِفَاعٌ إِثْمَ التَّرَكِّ، وَكَوْنُهُ <مَانِعًا>⁷ لَا يُنَافِيهِ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْعُذْرَ لَمَّا كَانَ هُنَا مَانِعًا، لَمْ يُعْتَبَرْ فِي رَسْمِ الرُّخْصَةِ، وَإِنَّمَا يَصَحُّ ذَلِكَ، بِأَنَّ يُشْتَرَطَ فِي الْعُذْرِ الْمَذْكُورِ فِي التَّعْرِيفِ أَنْ لَا يَكُونَ مَانِعًا، لَكِنْ هَذَا الشَّرْطُ غَيْرُ مَذْكُورٍ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، فَبَقِيَ الْبَحْثُ بِحَالِهِ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - سقطت من نسخة أ.

³ - قارن مع ما ورد في التشنيف/1: 197.

⁴ - سقطت من نسخة ب.

⁵ - ساقط من نسخة أ.

⁶ - وردت في نسخة أ: فهي.

⁷ - سقطت من نسخة ب.

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ حَيْثُ تُرَاعَى فِي التَّعْرِيفِ، فَالْمُرَادُ الْعُدْرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عُدْرٌ لَا مَانِعَ.

قُلْتُ: مُرَاعَاةُ الْحَيْثِيَّاتِ لَا تَسْتَقِيمُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ، أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ قُلْنَا هَاهُنَا مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ لَمْ يَصِحَّ، لِأَنَّ سَبَبَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ لَا تَبْقَى سَبَبِيَّتُهُ مَعَ الثَّانِي، لَا يُقَالُ: قَدْ بَقِيَ لَوْ لَا الْعُدْرُ، لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا قَيْدٌ أَيْضًا غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي التَّعْرِيفِ.

وَيَرُدُّ عَلَيْهِمَا <أَيْضًا>¹ الْإِطْعَامُ مَثَلًا فِي الْكَفَّارَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الرَّقَبَةِ، وَكَذَا الصِّيَامُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُ تَغْيِيرٌ² فِيهِ الْحُكْمُ إِلَى سُهولةٍ لِعُدْرٍ هُوَ الْعَجْزُ فَيَكُونُ رُخْصَةً، لَكِنَّهُ عَزِيمَةٌ.

وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنْ إِخْرَاجِ هَذَا وَنَحْوِهِ بِالتَّغْيِيرِ، لِأَنَّ الْإِطْعَامَ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً عِنْدَ الْعَجْزِ، وَكَذَا الصِّيَامُ لَا يُسَلَّمُ، إِذْ يُقَالُ أَيْضًا حِلُّ <أَكْلِ>³ الْمَيْتَةِ هُوَ الْحُكْمُ ابْتِدَاءً عِنْدَ الْاضْطِرَارِّ، وَكَذَا جَمِيعُ الرُّخَصِ فَمَا الْفَرْقُ؟ كَيْفَ وَالْمَفْهُومُ مِنْ تَعْرِيفِ الرُّخْصَةِ، إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ إِلَى سُهولةٍ مَعَ⁴ وُجُودِ الْعُدْرِ وَبِقَاءِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ صَدَقَ ذَلِكَ فِيمَا مَثَّلْنَا.

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ تَغْيِيرُ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، فَيَكُونُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِذَا كَانَ ثَابِتًا ابْتِدَاءً بِالْاِسْتِقْلَالِ خَرَجَ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ.

1- سقطت من نسخة ب.

2- وردت في نسخة ب: يغير.

3- سقطت من نسخة .

4- وردت في نسخة ب: عند.

قُلْنَا: إِنْ أُريدَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الثَّانِي بِالشَّخْصِ قَبَاطِلٌ لَوْ كَانَ مِثْلَيْنِ¹،
فَكَيْفَ وَهَمَّا ضِدَّانِ.

وَأِنْ أُريدَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَسْتَحِيلُ إِلَى الثَّانِي قَبَاطِلٌ، لَأَسْتَحَالَةُ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ.

حِوَانٌ أُريدَ أَنَّ الْأَوَّلَ مُشَارِكٌ لِلثَّانِي فِي الْجِنْسِ، فَتَغْيِيرُ الْجِنْسِ مِنَ الْأَوَّلِ إِلَى
الثَّانِي فَصَحِيحٌ، وَغَايَتُهُ أَنَّ الْجِنْسَ يَتَحَقَّقُ عِنْدَنَا فِي شَخْصٍ، ثُمَّ يَذْهَبُ ذَاكَ
الشَّخْصُ، فَيَتَحَقَّقُ فِي شَخْصٍ آخَرَ سِوَاهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي الْوُجُودِ أَوْ مَعَهُ أَوْ أَقْدَمُ²
مِنْهُ، وَقَدْ صَدَقَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ مِثْلًا تَتَحَقَّقُ فِي الْإِعْتِقَادِ، فَإِذَا عُدِمَ تَحَقَّقَتْ فِي الْإِطْعَامِ
أَوْ الصِّيَامِ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا الْكَلَامِ، أَنَّ التَّغْيِيرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنَسُوبًا إِلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ أَوْ
<إِلَى>³ الثَّانِي أَوْ إِلَى الْأَعْمِ، وَالْأَوَّلُ تَغْيِيرٌ إِلَى الْعَدَمِ، وَالثَّانِي تَغْيِيرٌ إِلَى الْوُجُودِ،
وَلَا مَحْذُورُ فِيهِمَا، لِأَنَّ الْمُرَادَ التَّعْلُقَ كَمَا مَرَّ لَا الْحُكْمَ الْقَدِيمَ، وَالثَّانِي تَغْيِيرٌ وَتَحْوُلٌ
مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ كَمَا قَرَّرْنَا الْآنَ، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحُكْمِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ
أَمْرٌ إِضَافِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْهَامِنَا، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى / لِتَحْوُلِ الْمَعَانِي فَأَفْهَمُ. 113

وَحَاصِلُ الْجَمِيعِ، إِنَّمَا هُوَ ثُبُوتُ حُكْمٍ بَدَلَ حُكْمٍ آخَرَ⁴ كَمَا فِي النَّسَخِ، إِلَّا
أَنَّ هَذَا الْعُذْرَ مَعَ قِيَامِ دَلِيلِ الْأَوَّلِ مَعَ سَهُولَةِ الثَّانِي. فَمِنْ أَيْنَ يَقَعُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَا
شَرَعَ ابْتِدَاءً مَعَ⁵ وَجُودِ عُذْرٍ مِنَ الْأَعْدَارِ، وَبَيْنَ مَا ثَبَتَ لِعَارِضِ الْعُذْرِ عَلَى وَجْهِ
التَّرْخِيسِ؟

¹ - وردت في نسخة ب: مثله.

² - وردت في نسخة ب: أقل.

³ - سقطت من نسخة ب.

⁴ - هنا انتهى النص الذي نقله الدكتور المدغري من نسخة الحسن الزهراوي في الرخصة والعزيمة.

⁵ - وردت في نسخة أ: عند.

وَيَرُدُّ أَيْضاً سَقُوطُ غَسْلِ الْعُضْوِ السَّاقِطِ مَثَلًا، وَكَذَا ذَهَابُ التَّكْلِيفِ بِجُنُونٍ
أَوْ نَحْوِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الرُّخْصَةِ وَلَيْسَ بِرُخْصَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ إِلَى سَهُولَةٍ بِوُرُودِ الْخِطَابِ بِالسَّهُولَةِ، وَالْعُضْوُ
السَّاقِطُ <سَقَطَ>¹ غَسْلُهُ لِعِذْرِهِ لَا لَوُرُودِ الْخِطَابِ بِالسَّقُوطِ.

قُلْنَا: وَأَيْنَ هَذَا الْقَيْدُ، وَأَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟، عَلَى أَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ لَمْ يَنْفَعِ، لِأَنَّ كُلَّ
مَا ذُكِرَ مِمَّا يُحْكَمُ بِهِ شَرْعًا فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى دَلِيلٍ يُثَبِّتُ أَوْ يُنْفِي.

الثَّامِنُ: فِيمَا مَثَلُ بِهِ الْمُصَنَّفُ لِلرُّخْصَةِ كَلَامًا، أَمَّا أَكْلُ الْمَيْتَةِ فَقِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ
رُخْصَةً. وَاسْتَشْكَلَ بَأَنَّ الْوُجُوبَ لَا يُجَامَعُ التَّرْخِصَ.

وَأُجِيبَ: بِمَا مَرَّ مِنْ مُلَاءَمَتِهِ لِلطَّبْعِ، وَهَذَا بِحَسَبِ الْجُمْلَةِ، وَإِلَّا فَرُبَّ أَعْيَانٍ
لَا يَأْكُلُهَا إِلَّا امْتِثَالًا، فَلَا سَهُولَةَ فِي حَقِّهِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَا يُنْتَقَضُ الْحُكْمُ بِمَثَلِ هَذَا، كَمَا لَوْ قَدَرْنَا شَخْصًا تَوَلَّعَ
بِالْعِبَادَةِ فَيَجِبُ أَنْ يَنْزَلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَا يَجِبُ التَّخْفِيفُ أَصْلًا لِغَلَبَةِ حُبِّ الْخَيْرِ
عَلَى طَبْعِهِ، فَلَوْ جَمَعَ جَمْعُ التَّقْدِيمِ لِمُجَرَّدِ اتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي التَّرْخِصِ لَمْ يَضُرَّهُ.
وَقِيلَ: أَكْلُهَا جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وَقِيلَ: هُوَ عَزِيمَةٌ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ.

وَمَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْإِعْتِبَارِ، وَهُوَ أَنَّهُ رُخْصَةٌ بِإِعْتِبَارِ قِيَامِ
الْمَانِعِ، عَزِيمَةٌ بِإِعْتِبَارِ الْوُجُوبِ².

وَمَثَلُ هَذَا التَّيْمُمُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، وَهَلْ رُخْصَةٌ أَوْ عَزِيمَةٌ خِلَافَ.
وَفِي هَذَا أَيْضًا اخْتِلَافٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ <أَنَّهُ>³ هَلِ الْمَيْتَةُ تَصِيرُ مُبَاحَةً حَقِيقَةً
بِسَبَبِ الْعُذْرِ وَتَرْتَفِعُ الْحَرَمَةُ، أَمْ هِيَ حَرَامٌ؟ وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ الْإِثْمُ خِلَافَ.

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - قارن بتشنيف المسامع/1: 198.

³ - سقطت من نسخة ب.

وَبَنُوا عَلَيْهِ فَائِدَتَيْنِ: الْأُولَى: لَوْ صَبَرَ حَتَّى مَاتَ جُوعاً يَأْتُمُّ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ
الثَّانِي. الثَّانِيَةِ: لَوْ حَلَفَ لَا أَكَلُ حَرَاماً فَأَكَلَهَا، فِي تِلْكَ الْحَالَةِ يُكْفَرُ عَلَى الثَّانِي¹
دُونَ الْأَوَّلِ².

قُلْتُ: وَفِي بِنَاءِ الْأُولَى وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ الثَّانِي نَظَرٌ، أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ
التَّائِمَ إِنَّمَا هُوَ بِتَضْيِيعٍ وَاجِبٍ وَارْتِكَابِ حَرَامٍ، وَلَا دَخَلَ لِكَوْنِ الْمَيْتَةِ بَقِيَتْ حَرَمَتُهَا
أَوْ زَالَتْ فِي التَّعْلِيلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بَعْدَ كَوْنِهَا مُبَاحَةً حَقِيقَةً، يُنْظَرُ
فَإِنْ وَجِبَ أَكْلُهَا أَثِمَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّخْيِيرِ³ لَمْ يَأْتُمْ، وَكَذَلِكَ عَلَى
الثَّانِي.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّ بَقَاءَ الْحَرَمَةِ فِيهَا، مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهَا، وَأَنَّ فِيهِ
الْعِقَابُ وَفِي تَرْكِهِ الثَّوَابُ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْحَرَمَةِ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ عَيْنُ الذَّاتِ وَلَا
وَصْفًا حَقِيقِيًّا لَهَا، وَإِنَّمَا هُوَ /وَصَفٌ حُكْمِي. وَحِينَئِذٍ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْحَرَمَةُ فِيهَا 114
مَعَ جَوَازِ الْإِقْدَامِ فَتَنَاقُضُ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَ عَدَمِ الْإِثْمِ فَبَاطِلٌ، لِأَنَّ ارْتِفَاعَ اللَّازِمِ
يُوجِبُ ارْتِفَاعَ الْمَلْزُومِ.

نَعَمْ، يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لَا عُقُوبَةَ فِي الْآخِرَةِ مَعَ وُجُودِ الْإِثْمِ، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ
لَهُ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ أَصْلًا، وَيَفْسُقُ بِأَكْلِهَا وَهُوَ بَاطِلٌ جَزْمًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهَا مُبَاحَةٌ
وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

¹ - قارن بما ورد في تشنيف المسامع/1: 202.

² - قارن بما ورد في التشنيف/1: 202.

³ - وردت في نسخة أ: التمييز.

وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى وَالْحَدِيثِ شُجُونٌ، مَا وَقَعَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ الْأَكْلِ¹
مِنْهَا، فَذَهَبَ إِمَامُنَا مَالِكٌ رحمته الله، إِلَى أَنَّ الْمُضْطَرَّ يَأْكُلُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَيَشْبَعُ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ
عَنْهَا. وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ² رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «حُجَّةُ مَالِكٍ أَنَّ الْمُضْطَرَّ لَيْسَ مِنْ
حَرُمَتِ عَلَيْهِ الْمَيْتَةِ، فَإِذَا كَانَتْ حَلَالًا لَهُ أَكَلَ مِنْهَا مَا شَاءَ، حَتَّى يَجِدَ غَيْرَهَا فَتَحْرُمَ
عَلَيْهِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: وَالتَّعْلِيلُ يُشْمُ مِنْهُ رَائِحَةُ الْعَزِيمَةِ. وَمِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ
الضَّرُورَةِ الدَّائِمَةِ فَيَشْبَعُ، وَالتَّادِرَةِ فَيَسُدُّ الرَّمَقَ فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الْقَصْرُ فَكَوْنُهُ <رُخْصَةً>³ فَيَنْبَغِي⁴ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَقْصُورَةَ، فُرِضَتْ
أَرْبَعًا وَخُفِّفَ مِنْ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ، وَأَمَّا عَلَى الْعَكْسِ وَهُوَ أَنَّهَا فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ، فَرِيدٌ
فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ فَلَا.

وَأَمَّا السَّلَامُ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ⁵، هَلْ هُوَ رُخْصَةٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ عَقْدٌ غَرَرٌ، يَجُوزُ
لِلْحَاجَةِ كَمَا مَرَّ، أَمْ هُوَ بَيْعٌ مُسْتَقِلٌّ فَلَيْسَ بِرُخْصَةٍ، وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ الاسْتِدْلَالُ
لِلثَّانِي بِوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ، مَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رحمته الله فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الرَّبَّاءِ، أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا

1- وردت في نسخة ب: أكلها.

2- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر النمري (368/463هـ)، الإمام الحافظ النظار،
شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها. له عدة مؤلفات منها: "كتاب التمهيد لما في الموصأ من المعاني
والأسانيد"، "الاستذكار بمذهب علماء الأمصار"، "الاستيعاب". شجرة النور الزكية: 119.

3- سقطت من نسخة ب.

4- وردت في نسخة ب: مبني.

5- انظر المستصفى للغزالي/1: 99.

حَرَّمَ الرَّيَّا أَبَا حَ السَّلَمَ. الثَّانِي، أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، وَالرُّخْصَةُ لَا تَكُونُ نَوْعًا مِنَ الْعَزِيمَةِ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، أَمَّا أَوَّلًا، فَلَا أَنَّهُ لَا نِزَاعَ <فِي>¹ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَهُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَزِيمَةً.

فَإِنْ قَالَ: هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ أَبَاحَهُ ابْتِدَاءً فَلَا تَغْيِيرَ فِيهِ. قُلْنَا: تَقَدَّمَ جَوَابُهُ فِي ذِكْرِ نَوْعِي الرُّخْصَةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَا أَنَّهُ² مَتَى سُلِّمَ كَوْنُ السَّلَمِ بَيْعًا، لَمْ يُسَلِّمْ كَوْنُ كُلِّ بَيْعٍ عَزِيمَةً، وَإِنْ سُلِّمَ كَوْنُ كُلِّ بَيْعٍ عَزِيمَةً، لَمْ يُسَلِّمْ كَوْنُ السَّلَمِ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْعِ، بَلْ يَبِيعُ آخَرَ، فَلَا يَنْهَضُ الْاسْتِدْلَالُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْعَرَايَا بَيْعٌ وَهُوَ رُخْصَةٌ³ بِنَصِّ الْحَدِيثِ⁴، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ. وَكَذَا الْمَسَافَاةُ.

وَأَمَّا الْفِطْرُ فِي السَّفَرِ، فَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِ ابْنِ رُشْدٍ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ، وَقَدْ مَثَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِهِ لِلْمُبَاحِ، وَهُوَ مَبْحُوثٌ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْجَوَازَ الْمُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ / لَمْ يُوجَدْ صَوْمٌ يَكُونُ هَكَذَا، وَإِنْ أَرَادَ مَا هُوَ أَغْمٌ دَخَلَ الْمَنْدُوبُ⁵.

115

¹ - سقطت من نسخة ب.

² - وردت في نسخة ب: فإنه.

³ - وإلا فقد ورد النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان بالحديث الذي أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة عن حكيم بن حزام مرفوعا بلفظ (لا تبع ما ليس عندك) قال الترمذي: حديث حسن. عارضة الأحوذى/5: 241.

⁴ - الحديث هو (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب: بيع التمر على رعوس النخل بالذهب والفضة. وغيره بألفاظ كثيرة مرفوعا.

⁵ - والحنفية يخالفون في هذا فيعتبرون القصر إذا بلغ ثلاث مراحل عزيمة للمسافر، فلا يصلي أربعاً.

التاسع: اقتصر المصنف على الأحكام الأربعة، لأن الرخصة لا تكون مع الحرمة والكراهة، وفي الحديث (إن الله يحب أن تؤتى رخصه)¹.

وقيل: إنها تدخل في المحرم والمكروه، ومثل للأول² بأنه³ لو استنجى بالذهب أو الفضة أجزأ⁴ مع حرمة ذلك، والاستنجاء رخصة.

وأجيب: باختلاف الجهة، ويأثله أن الحرمة من حيث الاستعمال، والرخصة من حيث الاكتفاء بذلك عن الماء.

وللثاني بکراهة القصر فيما دون ثلاث مراحل، والقصر رخصة⁵.

العاشر: علم مما مر أن الرخصة تكون فعلاً كأكل الميتة والقصر. وترك كترك الصوم. وقولاً كالتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه. ومندوباً كما في التخلف عن الجماعة لعذر المرض أو المطر مثلاً. ومحرماً كما في أكل الميتة <والسلم>⁶ مثلاً. ومكروهاً كما قال بعضهم في أكل الميتة، وفيه نظر، وإن أراد الكراهة التحريمية فظاهر، ولا يصح التمثيل.

¹ - رواه أحمد والبيهقي عن ابن عمر، وكذا الطبراني عن ابن عباس وابن مسعود. قال السيوطي:

ضعيف، وقال المناوي: قال ابن طاهر: وقفه على ابن مسعود أصح. انظر فيض القدير/2: 293.

² - وردت في نسخة ب: الأول.

³ - وردت في نسخة ب: بعض.

⁴ - راجع روضة الطالبين للنووي/1: 69 حيث قال: «ويجوز -أي الاستنجاء- بقطعة ذهب وفضة

وجوهر نفيس خشنة على الصحيح».

⁵ - انظر حاشية العطار على جمع الجوامع للمحلي/1: 163.

⁶ - سقطت من نسخة ب.

الْحَادِي عَشَرَ: ظَهَرَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، أَنَّ [كُلَّ] ¹ مَا سِوَى الرُّخْصَةِ عَزِيمَةٌ،
فَالْأَحْكَامُ مُنْحَصِرَةٌ فِي الْقِسْمَيْنِ. وَقَالَ السَّعْدُ التَّقْتَازَانِي: «وَالْحَقُّ أَنَّ الْفِعْلَ لَا
يَتَصِفُ بِالْعَزِيمَةِ، مَا لَمْ يَقَعْ فِي مُقَابِلَةِ الرُّخْصَةِ» ² انْتَهَى. وَهُوَ كَلَامٌ مُحْتَمَلٌ. وَلِذَا
أَعْرَضْنَا عَنْ الْبَحْثِ فِيهِ.

وَعَلَى مَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ: كُلُّ مَا سِوَى الرُّخْصَةِ عَزِيمَةٌ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ مَنْدُوبًا،
أَوْ مُبَاحًا، أَوْ مَكْرُوهًا، أَوْ مُحَرَّمًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْبِيضَاوِيِّ فِي الْمُنْهَاجِ ³، وَابْنُ
الْحَاجِبِ فِي الْمُخْتَصَرِ، وَعِبَارَتُهُمَا كَعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ.

وَقِيلَ: «تُطْلَقُ عَلَى الْجَمِيعِ مَا عِذَا الْمُحَرَّمُ»، وَهُوَ صَنِيعُ الْإِمَامِ فِي الْمَحْصُولِ،
لَأَنَّهُ جَعَلَ مَوْرَدَ التَّقْسِيمِ الْفِعْلَ الْجَائِزَ ⁴.

وَقِيلَ: «مُخْتَصَّةٌ بِالْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ فَقَطْ» ⁵، لِأَنَّ الْعَزْمَ هُوَ الطَّلَبُ ⁶ الْمُؤَكَّدُ،
فَلَا دَخَلَ لِلْمُبَاحِ وَهُوَ الَّذِي عِنْدَ الْقَرَاظِيِّ فِي التَّنْقِيحِ ⁷.

وَقِيلَ: «مَخْصُوصَةٌ بِالْوَاجِبِ فَقَطْ»، وَهُوَ الَّذِي فِي الْإِحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ، فَإِنَّهُ
قَالَ: «الْعَزِيمَةُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَزِمَ الْعِبَادَ يُلْزَمُ اللَّهُ تَعَالَى > كَالْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ

¹ - سقطت من نسخة أ.

² - قارن بما ورد في حاشية السعد على شرح العضد على المختصر/2: 9.

³ - انظر الإمهاج في شرح المنهاج/1: 81.

⁴ - انظر التقسيم السادس: الفعل الذي يجوز للمكلف الإتيان به. اخصول/1: 154.

⁵ - انظر شرح تنقيح الفصول: 87.

⁶ - وردت في نسخة ب: الطالب.

⁷ - قارن بما ورد في شرح تنقيح الفصول: 87.

وَنَحْوَهَا»¹، وَكَذَا الْغَرَالِي² وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْمَخْتَصَرِ الْكَبِيرِ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ:
«وَكَأَنَّهُمْ احْتَرَزُوا بِالْزَامِ اللَّهُ تَعَالَى»³ عَنِ النَّذْرِ مَثَلًا.

قُلْتُ: وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي فِي الْقَامُوسِ: قَالَ «عَزَائِمُ اللَّهِ فَرَائِضُهُ الَّتِي
أَوْجِبَهَا»⁴.

116 الثَّانِي عَشَرَ: تَمَيِّزُ الرُّخْصَةِ عَنِ الْعَزِيمَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهْمَّةِ، لِاخْتِلَافِ /كَثِيرٍ
مِنْ أَحْكَامِهِمَا، كَكُونِ الرُّخْصَةِ لَا تَثْبُتُ لِلْمَعَاصِي، وَكَوْنَهَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا مَعَ مَا
فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي التَّهَافُوتُ بِأَمْرَهَا، وَلِذَا يَقَعُ الْاخْتِلَافُ
كَثِيرًا فِي قِيَاسِ شَيْءٍ بِنَاءً عَلَى <أَنَّ>⁵ الْمَقْيَاسَ عَلَيْهِ عَزِيمَةٌ أَوْ رُخْصَةٌ، وَيَخْتَلِفُ فِي
تَيَمُّمِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

¹ - انظر الإحكام في أصول الأحكام/1: 131.

² - راجع المستصفى/1: 329.

³ - ساقط من نسخة ب.

⁴ - نص منقول من القاموس المحيط/4: 150.

⁵ - سقطت من نسخة ب.

تم بحمد الله وفضله طبع الجزء الأول من كتاب "البدور واللوامع في شرح جمع
الجوامع"، ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني وأوله: «الكلام في الدليل» وما يتبعه
من المبادئ الكلامية.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثبت تفصيلي لفصول الكتاب ومحتوياته

الصفحة	الموضوع
5	الإهداء
7	مقدمة
15	الفصل الأول: التعريف بتاج الدين السبكي وكتابه جمع الجوامع
16	المبحث الأول: التعريف بتاج الدين السبكي
16	أولاً: اسمه ومولده
16	ثانياً: نشأته وتلقيه العلم
17	ثالثاً: مكانته العلمية
18	رابعاً: مؤلفات ابن السبكي
19	المبحث الثاني: التعريف بجمع الجوامع
20	أولاً: مضمون جمع الجوامع
20	ثانياً: منهج ابن السبكي في كتابه
21	ثالثاً: قيمة جمع الجوامع وأثره العلمي
21	- شروح كتاب جمع الجوامع
26	- شروح جمع الجوامع المنظومة
27	- حواشي على شروح جمع الجوامع
29	الفصل الثاني: التعريف بالحسن اليوسي
30	المبحث الأول: اسم اليوسي وكنيته
31	المبحث الثاني: موطن اليوسي ونشأته
34	المبحث الثالث: مراحل تعلمه وشيوخه
35	- المرحلة الأولى: خروج اليوسي إلى بلاد القبلة

37	- المرحلة الثانية: سفر اليوسي إلى السوس الأقصى
39	- المرحلة الثالثة: التحاق اليوسي بالزاوية الناصرية
40	- المرحلة الرابعة: رحيل اليوسي إلى الزاوية الدلائية
42	المبحث الرابع: تلاميذ اليوسي
42	- تلاميذ اليوسي بالزاوية الدلائية
43	- تلاميذ اليوسي بمدينة فاس
46	- تلاميذ اليوسي بمدينة مراكش
47	المبحث الخامس: مؤلفات اليوسي ورسائله الجديدة
53	المبحث السادس: مكانة اليوسي العلمية
56	المبحث السابع: أبناء اليوسي
59	المبحث الثامن: وفاة اليوسي
61	الفصل الثالث: التعريف بكتاب البذور اللوامع
62	المبحث الأول: التعريف بالكتاب
62	أولا: اسم الكتاب ونسبته لليوسي
64	ثانيا: سبب تأليف البذور اللوامع
65	ثالثا: موضوعات البذور اللوامع
67	رابعا: منهج اليوسي في كتاب البذور اللوامع
71	خامسا: تاريخ تأليف البذور اللوامع
74	سادسا: موارد اليوسي في البذور اللوامع
76	المبحث الثاني: مقارنة البذور اللوامع بغيره من الشروح
77	أولا: الفرق بين البذور اللوامع والبدر الطالع للمحلي
78	ثانيا: الفرق بين البذور اللوامع وتنشيف المسامع للزركشي
79	ثالثا: الفرق بين البذور اللوامع والضياء اللامع لحلولو

80	المبحث الثالث: مزايا الكتاب والمآخذ عليه
80	- مزايا كتاب البدور اللوامع
81	- المآخذ على الكتاب
82	الفصل الرابع: عملنا في تحقيق البدور اللوامع
84	المبحث الأول: النسخ المعتمدة في تحقيق البدور اللوامع
84	- نسخة مكتبة الأستاذ أحمد بن سودة
86	- نسخة مكتبة الزاوية الناصرية
88	المبحث الثاني: الخطوات المتهجية المتبعة في التحقيق
93	متن كتاب البدور اللوامع محرر ومحقق
93	افتتاحية الشارح اليوسي
94	سبب تأليفه لكتاب البدور اللوامع
96	فائدة: معظم فوائد التأليف شيثان
97	منهج المؤلف في شرحه
97	شرح افتتاحية ابن السبكي
97	تعريف الحمد لغة
101	سبب إتيان المصنف بالجملة الفعلية
108	المراد بالنعمة
108	الفرق بين الحمد والشكر
111	تنبيه: الرد على الأصفهانى وتوجيه كلامه في الإيذان
112	الصلاة على النبي ﷺ
113	لفظ النبي ولفظ الرسول
115	المراد بالهدي والأمة
116	المقصود بالآل والصحب
118	المقصود بالطروس والسطور
122	تسمية المصنف لكتابه والتعريف بأصله

126	معنى القاعدة لغة واصطلاحاً وكيفية استفادة أحكام الجزئيات منها
127	مثال للقواعد في أصول الفقه
128	مثال للقواعد في أصول الدين
128	فائدتان في القاعدة
133	بيان ما ينحصر فيه الكتاب
134	وجه انحصار الكتاب فيما ذكر من المقدمة وسبعة كتب
136	تقرير الكلام في المقدمات لغة واصطلاحاً
136	تعريف المقدمة في اصطلاح الحكماء
138	التفريق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
140	ما جرت العادة بذكره في المقدمات من مبادئ العلوم
144	موضوع علم أصول الفقه
145	غاية علم أصول الفقه
145	مسائل علم أصول الفقه
146	استمدادات علم أصول الفقه
147	بحث في هذا المقام
149	حد علم أصول الفقه
149	تعريف الأصول باعتباره مركباً إضافياً
150	الأصل في اصطلاح الأصوليين
151	جعل الأصول علماً على الفن
151	تعريف أصول الفقه بمعناه اللقبى عند المصنف
152	وظيفة الأصولي ووظيفة الفقيه
154	تحقيق اليوسي في التعريفين المصطلح عليهما في علم الأصول
155	أبحاث أوردها الأصوليون على مثل هذا التعريف
158	بحث طريف: الجزئيات لا تحد ولا يبرهن عليها
161	تعريف الأصولي

165	اختلاف الأصوليين في ماهية الأدلة
167	في تعريف الفقه لغة واصطلاحاً
169	أبحاث أوردها اليوسي على التعريف الاصطلاحي للفقه
170	العمل بالظن من الإجماع
171	تحقيق المسألة من وجهة نظر اليوسي
179	فائدة جلية في معنى الفقه مطلقاً وتطوره الزمني
181	الكلام في المبادئ الفقهية للأصول وهي الأحكام
181	تعريف الحكم الشرعي
182	حد الخطاب وبيان محترزاته
184	أبحاث تتعلق بتعريف الحكم الشرعي
194	الكلام في مبحث الحاكم
195	لا حكم إلا لله
196	ما فرعه الأئمة عن مسألة لا حكم إلا لله
196	تعريف الحسن والقبح ومعانيهما في اعتبار النظر
197	ملاءمة الطبع ومنافرتة
198	صفة الكمال والنقص
199	المدح والثواب والذم والعقاب
199	محل النزاع بين المعتزلة وأهل السنة في التحسين والتقيح العقليين
204	تنبيهات في مزيد تقرير إطلاقات الحسن والقبح
207	تقرير مسألة شكر المنعم
211	تنبيهات في مزيد تقرير مسألة شكر المنعم ومتعلقاتها
212	مسألة لا حكم قبل ورود الشرع
213	ذكر الخلاف في ذلك
215	تنبيهات: تقرير أدلة الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في حكم الأفعال قبل ورود الشرع

- 219 تعارض الأدلة بعد ورودها في تحريم الأشياء وتحليلها قبل ورود الشرع
- 221 الكلام في المحكوم عليه
- 221 تعريف الغافل وشروط تكليفه
- 224 الكلام في حكم تكليف الغافل
- 226 الكلام في تعريف الملجأ وتكليفه
- 226 الكلام في تعريف المكره وتكليفه
- 228 تنبيهات: تقرير الخلاف في تكليف الغافل والملجأ والمكره
- 231 مذهب اليوسفي في الإكراه
- 232 مسألة الأجير على الحج
- 232 الكلام في تكليف المعدوم
- 233 تنبيهات: الخلاف في تكليف المعدوم
- 234 مبنى الخلاف في مسألة تكليف المعدوم
- 237 إشكال أورده الآمدي على تعلق الأمر بالمعدوم
- 239 المراد من المعدوم والغافل
- 240 تكليف الكفار بفروع الشريعة
- 241 الأحكام التكليفية
- 241 الإيجاب، النذب، التحريم، الكراهة، خلاف الأولى، الإباحة
- 243 الأحكام الوضعية: السبب، الشرط، المانع، الصحيح، الفاسد
- 244 تنبيهات: في تقريري الأحكام التكليفية لغة وشرعا
- 246 تأويل ما يستحيل في حق الله تعالى من الأوصاف
- 252 ما يتناوله المخصوص عند ابن السبكي
- 253 رد اليوسفي على الغزالي في إخراجه خلاف الأولى من الأقسام الأولية للحكم
- 256 قد يكون الوضعي أمانة على حكم تكليفي
- 257 قد يكون الشيء سببا ومانعا باعتبارات مختلفة

258	تقرير الكلام في ترادف الفرض والواجب وما نوع الخلاف
261	تنبيهات تتصل بالفرض والواجب ومتعلقاهما
262	أوجه ضعف تفريق الخنفيه بين الفرض والواجب
264	تقرير الكلام في أسماء المندوب
265	تنبيهات في الكلام على المندوب والمستحب والمسنون والمتطوع به
268	مذهب المالكية في هذه الأقسام
270	تأويل ما يستحيل في حقه تعالى
270	تقرير الكلام في وقت الشروع في المندوبات
270	وجوب إتمام بعض المندوبات عند الخنفيه
272	تنبيهات في مزيد الكلام على الفرض والتفل
274	ما يجب بالشروع فيه عند المالكية
275	الجواب عن حديث الصائم المتطوع أمير نفسه
277	تقرير اليوسي لكلام الكوراني والرد عليه
281	الكلام في أقسام الحكم الوضعي
281	الكلام في تعريف السبب
282	في تعريف المصنف للسبب بحث من أوجه
284	تنبيهات في الكلام على السبب
285	الكلام في تعريف الشرط
285	الكلام في تعريف المانع
287	تنبيهات للكلام في المانع
288	المانع قسمان: مانع الحكم ومانع السبب
290	الكلام في تعريف الصحة
291	المقصود بصحة العقد
292	المقصود بصحة العبادة
292	تنبيهات في الكلام على الصحة والقضاء والإجزاء

293	الخلاف المذكور بين المتكلمين والفقهاء لفظي أم معنوي؟
296	إسقاط القضاء رفع وجوبه
304	ما يختص به الإجزاء من الأحكام
305	الكلام في البطلان والفساد
306	تفريق الحنفية بين الفساد والبطلان وفائدة التفرقة عندهم
307	تنبيهات في الكلام على الإجزاء والصحة والبطلان والفساد
310	بحث لليوسي في تفسير الصحة والفساد
311	في الكلام على تعريف الأداء
312	في تعريف الوقت الشرعي
313	الكلام في تعريف القضاء
315	الكلام في الإعادة
315	تنبيهات في الكلام على الحكم والأداء والقضاء
316	الأداء والقضاء في اللغة معناهما واحد والتفرقة بينهما
	اصطلاح فقهي
316	الفعل المطلوب قد يتعلق بالخطاب وقد يتعلق بوقته قصدا وقد يتعلق به فقط دون وقت وإن لزم وقوعه في الوقت
326	انتصار اليوسي للمحقق ابن الحاجب
336	في تعريف الرخصة وبيان أقسامها
339	في تعريف العزيمة
340	تنبيهات الكلام على الرخصة والعزيمة ومتعلقاتها
345	بحث خاص بالرخصة
346	تقسيم آخر للرخصة
351	ما يرد على طرد وعكس تعريفي الرخصة والعزيمة
363	فهرس الموضوعات